The Islamic University–Gaza

Research and Postgraduate Affairs

Faculty of Arts

Master /PhD of Arabic language

الجـامعـــــــة الإســـلاميــة بغـزة

شئون البحث العلمي والدراسات العليا

كـليـــــــــــــــــــة الآداب

ماجستير اللّغـــة العربيّـــــــــــة

المُصْطَلَحُ النَّحْوِيُّ في كِتابِ الجُمَلِ للزَّجّاجيّ:
دراسة وصفيّة تحليليّة

The Grammatical Term in Al-Zajjaji's Al-Jumal Book: An Analytical Descriptive Study

إِعدَادُ الباحِثة

هبة منذر صابر السِّمري

إِشْرافُ

الأستاذ الدّكتور

أسامة خالد محمّد حمّاد

قُدمَ هَذا البحثُ استِكمَالاً لِمُتَطلباتِ الحُصولِ عَلى دَرَجَةِ الْمَاجِستِيرِ
فِي اللّغة العربيّة بِكُلِيةِ الآداب فِي الْجَامِعَةِ الإِسلامِيةِ بِغَزة

نوفمبر/٢٠٢٠م- ربيع الآخر/١٤٤٢هـ

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدّم الرّسالة التي تحمل العنوان:

المُصْطَلَحُ النَّحْوِيُّ في كِتابِ الجُمَلِ للزَّجّاجيّ:
دراسة وصفيّة تحليليّة

The Grammatical Term in Al-Zajjaji's Al-Jumal Book: An Analytical Descriptive Study

أقرُّ بأنّ ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	هبة منذر السّمري	اسم الطالب:
Signature:		التوقيع:
Date:		التاريخ:

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية بغزة
The Islamic University of Gaza
عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
هاتف داخلي: 1150

الرقم ..... ج.س.غ/35/ Ref
التاريخ ..... 2021/06/09 Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ **هبه منذر صابر السمري** لنيل درجة الماجستير في كلية **الآداب**/ برنامج **اللغة العربية** وموضوعها:

المُصْطَلَحُ النّحْوِيُّ في كِتابِ الجُمَلِ للزَّجاجيّ
(دراسة وصفية تحليلية)

The Grammatical Term in Al-Zajjaji's Al-Jumal Book: An Analytical Descriptive Study

وبعد المناقشة التي تمت اليوم **الثلاثاء 21 جمادي الأولى 1442**هـ الموافق **2021/01/05**م الساعة **الثانية عشرة مساءً**، في **قاعة اجتماعات كلية الآداب** اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. أسامة خالد حماد	**مشرفاً ورئيساً**	.....
أ. د. محمود محمد العامودي	**مناقشاً داخلياً**	.....
د. جهاد عبد القادر نصار	**مناقشاً خارجياً**	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في **كلية الآداب/برنامج اللغة العربية**.

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله تعالى ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق،،،

عميد البحث العلمي والدراسات العليا

أ. د. بسام هاشم السقا

ملخّصُ الرِّسالة

تسعى هذه الدّراسة الموسومة بعنوان: (المصطلح النّحويّ في كتاب الجُمَل للزّجاجيّ دراسة وصفيّة تحليليّة) إلى الكشف عن المصطلح النّحوي في كتاب الجمل من حيث الأركان المصطلحيّة الثلاثة، وهي: المفهوم والحدّ واللّفظ المصطلحي وَفْق منهج الدّراسات المصطلحيّة الحديثة، وقد كشفت أيضًا عن بنية المصطلح النّحوي الزّجّاجيّ، وأشكال التّعريف للألفاظ المصطلحيّة الزّجّاجيّة، ومدى ارتباط اللّفظ المصطلحي بمفهومه الاصطلاحي، ومدى استقرار المصطلح النّحوي عنده.

وقد جاءت الدّراسة موزّعة على تمهيد، وثلاثة فصول، تناولت في التّمهيد تعريفًا موجزًا عن الزّجّاجيّ، ومن ثَمَّ تحدّثت عن علم المصطلح ومتعلّقاته، أمّا فصول الدّراسة: فالأوّل (مصطلح الاسم)، والثّاني (مصطلح الفعل)، والثّالث (مصطلح الحرف)، وقد اخترت عيّنات مصطلحيّة من كلّ صنف لدراسة طبيعة المصطلح عنده وكلّ ما يتعلّق بالمصطلح.

وقد توصلت الدّراسة إلى مجموعة من النّتائج؛ من أهمها: إنّ الحدّ يعتبر الخطوة الأولى لمعرفة حقيقة الشّيء، والنّسبة التي قام الزّجّاجيّ من خلالها بوضع حدودٍ للألفاظ المصطلحيّة قليلة جدًّا، فقد استخدم الزّجّاجيّ عدّة أشكال للتّعريف المصطلحيّ، وقد حصل التّعريف بالمثال على نصيب الأسد، ومن ثمّ يعدُّ اللّفظ المصطلحيّ خطوة ثانية لمعرفة المفهوم الاصطلاحيّ، وإنّ الزّجّاجيّ في معظم مواضع كتابه قد اصطلح على وضع مصطلحات نحويّة للمفاهيم النّحويّة، ونجده ركّز على المصطلح العام للمفهوم، وتَرَكَ المصطلحات الخاصة التي تندرج تحت المصطلح العام، وأخيرًا تأتي المفهوميّة الخطوة الثّالثة التي تسمح بإعطاء تصوّر ذهني لشيء ما موجود في الواقع، ويظهر الزّجّاجيّ في كتابه بشكلٍ واضح مدى اهتمامه بالمفاهيم المصطلحيّة، وتعدّ هذه الخطوة هي الغاية من حدّ المصطلح ومعرفة لفظه الاصطلاحي.

ومن ثمّ أكّدت الدّراسة على عدّة توصيات، منها: دراسة المصطلحات النّحويّة للعلماء الّذين عاصروا الزّجّاجيّ، ودراسة المصطلحات النّحويّة لشّراح الجمل دراسة تفصيليّة متخصصة، ومقارنتها بمصطلحات الزّجّاجيّ، وغيرها.

Abstract

This study which is entitled (The grammatical term in Al-Jumal Book for Al-Zajjaji: an analytical descriptive study) seeks to reveal the grammatical term in that book in terms of the three terminological pillars, namely: the concept, the limit and the terminological utterance according to the methodology of modern terminological studies. The study also identified the structure of the grammatical term according to Al-Zajjaji, the definition forms of the Al-Zajjaji terminology, the extent of the term's connection to its terminological concept, and the extent of his grammatical term's stability.

The study was divided into an introduction and three chapters. The introductory chapter is a brief introduction to Al-Zajjaji, and the science of the terminology and whatever relevant to it. The first chapter is about the (noun term), the second chapter is about the (verb term), and the third chapter is about the (letter term). The study selected terminological samples from each category to study the nature of the term it has and everything related to it.

The most important findings of the study:

The study reached a number of findings the most important of which are: the limit is the first step to knowing the truth of the thing, and the percentage of limits set by Al-Zajjaji for the terminological expressions is very small. Al-Zajjaji used many forms for the term definition, and most of his definitions were by providing examples. The terminological utterance is considered the second step to knowing the terminological concept. Al-Zajjaji, in most places of his book, termed grammatical terms for the grammatical concepts, and focused on the general term of the concept, leaving the special terms that fall under the general term. Finally, conceptualism comes as the third step that gives a mental image of anything that exists in reality. Al-Zajjaji, in his book, clearly shows his interest in terminological concepts, which is the goal of limiting the term and knowing its terminological utterance.

The most important recommendations of the study:

This study drew a number of recommendations, including: studying the grammatical terms of the scholars who were contemporary to Al-Zajjaj, studying the grammatical terms of the commentators of the Book in details, and comparing them with Al-Zajjaj terms.

The study was concluded by listing the sources and references that were used.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى وَرَزَقَنِى مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإِصْلاَحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِى إِلاَّ بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

[هود:88]

الإهْداءُ

إلى الاسم المستحقّ لأَحَقّ النّاس بِحُسْنِ صَحابَتي، نبع الحبّ، القلب المعطاء، أمّي الغالية –حَفِظَها الله ورَعاها–

إلى الفعل الذي يخلص ويجتهد ويتفانى؛ ليمنحنا بصفاته الاستقرار والثّبات والأمان، صاحب القِدْح المُعَلّى، منبت الخير، التّاجر الصّدوق أبي الغالي –حَفِظَه اللهُ ورَعاه–

إلى حروف معاني الحبّ والأمل والحياة، السّند الّذي أَشُدُّ عَضُدي به، أخوتي وأخواتي –حَفِظَهم الله ورعاهم–

إلى الجنود الذين ساندوني وآزروني بأرواحهم في كلّ خطوة من خطوات هذا البحث..

إلى الحبيبات الطّيّبات صديقاتي الغاليات، وزميلات الدّراسة..

إلى كلّ مَن علّمني حرفًا، وأخذ بيدي في سبيل تحصيل العلم والمعرفة..

إليهم جميعًا أهدي ثمرة جهدي، ونتاج بحثي المتواضع..

أسأل الله أن يتكفل عنّي بالوفاء..

شكرٌ وتقديرٌ

الحمد لله الذي تتمُّ بنعمته الصّالحات، والحمد لله حمدًا كثيرًا طيّبًا مباركًا فيه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه القائل في محكم كتابه: {وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ}[1]، وبعدُ؛

أتقدّم بجزيل الشّكر والتّقدير إلى مشرفي الدّكتور/ **أسامة خالد محمّد حمّاد** الّذي تكّرم مشكورًا بالإشراف على دراستي، فقد كان نعم المعلّم والموجّه والمشرف، فله كلّ الشّكر والتقدير على ما قدّمه من عونٍ ونصحٍ وإرشاد، جزاه الله عنّي خير الجزاء.

كما أتقدّم بأسمى آيات الشّكر والتّقدير إلى الأستاذ الدكتور/ **محمود محمّد أحمد العامودي** (مناقشًا داخليًا)، والدكتور/ **جهاد عبد القادر حسين نصّار** (مناقشًا خارجيًّا) على تفضلهما بقَبول مناقشة هذا البحث، وتكبدهما قراءة البحث وتقويمه حتّى يخرج في أبهى حلّة، أسأل الله أن يبارك فيهما وبعلمهما ويجعلهما نبراسًا للعلم والمعرفة.

ولا يفوتني أن أتقدّم بجزيل الشّكر والتّقدير إلى روّاد علم المصطلح أهل المغرب العربيّ الكِرام على ما قدّموه لي من نصحٍ وإرشاد، وأخصُّ بالذكر الأستاذ الدكتور/ عبد العزيز احميد، وخالص شكري وتقديري إلى الأستاذ الدكتور/ الشّاهد البوشيخي.

إلى كلّ هؤلاء الأفاضل، وإلى كلّ من مدّ إليّ يدًا في هذا البحث، ودعا لي دعوةً طيّبة أتقدّم بخالص الشّكر والدّعاء، وأسأل الله لهم المثوبة والأجر، وأن يجعلَ ذلك في موازين أعمالهم يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلبٍ سليم.

كما أبتهلُ إلى الله أن يجعلَ هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يتقبلَه بقَبول حسن، وأنْ ينفعَ به إنّه ولي ذلك والقادر عليه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباحثة/ هبة منذر السّمري

[1] [سورة إبراهيم:٧].

فهرس المحتويات

إقرار.....أ

ملّخصُ الرّسالة .....ب

الآية القرآنية .....ث

الإهْداء .....ج

شكر وتقدير .....ح

المُقَدّمة.....1

الفصل التمهيدي 8

المبحث الأول التعريف بالزجاجي 9

اسمه ولقبه ووفاته 9

أخلاقه وصفاته 10

شيوخه 10

تلامذته.....11

مذهبه النّحويّ.....12

مصنفاته 13

المبحث الثّاني علم المصطلح ومتعلقاته 14

المطلب الأوّل: ماهيّة المصطلح.....14

مصطلح أم اصطلاح 14

تعريف المصطلح 17

علم المصطلح 22

بنية المصطلح.....25

أركان المصطلح 34
تعريف مصطلح النّحو 39
المطلب الثاني: مفهوم الدّراسة المصطلحيّة ومنهجها 43
الفصل الأوّل مصطلح الاسم عند الزجاجي..... 47
المبحث الأوّل تعريف مصطلح الاسم 48
المطلب الأوّل: تعريف مصطلح الاسم في اللّغة 48
المطلب الثاني: تعريف مصطلح الاسم في الاصطلاح عند النحاة 50
المطلب الثالث: تعريف مصطلح الاسم عند الزّجّاجيّ 54
المطلب الرّابع: علامات الأسماء عند الزّجّاجيّ 60
المبحث الثاني أصناف الاسم عند الزجاجي 78
المطلب الأوّل: الاسم من حيث النّكرة والمعرفة 79
المطلب الثّاني: التّوابع 106
مصطلح البدل 107
المطلب الثالث: المرفوعات 114
المطلب الرّابع: المنصوبات 125
التّمييز 126
مصطلح النّداء 129
المبحث الثالث القضايا المصطلحية لمصطلح الاسم 143
قضية بناء مصطلح الاسم عند الزّجّاجيّ 143
قضية تحديد مصطلح الاسم عند الزّجّاجيّ ودقته 145
قضية التّعريفات 151
الفصل الثاني مصطلح الفعل عند الزجاجي 156

المبحث الأوّل تعريف مصطلح الفعل.....157
المطلب الأوّل: مصطلح الفعل لغةً واصطلاحًا 157
المطلب الثاني: تعريف مصطلح الفعل عند النحاة.....158
المطلب الثالث: تعريف مصطلح الفعل عند الزّجّاجيّ 166
المبحث الثاني أصناف مصطلح الفعل عند الزجاجي 174
المطلب الأوّل: أنواع الفعل من حيث الزّمن 174
المطلب الثاني: الفعل من حيث التعدي واللزوم.....182
المطلب الثالث: الفعل من حيث المسند إليه 187
المبحث الثالث مشتقات مصطلح الفعل.....199
المطلب الأوّل: مصطلح الفاعل.....199
المطلب الثاني: مصطلح المفاعيل 209
المفعول به 210
المفعول المطلق 215
مصطلح المفعول فيه 217
مصطلح المفعول من أجله 224
مصطلح المفعول معه.....227
المبحث الرّابع القضايا المصطلحيّة لمصطلح الفعل.....231
قضية بناء مصطلح الفعل عند الزّجّاجيّ 231
قضية تحديد مصطلح الفعل عند الزّجّاجيّ ودقته. 233
قضيّة التعريفات 239
الفصل الثالث مصطلح الحرف عند الزجاجي.....244
المبحث الأول تعريف مصطلح الحرف 245

المطلب الأول: تعريف مصطلح الحرف لغةً واصطلاحًا..... 245
المطلب الثاني: تعريف مصطلح الحرف عن الزّجّاجيّ 250
المبحث الثاني أصناف مصطلح الحرف 252
المطلب الأوّل: حروف المباني..... 253
مصطلح الإدغام 254
المطلب الثاني: حروف المعاني..... 259
الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة 260
الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر 264
حروف الرفع..... 266
حروف العطف..... 269
المبحث الثّالث ضمائم مصطلح الحرف ومشتقاته 273
المطلب الأول: الضمائم الإضافية 273
حروف القسم..... 273
حروف الاستثناء..... 278
المطلب الثاني: الضمائم الوصفية..... 283
الحروف التي تَجْزِمُ الأفعالَ المستقبلة..... 283
المبحث الرابع القضايا المصطلحيّة لمصطلح الحرف..... 289
قضية بناء مصطلح الحرف عند الزّجّاجيّ..... 289
قضية تحديد مصطلح الحرف عند الزّجّاجيّ ودقته..... 291
قضية التعريفات 297
الخاتمة..... 302
المراجع والمصادر..... ٣٠٧

المُقَدّمة

اللّهُمّ إنّا نحمَدك يا مصرِّف القلوب على مَزيد نعمك، غمرْتَنا بإحسانك الذي مَصدره مجرَّد فضلك، وشمِلتنا بمُضاعَف نعمك وطَوْلك؛ فسبحانَك تعالتْ صفاتُك عن الشّبيه والمثال، وتنزَّهت أفعالك عن النّقص والإعلال؛ ونُصلّي ونسلّم على نبيّك إنسان عين الوجود، المشتقّ من ساطع نوره كلُّ موجود (محمّد) المصطفى من خير العالمين نسبًا، وأرفعهم قَدْرًا وأشرفهم حسبًا، وعلى آله مَظاهِر الحِكَم وصحبه مَصادِر الهمم، الّذين مَهّدوا بلفيف جمعهم المقرون بالسّداد سبيلَ الهُدى ومعالمَ الرّشاد[1]، أمّا بعد؛

فلكلّ دار باب، ولكلّ باب مفتاح، ولكلّ مفتاح رمزٌ محدّد، ولن نستطيع الولوج لأي دار حتّى نملك المفتاح، فإذا امتلكناه استطعنا الدّخول، وإذا دخلناه أتيحت الفرصة لفهم وتمييز أركانه ومداخله وأقسامه؛ وهكذا المصطلح، فإنّه مِفتاحُ العلمِ، الذي يحمل رمزًا لغويًّا محدّدًا، لبابٍ معيّن يحمل مفهومًا واحدًا، نستطيع الولوج بواسطته إلى الدّار الّتي نسعى للوصول إلى تحديد مفاهيمها وضبطها، من أجل فهم العلوم، ومعرفة الأصول؛ لذلك سمّيت المصطلحات (مفاتيح العلوم)، والمصطلح مبحث دقيق المسلك، كثير الفائدة، يمنح الباحث العدّة اللّازمة في البحث في علومه، ومعرفة أسسه، وأصالته، وطرق اشتقاقه، ومعرفة مفاهيمه، فهو موفّر الوقت والجهد، يتمُّ بفضله معرفة دقائق العلوم؛ ولهذا شغلت قضاياه حيّزًا كبيرًا في الدّراسات الحديثة، وأخذت الدّراسات المصطلحيّة تستأثر باهتمام عدد كبير من الباحثين والدّارسين، بعدما أكّدت حضورها على مستوى البحث العلمي والأكاديميّ، فامتدّت لتشمل مجموعة من الحقول المعرفيّة المرتبطة بمختلف العلوم الإنسانية والشرعية والمادية، وإذا كان علم المصطلح بأفكاره ومبادئه ومنطلقاته من العلوم الّتي زاد الاهتمام به؛ اقتضت الضرورة البحث في هذا المجال، لمواكبة الجديد وتقديم الأفضل في مجال الدراسات المصطلحية.

وبَعْدُ فإنّني بعد البحث والدّراسة والمشورة وتقليب صفحات تراثنا الأصيل اخترتُ كَنْزًا من كنوز لغتنا العريقة ألا وهو كتاب (الجمل في النحو) لأبي القاسم الزّجّاجيّ؛ وذلك للكشف والبحث عن رموز مفاتيح المصطلح النّحويّ في جمل الزّجّاجيّ لمعرفة المفهوم المصطلحيّ والألفاظ المصطلحيّة، ومعرفة أشكال تعريف المفاهيم الاصطلاحيّة لكتاب الجمل؛ لأنّه دون معرفة رموز المفاتيح لن نستطيع دخول أبواب الدّار، وخاصةً أنّ دار جمل الزّجّاجيّ تمتاز بأبوابٍ كثيرة تصل إلى مائة وخمسة وأربعين بابًا، وقد آثرتُ دخول هذه الدّار؛ لأهميتها ومكانتها العالية؛ فكما قرأتُ أنّها من الدّيار النّحويّة الّتي شاع نفعها، وعمّ ذكرها، والّتي أثنى عليها جلّ العلماء العرب، وتداولها الطّلبة، ووقفوا عليها بالدّرس والتّحليل شرقًا وغربًا، وقد أثار فضولي في

---

[1] اقتبست هذه الكلمات بتصرف من مقدّمة كتاب (شذا العرف في فنّ الصّرف) لأحمد الحملاوي، (ص٤٧).

معرفه هذه الدّار أكثر، عندما قال عنها ابن خلّكان: "وكتابه «الجمل» من الكتب المباركة لم يشتغل به أحد إلا وانتفع به، ويقال إنّه صنفه بمكة، حرسها الله تعالى، وكان إذا فرغ من باب طاف أسبوعًا ودعا الله تعالى أن يغفر له وأن ينفع به قارئه[1]"، فطمِعتُ إلى الاستفادة منه لعلّي أكون من الّذين سينتفعوا لينفعوا، فكيف لا!؟ وهو كتابٌ يبحث في أصل اللّغة العربيّة عند عَلَم من أعلامها، ورائد من روّادها وهو الزّجّاجيّ، وهو من كتب التّراث، الّتي يعدُّ البحث فيها أمرًا أساسيًّا لفهم الذّات، ولَنْ يُفهم التراث إلا بفهم مصطلحه، ولا يفهم المصطلح إلا بمعرفة تعريفه في سياقه العلمي، وطبيعته الّتي نشأ فيها ومن أجلها، وقد قيل إنّه أوّل مؤلّف تعليميّ في كتب مصادر النّحو، حيثُ اعتمد فيه الزّجّاجيّ التّقريب والتّنظيم والاختصار والوضوح، فكلّ هذه الأسباب وغيرها جعلتني أنجذبُ إلى هذا الكتاب؛ لأنال حِظوة البحث في مصطلحاته.

فكيف سنصل إلى مفاتيح الكتاب، وندخل أبوابها، ونفهم مادتها، ونعرف أسسها، ونضبط مفاهيمها؟ بالتّأكيد من خلال الدّراسة المصطلحيّة؛ لذلك فإنّني رسمتُ خطة بحث لتسهيل المَهمّة، ولكن قبل عرض الخطّة فإنّني سأذكر بعض المعالم بشكل نقاط كي تتّضح الرؤية لدى القارئ بشكلٍ أفضل، وذلك من خلال الآتي:

- **أهميّة البحث**

تبرز أهميّة البحث في النقاط الآتية:

١) ضبط المعرفة العلميّة، وتنظيمها، وترتيبها.
٢) فهم تراث الأمّة العربي الإسلامي من زاوية مصطلحه، وتحليله، والإفادة منه.
٣) الكشف عن رموز مفاتيح جمل الزّجّاجيّ.
٤) فصل التّداخل المصطلحي بين المصطلحات المتشابهة لفظًا المختلفة معنًى.
٥) التّعرف على المصطلحات المترادفة للمفهوم المصطلحيّ الواحد.
٦) معرفة درجة استقرار المصطلحات النّحويّة الزّجّاجيّة وثباتها.
٧) إعداد كشّاف مصطلحي لتسهيل عمليّة التّعرف على المصطلح الزّجّاجيّ.
٨) إثراء المكتبة العربيّة بالدّراسات المصطلحيّة الّتي تسهم في بناء المعجم التّاريخي للغتنا العربيّة.

- **أهداف البحث**

تتجلّى أهداف البحث من خلال الآتي:

١) دراسة المصطلحات النّحويّة الزّجّاجيّة دراسة منهجيّة تخصصيّة.
٢) بيان مدى نضوج المصطلح النّحويّ واستقراره في كتاب الجمل.

---

[1] ابن خلكان، وفيات الأعيان (١٣٦/٣).

٣) رصد التّسميات الاصطلاحيّة في كتاب الجمل.
٤) توضيح المفاهيم المصطلحيّة للألفاظ المصطلحيّة الأحاديّة والثّنائيّة والثّلاثيّة في كتاب الجمل.
٥) معرفة أشكال التّعريف للمفاهيم المصطلحيّة في كتاب الجمل.
٦) إظهار الطّريقة الّتي تميّز بها الزّجّاجيّ في طريقة عرض مصطلحاته في أبواب كتاب الجمل ومسائله.
٧) هناك هدف شخصي يعود على الباحث بفائدة عظيمة من هذه الدّراسة؛ لأنّ كتاب الجمل وشروحه تشتمل على علم النّحو كلّه.

- **منهج الدّراسة**

سأتّبع في دراستي المنهج الوصفيّ التحليليّ المخصّص للدّراسات المصطلحيّة، وهو منهج وضعه الدّكتور المغربيّ الشّاهد البوشيخيّ، ويتلّخص في خمسة أركان[1]:

١- **الإحصاء:** ويقصد به الاستقراء التّام لكلّ النّصوص الّتي ورد بها المصطلح المدروس، وما يتّصل به لفظًا أو مفهومًا أو قضية أو حكمًا في المتن المدروس.
٢- **الدّراسة المعجميّة:** ويقصد بها دراسة معنى المصطلح في المعاجم اللّغويّة فالمصطلحيّة.
٣- **الدّراسة النّصيّة:** ويقصد بها دراسة المصطلح وما يتّصل به في جميع النّصوص الّتي أحصيت قبل، وهذا الرّكن هو عمود الدّراسة المصطلحيّة.
٤- **الدّراسة المفهوميّة:** ويقصد بها دراسة النّتائج الّتي فهمت واستخلصت من نصوص المصطلح وما يتّصل به، وتصنيفها تصنيفًا مفهوميًّا يجلي خلاصة التّصور المستفاد لمفهوم المصطلح المدروس في المتن المدروس.
٥- **العرض المصطلحي:** ويقصد به الكيفيّة الّتي ينبغي أنْ تعرض وتحرّر عليها خلاصة الدّراسة المصطلحيّة.

- **من الدّراسات السّابقة القريبة من موضوع البحث**

إنّ علم المصطلح قديم في غايته وموضوعه، حديث في منهجه، وقد تطرّق كثير من الباحثين إلى البحث والتّنقيب في علم المصطلح بشتّى العلوم، إذ هو مفتاح العلوم، وقد سميّت المصطلحات ب (مفاتيح العلوم)، به تتّضح المفاهيم، ويتمُّ التمييز بينها؛ لذلك فإنّني سأركّز على الدّراسات المصطلحيّة الّتي لها علاقة بالمصطلح النّحويّ، وتحديدًا الدّراسات المتعلّقة بالعالم النّحويّ الجليل الزّجّاجيّ (٣٣٧هـ)، وسأذكر هذه الدّراسات وَفْق التّرتيب الزّمنيّ لها، من الأقدم إلى الأحدث، ومن هذه الدّراسات:

---

[1] ينظر: الشاهد البوشيخي، نظرات في المصطلح والمنهج (ص ٢٣-٢٨).

١) كتابٌ علميّ، وهو في الأصل رسالة ماجستير، للدّكتور محمد عوض القوزي، من كلية الآداب بجامعة الرياض، قُدّمت عام (١٩٧٩م)، وأوّل طبعة للكتاب كانت عام (١٩٨١م)، والكتاب بعنوان: (المصطلح النّحويّ نشأته وتطوره حتّى أواخر القرن الثّالث الهجري).

تحدّث فيه الباحث عن بعض المصطلحات النّحويّة عند العلماء الأوائل قبل سيبويه، ثُمّ تحدّث عن تهيئة ظهور المصطلحات النّحويّة، وفي الفصل الثّاني تناول المصطلح النّحويّ عند سيبويه وأستاذه الخليل، وقد قام بعرض المصطلحات النّحويّة لكتاب الكتاب عرضًا مجملًا، وفي الفصل الثّالث تحدّث عن المصطلح النّحويّ بين البصريين والكوفيين ناقلًا بعض صور الخلاف في المصطلح النّحويّ بينهما.

وبعدُ فإنّ الدراسة لم تنفرد بالمصطلح البصري أو الكوفي، وكذلك لم تنفرد بالمصطلح النّحويّ عند عالم نحوي بعينه، بل إنّ الباحث تحدّث فيه عن المصطلح النّحويّ عامة، وقد كانت السّمة الغالبة على بحثه هي الاختصار، ومن ثم ركّز الباحث على دراسة الألفاظ المصطلحية من ناحية لغوية دون الإشارة إلى المفاهيم المصطلحية والحدود والتعريفات.

٢) كتابُ علميّ، للأستاذ الدكتور يحيى عبابنة، أصدرته دار جدارا للكتاب العالمي للنّشر والتوزيع عام (٢٠٠٦م)، وعنوان الكتاب، هو: (تطور المصطلح النّحويّ البصري من سيبويه حتّى الزمخشري).،

تحدّث الباحث في دراسته عن تطور المصطلح النّحويّ من سيبويه حتى الزمخشري، وهي دراسة متخصصة للمصطلحات البصريّة عند العلماء من سيبويه حتّى الزمخشري، وقد تناول الباحث أبرز وأشهر العلماء خلال تلك الحقبة الزّمنية، وقد تطرّق لبعض مصطلحات الزّجّاجيّ، وهي عبارة عن إشارات طفيفة، ذكرها على سبيل المثال؛ لمعرفة تطور المصطلحات عند العلماء ونشأتها، ولم يذكر حدود مصطلحات الزّجّاجيّ، ولا أشكال التعريف عنده، ولا طبيعة الألفاظ المصطلحيّة، والقضايا المصطلحيّة التي أثارها في بحثه تختلف عن القضايا المصطلحيّة التي اقترحتها في بحثي.

ومنهج البحث الذي اتّبعه الباحث، يبدأ بعرض معنى المصطلح لغةً واصطلاحًا، ثم يسرد تاريخ المصطلح من حيث الاستعمال.

وقد خدمت هذه الدراسة بحثي في كثير من القضايا، ومنها معرفة أوليّات المصطلحات النّحويّة، وقد أشرت إلى مصدر المعلومات بالهامش.

٣) رسالة ماجستير للباحث فتحي محمد سلامة الزيدانيين، إشراف الأستاذ الدكتور عادل بقاعين، من كلية الآداب بجامعة مؤتة، وقد قُدّمت عام (٢٠١٤م)، والبحث بعنوان: (المصطلح النّحويّ من منتصف القرن السّادي الهجريّ إلى القرن الثّامن الهجريّ).

تتناول هذه الدّراسة المصطلح النّحويّ من منتصف القرن السادس الهجري إلى نهاية القرن الثامن الهجري، وتهدف إلى التعرف على الحالة المصطلحية في تلك المدة، ومعرفة أبرز أعلام النحاة، وتهدف إلى بيان أثر العلماء في تلك المدة فيما يخص المصطلح النّحويّ، من حيث التّطوير والتّجديد.

٤) بحثٌ علميّ أصدرته مجلة كليّة العلوم الإسلاميّة في عددها الخمسين بتاريخ (٢٩حزيزان ٢٠١٧م)، ولم تذكر المجلة اسم الباحث، وعنوان البحث هو: (المصطلح النّحويّ في كتاب الإيضاح في علل النّحو لأبي القاسم الزّجّاجيّ).

هو عبارة عن بحث صغير، يتكون من (٢٢) صفحة، استقى الباحث في هذا البحث، نماذج من المصطلحات النّحويّة التي استخدمها الزّجّاجيّ في كتاب الإيضاح، وقد بيّن الباحث أثر المصطلح في كتاب الإيضاح، وكيف استعمل الزّجّاجيّ المصطلح النّحويّ، وكيف ميّز بين الخلافات النّحويّة وعللها عن طريق ذكر المصطلح، ومن ثم استخدم في دراسته مصطلحات الأصول النّحويّة، نحو: الأصل، القياس، الاحتجاج، العلة والمعلول، العامل، وكذلك قد تناول بعض مصطلحات الأبواب النّحويّة، نحو: النحو، الاسم، الفعل، الحرف، اللّغة، الرفع، النّصب، وغيرها.

٥) بحثٌ علميّ للباحث ماجد شتيوي القريات، أصدرته مجلة علميّة تابعة لكليّة الدّراسات الإسلاميّة والعربيّة للبنات بالإسكندريّة في عددها الواحد والثلاثين، دون تاريخ، وعنوان البحث هو: (المصطلح النّحويّ بين الزّجّاجيّ وابن هشام).

هذا البحث عبارة عن بحث صغير سمّاه باحثه (بُحَيْث)، عالج فيه الباحث بعض القضايا المصطلحيّة، وقد عقد مقارنة بين مصطلحات الزّجّاجيّ ومصطلحات ابن هشام؛ ليبيّن المميّزات التي انماز كلّ منهما بها عن الآخر في بناء المصطلح النّحويّ، والسمات المشتركة التي برزت عند هذين العالمين في تعريف مصطلحاتهما النّحويّة، وهل يمكن إخضاع هذه المصطلحات لعلم المصطلح الحديث.

ويظهر أنّ الباحث استخدم عينات مصطلحيّة لا يسمح بها من خلال التساؤلات التي طرحها أن يعالج التساؤلات بصورة مستقصاة وافية، وقد اختلف الباحث في المنهج البحثي الذي استخدمه في دراسته، وكذلك اختلف في القضايا المصطلحيّة التي ذكرها.

وقد اشتغل الباحثون دراساتٍ متخصصة للبحث عن المصطلحات النّحويّة عند العالم النّحويّ بعينه، ومن هذه الدراسات على سبيل المثال:

١) رسالة ماجستير، للباحث مقراني وردة ويوسف خوجة كتيبة، إشراف الدكتور وزان ربيحة، من كلية الآداب بجامعة عبد الرحمن ميرة، قدمت عام (٢٠١٤م)، وعنوان البحث، هو: (المصطلح النّحويّ عند ابن مالك دراسة تحليلية للألفية).

٢) أطروحة دكتوراة للباحثة نسيمة حمّار، إشراف الأستاذ الدكتور كمال قادري، من كلية الآداب جامعة محمد لمين دباغين سطيف، قدمت عام (٢٠١٥م)، والبحث بعنوان: (المصطلح النّحويّ في كتاب الخصائص لابن جني دراسة نقديّة من منظور معجم اللّسانيات الحديث).

٣) أطروحة دكتوراة، للباحث نجيب نصر سيف أحمد، إشراف الأستاذ الدكتور عبد العزيز احميد، من كلية الآداب بجامعة سيدي محمد بن عبد الله، المغرب–فاس، وعنوان البحث، هو: (المصطلح النّحويّ في كتاب المقتضب لأبي العباس المبرد).

هذه الدراسات سلّطت الضّوء على المصطلح النّحويّ عند العالم النّحويّ بعينه، وإنّ دراستنا قريبة من هذا النوع من المصطلحات، من حيث مضمونها وغايتها، ولكنها تختلف من حيث منهجها إلا دراسة المصطلح النّحويّ في كتاب المقتضب، فهي قريبة منه من حيث المضمون والمنهج، ودراستنا هي دراسة تخصصيّة تفصيليّة، تتعلّق بعالم نحوي جليل من علماء القرن الرابع، ساهم في إثراء علم النحو، ووضع أسسًا لأصوله، وابتكر بعض مصطلحاته، ووضع بعد حدوده، ألا وهو أبو القاسم الزّجّاجيّ (٣٣٧هـ).

وأودُّ أن أنوّه كذلك إلى أنّ كتاب (كشّاف اصطلاحات الفنون) للتّهانوي، وكتاب (الكلّيات) لأبي البقاء الكفوي، وكتاب (التعريفات) للشّريف الجرجاني، وغيرها من الكتب المصطلحية والمعاجم، فإنّها على فضلها لم تكن خالصة للمصطلح النّحويّ بعينه، ولم تذكر إلا نادرًا المصطلحات النّحويّة عند الزّجّاجيّ، وإنّما كانت تعالج مصطلحات العلوم كافة، وقد كان مؤلفوها يقتصرون على أشهر المصطلحات، فهي كتب متخصصة في علم المصطلح العام.

وبعدُ فإنّي ذكرت هذه الدّراسات والتعليقات على الدّراسات؛ لأفرّق بين عمل الباحث المذكور وعملي هذا.

أثار عنوان بحثي الموسوم ب (المصطلح النّحويّ في جمل الزّجّاجيّ دراسة تحليليّة وصفيّة) عدّة تساؤلات، منها:

١. ما طبيعة المصطلح عند الزّجّاجيّ؟
٢. كيف وقف الزّجّاجيّ أمام المفاهيم المختلفة، والمصطلح الواحد؟
٣. كيف تعامل الزّجّاجيّ مع تعدد المصطلحات، والمفهوم واحد؟
٤. هل اكتملت أركان المصطلح في مصطلحات الزّجّاجيّ؟
٥. ما مدى تأثر الزّجّاجيّ بالمدرسة البصرية والكوفية؟
٦. هل ارتبط المفهوم المصطلحي باللفظ المصطلحي؟

- **خطة البحث**

محتوى خطّة البحث يتكون من مقدّمة وتمهيد وثلاثة فصول، ثمّ الخاتمة، وهي على التّفصيل الآتي:

– **المقدّمة:** وفيها سبب اختيار الدّراسة وأهميّتها وأهدافها ومنهج البحث والدّراسات السابقة.

– **التمهيد وفيه:**

المبحث الأول: تعريف موجز بالزّجّاجيّ.

المبحث الثاني: علم المصطلح: التعريف بالمصطلح لغةً واصطلاحًا، بنية المصطلح ومكوناته، مفهوم الدراسة المصطلحية ومنهجها.

– **الفصل الأوّل: مصطلح الاسم عند الزّجّاجيّ**

المبحث الأول: تعريف مصطلح الاسم وعلاماته.

المبحث الثاني: أصناف مصطلح الاسم.

المبحث الثالث: القضايا المصطلحيّة لمصطلح الاسم.

– **الفصل الثّاني: مصطلح الفعل عند الزّجّاجيّ.**

المبحث الأول: تعريف مصطلح الفعل.

المبحث الثاني: أصناف مصطلح الفعل.

المبحث الثّالث: ضمائم مصطلح الفعل ومشتقّاته.

المبحث الرابع: القضايا المصطلحيّة لمصطلح الفعل.

–**الفصل الثّالث: مصطلح الحرف عند الزّجّاجيّ.**

المبحث الأوّل: تعريف مصطلح الحرف.

المبحث الثّاني: أصناف مصطلح الحرف.

المبحث الثّالث: ضمائم مصطلح الحرف ومشتقاته.

المبحث الرّابع: القضايا المصطلحيّة لمصطلح الحرف.

الفصل التّمهيدي

المبحث الأول

ترجمة المؤلف

أبو القاسم الزّجّاجيّ

أوّلًا: اسمه ولقبه ووفاته

هو أبو القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق الزّجّاجيّ[١]، النّحويّ البغداديّ[٢]، يقف نسبه عند أبيه، فلم يذكر أحدٌ شيئًا عنه بعد ذلك، على كثرة الّذين ترجموا له.

ولقّب بالزّجّاجيّ نسبة إلى شيخه إبراهيم بن السَّريّ، أبي إسحاق الزّجاج؛ لملازمته إيّاه[٣]، النَّهاوندي أصلًا ومولدًا[٤]، وقيل في الصَيْمرة[٥]، ولم يحدّد المؤرخون سنة ولادته، وقد طاف كثيرًا من البلدان، فنزل بغداد، ولَزِمَ أستاذه الزّجاج حتّى برع في النّحو، ثم سكن طبرية[٦]، وقيل: إنّه جاور بمكّة مدّة، وهناك صنّف كتابه الجمل.

واختلف المؤرخون في تاريخ وفاته ومكانه؛ فهناك من ذكر: إنّه توفي بطبرية في رجب سنة (٣٣٩هـ)، وقيل: في ذي الحجة منها، وقيل: في رمضان سنة (٣٤٠هـ)، وقيل: بدمشق في رجب سنة (٣٣٧هـ)[٧]، **وذكر ابن خَلِّكان في كتابه: والأصح سنة (٣٣٧هـ) على**

---

[١] ينظر: أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص ٢٢٧)، الزبيدي، طبقات النّحويين واللّغويين (ص ١١٩)، ابن النديم، الفهرست في أخبار العلماء المصنفين من القدماء والمحدثين وأسماء كتبهم (ص ٨٧)، ابن السِّيد البَطَلْيَوْسِيّ، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل (ص ٣٧)، عباس معن، المعجم المفصل في فقه اللغة (ص ٩٦).

[٢] ابن خلّكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان وأنباء أبناء الزمان (ج٣/٣٦٧).

[٣] ينظر: بروكلمان، تاريخ الأدب العربي (ج٢/١٧٣)، السّيوطيّ، بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة (ص ٧٧)، الزّبيدي، طبقات النّحويين واللّغويين (ص ١١٩)، ابن العماد، شذرات الذّهب في أخبار من ذهب في أخبار من ذهب (مج٤/٢١٩).

[٤] ينظر: ابن خلّكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان وأنباء أبناء الزّمان (ج٣/٣٦٧)، القفطي، إنباه الرّواة على أنباه النحاة (ج٢/١٦)، ابن العماد، شذرات الذّهب في أخبار من ذهب في أخبار من ذهب (مج٤/٢١٩).

[٥] السّيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة (ص ٧٧).

[٦] السّيوطيّ، بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة (ص٧٧)، القفطي، إنباه الرّواة على أنباه النّحاة (ج٢/١٦).

[٧] ينظر: الزبيدي، طبقات النّحويين واللّغويين، (ص ١١٩)، السّيوطيّ، بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة، (ص ٧٧)، القفطي، إنباه الرّواة على أنباه النحاة (ج٢/١٦٠)، ابن خلّكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان وأنباء أبناء الزّمان (ص٣٦٧)، حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون عن أسماء الكتب والفنون (مج١/٢١٠)، الفِيْرُوْزَأَبادِي، البلغة في تراجم أئمة النّحو واللّغة (ص١٧٩)، ابن العماد، شذرات الذّهب في أخبار من ذهب في أخبار من ذهب (مج٤/٢١٩)، عباس معن، المعجم المفصل في فقه اللغة (ص ٩٦).

أرجح الأقوال، وكان قد خرج من دمشق مع ابن الحارث عامل الضّياع الإخشيديّة فمات بطبرية[١]. وأيًّا كانت سنة وفاة الزّجّاجيّ، فقد عاصر من خلفاء العباسيين المقتدر وابن المعتز والقاهر بالله والرّاضي والمُتّقي والمستكفي، ومات في خلافة المطيع، حين كانت مقاليد الحكم بيد بني بويه[٢].

ثانيًا: أخلاقه وصفاته

كان الزّجّاجيّ ورعًا تقيًّا متدينًا، ويؤّكد ذلك ما جاء في مصادر الكتب أنّه ألّف كتاب (الجمل) بمكّة، وكان كلّما أنهى بابًا طاف بالبيت سبعًا، ودعا الله أن ينتفع النّاس به[٣]، وقيل: إنّه لم يضعْ مسألة إلّا وهو على طهارة[٤].

وقد ذُكِرَ في كتاب البُلْغة للفِيْرُوْزَأَبادِي أنّه كان متشيعًا، مدرسًا بجامع بني أمية بدمشق، كان يغسل مكان درسه لأجل تشيعه[٥]._أمّا صفاته فروي أنّه كان محبًّا للنّظافة، معنيًّا بهيئته، طيّب الخلق، حسن الشّارة، حسن السّيرة، مليح البزّة[٦].

ثالثًا: شيوخه

كان الزّجّاجيّ من أفاضل أهل النّحو، شديد الولع بالعلم، وقد تتلمذ على عدد كبير من علماء عصره من أهل البصرة والكوفة، فلم يكدْ يترك عالمًا إلّا أخذ عنه، وهذا يدلُّ على دأبه ونشاطه. **ومن الّذين أخذ عنهم:**

أبو إسحاق الزّجاج (٣١١هـ)[٧]، وأبو بكر بن السّراج (٣١٦هـ)[١]، وعلي بن سليمان الأخفش (٣١٥هـ)[٢]، وأبو بكر الأنباري (٣٢٨هـ)[٣]،

---

[١] ينظر: ابن خلّكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان وأنباء أبناء أبناء الزّمان (ص٣٦٧)، القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة (ج١٦/٢).

[٢] ينظر: المبارك، الزّجاجيّ آثاره وحياته، (ص ٩).

[٣] انظر: ابن خلّكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان وأنباء أبناء أبناء الزّمان (ص٣٦٧)، القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة (ج١٦٠/٢)، حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون عن أسماء الكتب والفنون (مج٦٠٣/١)، ابن العماد، شذرات الذّهب في أخبار من ذهب في أخبار من ذهب (مج٢٢٠/٤).

[٤] الفِيْرُوْزَأَبادِي، البلغة في تراجم أئمة النّحو واللغة (ص ١٧٨).

[٥] المرجع السّابق، ص ١٧٨.

[٦] ينظر: الفِيْرُوْزَأَبادِي، البلغة في تراجم أئمة النّحو واللّغة (ص ١٧٨)، المبارك، الزّجاجيّ حياته وآثاره (ص ٨)، عباس معن، المعجم المفصل في فقه اللغة (ص٩٦).

[٧] ينظر: أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص٢٢٧)، بروكلمان، تاريخ الأدب العربي (ج١٧٣/٢)، السّيوطيّ، بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة (ص٧٧)، القفطي، شذرات الذّهب في أخبار من ذهب في أخبار من ذهب (مج٢١٩/٤).

وأبو موسى سليمان بن محمّد الحامض(٣٠٥هـ)[٤]، وابن كيسان (٢٩٩هـ)[٥]، وابن دريد (٣٢١هـ)[٦]، ونفطويه (٣٢٣هـ)[٧]، وغيرهم.

رابعًا: تلامذته

منهم من أخذ عنه مباشرة، ومنهم من انتفع بكتبه، **وكان ممّن أخذ عنه،** "أحمد بن شرام النّحويّ، وأبو محمّد بن أبي نصر"[٨]، "محمد بن سابقة النّحويّ، وعبد الرحمن بن عمر بن نصر، وأحمد بن محمّد بن سلامة، وأبو الحسن علي بن محمّد بن إسماعيل بن محمّد التّميميّ الأنطاكي، وهو الّذي روى عنه كتابه (مختصر الزّاهر)"[٩]. **وأمّا الذين انتفعوا بتآليفه** فقد شاع أنّهم كثيرون، وكأنّ المؤلفين لمّا سمعوا خبر ورعه وتقاه ودعائه أن ينفع الله النّاس بعلمه وقعوا تحت تأثيره، وتناقلوا خبر النفع بكتبه حتى إنّه ما من أحد منهم ذكر كتاب الجمل للزّجاجيّ إلّا وصفه بالبركة والنفع العميم[١٠].

<u>وفي ذلك يقول أصحاب التراجم:</u>

أ- ابن خلّكان: "وكتابه الجمل من الكتب المباركة لم يشتغل به أحد إلا وانفع به" ثم قال – وكأنّه يعلّل– ويقال: إنّه صنّفه بمكّة حرسها الله تعالى، وكان إذا فرغ من باب طاف به

---

[١] أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص ٢٢٧).

[٢] ينظر: أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص ٢٢٧)، السّيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة، (ص ٧٧)، الفِيْرُوْزَأَبادِي، البلغة في تراجم أئمة النّحو واللّغة (ص ١٧٨)، القفطي، شذرات الذّهب في أخبار من ذهب في أخبار من ذهب (مج٤/٢٢٠)، المبارك، الزّجاجيّ حياته وآثاره (ص ١٠).

[٣] انظر: السّيوطيّ، بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة (ص ٧٧)، ابن خلّكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان وأنباء أبناء الزّمان (ص ٣٦٧)، الفِيْرُوْزَأَبادِي، البلغة في تراجم أئمة النّحو واللّغة (ص ١٧٨).

[٤] ينظر: الفِيْرُوْزَأَبادِي، البلغة في تراجم أئمة النّحو واللغة (ص ١٧٨).

[٥] الفِيْرُوْزَأَبادِي، البلغة في تراجم أئمة النّحو واللّغة (ص ١٧٨).

[٦] ينظر: أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص ٢٢٧)، السّيوطيّ، بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة (ص ٧٧)، ابن خلّكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان وأنباء أبناء الزّمان (ص٣٦٧)، الفِيْرُوْزَأَبادِي، البلغة في تراجم أئمة النّحو واللّغة (ص ١٧٨)، القفطي، شذرات الذّهب في أخبار من ذهب في أخبار من ذهب (مج٤/٢٢٠).

[٧] السّيوطيّ، بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة (ص ٧٧).

[٨] السّيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة (ص ٧٧).

[٩] ينظر: المبارك، الزّجاجيّ حياته وآثاره (ص١١).

[١٠] ينظر: المرجع السّابق، ص ١٢.

أسبوعًا ودعا الله تعالى أن يغفر له وأن ينفع به قارئه"[١]. وقد سمّاه (الجمل الكبرى) وقال عنه: "كتاب نافع لولا طوله بكثرة الأمثلة"[٢].

ب- القِفطي: "والكتاب مبارك ما اشتغل به أحد إلا انتفع"[٣].

ت- صاحب كشف الظنون في معرض حديثه عن كتاب الجمل: "وهو كتاب نافع ومفيد"[٤].

ث- جاء في شذرات الذّهب أنّه: "انتفع بكتابه خلق لا يحصون..."[٥].

خامسًا: مذهبه النّحويّ

تدلُّ آراء الزّجّاجيّ وتصانيفه أنّه سار على المنهج البغدادي، الذي أخذ بمبدأ الاختيار من كلتا المدرستين البصريّة والكوفيّة، وتتلمذ على شيوخ بصريين وآخرين كوفيين، وعلى شيوخ جمعوا بين المذهبين، وإن كان_ كشيخه الزّجاج_ ميّالًا إلى البصريين، والأخذ برأيهم في أكثر الأحيان، على أنّه لم يكن متعصّبًا ولا مقلّدًا، وإنّما كان حرّ الفكر، مستقل الرّأي، مع سماحة في النّفس، فلم يمنعه هواه البصريّ من عرض أحسن حجج الكوفيين، واستعمال بعض مصطلحاتهم، والاعتراف بفضل شيوخه منهم[٦].

وكان من طبقة أبي سعيد السّيرافي وأبي علي الفارسي[٧]، من أصحاب المدرسة البغداديّة، بَيْدَ أنّنا نرى الزّبيدي قد صنّفه في الطبقة العاشرة من أصحاب الزّجاج[٨].

وكانت طريقته في النّحو متوسطة، وتصانيفه يقصد بها الإفادة، ولمّا وردت له مسائل إلى العراق مع بعض الطّلبة وقف عليها أبو علي الفارسي –وقد كان رفيقه– فقال: "لو سمع أبو القاسم الزّجّاجيّ كلامنا في النّحو لاستحيا أن يتكلّم فيه"[٩].

---

[١] ينظر: ابن خلّكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان (ص٣٦٧)، القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة (ج١٦٠/٢)، حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون (مج٦٠٣/١)، القفطي، شذرات الذّهب في أخبار من ذهب (مج٢٢٠/٤).

[٢] ابن خلّكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان (ص ٣٦٧).

[٣] القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة (ج١٦٠/٢).

[٤] حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون (مج٦٠٣/١).

[٥] القفطي، شذرات الذّهب في أخبار من ذهب (مج٢٢٠/٤).

[٦] ينظر: الزّجاجيّ، مقدمة كتاب اللاّمات (ص ١١)، وقد تحدّث المحقق بتفصيل أكثر حول مذهبة النّحوي.

[٧] أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص ٢٢٧).

[٨] الزّبيدي، طبقات النّحويين واللغويين (ص ١١٩).

[٩] ينظر: أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص٢٢٧)، القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة (ج١٦٠/٢).

ومَن يتعقّب آراء الزّجّاجيّ في مصنفاته يجده يتابع البصريين غالبًا، وقد عدّ نفسه بصريًّا، حيث يسمّي البصريين (أصحابنا). ومع إحاطته بآراء المدرستين، فقد كان يختار لنفسه ما يرضاه، وكثيرًا ما نفذ إلى آراء جديدة، منها:

- عدّ (كان وأخواتها) حروفًا لا أفعالًا[١].
- انفرد عن النّحويّين بقوله: "إنّ (أمسِ) تبنى على الفتح"[٢].
- خرج برأي جديد في أصل لعلّ (علّ)، وأنّ اللام مزيدة، وذهب إلى أنّها أصلية[٣].
- عدّ أدوات الشّرط جميعها حروفًا، وأطلق عليها (حروف الجزاء)[٤].

سادسًا: مصنفاته

ورد في إنباه الرّواة، وبغية الوعاة، وكشف الظنون، وكتاب بروكلمان، والفهرست، ووفيات الأعيان، والبُلغة[٥]، وغيرها من المصادر، كثير من أسماء الكتب التي ألّفها أبو القاسم الزّجّاجيّ، ولكن لم يصل إلينا من هذه الكتب إلا القليل.

ومن هذه المصنفات: الجمل في النّحو، الإيضاح في النحو الكافي، شرح كتاب الألف واللام للمازني، شرح خطبة أدب الكاتب، اللّامات، المخترع في القوافي، الأمالي، القوافي، شرح أسماء الله الحسنى، كتاب الإبدال والمعاقبة والنظائر، مختصر الزاهر، كتاب معاني الحروف.

---

[١] الزّجاجيّ، الجمل في النّحو (ص ٤١).

[٢] المرجع السّابق، ص٢٩٩.

[٣] الزجاجي، كتاب اللامات (ص ١٤٦).

[٤] الزّجاجي، الجمل في النّحو (ص٢١١).

[٥] ينظر: السّيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة (ص٧٧)، حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون (مج١/٢١٠)، وينظر كذلك (مج١/٦٠٤)، القفطي، إنباه الرواة في أنباه النّحاة (ج٢/١٦٠)، ابن النديم، الفهرست في أخبار العلماء المصنفين من القدماء والمحدثين وأسماء كتبهم (ص ٨٧)، ابن خلّكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان (ص ٣٦٧)، بروكلمان، تاريخ الأدب العربي (ج٢/١٧٣-١٧٤)، الفِيْرُوْزَأَبادِي، البلغة في تراجم أئمة النّحو واللّغة (ص ١٧٨-١٧٩)، الزّجاجيّ، كتاب اللامات (ص ١٢-١٧).

المبحث الثّاني

التّعريف بعلم المصطلح ومتعلّقاته

المطلب الأوّل: ماهيّة المصطلح

أولًا: مصطلح أم اصطلاح

جاء هذان اللّفظان من الجذر اللُّغويّ (صَلُحَ)، وهما مترادفان على معنًى واحد، فالمصطَلَح يصلحُ أن يكون اسم مفعول من الفعل المبنيّ للمجهول (اُصطُلِح) أو مصدرًا ميميًّا للفعل المبنيّ للمعلوم (اصطَلَحَ). وسيأتي تفصيل ذلك قريبًا إن شاء الله.

وإنّ هذه التسمية (اصطلاح) أو (مصطلح) لم تزُج بسرعة، فقد استخدم القدماء مصطلحات أخرى بدلًا منها، وعلى سبيل المثال هذا هو الكِنْدي (٢٦٠هـ) يسمّي مؤلفه في تعريف مصطلحاته (رسالة في حدود الأشياء ورسومها)، والرّازي أحمد بن حمدان (٣٢٢هـ) يسمّي كتابه في المصطلحات الإسلامية (الزّينة في الكلمات الإسلامية)، والفارابي (٣٣٩هـ) عندما وضع كتابًا في مصطلحات المنطق سمّاه (الألفاظ المستعملة في المنطق).

نستنتج ممّا سبق أنّهم كانوا يخلطون بين مصطلح (الكلمات) و(الألفاظ) و(الحدود)، أمّا كلمة (المصطلح) فإنّها لم تستقر إلا بعد قرون عند علماء الحديث والقراءات والمنطق والتاريخ والمعجميين، وإنّ كلمتي (مصطلح) و (اصطلاح) مترادفتان في اللّغة العربيّة. وهناك مَن يظن أنّ لفظ (مصطلح) خطأ شائع، وإنّ اللفظ الصحيح هو (اصطلاح)، **وذلك لعدّة أسباب، هي:**

❖ **السبب الأول:** إنّ المؤّلفين العرب القدماء استعملوا لفظ (اصطلاح) فقط.

ويرى بعض الباحثين هذا خطأ واضح، ومرجع ذلك هو افتقادنا لقاموس لغوي تاريخي يتتبع مختلف المراحل التي سلكتها الألفاظ اللغوية، ولا يقوم هذا الحكم إلا على مجرد التّخمين والتّنبؤ، وليس على شواهد ووثائق وأدلة[1].

ومن الأدلة والشّواهد على قِدَم استخدام كلمة (مصطلح):

- **الكاشانيّ** (٧٣٠هـ): أورد كلمة (مصطلح) في مقدمة معجمه المطبوع تحت عنوان (اصطلاحات الصّوفية)، إذ قال في مقدمته: "فكسرتُ هذه الرسالة على قسمين: قسم في

[1] ينظر: الودغيري، كلمة مصطلح بين الصواب والخطأ (ص٩).

بيان المصطلحات ما عدا المقامات فإنّها مذكورة في متن الكتاب مشروحة في جميع الأبواب"[١].

- **ابن فضل الله شهاب الدين العُمَري** (٧٤٩هـ) في كتابه المعروف بعنوان (التعريف بالمصطلح الحديث) وضعه ليعرض فيه كل ما يُحتاج إليه في عمل الدواوين، وألّفه في الفترة التالية لعام (٧٤١هـ)، أي بعد أن أنهى كتابه الباب الخاص بمصر والشّام والحجاز في موسوعته الكبيرة، وبعد أن تمتع بخبرة واسعة في ديوان الإنشاء[٢].
- **ابن خُلْدون** (٨٠٨هـ) استخدم لفظة (مصطلح) في كتابه المقدمة، إذ قال: "الفصل الثاني والخمسون في تفسير الذوق في (مصطلح أهل البيان) وتحقيق معناه وبيان أنّه لا يحصل غالبًا للمستعربين من العجم"[٣].
- **القلقشندي (٨٢١هـ)** في كتابه (صبح الأعشى في صناعة الإنشا) فقد ذكر فيه كلمة (المصطلح) مرات عديدة. والذي أورده: "معرفة **المصطلح** هي اللازم المحتّم، والمهمُّ المقدّم، لعموم الحاجة إليه، واقتصار القاصر عليه.

إنّ الصّنيعةَ لا تكونُ صنيعةً ... حتّى يُصابَ بها طريقُ المَصنع "[٤]

ويتلّخص من هذا أنّ لفظ (مصطلح) كان رائجًا على الأقل خلال القرن الثّامن الهجريّ على يد بعض الصّوفية والمؤّرخين وكتّاب دواوين الإنشاء وعلماء الحديث، وعلماء الحديث كانوا أوّل من استخدم لفظ (معجم) ولفظ (مصطلح) في مؤلفاتهم[٥]، **<u>ومن أشهر المتون العلمية في هذا الفن:</u>**

١) معرفة أنواع علوم الحديث لتقي الدين أبي عمرو الشهرزوري (٦٣٤هـ) وكتابه معروف بِـ (مقدمة ابن الصلاح).
٢) محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح لسراج الدين البلقيني (٨٠٥هـ).
٣) الألفية في مصطلح الحديث لزين الدّين العراقي (٨٠٦هـ).
٤) نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر للحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ).

وخلاصة القول في هذه النقطة: أنّ أسلافنا القدامى كانوا على (مصطلح) و(اصطلاح) معًا. ولم يكونوا على (اصطلاح) فقط، أي إنّهم عرفوا اللفظين معًا واستعملوهما منذ قرون، وكان

---

[١] الكاشاني، معجم اصطلاحات الصوفية (ص٤٤).
[٢] ينظر: ابن فضل الله العمري، مسالك الإبصار في ممالك الأمصار (ص ١٥).
[٣] ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون (ص ٣٨٧).
[٤] القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا (ص٧).
[٥] ينظر: القاسمي، علم المصطلح (ص ٢١٦-٢٦٣).

كلّ منهما يدلُّ على ما يدلُّ عليه الآخر، إلا أنّ الظاهر أن أحدهما وهو (الاصطلاح) كان أسبق ظهورًا من الثّاني بحقبة زمنيّة معينة، وفي هذا يقول الدكتور البوشيخي: "التعبير ب(الاصطلاح) قديم، وظهور الاصطلاحات في مختلف الفنون والعلوم أقدم منه، وغلبة التعبير ب (المصطلح) عن (الاصطلاح) أو (الاصطلاحات) حديثة، ودراسة الظاهرة الاصطلاحية أو علم المصطلح أحدث منه"[١].

❖ **السبب الثاني:** إنّ لفظ (مصطلح) غير فصيح لمخالفته قواعد اللّغة العربيّة.

يرى أحد الباحثين أنّ معظم الباحثين يستخدمون كلمة (مصطلح) بدلًا من (اصطلاح)، وهذه الكلمة لا تصح لغة إلا إذا تمّ الاصطلاح عليها، وهي من الأخطاء الشائعة سماعًا؛ لأنّها اسم مفعول من الفعل (اصطلح)، وهو فعل لازم لا يتعدّى إلّا بحرف الجرّ فنقول: (اصطلحوا عليه)، وإنّ اسم المفعول منه يحتاج إلى نائب فاعل هو الجار والمجرور أو الظرف أو المصدر[٢].

وللإجابة عن هذا الادّعاء: إنّ قواعد اللّغة العربيّة تجيز حذف الجار والمجرور (منه) للتخفيف عندما يصبح اسم المفعول (عَلَمًا) أو (اسمًا) يسمّى به، فنقول (مصطلح) فقط.

وفي هذا؛ الزمخشري (٥٣٨هـ) أطلق على القسم الرابع من كتابه المفصل مصطلح (المشترك)[٣]، حيث إنّه يقول: "فمشترك: أصله (مشترك فيه) حذف (فيه) تخفيفًا لكثرة استعمال ولكونه صار لقبًا"[٤]، قِسْ ذلك على لفظ (المصطلح)، ويزادُ على ذلك أنّ هذا اللفظ يمكنُ أن يكون مصدرًا ميميًا، فلا مخالفة في ذلك بحسب قواعد اللّغة العربيّة.

❖ **السّبب الثّالث:** إنّ المعاجم العربيّة التّراثيّة لم تسجّل لفظ (مصطلح)، وإنّما نجد فيها لفظ (اصطلاح) فقط.

وتفسير عدم إشارة المعاجم القديمة إلى لفظي (مصطلح) و(اصطلاح) هو أنّه: "من المعروف في ضوابط القواميس العربيّة وقواعدها المقررة عدم إيراد صيغ المشتقات المطردة، وكل الكلمات التي يمكن توليدها بآلية قياسية وبقواعد صرفية معروفة، إلا في الحالات الشاذة أو عند

---

[١] البوشيخي، مصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهليين والإسلاميين قضايا ونماذج (ص ٥٣).

[٢] ينظر: الودغيري، كلمة مصطلح بين الصواب والخطأ، مجلة اللسان العربي (ص ٩).

[٣] يقول الزمخشري في مقدمة كتاب المفصل: "فأنشأتُ هذا الكتاب المترجم بكتاب: المفصل في صنعة الإعراب، مقسومًا أربعة أقسام. القسم الأول: في الأسماء. القسم الثاني: في الأفعال. القسم الثالث: في الحروف. القسم الرابع: في المشترك"، ينظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية (ص ٣٠).

[٤] السّبكي، حاشية البناني على شرح المحلي على متن جمع الجوامع للإمام تاج الدين السبكي (ص ٢٧٦).

الضرورة والاقتضاء، ولذلك اعتبرت القواميس اللغوية من هذه الناحية، وفي نظر بعض اللسانيين المحدثين، بمثابة قائمة طويلة من الشواذ التي لا تضبطها قاعدة. أما الأمور التي تضبطها القواعد المطردة فليس من المفروض أن يكون لها مكان في قواميس اللّغة، ولو عملت هذه القواميس على إيراد كل المشتقات والصيغ القياسية من كل مادة معجمية، لأصبح حجمها أضعافًا مضاعفة لما هي عليه الآن"[١].

وبعدُ سنتطرق إلى تعريف (المصطلح) أو(الاصطلاح) لغةً واصلاحًا بحسب ما وَرَدَ في المعاجم اللّغويّة والاصطلاحيّة وكتب اللّغة وكتب ومجلّات الدّراسات المصطلحيّة.

ثانيًا: تعريف المصطلح

١) المصطلح لغةً

ذكرت المُعجمات اللُّغويّة الأصل الذي اشتُقَّ منه (الاصطلاح) و(المصطلح) وما يدور عليهما من المعاني.

والّذي جاء في المعاجم الآتي:

أ- **معجم العين للفراهيدي (١٧٥هـ):** "الصّلاحُ: نقيض الطّلاح، ورجل صالح في نفسه، ومصلحٌ في أعماله وأموره، والصّلح: تصالُحُ القوم بينهم"[٢].

ب- **معجم الصِّحاح للجَوهَري** (٣٩٣هـ): "الصّلاح: ضدّ الفساد، تقول: صلحَ الشيء يصلحُ صُلوحًا، مثل دخل يدخل دخولًا، والصِّلاح بكسر الصّاد: المُصالحة، والاسم الصُلح، يذكّر ويؤنّث، وقد اصطلحا وتصالحا واصّالحا أيضًا مشدّدة الصاد"[٣].

ت- **معجم لسان العرب لابن منظور (٧١١هـ):** "الصلح: الصّلاح: ضد الفساد؛ صلحَ يصلحُ ويصلُح صلاحًا وصُلوحًا"[٤].

ث- **معجم تاج العروس للزَّبِيدي (١٢٠٥هـ):** "الصّلاح: ضد الفساد، وأصلحه ضد أفسده، وقد أصلح الشيء بعد فساده: أقامه... ويقال: وقع بينهما صلح" [٥].

وإذا تأمّلنا لفظة (مصطلح) في المعاجم العربيّة فإنّنا سنجد أنّها مشتّقة من (صَلُحَ)، وقد ولد منها كثير من الألفاظ اللغوية، وقد جاءت على النحو الآتي:

---

[١] ينظر: الودغيري، كلمة مصطلح بين الصواب والخطأ، مجلة اللسان العربي (ص ١٥).

[٢] الفراهيدي، معجم العين، (ج٢/٤٠٦).

[٣] الجوهري، الصّحاح (ج٢/٣٨٣).

[٤] ابن منظور، لسان العرب (ج٢/٥١٦).

[٥] الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ج٦/٥٤٧-٥٤٨).

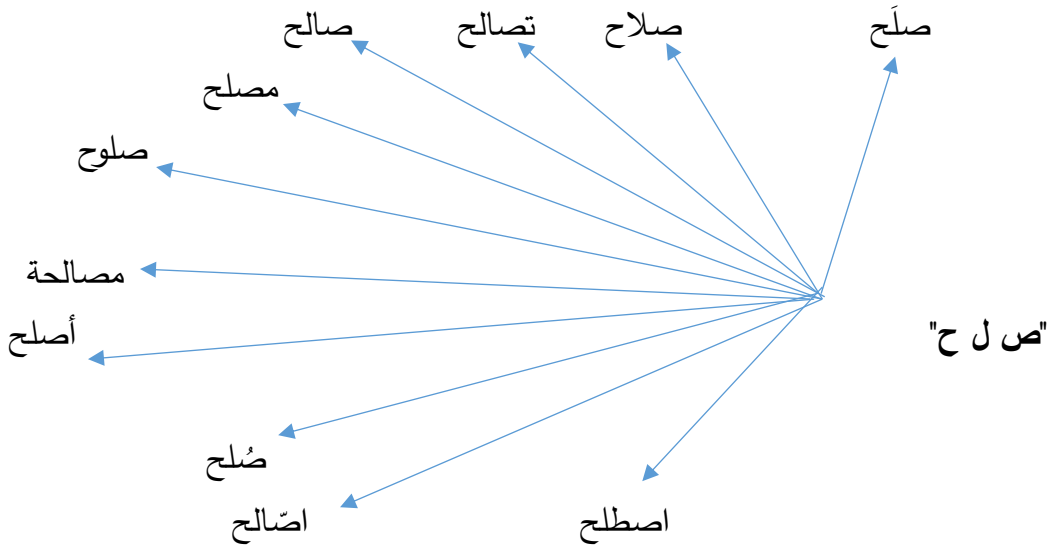

نلاحظ أنّ المعاجم العربيّة قد حددت دلالة مادة (صَلُحَ) أنّها ضدّ الفساد، وقد دلّت هذه المادة كذلك على معنى (الاتفاق).

وقد أورد محمود حجازي أنّ هناك تقاربًا دلاليًا بين المعنيين؛ فاصطلاح الفساد بين القوم لا يتم إلا باتفاقهم[١]، وقد وردت مادة (صَلُحَ) في القرآن بصيغ متنوعة، والأكثر استعمالًا الأفعال: (أصلحوا) و (أصلح)، وغيرها كثير من المصادر والمشتّقات، ومن أمثلة الأفعال نذكر قوله تعالى: {**وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا**}[٢]، وكذلك قوله تعالى: {**فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ**}[٣]، وقوله تعالى: {**وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي**}[٤].

إذن؛ لهذه المادة (صلح) مدلول معجمي هو التّصالح والتّسالم، فكأنّ الناس اختلفوا على تسمية مدلول جديد، فذهب فريق من القوم إلى إعطائه اسمًا، واقترح فريقٌ آخر دالًا مغايرًا، وارتأى فريقٌ ثالث تسمية متباينة، وكان من نتيجة هذا اختلاف القوم واحتدام ما بينهم، إلى أن

---

[١] حجازي، الأسس اللّغوية لعلم المصطلح (ص ٧).

[٢] [سورة الحجرات:٩]، تكملة الآية القرآنية: {وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ۖ فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ ۚ فَإِن فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا ۖ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ}

[٣] [الأنفال:١]، الآية كاملة: {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنفَالِ ۖ قُلِ الْأَنفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ ۖ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ ۖ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ}

[٤] [الأحقاف:١٥]، الآية كاملة: {وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا ۖ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا ۖ وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ۚ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي ۖ إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ}

تصالحوا وتسالموا على تسمية واحدة لذلك المدلول، فالاصطلاح يتطلّب الاتفاق؛ لأنّ التّسمية الجديدة لا يمكن أن تدخل حيّز اللّغة إلا إذا كانت محلَّ اتفاق أصحاب هذه اللّغة.

٢) المصطلح اصطلاحًا

يعدُّ معجم تاج العروس أول معجم لغوي تناول معنى الاصطلاح، فجاء فيه: "الاصطلاح اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص"[١].

وقد أورد الشّريف الجُرجاني (٨١٦هـ) في كتابه (التّعريفات) أكثر من تعريف للمصطلح مرةً استخدمه بلفظ المصطلح ومرةً بلفظ الاصطلاح، يقول: المصطلح هو إخراج اللّفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما، وقيل الاصطلاح: اتفاق طائفة على وضع اللّفظ بإزاء المعنى، وقيل الاصطلاح إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى آخر لبيان المراد؛ وقيل الاصطلاح لفظ معين بين قوم معينين[٢].

وعرّفه الكَفَوي (١٠٩٤هـ): "بأنّه اتفاق القوم على وضع الشيء، وقيل إخراج الشيء عن المعنى اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد[٣].

ويذكر التَّهَانَوي (١١٩١هـ) في موسوعته كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم أنّ: "الاصطلاح هو العرف الخاص، وهو عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم بعد نقله عن موضعه الأوّل وذلك لمناسبة بينهما كالعموم والخصوص، أو لمشاركتهما في أمر أو مشابهتهما في وصف"[٤].

ويقدّم محمود حجازي تعريفًا حديثًا للمصطلح اعتبره أفضل تعريف أوروبي، يقول فيه: "إنّ الكلمة الاصطلاحيّة أو العبارة الاصطلاحيّة مفهوم مفرد أو عبارة مركّبة استقرّ معناها، أو بالأحرى استخدمها وحدّد في وضوح، فهو تعبير خاص ضيّق في دلالته المتخصّصة، وواضح إلى أقصى درجة ممكنة، وله ما يقابله في اللّغات الأخرى، يرد دائمًا في سياق النّظام الخاص بمصطلحات فرع محدد، فيحقق بذلك وضوحه الضروري"[٥].

وقد أورد **حجازي** مجموعة من الكلمات تطلق على المصطلح في اللغات الأوروبية تكاد تكون متفقة من حيث النطق والإملاء، وهذه الكلمات هي (term) في الإنجليزية والهولندية والدنماركية والنرويجية والسويدية ولغة ويلز، و(terminus) أو (term) في الألمانيّة، و(terms) في الفرنسية ، و (termime) في الروسيّة والبلغاريّة والسلوفينيّة والتّشيكيّة

---

[١] الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ج٦/٥٤٧).

[٢] ينظر: الشّريف الجُرجاني، التعريفات (ص ٢٧).

[٣] الكفوي، الكليّات (ص ١٣٠).

[٤] التّهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (ص٢١٢).

[٥] حجازي، الأسس اللّغوية لعلم المصطلح (ص ١١).

والبولنديّة، و(termi) في الفنلنديّة[١]، كما أنّه رصد **أقدم تعريف أوروبي** للمصطلح ويرجع هذا التعريف **لكويكي**، والمصطلح عنده هو: "كلمة لها في اللّغة المتخصّصة معنى محدود وصيغة محددة، وعندما يظهر في اللّغة العاديّة يشعر المرء أنّ هذه الكلمة تنتمي إلى مجال محدّد"[٢].

من هنا يمكن القول: إنّ العامل المشترك لهذه التعريفات تلتقي جميعها في نقطة واضحة ومحددة هي اصطلاح واضعيه عليه، فبدون المواضعة والاتفاق عليه لا يسمى المصطلح مصطلحًا. وإنّ هذا التحديد لكلمة المصطلح يظهر لنا أن له مجالين تداوليين، هما:

- **المجال التّداولي الأوّل:** وهو المجال الأصلي الذي ولدت فيه الكلمة أوّل الأمر، حيث إنّ المصطلح يطلق في أوساط الناس ليراد به المعنى الذي تعارفوا عليه، وهو المعنى الأساسي المقصود بقولنا: (المعنى اللغوي).
- **المجال التداولي الثاني:** وهو المجال الثّاني الّذي انتقلت إليه الكلمة، حيث إنّ الكلمة تنتقل من معناها العام إلى الخاص، وهذا المعنى الجديد هو ما نقصده عندما نقول: (المعنى الاصطلاحي).

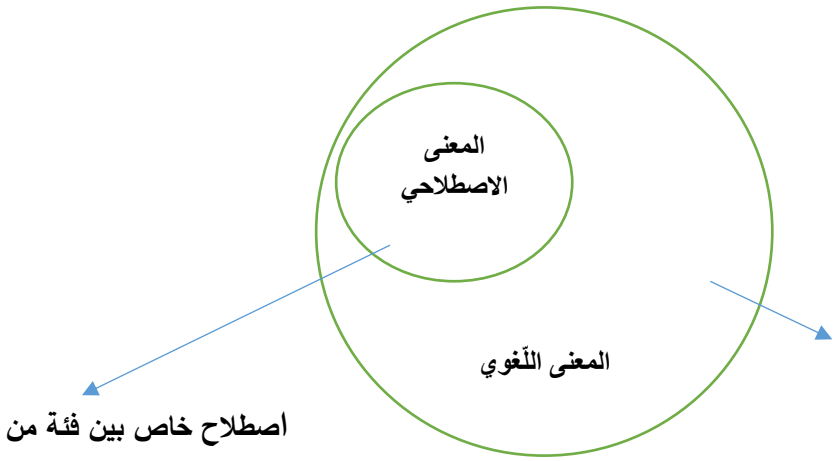

وكما أنّ بين هذين المجالين روابط تجمع بينهما؛ من حيث إنّ الثّاني متفرع عن الأوّل بالمناسبة والمشاركة، فإنّ بينهما علاقة مفارقة من جهة أنّ الثّاني يحاول التّميز عن الأول ب: "محدودية التداول (محدودية المجال) فإذا كان تداول اللّفظ في المجال الأوّل مشاعًا بين جميع المنتمين إلى تلك اللّغة، فإنّ المصطلح في المجال الثّاني محصور تداوله بين فئة محدودة من المنتمين إلى تلك اللّغة"[٣].

---

[١] حجازي، الأسس اللّغوية لعلم المصطلح (ص٩).

[٢] المرجع نفسه، ص١١.

[٣] بلعمش، العمليّة الاصطلاحيّة وبصمتها في النّحو العربيّ آلية لفهم العلوم (ص ٣).

وبهذا فإنّ عملية الاصطلاح لا بدّ فيها من:

١) **مُصطَلِح (اسم فاعل):** وهو القائم بعملية الإصلاح، أي الواضع.

٢) **مُصطلَح عليه (اسم مفعول):** بمعنى المتفق عليه.

٣) **مصطلَح (المصدر الميمي):** وهو ما ينتج عن الاصطلاح، أي تسمية المتفق عليه.

ونودُّ الإشارة في هذا المقام بأنّه يوجد فرق بين لفظة (الكلمة) ولفظة (المصطلح)، **<u>ويظهر الفرق كالآتي:</u>**

- إنّ للكلمة معنى على حين أنّ للمصطلح مفهومًا.
- إنّ الكلمة تنتمي إلى اللّغة العامّة، أمّا المصطلح فينتمي إلى اللّغة المتخصّصة فإذا قلنا: "شعرت بالعطش فشربت الماء" فإنّ لفظ (الماء) هنا ينتمي إلى اللّغة العامة، أمّا إذا قلنا في درس الكيمياء: "إنّ الماء يتكون من ذرتين من الهيدروجين وذرة من الأكسجين" فلفظ (الماء) هنا مصطلح ينتمي إلى اللّغة العلمية الخاصة بالكيمياء.

علم المصطلح

يعتبر علم المصطلح فَرْعًا من **الدّراسة اللّسانيّة التّطبيقيّة الحديثة**، وهو "العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية التي تعبر عنها"[١]، وقد كان العرب أكثر اهتمامًا بهذا الميدان المعرفي نسبيًا، إلا أنّه لم يتأسس كعلم بصورته الكليّة إلّا في بدايات القرن العشرين، ولقد وضع الأسس الأولى للنظرية العامة للمصطلحيّة العالم النمساوي فوستر[٢]، ومن بعد ذلك تطور علم المصطلح وأصبح علمًا جديدًا، وهو علم قديم في غايته وموضوعه، حديث في مناهجه ووسائله، ولمّا كان وافدًا من لغات أخرى تلقّفه الكثير من الدّارسين كلٌّ يعطيه مصطلحًا عربيّا يراه قريبًا من اللّفظ الأجنبي فتعدّدت الأسماء التي تطلق على هذا العلم إذ "تستخدم في الدّراسات العربيّة عدّة مترادفات للدّلالة على دراسة المصطلحات وتوثيقها، مثل: المصطلحيّة، وعلم المصطلح، وعلم الاصطلاح، وعلم المصطلحات والمصطلحاتيّة... إلخ"[٣].

وتتمثّلُ الوظيفة الأساس لعلم المصطلح في: "دراسة الأنظمة المفاهيميّة والعلائق التي تربطها داخل حقل معرفيّ معيّن، بضبط دقيق للمفاهيم والدّلالات، وجرد مستفيض للألفاظ الحاملة لها، قصد إيجاد المقابلات الملائمة لها من حيث الشّكل والمضمون"[٤].

وهذه المهمة لعلم المصطلح تشكّل جانبًا مهمًا لضبط المصطلحات من جميع النّواحي الّتي تحيط بها؛ من الشّكل والمضمون ومختلف المقاييس المعتمدة.

وينقسم علم المصطلح إلى قسمين، هما:

- **علم المصطلح العام:** قد حدّد فوستر مجالات علم المصطلح العام حيث يتناول: طبيعة المفاهيم، وخصائص المفاهيم، وعلاقات المفاهيم، ونظم المفاهيم، ووصف المفاهيم (التعريفات والشروح)، وطبيعة المصطلحات، واختصارات المصطلحات، والعلاقات والرموز،

---

[١] الأنصاري، المصطلح الأصولي عند الشاطبي (ص ٥٨).

[٢] ينظر: حجازي، الأسس اللّغوية لعلم المصطلح (ص ١٩).

[٣] القاسمي، علم المصطلح (ص٢٦٣).

[٤] الحيادرة، من قضايا المصطلح اللّغوي العربي (ص٢٠).

وتوحيد المفاهيم والمصطلحات، ومفاتيح المصطلحات الدولية... وهذه القضايا المنهجية لا ترتبط بلغة مفردة أو بموضوع بعينه، ولهذا فهي علم المصطلح العام[١].

- **علم المصطلح الخاص:** "يتضمن القواعد الخاصة بالمصطلحات في لغة مفردة، مثل: (اللّغة العربيّة) أو (اللّغة الفرنسية) أو (اللّغة الألمانية)"[٢].

وهذا التّمييز بين (علم المصطلح العام) و(علم المصطلح الخاص) يوازي التّمييز بين (علم اللّغة العام) و (علم اللّغة الخاص). ويندرج بحثنا هذا تحت **علم المصطلح الخاص**؛ لأنّه موجه لدراسة المصطلحات النّحويّة عند الزّجّاجيّ.

أمّا نطاق علم المصطلح: فعلم المصطلح علم مشترك بين اللّسانيات، والمنطق، وعلم الوجود، وعلم المعرفة والتّوثيق، وحقول التّخصص العلمي، وعلم الحاسوب، والتّرجمة، وصناعة المعاجم، وعلم العلامات، ولهذا ينعته الباحثون الرُّوس بأنّه (علمُ العلوم)[٣].

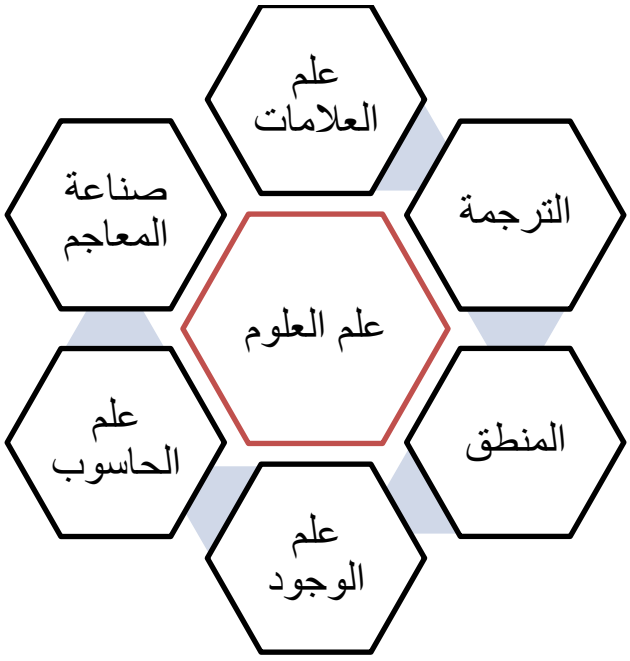

حيثُ يتناول جوانب ثلاثة متصلة من البحث العلمي والدراسة الموضوعية، وهي:[٤]

- **أوّلًا:** يبحث علم المصطلح في العلاقات بين المفاهيم المتداخلة، مثل: (علاقات: الجنس/النّوع، والكل/الجزء) الّتي تتبلور في صورة منظومات مفهوميّة تشكّل الأساس في

---

[١] ينظر: حجازي، الأسس اللّغوية لعلم المصطلح (ص ٢٠).

[٢] حجازي، الأسس اللّغوية لعلم المصطلح (ص ٢٠).

[٣] عبد اللّطيف الريح، مدخل إلى علم المصطلح (ص ٦)، وينظر: القاسمي، علم المصطلح (ص ١٠).

[٤] الأنصاري، المصطلح الأصولي عند الشاطبي (ص ٥٨)، وينظر: القاسمي، علم المصطلح (ص ٢٧٠).

وضع المصطلحات المصنّفة الّتي تعبّر عن تلك المفاهيم، وبهذا المعنى يكون علم المصطلح فرعًا خاصًا من علم المنطق وعلم الوجود.

- **ثانيًا:** يبحث علم المصطلح في المصطلحات اللّغوية، والعلاقات القائمة بينها، ووسائل وضعها، وأنظمة تمثيلها في بنية علم من العلوم، وبهذا المعنى يكون علم المصطلح فرعًا خاصًا من فروع علم المعجم وعلم الدلالة.
- **ثالثًا:** يبحث في الطرق العامة المؤدية إلى خلق اللّغة العلميّة.

وبهذا يصبح علمًا مشتركًا بين علوم اللّغة، والمنطق، والوجود، والمعرفة، والتّصنيف، والإعلاميات والموضوعات المتخصصة، فكلٌ هذه العلوم تتناول في جانب من جوانبها التّنظيم الشّكليّ للعلاقة المعقّدة بين المفهوم والمصطلح[1].

[1] ينظر: الأنصاري، المصطلح الأصولي عند الشاطبي (ص ٥٨).

بنية المصطلح

إنّ الكلمة في اللّغة العربيّة تنطلق من الجذر، فالصّيغة الصّرفيّة، ثمّ الكلمة، والمصطلح بما أنّه جزء من اللّغة يخضع لقواعدها وضوابطها؛ فهو أيضًا ينطلق من الجذر فالصّيغة الصّرفية ثمّ المصطلح.

وبناءً على ذلك فإنّه يمكننا الانتقال في بنية المصطلح حسب الأولويّة من حيث الاستعمال. أوّلًا الاشتقاق، ثُمّ المجاز، وأخيرًا النّحت.

أوّلاً: الاشتقاق

ظاهرة الاشتقاق واحدة من أسخى منابع العطاء اللّغوي، وهي الوسيلة الأولى من وسائل توليد المفردات في اللّغة العربيّة، وقد "أجمع أهل اللّغة أنّ للغة العرب قياسًا، وأنّ العرب تشتقّ بعض الكلام من بعض، وأنّ اسم الجنّ مشتقّ من الاجتنان، وأنّ الجيم والنّون تدلّان أبدًا على السّتر، تقول العرب للدِّرع: جُنّة، وأجنّهُ اللّيلُ، وهذا جنين، أي هو في بطن أمه أو مقبور"[١]، إذ يصاغُ الأصل اللّغوي للمفردة اللّغوية على هيئة أو هيئات تأخذ بأيدينا إلى حيث مستقرّها اللّغوي ومستودعها الدّلالي؛ لتنير للقارئ والمتدبر بجمال اللّغة الطّريق الّذي يستطيع من خلاله رؤية الغبش واللّاوضوح.

- **تعريف الاشتقاق**

الاشتقاق لغةً

مادتها اللّغوية (شقق)، وهي: أخذ شيء من شيء. قال ابن منظور: "اشتقاق الكلام: الأخذُ فيه يمينًا وشمالًا، واشتقاق الحرف من الحرف: أخذُه منه، ويقال: شقّقَ الكلام إذا أخرجه أحسنَ مخرجَ"[٢]. أمّا الزّبيدي في تاجه يقول: "(شقّه) يشُقُّه شقًّا: (صَدَعَهُ) فانشَقَّ... الاشتقاق: (الأخذ في الكلام وفي الخصومة يمينًا وشمالًا) مع ترك القصد، وهو مجازٌ، قال: ومنه سمّي (أخذُ الكلمة من الكلمة) اشتقاقًا، وهو على قسمين: صغير، وكبير"[٣].

---

[١] ابن فارس، الصّاحبي في فقه اللّغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها (ص٣٢).

[٢] ابن منظور، لسان العرب (ج١٠/١٨٣).

[٣] الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ج٢٥/٥٢٣).

الاشتقاق اصطلاحًا

"أخذ كلمة من كلمة، بشرط أن يكون بين الكلمتين تناسبٌ في اللّفظ والمعنى، وترتيب الحروف؛ مع تغاير في الصيغة، كما تأخذُ (اكتب) من (يكتب) وهذه من (كتب) وهذه من (الكتابة)"[١].

وقد ذَكَرَ صاحب المعجم المفصل في علم الصرف عدة تعريفات اصطلاحية للاشتقاق[٢]، منها:

- "اقتطاع فرع من أصل، يدور في تصاريفه حروف ذلك الأصل".
- "أخذ كلمة من أخرى بتغيير ما، مع التناسب في المعنى".
- "ردّ كلمة من أخرى بتغيير ما، مع التناسب في المعنى".
- "نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى وتركيبًا ومغايرتهما في الصيغة".

وتكمن أهمية الاشتقاق: إنّه عملية توليدية تهدف إلى توسيع اللّغة وإثرائها باللفظ والدلالة[٣].

ونظرًا لأنّ المفاهيم لا متناهية في الوجود فإنّ التعبير لغويًا يحتاج إلى وسيلة لسانية نستطيع بواسطتها أن نولّد ألفاظًا لا متناهية من أصول اللّغة المحدودة، والوسيلة الأساسية للقيام بذلك في اللّغة العربيّة هي الاشتقاق.

أمّا أصل المشتقات، أي المادة الأساسيّة التي اشتق منها أبنية، أو صيغ أخرى، فقد تضاربت الآراء حول هذا الأصل، فقيل حسب رأي البصريين: إنّ أصلها من المصدر الأصلي نحو لَعِبَ من اللّعب، أمّا الكوفيون فإنّ أصلها من الفعل نحو اللَّعِب من لَعِبَ، وهناك من قال من الفعل أو المصدر[٤].

أنواع الاشتقاق

١) **الاشتقاق الصغير:** يسمّى الاشتقاق الأصغر أو العام[٥]، وهو: "نزع لفظ من آخر آصل منه، بشرط اشتراكهما في المعنى والأحرف الأصول وترتيبها"[٦]، كاشتقاقك اسم الفاعل (كاتب)،

---

[١] الغلاييني، جامع الدروس العربية (ج٣/ ٦).

[٢] ينظر: الأسمر، المعجم المفصل في علم الصرف (ص ١٣٩).

[٣] مشتاق معن، المعجم المفصل في فقه اللغة (ص ٤٢).

[٤] ينظر: الأسمر، المعجم المفصل في علم الصّرف (ص ١٤١).

[٥] ينظر: مشتاق معن، المعجم المفصل في فقه اللغة (ص ٤٣).

[٦] الأسمر، المعجم المفصل في علم الصّرف (ص ١٤٠).

واسم المفعول (مكتوب)، وغيرها من المصدر(كتابة) على رأي البصريين، أو من الفعل (كَتَب) على رأي الكوفيين.

وهذا النوع من الاشتقاق هو أكثر أنواع الاشتقاق ورودًا في العربيّة، وأكثرها أهمية، وعليه تجري كلمة (اشتقاق).

٢) **الاشتقاق الكبير**: وهو "القلب اللّغوي، والقلب الصّرفيّ"[١]، وتعريفه الاصطلاحي: "أن يكون بين الكلمتين تناسب في اللفظ والمعنى دون ترتيب الحروف: كجذب وجبذ"[٢]. وهو الذي سمّاه ابن جنّي (٣٩٢هـ) الاشتقاق الأكبر فقال فيه: "أن تأخذ أصلًا من الأصول الثّلاثيّة، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنىً واحدًا. تجتمع التّراكيب الستة، وما يتصرف من كلّ منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك ردّ بلطف الصّنعة والتّأويل إليه"[٣]. ومن ذلك تراكيب (ك ل م)، (ك م ل)، (م ك ل)، (م ل ك)، (ل ك م)، (ل م ك)، فهذه الصّور الستة للأصل (ك.ل.م) مهما تقلّبت، وتقدّمت حروفها وتأخّرت، فإنّها تحمل جميعها دلالة مشتركة واحدة وهي القوة والشّدة حسب رأي ابن جني.

٣) **الاشتقاق الأكبر**: تعريفه الاصطلاحي: "أن يكون بين الكلمتين تناسب في مخارج الحروف: كنهقَ ونعقَ"[٤].

٤) **الاشتقاق الكبّار**: وهو النحت، وسيتم ذكره لاحقًا في النّقطة الثّالثة من هذا المتطلب.

ومن المصطلحات النّحويّة التي تشكّلت بأثر الاشتقاق: (الاسم، العامل، المعرب، المبني، المبتدأ، الفاعل، المفعول... وغيرها).

وأخيرًا يمكننا القول: إنّ الاشتقاق الأكثر إنتاجية وفاعلية في النّمو المصطلحي هو الاشتقاق الصغير.

ثانيًا: المجاز

المجاز ضرب من التّوسع اللّغوي، ويعدُّ وسيلة لغوية مهمّة من وسائل تطوير اللّغة من داخلها بتوظيف ما تمتلكه من طاقات تعبيريّة على مستوى الألفاظ والتّراكيب، لذلك فإنّ علوم العربيّة وفي مقدمتها (النّحو) قد استعان في توليد المصطلح النّحويّ بالمجاز كثيرًا.

---

[١] الأسمر، المعجم المفصل في علم الصّرف (ص ١٤٠).

[٢] الغلاييني، جامع الدروس العربية، (ج٣/ ٦).

[٣] ابن جني، الخصائص (ج٢/١٣٦).

[٤] الغلاييني، جامع الدروس العربية (ج٣/ ٦).

- **تعريف المجاز**

المجاز لغةً

مصدر على وزن مفعلٍ "من جاز المكان يجوزه، إذا تعدّاه، أي: تعدت موضعها الأصلي"[١]. وقد ورد في معجم العين ومعجم لسان العرب في مادة (جوز): "جزتُ الطريقَ وجازَ الموضعَ جوْزًا وجؤوزًا وجوازًا ومجازًا وجاز به وجاوزه جوازًا... وجازه: سار فيه وسلكه، وأجازَه: خلّفه وقطعه... والمجاز: الموضع"[٢]، وفي المعجم الوسيط: "المجاز: المعبر، ما تجاوز ما وضع له من المعنى"[٣].

إذن؛ المجاز بوصفه مصطلحًا لغويًّا يدلُّ على الانتقال أو التّحرك من مكان إلى مكان آخر فاللّفظة بفعل المجاز تجتاز وضعها الأصلي إلى وضع آخر جديد.

المجاز اصطلاحًا

أورد عبد القاهر الجرجاني في كتابه (أسرار البلاغة) مفهوم المجاز، يقول: "وأمّا المجاز فكلُ كلمة أُريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثّاني والأوّل فهو مجاز"[٤].

وهناك من عرّفها بقوله: "استعمال لفظ في غير معناه الحقيقي لعلاقة بين المعنى الحقيقي والمعنى الجديد مع قرينة (دليل) على أن المقصود هو المعنى الجديد" [٥].

أو تعريف آخر: "استخدام الكلمة في غير ما وضعت له لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي"[٦].

يبدو هنا أنّ التّفسير الاصطلاحي مشتق عن الأصل اللّغوي وهو الاجتياز والتّخطي من موضع إلى موضع، وهذا يكشف عن وجود علاقة بين استعمال المجاز لغة واصطلاحًا فكما

---

[١] ينظر: الجرجاني، أسرار البلاغة في علم البيان (ص ٢٧٨)، القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة (ص ٢٠٥).

[٢] ابن منظور، لسان العرب (ج٥/٣٢٤)، ينظر: الفراهيدي، معجم العين (ج١/٢٧٢)، الجوهري، معجم الصحاح (ص ٨٧٠).

[٣] ينظر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، معجم الوسيط (ص ١٤٧).

[٤] الجرجاني، أسرار البلاغة في علم البيان (ص ٢٤٩).

[٥] عبد الخالق، البلاغة العربية وسائلها وغاياتها في التصوير البياني (ص ٥٠).

[٦] علوان، من بلاغة القرآن الكريم (ص ١٩٨).

يجتاز الإنسان وينتقل في خطاه من طريق إلى طريق متجاوزًا كلّ ما يصادفه في طريقه فكذلك الكلمة؛ فإنّها تجتاز موقعها الأصلي إلى موقع آخر تحمل معنًى جديدًا.

مثلًا كلمة (الأسد) لها معنى أصلي تدل عليه وهي الحيوان المفترس، أمّا إذا قلنا: "رأيت اليوم أسدًا يحمل رمحًا"، فإنّ المعنى الأصلي انتقل إلى معنى آخر، وهذا المعنى الآخر يفهم من خلال القرينة التي منعت إرادة المعنى الأصلي.

ولا بدّ أن يكون هناك صلة بين المعنى الأصلي والمعنى المجازي، وما ينظم هذه الصّلة مجموعة من العلاقات المجازية، وتنتظم هذه العلاقات بين المعاني الأصليّة والمجازيّة في إطارين، هما: إمّا علاقة مشابهة أو تسمّى بالاستعارة وهي مجاز لغوي تكون العلاقة فيه بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي المشابهة، وإمّا أن يكون المجاز مرسًلا فتكون العلاقة فيه غير المشابهة[١].

وتأتي علاقة المجاز المرسل في صور عدة، منها: السببية أو الجزئية أو الكلية أو المحلية وغيرها.

أمّا (القرينة) التي تؤكد المعنى المجازي فهي: "إمّا أن تكون لفظًا مذكورًا وتسمّى **لفظية**، وقد تكون حالية أي تفهم من الواقع المحيط بالمعنى ومن السّياق"[٢]؛ فالقرينة بين اللّفظ (النّفاثات) في سورة الفلق، والطّائرة (النّفاثة) هي النّفخ، وهي قرينة حاليّة، أمّا القرينة اللّفظية فيمثلها قوله تعالىٰ **{وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ}**[٣]، فقوله (من الفجر) قرينة لفظيّة اتّضح منها أنّ المراد بياض النّهار وسواد اللّيل.

أقسام المجاز

ينقسم المجاز إلى قسمين[٤]:

١) **المجاز العقلي:** ويكون في الإسناد، أي في إسناد الفعل أو ما في معناه إلى غير ما هو له، ويسمّى المجاز الحكمي، والإسناد المجازي، ولا يكون إلّا في التّركيب.

---

[١] ينظر: عتيق، في البلاغة العربية علم البيان (ج١٤٣/٢)، القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة (ص ٢٠٥).

[٢] عتيق، في البلاغة العربيّة علم البيان (ج٥١/٢).

[٣] [سورة البقرة:١٨٧].

[٤] ينظر: عتيق، في البلاغة العربية علم البيان (ج١٤٣/٢).

٢) **المجاز اللغوي:** ويكون في نقل الألفاظ من حقائقها اللغوية إلى معان أخرى بينها صلة ومناسبة. وهذا المجاز يكون في المفرد والتركيب، وله نوعان: الاستعارة والمجاز المرسل.

فوائد المجاز

للمجاز فضلٌ كبيرٌ في إثراء اللّغة من جوانب مختلفة حيث إنّه يعدُّ مرتكزًا مهمًا من مرتكزات تحقيق جماليات النص بما يمنح السياق والتراكيب فضاءات دلالية تتخطّى الحدود اللّفظية المعروفة، ويمثل المجاز عنصرًا أساسيًا في ظاهرة التّطور الدّلالي، بوصفه منتجًا أو مولّدًا لمعاني ودلالات جديدة تتيح للّفظة حريّة الحركة من معنى يمكن وصفه بالقدم إلى معنى جديد تمليه حاجة اللّغة إلى التطور والإحياء المبتعث من داخلها[١].

والمجاز قد يصير حقيقة عرفية بكثرة الاستعمال، فلا يخرج بذلك عن كونه مجازًا بحسب أصله.[٢]

ومن المصطلحات النّحويّة التي تشكلت بأثر المجاز: (النحو، الحرف، الجزم، البناء، الرفع، التمييز، القسم، الظرف، وغيرها)، فمثلًا (مصطلح الجزم) وردت لفظة (جَزْم) في المعاجم اللغوية بمعنى (القطع)، يقول الزّجّاجيّ في كتابه الإيضاح: "الجزم أصله القطع. يقال جزمت الشيء وجذمته وبترته وجذذته وفصلته وقطعت بمعنى واحد"[٣]، وممّا ورد في معجم لسان العرب: "الجزم: القطع. جزمت الشيء أجزمُهُ جزمًا: قطعته. وجزمت اليمين جزمًا: أمضيتها، وحلف يمينًا حتمًا جومًا. وكل أمر قطعته قطعًا لا عودة فيه، فقد جزمته. وجزمت ما بيني وبينه أي قطعته"[٤].

أمّا في الاصطلاح النّحويّ؛ فالجزم هو: "إسكان الحرف عن حركته من الإعراب من ذلك؛ لقصوره عن حظه منه وانقطاعه عن الحركة ومد الصوت بها للإعراب"[٥].

ولقد وضح الزّجّاجيّ معنى الجزم بقوله: "فكأنّ معنى الجزم قطع الحركة عن الكلمة، هذا أصله ثم جعل منه ما كان بحذف حرف على هذا؛ لأنّ حذف الحركة وحذف الحرف جميعًا

---

[١] ينظر: عبد المجيد، أثر المجاز في تشكيل المصطلح النّحوي (رسالة الحدود النّحوية لابن الجبراني (٦٢٨هـ) مثالًا).

[٢] الكفوي، الكلّيات (ص ٨٠٥).

[٣] الزّجاجي، الإيضاح في علل النحو (ص ٩٣-٩٤).

[٤] ابن منظور، لسان العرب (ج٩٧/١٢)، ينظر كذلك: الفراهيدي، معجم العين (ج٢٤٠/١).

[٥] ابن منظور، لسان العرب (ج٩٧/١٢).

يجمعهما الحذف"[١]، أمّا السُّهيلي فإنّه يعرّف الجزم بقوله: "عدم الحركة وانتفاؤها للمنفي أو ما هو في حكمه"[٢].

إذن؛ الجزم هو: حذف حركة أو حرف من آخر الفعل. وسمي الجزم في النحو جزمًا؛ لأنّ الجزم في كلام العرب القطع. يقال: افعل ذلك جزمًا فكأنّه قُطِعَ الإعراب عن الحرف[٣].

ويظهر جليًّا أنّ المفهوم الاصطلاحي قد استعير من المفهوم اللّغوي، ففي المفهومين (اللّغوي والاصطلاحي) جاءت اللفظة بمعنى (القطع)، مع ملاحظة أنّ معنى (قطع الشيء) في اللّغة قد تخصص في الاصطلاح بقطع (الحركة أو الحرف من المجزوم) وتحوّلت اللفظة بفعل هذا الانتقال إلى مصطلح نحوي، وعلاقة المشابهة بين المعنيين هو (اقتطاع جزء ما).

ثالثًا: النحت

هو لون من ألوان الاختصار، ونوع من أنواع الاشتقاق عند المحدثين يسمّى بالاشتقاق الكبّار، ويعتبر من موارد الابتكار اللّغوي الذي امتازت به أغلب اللغات وبخاصة لغتنا العربيّة.

- **تعريف النحت**

النّحت لغةً

مادته المعجمية (نحت) وهي بمعنى القطع والنشر والبري. ونحت النجار الخشب بمعنى براه وهذبه. وممّا ورد في معجم العين للفراهيدي: "النَّحْتُ نَحْتُ النَّجار الخشب، يقال: نَحَتَ يَنْحِتُ، وينحَت لغة. وجَمَل نَحيت: قد أُنْتِحَتْت مَناسِمُه"[٤]، وفي تاج العروس للزبيدي: "النَّحْتُ: نَحْتُ النَّجّارِ الخَشَبَ، نَحْتَ الخَشَبَةَ ونَحْوَهَا يَنْحِتُها ويَنْحَتُها نَحْتاً، فانتحتت... نحت الجبل يَنْحِتُهُ: قطعه"[٥].

النّحت اصطلاحًا

ورد تعريف النّحت في الاصطلاح عند الخليل بن أحمد (١٧٥هـ) بأنّه: "أخذ كلمة من كلمتين متعاقبتين، واشتقاق فعل منها"[٦]. ويعتبر الخليل هو أوّل من اكتشف ظاهرة النّحت في

---

[١] الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو (ص ٩٤).

[٢] السهيلي، نتائج الفكر في النّحو (ص ٧٢).

[٣] ابن منظور، لسان العرب (ج١٢/٩٧).

[٤] الفراهيدي، معجم العين (ج١٢/١٩٧).

[٥] ينظر: الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ج٥/١١٩-١٢١).

[٦] معجم العين، الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي (مج١/٦٠).

اللّغة العربيّة حين قال: "إنّ العين لا تأتَلِف مع الحاء في كلمة واحدة لقرب مخرجَيْهما، إلاّ أن يُشتَقَّ فِعِلٌ من جمع بين كلمتين مثل (حيّ على) كقول الشاعر:

أَقول لها، ودَمْعُ العَينِ جارٍ أَلم تَحْزُنْكِ حَيْعَلةُ المُنَادي

فهذه كلمة جمعت من (حيّ) ومن (على)، ونقول منه (حيعل) يُحَيْعِل حَيْعَلَة، وقد أكثرت من الحيلعة أي من قولك: (حيّ على)، وهذا يشبه قولهم: تَعَبْشم الرجلُ وتعَبْقَسَ، ورجل عبشميٍ إذا كان من عبد شمس أو من عبد قيس"[١].

وقد ورد تعريف النحت أيضًا في المعجم المفصل في فقه اللّغة بأنّه: "إنتاج كلمة واحدة جديدة من كلمتين أو أكثر بوساطة حذف بعض حروف إحدى الكلمات المشكّلة للنّحت أو من بعضها[٢]. هذا ويعرّف الدكتور نهاد الموسى النّحت بقوله: "هو بناء كلمة جديدة من كلمتين أو أكثر أو من جملة، بحيث تكون الكلمتان أو الكلمات متباينة في المعنى والصورة، وبحيث تكون الكلمة الجديدة آخذة منها جميعًا بحظ في اللفظ، دالة عليها جميعًا في المعنى"[٣].

الغرض من النحت

١) تيسير التّعبير بالاختصار والإيجاز؛ فالكلمتان أو الجملة تصير كلمةً واحدةً بفضل النحت. يقول ابن فارس: "العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة، وهو جنس من الاختصار وذلك (رجل عبشميّ) منسوب إلى اسمين هما: عبد وشمس"[٤].

٢) يعدُّ وسيلة من وسائل الابتكار اللغوي الّذي امتازت به أغلب اللّغات وبخاصة لغتنا العربيّة، حيث يتمُّ من خلاله اشتقاق كلمات حديثة لمعان حديثة، ليس لها ألفاظ في اللّغة، ولا تفي كلمة من الكلمات المنحوت منها بمعناها.

أنواع النحت

قام المتأخرون من خلال استقرائهم للأمثلة التي أوردها الخليل بن أحمد، وابن فارس بتقسيم النحت إلى أقسام عدة[٥]، منها:

١) **النّحت الفعلي:** ويراد به نحت جملة فعليّة أو تركيب فعلي مثل (بسمل) من "بسم الله الرحمن الرحيم" و (حيعل) من "حيّ على".

---

[١] معجم العين، الفراهيدي، مج١/٦٠-٦١.

[٢] مشتاق معن، المعجم المفصل في فقه اللّغة (ص ١٨٢).

[٣] الموسى، النّحت في اللغة العربية (ص ٦٧).

[٤] ابن فارس، الصاحبي في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها (ص٤٦١).

[٥] ينظر: مشتاق معن، المعجم المفصل في فقه اللّغة (ص ١٨٣).

٢) **النّحت الوصفي:** ويراد به نحت كلمة من كلمتين أو أكثر تدل على وصف أو ما هو بمعناه ، "مثل قول العرب للرجل الشديد: (ضِبَطْرٌ) من (ضَبَطَ) و(ضَبر) وفي (الصِّلْدِم): إنّه من (الصَّلْد) و (الصدْم)[١]".

٣) **النّحت الاسمي:** ويراد به نحت كلمة تدل على اسم من أصل كلمتين، كنحت (جلمود) من (جمد) و(جلد)، والجلمود اسم للصخر[٢].

٤) **النّحت النّسبي:** ويراد به نحت كلمة تنسب إلى بلدة أو قبيلة أو أمر يستحق النسب إليه من كلمتين ومن ذلك "نحت (رجل عبشميّ) منسوب إلى اسمين هما: عبد وشمس"[٣].

---

[١] ابن فارس، الصاحبي في فقه اللّغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها (ص ٤٦١).

[٢] ينظر: مشتاق معن، المعجم المفصل في فقه اللّغة (ص ١٨٣).

[٣] ابن فارس، الصاحبي في فقه اللّغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها (ص ٤٦١).

أركان المصطلح

بعد التّعرض لتعريف المصطلح لغة واصطلاحًا، ومعرفة بنية المصطلح، نتوقف عند أبرز أركان المصطلح العلمي، وهي ثلاثة: المفهوم، والتّعريف، ومن ثَمَّ اللفظ المصطلحي.

أولًا: المفهوم

هو ركن أساسي في المصطلح، وهو نقطة البداية لأي عمل مصطلحي، يمثل الفكرة المجرّدة للخصائص الأساسيّة التي تكمن داخل المصطلح، مادته المعجمية مأخوذة من (فهم)، وهو: "معرفة الشيء بالقلب، يقال: فهِمت الشيء، أي: عَقَلتَهُ وعَرَفتَهُ، و(أفهمه) الأمر: أبانه له ووضّحه، و(فهّمهُ) الأمر: مكّنَهُ أن يفهمه، و(تفاهم)القوم: أفهم بعضهم بعضًا، ورجل فهيم: سريع الفهم و(الفهّامة): الشديد الفهم"[١]، والمفهوم: اسم مفعول، وهو ما يفهم ويستفاد من اللفظ.

نلاحظ أنّ كلمة (الفهم) هنا ينحصر معناها في العلم والمعرفة والعقل، ولقد ورد تعريف هذا المصدر في **معجم التّعريفات للشريف الجرجاني**، يقول: "الفهم: تصور المعنى من لفظ المخاطب"[٢]، والتفهيم: "إيصال المعنى إلى فهم السامع بواسطة اللفظ".

أمّا تعريف (المفهوم) اصطلاحًا، فقد **عرّفه الخوالدة** بأنّه: "السّمات أو الخصائص الجوهريّة الّتي تميّز الأشياء أو الأحداث أو الأسماء من بعضها البعض وترسم صورة ذهنيّة لمنطوق الشّيء ذاته"[٣]، **وهي عند المنطقيين**: "ما حصل في العقل أي من شأنه أن يحصل في العقل سواءٌ أحصل بالفعل أم بالقوة بالذات كالكلّي أو بالواسطة كالجزئي..."[٤]، **وعرّفه الكَفَوي** بقوله: "المفهوم: هو الصورة الذهنية سواء وضع بإزائها الألفاظ أو لا، كما أنّ المعنى هو الصورة الذهنية من حيث وضع بإزائها الألفاظ"[٥].

ثم إنّ المفهوم والمعنى متّحدان بالذات فإنّ كلّا منهما هو الصورة الحاصلة في العقل أو عنده مختلفان باعتبار القصد والحصول. فمن حيث إنها تقصد باللفظ سمّيت معنى ومن حيث إنّها تحصل في العقل سُمّيت بالمفهوم[٦].

وعلى هذا؛ فالمفهوم ما يتحصل من معنى اللفظ في العقل.

---

[١] ينظر: معجم اللغة العربية، معجم الوجيز (ص ٤٨٣).

[٢] الشريف الجرجاني، التعريفات (ص ١٦٨)، وجاء في معجم الكليات للكفوي الفهم: "هو تصور الشيء من لفظ المخاطب"، ينظر: الكفوي، الكليات (ص ٦٩٧)، وفي معجم الوجيز: "(الفهم): حسن تصور المعنى أو جودة استعداد الذهن للاستنباط"، ينظر: معجم الوجيز، (ص ٤٨٣).

[٣] الجوراني، تدريس المفاهيم النّحوية على وفق استراتيجية خرائط المفاهيم.

[٤] الكفوي، الكليات (ص١٦١٧).

[٥] المرجع السّابق، ص ٨٦٠.

[٦] ينظر: الكفوي، الكليات (ص ١٦١٧).

إذن؛ **المفهوم** هو تصور عقلي مجرد أو تركيب ذهني مشتق من الموضوعات يتمثل في شكل رمز أو كلمة أو جملة يستخدم للدلالة على شيء أو موضوع أو ظاهرة معينة فمثلًا كلمة (الصلاة) ليست مفهومًا، وإنّما هي اسم لهذا المفهوم، وإنّ الصورة الذهنية التي تتكون من حكم الصلاة وأركانها وشروطها وكل ما يتعلق بها هي المفهوم أو مضمون الكلمة. أو فلنقل إنّ كلمة (الفاعل) ليست مفهومًا، بل إنّ الصورة الذّهنيّة الّتي تتكون من حكم الفاعل وأنواعه وترتيبه في الجملة وكلّ ما يتعلّق به هو المفهوم أو مضمون الكلمة.

وينبغي التّأكيد على أنّ المفهوم ليس هو المصطلح، وإنّما هو مضمون ودلالة هذا المصطلح في ذهن المتعلم.

ويتّسم كلّ مفهوم بمجموعة من الصّفات والخصائص التي تميّزه عن غيره، فمفهوم (المفعول به) يختلف مثلًا عن مفهوم (الفاعل). كما يشترك جميع أفراد المفهوم في الصّفات والخصائص التي تميّزه عن غيره من المفاهيم الأخرى، فنصب المفعول به الّذي هو أحد أفراد مفهوم (المفاعيل) يختلف عن رفع الفاعل الذي هو أحد أفراد مفهوم (المرفوعات).

وكيفما كان الحال، فلا أحد ينكر التّأثير الكبير والمهم للمفهوم في إدراك معاني العلوم، فيه تُعرف سماته المميّزة وتصوراته النّظرية والمنهجيّة، وتحصر مادته المعرفيّة، وإذا كانت للمفهوم هذه الغاية فإنّ أهميته تستوجب بالضرورة وجود التّعريف الذي هو ماهية كل علم، إذ به تتحدّد ملامح كلّ مفهوم وتصفه على نحو يجعله متمايزًا عن غيره من المفاهيم التي قد تنتمي إلى مجال واحد.

ثانيًا: التّعريف

هو ثاني ركن من أركان المصطلح، وهو ضرورة علمية تفرضها الحاجة إلى حماية دلالة المصطلح ومجاله المعرفي، لكي يكون للمصطلح حدوده التي يعمل ضمنها[1]، وهو أن يوضع لكلّ مصطلح وصفٌ كلاميٌّ يشتمل على الخصائص التي يتّصف بها المفهوم.

وقد جاء في مقاييس اللّغة مادة (عرف)، أنّ لها أصلين، والذي يهمّنا هو ما يتعلق بمصطلح (التعريف) وهو: المعرفة والعرفان، يقول ابن فارس: "والأصل الآخر المعرِفة والعِرفان، تقول: عَرَف فلانٌ عِرفانًا ومعرِفةً، وهذا أمرٌ معروفٌ، وهذا يدلُّ على ما قُلناه من سكون إليه؛ لأنّ من أنكر شيئًا توحَّشَ منه ونبا عنه. ويقال اعترف بالشيء، إذا أقرَّ، كأنّه عرَفه فأقرَّ بهِ"[2].

وفي لسان العرب: "العِرفان: العلم، وعرَف الأمر: أعْلَمهُ إيّاهُ، وعرّف به: وسَمَه: قال سيبويه: وإنّما عرّفه بزيد، كقولك سميته بزيد، والتعريف: الإعلام، والتعريف أيضًا: إنشاء

---

[1] حسن الملخ، التفكير العلمي في النّحو العربي (ص ١٤٢).

[2] ابن فارس، مقاييس اللغة (ج٤-٢٨١-٢٨٢).

الضالة، وعرف الضالة، أي ذكرها وطلب من يعرفها، فجاء رجل يعترِفها، أي يصِفها صفةً يعلم أنه صاحبها"[١].

نستنتج ممّا سبق أنّ التعريف في المعاجم اللّغوية مأخوذ من مادة (عَرَفَ) التي تفيد التحديد والتمييز والفصل بين الشيئين، والغرض منه هو الإيضاح والبيان.

أمّا تعريف (التّعريف) اصطلاحًا، فقد عرّفه الشّريف الجرجاني بقوله: "التّعريف عبارة عن ذكر شيء تستلزم معرفته شيء آخر"[٢]، **والكفوي عرّفه بقوله:** "أن يشار إلى المعلوم من حيث إنه معلوم"[٣]، **وقد عرّفه هيلموت فيلبر** بقوله: "صيغة لفظية تصف مفهومًا ما بواسطة مفاهيم أخرى ذات علاقة مميزة عن غيره من المفاهيم التي تقع في مجاله وتحدد موقعه في المنظومة المفاهيمية"[٤]. **نستشف من هذه التعريفات كلها أنّ التعريف هو:** وصف كلامي أو صيغة لفظية يصف مفهومًا معينًا، ولا بد أن يكون هذا الوصف جامعًا للشيء المراد معرفته.

وينبغي أن يتوافر في التعريف المصطلحي شروط، أبرزها[٥]:

- تحديد المجال المعرفي للمصطلح.
- تحديد علاقة المصطلح بالمصطلحات الأخرى المتعلقة به.
- تعريف المصطلح مفهوميًّا.
- الانطلاق من المفهوم لتحديد المصطلح وليس من المعنى العام، أي البدء بتعيين المفهوم لتسمية مصطلح ما.

ونودُّ أن نشير هنا إلى الفرق بين الحد والتعريف، والفرق بين الحدّ والرّسم.

أولًا: الفرق بين الحد والمعرف.

لقد بيّن الفاكهي في كتابه شرح الحدود الفرق بين الحدّ والمعرف، يقول: "اعلم أن الحد والمعرف في عرف النحاة والفقهاء والأصوليين، اسمان لمسمى واحد، وهو: ما يميز الشيء عمّا عداه، ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعًا مانعًا"[٦].

---

[١] ابن منظور، لسان العرب (ج٩/٢٣٦).

[٢] الشّريف الجرجاني، التعريفات (ص ٦٢-٦٣).

[٣] الكفوي، الكليات (ص ٢٦٢).

[٤] سماعنة، المعجم العلمي المختص المنهج والمصطلح (ص ٤٢).

[٥] المرجع السّابق، ص ٤٢.

[٦] الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النّحو (ص ٤٩).

ثانيًا: الفرق بين الحد والرسم.

- الحدّ لغةً: "المنع والحاجز بين شيئين، والنهاية التي ينتهي إليها تمام المعنى"[١]، وحدُّ الشيء هو: "الوصف المحيط بمعناه، المميّز له من غيره"[٢]، أمّا الرّسم لغةً: "بقيّة الأَثَر، وترسّمتُ: نظرتُ إلى رسوم الدّار"[٣]، وأصل الرّسم في اللّغة: "العلامة ومنه رسوم الدّيار"[٤].
- الحدّ: تعريف الشّيء بالذّات، وهو المانع من خروج شيء من أفراد المعرف، ودخول شيء من غيره باعتبار الذات والحقيقة، أمّا الرسم يعتبر العارض بكونه بمنزلة الأثر يستدل به على الطريق[٥]، والحدّ في اصطلاح الأصوليين: "هو الجامع المانع، وذلك يشمل الرسم"[٦]، ومعنى (الجامع) أنّه يجمع المحدود حتّى لا يشذّ من شيء، ومعنى (المانع) أنّه يمّنع أن يدخل في المحدود شيء ليس منه أو يخرج منه شيء هو منه[٧]، وفرّق المنطقيون بين الرّسم والحدّ، فقالوا: "الحدّ مأخوذ من طبيعة الشيء، والرسم من أعراضه"[٨].
- الحدّ أتمّ ما يكون من البيان عن المحدود، والرّسم مثل السّمة يخبر به حيث يعسر التّحديد، ولا بدّ للحدّ من الإشعار بالأصل إذا أمكن ذلك فيه، والرّسم غير محتاج إلى ذلك[٩].

ثالثًا: الرّمز اللّغوي أو المصطلح

يقصد به اللّفظ الّذي يتمُّ اختياره لحمل دلالة المفهوم؛ فالمصطلح رمز لغوي محدّد لمفهوم معين، أي أنّ معناه هو المفهوم الذي يدلُّ عليه هذا المصطلح، ولقد أسلفنا الحديث عنه في بداية المتطلب، وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّه عند اختيار الرّمز اللغوي (أي المصطلح للإشارة إلى مفهوم محدد)، لا بدّ أن يتحقق في هذا الرمز أمران، هما[١٠]: أن تتمتع دلالة المصطلح بالدّقة، وأن يؤدي المصطلح المفهوم العلمي المقصود.

---

[١] الكفوي، الكليات (ص ٣٩١).

[٢] المرجع السّابق، ص ٣٩١.

[٣] الفراهيدي، معجم العين (ج٢/ ١١٨).

[٤] أبو هلال العسكري، الفروق اللّغوية (ص ٣٣).

[٥] ينظر: الكفوي، الكليات (ص ٣٩٢).

[٦] الكفوي، الكليات (ص ٣٩٢).

[٧] ابن السيد البطليوسي الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل (ص ٦٠).

[٨] أبو هلال العسكري، الفروق اللّغوية (ص٣٣).

[٩] ينظر: أبو هلال العسكري، الفروق اللّغوية (ص ٣٣).

[١٠] أبو راس، وسائل وطرق بناء المصطلحات دراسة وصفية تحليلية (ص ٢١٤).

من خلال ما تقدّم يتّضح لنا أنّ المفهوم يركّز على الصّورة الذّهنية، والمصطلح يركّز على الدلالة اللفظية، أمّا التعريف فيجمعهما الاثنين معًا من خلال تقديم المعلومات عن شيء معيّن ومحاولة ذكر مختلف الخصائص التي تميّزه بهدف تحديده ووصفه.

- **العلاقة القائمة بين التعريف والمفهوم والمصطلح**

إنّ المصطلح مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالحد والمفهوم اللّذَيْن يخضعان للتّنوع النّحويّ والصّرفي والصّوتي، وإنّ العلاقة بين الحدّ والمفهوم هي علاقة استلزاميّة، فمتى وُجِدَ التعريف وُجِدَ المفهوم، ومتى وُجِدَ المفهوم وُجِدَ التعريف، وعليه؛ فلا يستقيم معنى أي مصطلح إلا بزوايا هذا المثلّث، فإذا تغيّرت إحدى زوايا هذا المثلّث يؤدي ذلك بالضّرورة إلى تغيّر في الزّاويتين الباقيتين.

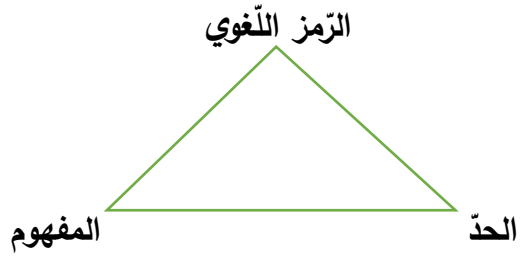

الحدُّ يعتبر خطوة أولى لمعرفة حقيقة الشيء؛ لأنّ المتكلّم المتخصّص بعد أن يتكوّن لديه تصّور ذهنيّ (مفهوم) لشيء ما موجود في الواقع قد يحدّه أو يعرّفه أوّلًا، والمصطلح يعدُّ خطوة ثانية –باعتباره يمثلُّ مرحلة النّضج الفكري–لمعرفة المجال الذي ينتمي إليه كلّ مصطلح، ثمّ تأتي الخطوة الثّالثة (المفهومية) التي تسمح بإعطاء تصّور ذهني لشيء ما موجود سلفًا في الواقع[١]. وإنّ الغاية من حدّ المصطلح هو معرفة المفاهيم الّتي تستند إلى المصطلح وحدّه، فبدون معرفة المفاهيم لا يمكن أن تعرف الحدود؛ لأنّها هي الّتي تميّز المفاهيم من بعضها، كما أنّ الحدود والمصطلحات تسهم في تقعيد العلم وإرساء معالمه، ومن شرطه أن يكون مطّردًا ومنعكسًا [٢]، وعلامة استقامته دخول كلمة (كلّ) في الطّرفين جميعًا، كما يقال في تحديد النّار: كلّ نار فهو جوهر محرق، وكلّ جوهر محرق فهو نار[٣].

---

[١] ينظر: المضرري، التعريف والمفهوم في الصناعة النّحوية (ص ٧٤).

[٢] معنى الاطراد: إنّه متى وجد الحد وجد المحدود، ومعنى الانعكاس: إنّه إذا عدم الحد عدم المحدود ولو لم يكن مانعًا لكونه أعمّ من المحدود، ولم لم يكن منعكسًا لما كان جامعًا لكونه أخصّ من المحدود، وعلى التّقديرين لا يحصل التّعريف، ينظر: الكفوي، الكليات (ص ٣٩١).

[٣] الكفوي، الكليات (ص ٣٩٢).

تعريف مصطلح النّحو

أوّلًا: النّحو لغةً

وردت لكلمة النّحو في معجمات اللّغة عدّة معانٍ، **منها: القصد والطريق والجهة**، يقول الفراهيدي في معجم العين في مادة (نحو): "النّحو: القصد نحو الشيء، نحوتُ نحوه، أي قصدتُ قصدَهُ"[١]، وفي مقاييس اللّغة : "(نحو) النّون والحاء والواو كلمةٌ تدلُّ على قصدٍ، ونحوت نحْوه، ولذلك سمّي نحو الكلام؛ لأنّه يقصد أصول الكلام فيتكلّم على حسب ما كان العرب تتكلّم به"[٢]، وفي تاج العروس للزّبيدي: "والنّحو: الطّريق، وأيضًا: الجهة، يقال: نحوت نحو فلانٍ؛ أي جهته؛ الجمع: أنحاء ونُحُوٌّ... والنّحو: القصد"[٣]، و"نَحا الشيءَ يَنْحُو ويَنْحاهُ: حَرَّفَه قيلَ: ومنه سُمِّي النّحويّ؛ لأنَّه يُحرِّفُ الكَلامَ إلى وُجوهِ الإعْراب"[٤]، وفي موضع آخر يقول: "وقيل؛ هو مِن الجهَة؛ لأنَّه جهة مِن العلوم؛ وقيلَ لقَوْلِ عليٍّ، رضِيَ الله تعالى عنه، بَعْدَ ما عَلَّم أَبا الأَسْوَد الاسْمَ والفِعْلَ وأَبْوابًا مِنَ العربيّة: «انْحُ على هذا النّحْو»؛ وقيلَ غيرُ ذلك، ممَّا هو في أَوائِلِ مُصَنَّفَاتِ النّحْو"[٥]، ويكونُ ظَرْفًا ويكونُ اسْمًا، قال ابنُ سِيدَه: اسْتَعْمَلَتْه العَرَبُ ظَرْفًا وأَصْلُه المَصْدَرُ؛ ومنه نَحْوُ العربيّة. وهو إعْرابُ الكَلامِ العَرَبيّ[٦]، ويأتي معناها كذلك: **المثل والمقدار والقسم والبعض**، يقول الزّبِيدِيّ: "النَّحْو: بمعْنَى المِثل، وبمعْنى المِقْدار، وبمعْنى القسم"[٧]. يظهر من خلال هذه التّحديدات أنّ أصل هذه المادة الّذي ترجع إليه هو القصد، وأنّ ما سواه من المعاني تابع.

ثانيًا: النّحو اصطلاحًا

استوى علم النّحو واكتملت أبوابه وقواعده، وصار علمًا مستقلًا له تلاميذه ومريدوه، ووضعت حدوده الدّالة عليه، فكان لا بدّ من تعريف يوضّح ماهيّته والغرض منه، لذلك عرّفه العلماء بعدّة تعريفات، **ومن هذه التعريفات:**

---

[١] الفراهيدي، معجم العين (ج٤/٢٠١)، ينظر كذلك: ابن منظور، لسان العرب (ج١٥/٣١٠).

[٢] ابن فارس، مقاييس اللغة (ج٥/٤٠٣).

[٣] الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ج٤٠/٤١).

[٤] المرجع السّابق، ج٤٠/٤٥.

[٥] الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي (ج٤٠/٤٢)، ينظر كذلك: الأزهري، تهذيب اللغة (مج٥/٢٥٢).

[٦] الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ج٤٠/٤٢).

[٧] المرجع السابق، ج٤٠/٤٥.

- انْتِحاءُ سَمْت كَلام العَرَب في تَصَرُّفه مِنْ إعْرابٍ وغيرِهِ ليَلْحَقَ به مَنْ ليسَ مِن أَهْل اللّغة العربيّة بأَهْلِها في الفَصاحَة فيَنْطِق بها، وإن لم يَكُنْ منهم[١].
- لقد أورد الجرجاني عدّة تعريفات للنّحو، يقول: "النّحو: هو علم بقوانين يعرف بها أحوال التّراكيب العربيّة من الإعراب والبناء وغيرهما، وقيل النّحو: علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال، وقيل: علم بأصول يعرف بها صحّة الكلام وفساده"[٢].
- يعرّفه التهانوي: "هو علم يعرف به كيفية التّركيب العربي صحةً وسقامًا، وكيفية ما يتعلّق بالألفاظ من حيث وقوعها فيه "[٣].

وهذا العلم الموسوم بعلم (النّحو) لم يتصالح عليه العرب الأوائل ولا نحاتهم بهذا الاصطلاح، بل إنّهم عبّروا عنه باصطلاحات أخرى، هذه الاصطلاحات هي: العربيّة، الكلام، اللّحن، الإعراب، المجاز[٤]، وهذا أمر طبيعي؛ لأنّ علم النحو نشأ نشأة فطريّة، فكانت ظواهره الأولى ترصد من قبل العلماء وتخضع لملاحظاتهم؛ فبدأ النّحو فنًّا قبل أن يكون علمًا، ومن ثمّ أخذت ظواهره تبرز شيئًا فشيئًا، متدرجة بسيرها نحو الاستقلال بنظريات وقوانين تخضع لهذا العلم حدوده واصطلاحاته المجردة، وإنّ مصطلح (النّحو) ظهر لأوّل مرة علمًا قائمًا بذاته له أسس وقواعد عند عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (١١٧هـ) فكما حدّث عنه ابن سلام: "أوّل من بعج النحو، ومدّ القياس، وشرح العلل[٥]"، فعندما سأله يونس بن حبيب: هل يقول أحدٌ (الصَّويق) يعني السويقَ، فقال: نعم، عمرو بن تميم تقولها، وما تريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو يطّرد وينقاس[٦]، وهنا نجد أنّ أبي إسحاق أيضًا يقرن مصطلح النحو بالقياس، وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلُّ على أنّ أبا إسحاق حين يقيم اطّراد النّحو على القياس يكون قد رسم حدودًا واضحة لمسار النحو؛ لأنّ "النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب فمَن أنكر القياس فقد أنكر النحو"[٧]، أمّا ما ذهب إليه الدكتور فتحي عبد الفتاح الدّجني في قوله:

---

[١] ينظر: ابن جني، الخصائص (ج١/٣٤)، الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ج٤٠/٤٢)، ابن منظور، لسان العرب (ج١٥/٣١٠).

[٢] الشريف الجرجاني، التعريفات (ص ٢٠٢).

[٣] التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون (ص ٢٣).

[٤] ينظر: القوزي، المصطلح النّحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري (ص ٨-١٦)، لقد بين عوض حمد القوزي معنى كل مصطلح وأورد أمثلة لكل مصطلح.

[٥] الزبيدي، طبقات النّحويين واللغويين (ص ٣١).

[٦] الزبيدي، طبقات النّحويين واللغويين (ص ٣٢).

[٧] ابن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النّحو (ص٩٥).

"وأوّل من شاهدنا في آثاره النّحويّة أنه استخدم اصطلاح النحو هو: الخليل بن أحمد الفراهيدي، وذلك في قوله مادحًا أستاذه عيسى بن عمر:

بَطَـلَ النَّحْوُ جَمِيعًا كُلُّهُ غَيْرَ مَا أَحْدَثَ عِيسَى بْنُ عُمَرْ[١]

وكذلك قوله: "وواضح أنّ اصطلاح (النحو) حل محل (العربيّة) وثبت ذلك عند الخليل وتلاميذه""[٢]، فقد عقّب القوزي على رأيه قائلًا: "إنّ الخليل بن أحمد له دورٌ أساسيٌ لا يعدله دور آخر في إرساء أصول علم النّحو واستخراج قواعده، ولكن اصطلاح (النّحو) ورد ذكره على لسان ابن أبي إسحاق قبل أن يعرفه الخليل بزمن"[٣]، وهذا واضح من خلال استقراء بعض آثار العلماء التي وردت في كتب التراث، فعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي يسبق الخليل بزمن، وما بلغنا "أنّ أبا الأسود وضع وجوه العربيّة وقال للناس: انحوا نحوه فسمي نحوًا"[٤]، فالمعنى المقصود من كلمة (انحوا) هنا، لا يتعدى المعنى اللغوي أو معنى التمثيل كقولنا لمن تضرب له الأمثلة: (نحو كذا وكذا) وربما يكون هذا المصطلح قد انتقل إلى العلم من هذا الطّريق.

إذن؛ هكذا انتقل اصطلاح النحو من المعنى اللغوي وهو القصد والطريق إلى المعنى الاصطلاحي علمًا قائمًا بذاته له قواعده وضوابطه وأقيسته الخاصة، حيث إنّه لم ينتقل فجأة بل ظلّت الطّبقتان الأولى والثّانية لا تعرفه إلى أن جاء أبو إسحاق الحضرمي رجل الطّبقة الثّالثة البصريّة فاستطاع أن ينقله هذه النقلة ليعبّر به بوضوح عن علم النّحو[٥].

أمّا ذكر العلة في تسمية علم النحو نحوًا فقد ذكر الزّجّاجيّ في كتابه الإيضاح علة التسمية، حيث يقول: "السبب في ذلك ما حكي عن أبي الأسود الدؤلي أنّه لمّا سمع كلام المولدين بالبصرة من أبناء العرب، أنكر ما يأتون به من اللحن لمشاهدتهم الحاضرة وأبناء العجم، وأنّ ابنة له قالت له ذات يوم: يابه ما أشدُّ الحرِّ؟ فقال لها: الرمضاء في الهاجرة يا بنيّة. أو كلامًا نحو هذا؛ لأنّ في الرواية اختلافًا فقالت له: لم أسألك عن هذا، إنّما تعجبت من شدة الحر. فقال لها: فقولي إذًا ما أشدَّ الحرَّ! ثم قال: إنّا لله، فسدت ألسنة أولادنا، وهمَّ أن يضع كتابًا يجمع فيه أصول العربيّة، فمنعه من ذلك زياد، وقال: لا نؤمن أن يتّكل الناس عليه ويتركوا

---

[١] ينظر: ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء (٢٩).

[٢] ينظر: القوزي، المصطلح النّحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري (ص ١٨-١٩).

[٣] المرجع السّابق، ص ١٩.

[٤] الأزهري، تهذيب اللغة (مج٥/٢٥٢).

[٥] ينظر: القوزي، المصطلح النّحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري (ص ٢٠).

اللّغة وأخذ الفصاحة من أفواه العرب، إلى أن فشا اللّحن وكثر وقبح، فأمره أن يفعل ما كان نهاه عنه، فوضع كتابًا فيه جمل العربيّة، ثم قال لهم: انحوا هذا النحو، أي اقصدوه، والنحو القصد، فسمّي لذلك نحوًا[١].

ثالثًا: تعريف المصطلح النّحويّ

بعد التّوضيح العام لمفهوم (المصطلح)، ثم توضيح معنى (النّحو) من خلال بيان الدّلالة اللّغوية والاصطلاحيّة، يمكن الخروج الآن بتعريف للمركّب الوصفيّ المتمّثل ب (المصطلح النّحويّ).

فلنتذكر أولًا مفهوم المصطلح ومن ثَمَّ مفهوم النحو اصطلاحًا لنستطيع من خلالهما أن نشتق تعريفًا للمصطلح النّحويّ، وعليهما؛ فإنّه إذا كان **مفهوم المصطلح** هو الاتّفاق لدى جماعة من النّاس على أمر مخصوص، وإنّ **النّحو** هو انتحاء سمت كلام العرب في تصريفهم وإعرابهم ومعرفة صحيح الكلام من فساده؛ فإنّ **المصطلح النّحويّ** هو الاتّفاق بين النّحاة على استعمال ألفاظ معينة في التّعبير عن الأفكار والمعاني النّحويّة.

وقد عرّفه الدكتور محمد عوض القوزي بأنّه: "تحديد دائرة الاصطلاح في ميدان النّحو لتخصيصه بالبحث، كما تخصّص لفظ (النّحو) بالبحث في قواعد العربيّة"[٢].

ودراسة المصطلح النّحويّ هي دراسة لألفاظ علم النّحو وتتبعها منذ نشأتها وتكوّنها، ثمّ تطوّرها حتّى وصولها إلى مرحلة الاستقرار والتّمكن ثم صيرورتها علمًا لعلم النّحو، تسمي أبوابه وقواعده وأصوله، ولها تعريفاتها الخاصة التي تتميّز بها عن غيرها من مصطلحات العلوم الأخرى

---

[١] الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو (ص ٨٩).

[٢] ينظر: القوزي، المصطلح النّحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري (ص ٢٥).

المطلب الثّاني: مفهوم الدّراسة المصطلحيّة ومنهجها

إنّ الدّراسة المصطلحيّة تبدأ من معرفة المسألة المصطلحيّة، **والمسألة المصطلحيّة** هي البحث في تعريف المصطلح، ووضع مصطلح مقابل مصطلح، واقتراح مصطلح جديد لمفهوم جديد، ومعرفة علم المصطلح والبحث في قضاياه، ودراسة مصطلحاته، وتوظيف هذا كلّه من أجل تعريف الذات الحضارية المستعملة للمصطلح[١].

ومن المسألة المصطلحيّة ندخل إلى الدّراسة المصطلحية، والتي تهدف إلى تبيّن وبيان المفاهيم التي عبّرت أو تعبر عنها المصطلحات، في كل علم، في الواقع والتاريخ معًا[٢].

إذن؛ الدّراسة المصطلحيّة تهتم بالبحث في مصطلحات العلوم التي هي مفاتيحها؛ لأنه بدراسة المصطلحات نعمل على استكشاف خبايا العلم، ومعرفة أسراره، وفحص الأسس التي تقوم عليه قواعده، إضافةً إلى ما سبق، فإنّها تبحث "في المصطلح لمعرفة واقعه الدلالي من حيث مفهومه، وخصائصه المكونة له، وفروعه المتولدة عنه، ضمن مجاله العلمي المدروس"[٣].

فلا تكتفي بدراسة المصطلح معزولًا عن سياقه، بل تتبعه في سياقاته المتعددة للكشف عن ظواهره التركيبية والدلالية، وهذا ما أوضحه الدكتور عبد العزيز حميد، بقوله: "إنّ دراسة المصطلح وقضاياه لم تعد تتم بالنظر إلى مصطلح على أنه وحدة معزولة يستند في دراستها على مبادئ صرفية أو معجمية محضة، وإنّما تدرس كوحدات في أنساق لغوية تترتب عليها ظواهر تركيبية وأسلوبية ودلالية ومعجمية صرفية"[٤].

وممّا سبق يتّضح أنّ وظيفة الدراسة المصطلحية هي: تحرير المفاهيم، والتدقيق في تعريفاتها، وضبط المصطلح واستعماله؛ إذ إنّ المصطلح أداة العالِم في التعبير عن مفاهيمه، كما تعمل على تكشيف النص وفهرسته، ثمّ دراسته دراسة مصطلحيّة بالاعتماد على منهج علمي دقيق، هو منهج الدراسة المصطلحية الذي رسم معالمه، وبيّن طرقه الأستاذ الشاهد

---

[١] ينظر: البوشيخي، نحو تصور حضاري شامل للمسألة المصطلحية (ص٧١).

[٢] ينظر: البوشيخي، نظرات في المصطلح والمنهج (ص١٥).

[٣] الأنصاري، المصطلح الأصولي عند الشاطبي (ص٥٦).

[٤] احميد، اللغة: طبيعتها، وظيفتها، مراتبها (ص٢٠٥).

البوشيخي في كتابه (نظرات في المصطلح والمنهج) والذي بمفهومه العام **ينقسم إلى خمسة أركان رئيسة**[1]:

١. الرّكن الأول: الإحصاء

يقصد به الاستقراء التّام لكلّ النّصوص الّتي ورد بها المصطلح المدروس، وما يتّصل به، لفظًا ومفهومًا وقضيةً، في المتن المدروس، وذلك يعني:

١) إحصاء لفظ المصطلح إحصاءً تامًّا، حيثما ورد، وكيفما ورد، وبأي معنى ورد، في المتن المدروس، ما دام قدر من الاصطلاحية ملحوظًا فيه؛ فالمصطلح مفردًا أو مجموعًا، معرفة أو نكرة، اسمًا أو فعلًا، مضمومًا إلى غيره أو مضمومًا إليه غيره، كل ذلك ضروري المراعاة عند الإحصاء.

٢) إحصاء الألفاظ المشتقة من جذره اللّغوي والمفهومي إحصاءً تامًّا كذلك على التّفصيل نفسه.

٣) إحصاء التّراكيب الّتي ورد بها مفهوم المصطلح أو بعضه دون لفظه، إحصاءً تامًّا كذلك.

٤) إحصاء القضايا العلمية المندرجة تحت مفهومه، وإن لم يرد بها لفظه.

فإذا استخلصت النّصوص، وصنّفت حسب حاجة الدّراسة التّصنيف الأولي، أمكن الانتقال إلى الرّكن الثّاني.

٢. الرّكن الثّاني: الدّراسة المعجميّة

يقصد بها دراسة معنى المصطلح في المعاجم اللّغوية فالاصطلاحيّة دراسة تبتدئ من أقدمها مسجلة أهمّ ما فيه، وتنتهي بأحدثها مسجلة أهم ما أضاف، دراسة تضع نصب عينيها علام مدار المادة اللّغوية للمصطلح؟ ومن أي المعاني اللّغوية أخذ المصطلح؟ وبأي الشّروح شرح المصطلح؟ وذلك لتمهيد الطريق إلى فقه المصطلح وتذوقه، وليسهل تصحيح الأخطاء الّتي قد يكون جلبها الإحصاء.

---

[1] ينظر: البوشيخي، كتاب نظرات في المصطلح والمنهج (ص ٢٢-٣١).

للاستزادة ينظر كذلك:

- الفهري وعبد الله، الإحصاء في الدراسة المصطلحية (ص ١٧-٢٨).
- اليعقوبي، الدراسة المعجمية للمصطلح (ص ٣١-٣٩).
- فوضيل، الدراسة النصية للمصطلح (ص ٤١-٤٩).
- زمرد، الدراسة المفهومية، تعريفها وأنواعها، وعناصرها المنهجية (ص ٥١-٦١).
- أزهري، العرض المصطلحي للمصطلح (ص ٦٣-٨٢).

٣. الرّكن الثّالث: الدّراسة النّصيّة

يقصد بها دراسة المصطلح وما يتّصل به، في جميع النّصوص التي أحصيت قبل، بهدف تعريفه، واستخلاص كلّ ما يسهم في تجلية مفهومه؛ من صفات وعلاقات، وضمائم، وغير ذلك.

وهذا الرّكن هو عمود منهج الدّراسة المصطلحيّة: ما قبل يمهّد له، وما بعده يستمد منه؛ إذا أحسن فيه بوركت النّتائج وزكت الثّمار، وإذا أسيء فيه لم تفضِ الدّراسة إلى شيء يذكر، ومدار الإحسان فيه على الفهم السّليم العميق للمصطلح في كلّ نص، والاستنباط الصّحيح الدّقيق لكلّ ما يمكن استنباطه مما يتعلّق بالمصطلح في كلّ نص. فالنّصوص ها هنا هي المادة الخام التي يجب أن تعالج داخل مختبر التّحليلات بكلّ الأدوات والإمكانات؛ لتقطر منها المعلومات المصطلحيّة تقطيرًا، وتستخرج استخراجًا؛ فمعطيات الإحصاء، ومعطيات المعاجم، ومعطيات تحليل الخطاب المقاليّة والمقاميّة معًا، ومعطيات المعارف داخل التّخصص وخارجه، ومعطيات المنهج الخاص والعام، النّظري والعمليّ كلّ أولئك ضروري المراعاة عند التفهم، وكلّ ذلك مما به يتمكّن من المفهوم وما يلي المفهوم.

٤. الرّكن الرّابع: الدّراسة المفهوميّة

يقصد بها دراسة النّتائج التي فهمت واستخلصت من نصوص المصطلح وما يتصل به، وتصنيفها تصنيفًا مفهوميًّا يجلي خلاصة التّصور المستفاد لمفهوم المصطلح المدروس في المتن المدروس.

٥. الرّكن الخامس: العرض المصطلحي.

يقصد بها الكيفيّة التي ينبغي أن تعرض وتحرّر عليها خلاصة الدّراسة المصطلحيّة للمصطلح ونتائجها وهو الرّكن الوحيد الذي يرى بعينه لا بأثره.

وخلاصة القول أن يكون متضمنًا للعناصر الكبرى التّالية على التّرتيب:

١) **التّعريف:** ويتضمن: (المعنى اللغوي، والمعنى الاصطلاحي، ومفهوم المصطلح المدروس).
٢) **الصّفات:** وتتضمن: (الصفات المصنفة، والصفات المبينة، والصفات الحاكمة).
٣) **العلاقات:** وتتضمن كل علاقة للمصطلح المدروس بغيره من المصطلحات، ولا سيما العلاقات الثلاث: (علاقة الائتلاف كالترادف والتعاطف، وعلاقة الاختلاف كالتضاد والتخالف، وعلاقة التداخل والتكامل كالعموم والخصوص والأصل والفرع).

٤) **الضمائم:** وتتضمن كل مركب مصطلحي مكوّن من لفظ المصطلح المدروس، مضمومًا إلى غيره، أو مضمومًا إليه غيره. وأبرز أشكال الضمائم (ضمائم الإضافة سواء أضيفَ المصطلحُ إلى غيره، أو أضيف غيره إليه، وضمائم الوصف؛ وقد يكون فيها المصطلح واصفًا أو موصوفًا).

٥) **المشتقات:** وتتضمن كل لفظ اصطلاحي ينتمي لغويًا ومفهوميًا إلى الجذر الذي ينتمي إليه المصطلح المدروس؛ كالمجتهد من الاجتهاد، والبليغ من البلاغة ولا يدخل فيها المنتمي لغويًا فقط؛ كالإنفاق مع النفاق، ولا المنتمي مفهوميًا فقط كالقصيدة مع الشعر.

٦) **القضايا:** وتتضمن كل المسائل المستفادة من نصوص المصطلح المدروس وما يتصل به، المرتبطة بالمصطلح أو المرتبط بها المصطلح، والقضايا هي آخر ركن من الأركان الخمسة التي بنى عليها منهج الدراسة المصطلحية.

الفصل الأوّل

مصطلح الاسم عند الزّجّاجيّ

ويشتمل على:

المبحث الأوّل

تعريف الاسم وعلاماته

المطلب الأوّل: تعريف مصطلح الاسم في اللّغة

المطلب الثاني: تعريف الاسم عند النّحاة

المطلب الثالث: تعريف الاسم عند الزّجّاجيّ

المطلب الرّابع: علامات الاسم عند الزّجّاجيّ

المبحث الثاني

أصناف الاسم

المطلب الأوّل: النّكرة والمعرفة

المطلب الثاني: التوابع

المطلب الثالث: المرفوعات

المطلب الرابع: المنصوبات

المبحث الثالث

القضايا المصطلحية لمصطلح الاسم

المطلب الأوّل: قضية بناء المصطلح

المطلب الثاني: قضية تحديد المصطلح ودقته

المطلب الثالث: قضية التّعريفات

المبحث الأوّل
تعريف الاسم وعلاماته

المطلب الأوّل: تعريف مصطلح الاسم في اللّغة
تعريف الاسم في المعاجم اللّغويّة

ورد في الاسم خمس لغات: (اِسْم) و (اُسْم) و (سِمٌ) و (سُم) و (سُمَى)[١]، وقد ورد مصطلح (الاسم) بكلِّ صيغه ومشتقاته في كتاب الجمل (٣٦٢) مرة، وذهب النّحاة إلى أنّ لفظة الاسم مشتقة وليست جامدة، ثمّ اختلفوا في وجه اشتقاقها؛ فذهب **الكوفيون** إلى أنّ الاسم مشتق من الوَسْم وهو العلامة، وذهب **البصريون** إلى أنّه مشتق من السُّمُوِّ وهو العُلُوّ[٢].

إذن؛ نحن أمام جذرين مختلفين هما (س. م. و)، و(و. س. م)، ولكلِّ جذر أصل في اللّغة، وفيما يأتي توضيحهما:

- **الجذر الأوّل:(السّين والميم والواو)**

الذي عوّل عليه نحاة البصرة، كالخليل، وسيبويه، والأخفش، والزّجاج، والسّيرافي، وغيرهم، يقول الزّجاج (٣١٠هـ) في كتابه معاني القرآن عن اشتقاق الاسم: "ومعنى قولنا اسم أنّه مشتق من السُّمو، والسُّمو الرّفعة، والأصل فيه سَمَوٌ _بالواو_ على وزن جَمَل، وجمعه أسماء، مثل قِنْو وأقْناء، وإنّما جعل الاسم تنويهًا باسم الله على المعنى؛ لأنّ المعنى تحت الاسم"[٣].

ومن ثَمَّ علّق على اشتقاق الاسم قائلًا: "وما قلناه في اشتقاق (اسم) قول لا نعلم أحدًا فسّره قبلنا"[٤]، وممّا جاء في المعاجم اللّغويّة مادة (سما) من معجم العين للخليل: "سما (الشيء)

---

[١] أبو البركات الأنباري، أسرار العربية (ص ٣٧)، ينظر: ابن منظور، لسان العرب (ج١٢/٤٠١)، ابن يعيش، شرح المفصل (مج١/٢٣-٢٤)، أبو حيّان الأندلسيّ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (ج١/٤٣).

[٢] أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين (ص ٧١)، ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/١٣٩-١٤٠)، أبو حيّان الأندلسيّ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (ج١/٤٤).

[٣] الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج١/٣٩-٤٠).

[٤] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج١/٤١).

يسمو سُمُوًّا، أي ارتفع، وسما إليه بصري، أي ارتفع بصرُك إليه... "[١]. وفي معجم مقاييس اللّغة لابن فارس مادة (سمو): "السّين والميم والواو أصلٌ يدلُّ على العُلُوِّ. يقال سموت إذا علوت. وسما بصره: علا"[٢]، ويقول العلوي: "إنّ اشتقاقه من السّمو، وهو العلو، يقال: سما يسمو إذا علا، ومنه سمّيت السّماء سماء، لعلوّها"[٣].

وتفسير اشتقاق أصل الاسم من (سمو): الاسم لمّا كان دالًّا على مسمّى تحته كان غالبًا عليه، فلهذا كان اشتقاقه من السّمو، وأصله عندهم في اسم سِمو، بكسر الفاء وسكون العين، فاستثقلت الكسرة قبل الواو؛ فحذفت الواو فبقي (سم) فكرهوا بقاءه على مشاكلة الأدوات نحو: (من) و(في)، فحذفوا الحركة ليعوضوا، فلمّا حذفوها سكنت الفاء ثمّ أتى بالهمزة للتّوصل إلى النّطق بالسّاكن، وعوضًا عمّا حذف من اللام، فوزنه على هذا: (افع)، بحذف اللام[٤].

- **الجذر الثاني: (الواو والسّين والميم)**

الذي عوّل عليه نحاة الكوفة، كالكسائيّ، وتلميذه الفرّاء، وغيرهم، وهو "أنّ الاسم مشتّق من الوسم، وهو العلامة، ولهذا تقول: وسمت الشّيء أسِمُه، إذا عَلَمْتَه، فلمّا كان الاسم وسمًا على المسمّى، وعلامة يعرف بها، لا جرم سمّي اسمًا، وأصله عندهم: وسم"[٥]، وقد جاء في مقاييس اللّغة لابن فارس أنّ (الوسم) الواو والسين والميم: "أصلٌ واحد يدلُّ على أثر ومَعْلم، ووسمت الشيء وَسْمًا: أثّرتُ فيه بِسِمة"[٦].

---

[١] الفراهيدي، معجم العين (ج٢/٢٨١).

[٢] ابن فارس، مقاييس اللغة (ج٣/٩٨).

[٣] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/١٤٠)، ينظر: أبو هلال العسكري، الفروق اللّغوية (ص٢٩)، أبو البركات الأنباري، أسرار العربية (ص ٣٦).

[٤] ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/١٤٠)، ينظر: أبو البركات الأنباري، أسرار العربية (ص٣٥-٣٦).

[٥] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/١٣٩-١٤٠).

[٦] ابن فارس، مقاييس اللّغة (ج٦/١١٠)، ينظر: ابن منظور، لسان العرب (ج١٢/٦٣٥).

وتفسير اشتقاق أصل الاسم من (وسم) هو: إنّه لمّا ثقل وقوع الكسرة على الواو حذفت، وزيدت الهمزة في أوّله للتّوصل إلى النّطق بالسّاكن، وعوضًا عمّا حذف من فائه، فوزنه على هذا: (اعل)، بحذف الفاء[١]. **والرّاجح ما ذهب إليه البصريون.**

المطلب الثّاني: تعريف مصطلح الاسم في الاصطلاح عند النّحاة

وردت عدّة تعريفات للاسم عند أهل النحو على اختلاف مذاهبهم، سنذكر منها على سبيل المثال:

أولًا: مذهب أهل البصرة

١) **سيبويه (١٨٠هـ):** حدّ سيبويه الاسم بقوله: "الاسم رجل وفرس وحائط"[٢]، عرّف (سيبويه) الاسم بالتّمثيل عليه لا ببيان ماهيّته أو بوصفه، وتعريف سيبويه للاسم غير مانع؛ والسبب في ذلك أنّه لا يقع على أسماء الشّرط، والاستفهام، أو الإشارة، أو ما شابه ذلك[٣]؛ لأنّ المثال شكل من أشكال التّعريف بالوصف، فهو يفتقر إلى عنصر التجريد والتحديد[٤]. وقد علّق الزّجّاجيّ على هذا الحدّ قائلًا: "فلم يحد الاسم حدًّا يفصله عن غيره، ولكن مثّله، فقال أصحابه ترك تحديده ظنًّا منه أنّه غير مشكل، وحدّ الفعل؛ لأنّه عنده أصعب من الاسم"[٥].

٢) **أبو الحسن الأخفش سعيد بن مسعدة (٢١٥هـ)** قال عن حدّ الاسم: "إذا وجدته يحسن له الفعل والصفة، نحو قولك: (زيد منطلق) ثم وجدته أيضًا يثنى ويجمع، نحو: زيد، وزيدان، ثمّ وجدته أيضًا يمتنع من التصرف علمت أنّه اسم".

هنا ذكر أبو الحسن الأخفش بعض السّمات الّتي تميّز الاسم عن غيره، لكنّ هذه السّمات غير جامعة لما يتميّز به الاسم ولا مانعة له؛ فالاسم عنده كذلك أشبه بالرّسم.

٣) **المبرّد (٢٨٦هـ):** تعريف الاسم عنده: "كلّ ما دخل عليه حرفٌ من حروف الجرِّ فهو اسمٌ، وإنْ امتنعَ من ذلك فليسَ باسم"[٦]. ما نلاحظه أنّ المبرّد أورد تعريف الاسم باعتماده على علامة من

---

[١] ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/١٣٩-١٤٠)، أبو البركات الأنباري، أسرار العربية (ص ٣٦)، ابن يعيش، شرح المفصل، (ج١/٢٣).

[٢] الكتاب، سيبويه (ج١ /١٢).

[٣] ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/١٤١).

[٤] الملخ، التّفكير العلمي في النّحو العربي (ص ١٤٢).

[٥] الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو (ص ٤٩).

[٦] ينظر: المبرد، المقتضب (ج١/١٤١)، العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/١٤٢).

علاماته وهي الجرّ، وذكر أنّ هذه العلامة لا تدخل على الفعل والحرف، هي مختصة فقط بالاسم.

أمّا قول المبرّد أيضًا في تعريف الاسم: "الاسم ما كان واقعًا على معنى نحو رجل وفرس وزيد وعمرو وما أشبه ذلك"[١]، فإنّ هذا التّعريف أشبه بالرّسم، وقد علّق الزّجّاجيّ على هذا الحدّ قائلًا: "ليس غرض أبي العبّاس هاهنا تحديد الاسم على الحقيقة، وإنّما قصد التّقريب على المبتدئ، فذكر أكثر ما يعمّ الأسماء المتمكّنة"[٢].

٤) **أبو إسحاق الزجاج (٣١١هـ):** عرّف الاسم بقوله: "الاسم صوت متقطّع مفهوم دال على معنى غير دال على زمان ولا مكان[٣]، تعريف أبي إسحاق الزجاج أشبه بالحدّ، ولو أنّه قال الاسم صوت مقطع مفهوم، دال على معنى في نفسه، مفرد، غير دال على زمانٍ محصّل ولا مكان محصّل لأصبح حدّه حدّا تامًّا.

٥) **السّيرافي (٣٦٨هـ):** الاسم ما دلّ على معنى غير مقترن بزمان محصّل[٤].

ما نلاحظه على هذه الأقوال أنّ جميع ما ذكر من الأقوال لا يصحُّ أن يكون حدًّا تامًّا للاسم، وإنّما هو رسم وتقريب؛ لأنّ شرط الحدّ أنْ يستغرق المحدود، وهذه الأقوال كلّها لا تستغرقه، إلا أنّ بعضها أقرب للتّحديد مثل قول أبي إسحاق الزّجاج والسّيرافي.

ثانيًا: مذهب أهل الكوفة

وردت عدّة تعريفات لمصطلح الاسم عند أهل الكوفة، ومنها على سبيل المثال:

١) **الكسائيّ (١٨٩هـ):** حدّ الاسم بقوله: "الاسم ما وُصِفَ" [٥].

٢) **الفرّاء (٢٠٧هـ):** حدّ الفراء الاسم بقوله: "الاسم ما احتمل التنوين أو الإضافة أو الألف واللام"[٦].

---

[١] الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو (ص ٥١).

[٢] المرجع السابق، ص ٥١.

[٣] ابن السّيد البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل (ص ٦١).

[٤] ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/١٤٢)، ابن يعيش، شرح المفصل (ج١/٢٢).

[٥] ابن السيد البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل (ص ٦١)، ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/١٤٣).

[٦] ابن السيد البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل (ص ٦١)، ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/١٤٣).

٣) **هشام الضّرير(٢٠٩هـ)**، قال عن حدّ الاسم: "الاسم ما دخلت عليه الباء، تقول: مررت بمضروب ولا تقول: مررت بيضرب، ولا بضرب"[١].

ما نلاحظه على هذه الأقوال أنّها لا تصحُّ أن تكون حدودًا، وإنّما هي رسم وتقريب، فمصطلح الاسم لا ينسجم مع تعريفه، إذن هو أبعد عن الحدّ

ثالثًا: مذهب أهل بغداد

١) **ابن كَيْسان (٢٩٩هـ):** عرّف الاسم بقوله: "الأسماء ما أبانت عن الأشخاص، وتضمنت معانيها نحو رجل وفرس، ثم قال: وهذا قول جامع"[٢].

بيّن ابن كيسان معنى الاسم من خلال ذكر سمة من سماته التي يتّصف بها، وهو أن يدلَّ على معنى، ويظهر من تعريفه أنّه غير جامع، ويصعب أن نطلق عليه حدًّا؛ لأنّه ناقص، وقد علَّق الزّجّاجيّ عليه قائلًا:" وعُوارُ هذا الحدّ أظهر من أن نكثر الكلام فيه؛ لأنّ من الأسماء ما لا يقع على الأشخاص وهي المصادر كلّها"[٣].

٢) **أبو بكر ابن السّراج (٣١٦هـ):** "الاسم ما دلّ على معنى مفرد شخصًا كان، أو غير شخص"[٤].

هذا الحد يعدُّ حدًّا ناقصًا، ولا يصح أن نطلق عليه حدًّا تامًّا حتى يقول ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمن، وقد علّق عليه الزّجّاجيّ قائلًا: "لا يصحُّ أن يطلق عليه حدًّا؛ لأنّ قول: (الاسم ما دلّ على معنى) يلزمه منه أن يكون ما دلّ من حروف المعاني على معنى واحد اسمًا نحو: أن ولم وما أشبه ذلك. وليس قوله وذلك المعنى يكون شخصًا وغير شخص، بمخرج له عمّا ذكرنا، بل يؤكد عليه الإلزام؛ لأنّه إن جعل أحد قسمي المعنى الذي دلّ على الاسم واقعًا على غير شخص، فحروف المعاني داخلة معه، وهذا لازم له"[٥].

٣) **أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) في الإيضاح:** "ما جاز الإخبار عنه فهو اسم"[٦].

---

[١] ابن السيد البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل (ص ٦١). ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/١٤٣).

[٢] الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو (ص ٥٠).

[٣] المرجع السّابق، ص ٥٠.

[٤] أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية (ص ٢٩)، ينظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو (ص ٥٠).

[٥] الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو (ص ٥٠).

[٦] ابن السيد البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل (ص ٦١).

٤) ابنُ جني (٣٩١هـ): حدّ ابن جني الاسم بقوله: "الاسمُ ما حسُنَ فيه حرفٌ من حروف الجرِّ أو كان عبارة عن شخص، فحرف الجرِّ نحو قولك: (مِن زيد وإلى عمرو) وكونُهُ عبارة عن شخص نحو قولك: (هذا رجلٌ وهذه امرأةٌ)" [١].

ما نلاحظه على تعريفات الاسم في هذه الأقوال أنّها أشبه بالرسم مثل حدّ أبي علي الفارسي وابن جني، ومن ثم إنّها حدود ناقصة مثل ما حدّه ابن كيسان وأبو بكر ابن السراج.

هذه بعض الحدود التي وضعها علماء النحو قبل الزّجّاجيّ، ومعظم هذه الحدود ناقصة أو هي حدود رسم به الاسم على طريق التمثيل والتقريب. وفيما يأتي سنتعرف على حدّ الاسم عند الزّجّاجيّ في كتابه الجمل.

---

[١] ابن جني، اللّمع في العربية (ص ١٥).

المطلب الثّالث: تعريف مصطلح الاسم عند الزّجّاجيّ

يعرّف الزّجّاجيّ الاسم في كتابه الجمل بقوله: **الاسم هو** "ما جاز أن يكون فاعلًا أو مفعولًا، أو دخل عليه حرف من حروف الخفض، نحو: رجل وفرس وزيد وعمرو، وما أشبه ذلك"[١].

ذكر الزّجّاجيّ تعريف الاسم من خلال ذكر بعض علاماته، وهي: الإسناد، والجرّ، فقوله: (ما جاز أن يكون فاعلًا أو مفعولًا) يقصد به: الإسناد، وقوله: "أو دخل عليه حرف من حروف الخفض" يقصد به الجر.

وعليه؛ فإنّنا نقول: إنّ تعريف الاسم عند الزّجّاجيّ لا يصحُّ أن يطلق عليه حدًّا؛ لأنّه ليس بجامع بل هو أشبه بالرّسم، فذكر بعض صفات الاسم، وقد اعترض النّحاة المتأخرون على حدّ الاسم عنده، ومن هؤلاء العلماء:

١) **ابن السِّيد البَطَلْيَوسي (٥٢١هـ)**: يقول: "أمّا تحديد الاسم بأنّه ما جاز أن يكون فاعلًا أو مفعولًا أو دخل عليه حرف من حروف الخفض فإنّه لا يصح، على الإطلاق؛ لأنّا نجد من الأسماء ما لا يكون فاعلًا ولا مفعولًا ولا يدخل عليه حرف خافض وهي الأسماء التي ذكرها أبو القاسم الزّجّاجيّ"[٢].

وممّا ذكره الزّجّاجيّ في كتاب الجمل وقصده ابن السِّيد البَطَلْيَوسي هو ما جاء في باب (ما لا يقع إلا في النداء خاصة ولا يستعمل في غيره، يقول الزّجّاجيّ: "من ذلك قول العرب: (يا هناهُ أقبلْ)، لا يستعمل إلا في النداء خاصة، لا يقال: (جاءني هناهُ) ، ولا (مررتُ بهناهُ) ، لأنّه للنداء خاصة"[٣]، يقول البَطَلْيَوسي: إنّ كلامه هذا يناقض ما صدر به كتابه أثناء حديثه عن حد الاسم[٤] ، ومن ثَمَّ يواصل نقده لحدّ الاسم قائلًا: "وكذلك نجد من الأسماء ما لا يكون فاعلًا، وذلك نحو أسماء الاستفهام، والأسماء التي يجازي بها، وكذلك (جَيْر) و(عَوْض) و(لعمرك) و(ايمنُ الله) ونحو ذلك، كلّها خارجة عن هذا التحديد ومثل هذا لا يسمّى حدًا، وإنّما يسمّى رسمًا[٥].

---

[١] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ١)، ولقد حدّه في كتاب الإيضاح بقوله: "الاسم في كلام العرب ما كان فاعلًا أو مفعولًا أو واقعًا في حيّز الفاعل والمفعول به." ينظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو (ص ٤٨).

[٢] ابن السيد البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل (ص ٥٩).

[٣] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ١٦٣).

[٤] ينظر: ابن السيد البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل (ص ٥٩).

[٥] ابن السيد البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل (ص ١٦٠).

والعذر لأبي القاسم كما يرى البَطَلْيَوسي في حدِّه الاسم بهذا الحدّ، شيئان:

١) إنّ أبا القاسم لم يسمّه حدًّا فيلزمه هذا، وإنّما هو (رسم)، رسم به الاسم على طريق التّمثيل والتّقريب.

٢) إنّ أكثر النّحويّين المتقدّمين فعلوا مثل هذا؛ لأنّهم حدّوا الاسم بحدود لا تستغرق أقسامه[١].

٢) **السُّهيليّ (٥٨١هـ):** يقول: "إذا كان أراد بالاسم المسمّى –على مذهب من يقول ذلك– فعبارة صحيحة، إلا قوله: (أو دخل حرف من حروف الخفض)، فإنّ حرف الخفض لا يدخل على المسمّى، وإنّما يدخل على اللّفظ الدّال عليه، وهو الاسم. وإن كان أراد بالاسم اللّفظ الدّال على المسمّى، فظاهر عبارته أيضًا الفساد؛ لأنّ الذي يكون فاعلًا أو مفعولًا في الحقيقة إنّما هو المسمّى دون الاسم"[٢]، وقد التمس عذرًا للزّجاجيّ في حدّه للاسم بهذا الحدّ، يقول: "والعذر له –رحمه الله– أنّه تسامح، إرادة التقريب، ولم يقصد إحراز ألفاظه من اعتراض الطّاعن، وتلك عادة في أكثر هذا الكتاب، وليس مذهبًا له ولا لأحد من النّحويّين أن يريد بالاسم المسمّى، ولكنّه أراد به الكلمة الدّالة"[٣].

٣) **العَلَويّ (٧٤٩هـ):** يقول عن حدّ الزّجّاجيّ للاسم: "إنّ حدَّ التّعريف ركيك من جهة عدم الإحاطة، ويبدو سبب ذلك هو عدم تفرقة الزّجّاجيّ بين الحد والخاصة، وإنّ الزّجّاجيّ ذكر ماهية الاسم من جهة معنى الاسم "[٤].

٤) **ابن عصفور (٦٦٩هـ):** علّق على حدّ الزّجّاجيّ بقوله: "هذا الحد الذي حدّ به الاسم فاسد؛ لأنّه ليس بجامع، ومن شرط الحد أن يكون جامعًا مانعًا... والدليل على أنّه ليس بجامع أنّ (ايمُنُ) التي هي في مذهبنا اسم مفرد لا تستعمل إلا في القسم مبتدأة ولا يدخل عليها حرف الجر ولا تكون فاعلة ولا مفعولة..."[٥]، ومن ثم علّق على كلمة (ايمُن) قائلًا: "(ايمُن) الذي هو اسم مفرد من اليمين، فلم يستعمل إلا في القسم، ولم يستعمل مع ذلك إلا مبتدأ، فلذلك لم يدخل تحت الحد؛ لأنّ هذا الحد إنّما وضعه أبو القاسم على التسامح، وقد بيّن ذلك في الإيضاح له فزاد في الحد وما كان في حيز ذلك فيدخل بهذه الزيادة، تحت الحد جميع

---

[١] ابن السيد البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل (ص ١٦٠).

[٢] السهيلي، نتائج الفكر في النّحو (ص ٥٠).

[٣] المرجع السابق، ص٥٠–٥١.

[٤] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزجاجي (ج١/١٤٩).

[٥] ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجي (ج١/٢٣).

الأسماء، ألا ترى أنّ (ايمُنُ) في حيّز ما يجوز أن يكون فاعلًا؛ لأنّ المبتدأ مخبر عنه كالفاعل"[١].

ولا يعترض على هذا الحدّ عند ابن عصفور بعدم المنع، وقد لخّص انتقاده هذا الحدّ من ثلاثة أوجه عند ابن عصفور في كتابه شرح جمل الزّجّاجيّ، وهي كالآتي:[٢]

١) أنّه تسمّح فيه، والتّسامح لا يجوز في الحدود.
٢) أنّه أتى في الحد ب (ما) وهي للإبهام و(أو) وهي للشك، وهذان اللفظان وأشباههما غير سائغين في الحد؛ لأنّ الحد موضوع لتحديد اللفظ ونصّ على المعنى.
٣) حدّ الاسم بأنّه ما جاز أن يكون فاعلًا ومفعولًا قبل أن يبيّن ما الفاعل والمفعول في اصطلاح النّحويّين، فيؤدي ذلك إلى جهل الاسم.

ومن ثم قام ابن عصفور بالرّد على كل من رأى أنّ حدّ الاسم عند الزّجّاجيّ يخرج عنه الأسماء المختصة بالنداء، نحو: (هناهُ) و(لكاعِ) و(فساقِ) وأخواتها، والأسماء التي التزم فيها النصب على المصدرية والظرفية ولم تتصرّف، نحو: (سبحانَ الله)، و(معاذَ الله)، و(سَحَرَ)، و(أين)، و (متى)، و(الأسماء التي للشرط والاستفهام)، و(لعمر الله)، و(عَوْض)، و(جَيْر)، فما ذهب إليه فاسد[٣] .

وقد قام بتأويل هذه الأقوال وإدراجها تحت الحدّ الذي وضعه الزّجّاجيّ، **<u>وتأويلاته كالآتي</u>:**

- **أسماء الشرط والاستفهام:** يقول: "إنّه امتنع أن تكون فاعلة، لكون الاستفهام والشرط أخذا صدر الكلام، وأمّا المفعولية ودخول حرف الجر فسائغٌ فيها، وحدُّ أبي القاسم لا يقتضي أنّه يلزم في الاسم اجتماع الأوصاف الثلاثة؛ لأنّه أتى فيها بلفظ (أو)"[٤].
- **المنادى:** يقول: "أمّا المنادى فمفعول بإضمار فعل لا يجوز إظهاره في مذهبنا، فهو داخل تحت الحد، وكذلك الأسماء التي انتصبت على المصدر أو الظرف ولزم ذلك فيها؛ لأنّ المصدر يسمّى مفعولًا مطلقًا، أعني: يقال فيه مفعول ولا يقيّد بشيء، وكذلك الظرف يسمّى مفعولًا فيه، وأبو القاسم إنّما حدّ الاسم بأنّه ما جاز أن يكون مفعولًا على الإطلاق أيّ مفعول كان"[٥].

---

[١] ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٢٣).
[٢] ينظر: المرجع السابق، ج١/٢٣.
[٣] ينظر: المرجع نفسه، ج١/٢٢.
[٤] المرجع السابق، ج/٢٢.
[٥] ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٢٢).

- **(لَعَمْرُ اللهِ)**: يقول: "العمرُ هو البقاء، وهو يجوز أن يكون فاعلًا ومفعولًا، وأن يدخل عليه حرف من حروف الجر، تقول: (سرّني عمرُك) و (أحببتُ عمرَك) و (انتفعتُ بعمرِك)، وإنّما لزم الابتداء، ولم يتصرّف في القسم، والمستعمل في القسم هو المستعمل في غيره."[١]
- **(عوض) و(جير)**: "عوض هو منصرف في غير القسم"[٢]، نحو قوله:

ولو نبلُ عَوْض في حُظُبّايَ وأوْصالي[٣]

الشاهد في قول الشاعر: (نبل عوض) حيث صرف (عوض) جرًّا بالإضافة.

أمّا (جير): "فمبنيّ، وجائز أن يكون في موضع نصب بإضمار فعل، نحو: (يمينُ الله)"[٤].

هذه بعض أقوال العلماء حول اعتراضهم لحد الاسم عند الزّجّاجيّ.

والمختار في تعريف ماهيّة الاسم، ما عوّل عليه المتأخرون من النّحاة، وأصحاب معاجم المصطلحات، ومن هؤلاء النّحاة:

١. **الزّمخشريّ** (٥٣٨هـ): "الاسم هو ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجرّدة عن الاقتران"[٥].
٢. **أبو البركات الأنباري** (٥٧٧هـ): "كلٌّ لفظ دلّ على معنى مفرد يمكن أن يفهم بنفسه وحده من غير أن يدلّ ببنيته لا بالعَرَض على الزمان المحصّل الذي فيه ذلك المعنى"[٦].
٣. **ابن الحاجب** (٦٤٦هـ): "الاسم ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الازمنة الثلاثة"[٧].
٤. **ابن عصفور** (٦٦٩هـ): "الاسم لفظ يدلّ على معنى في نفسه ولا يتعرض ببنيته للزمان، ولا يدلّ على جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه"[٨].
٥. **أبو حيان الأندلسي** (٧٤٥هـ): "الاسم كلمة دالّة بانفرادها على معنى، غيرُ متعرضة ببنيتها للزمان"[٩].

---

[١] ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ، ج١/٢٢.

[٢] المرجع نفسه، ج١/٢٣.

[٣] البيت للفِند الزماني في خزانة الأدب للبغدادي (ج٧/١١٦) ، ينظر كذلك : ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (ج١/٢٣).

[٤] ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (ج١/٢٣).

[٥] الزمخشري، المفصّل (ص ٣٣).

[٦] ينظر: أبو البركات الأنباري، أسرار العربية (ص٣٨-٣٩).

[٧] ابن الحاجب، الكافية في علم النّحو والشافية في علمي التصريف والخط (ص ١١).

[٨] ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٢٤-٢٥).

[٩] أبو حيّان الأندلسي، كتاب التذييل والتسهيل في شرح كتاب التسهيل (ج١/٤٦).

٦. **السيوطي (٩١١هـ):** حدّ الاسم بقوله "ما دلّ على معنى في نفسه، ولم يقترن بزمن"[١].

أمّا أصحاب معاجم المصطلحات فتعريف الاسم عندهم، كالآتي:

١. **الجرجاني (٨١٦هـ):** حدّ الاسم بقوله: "ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة"[٢].

٢. **الكَفَويّ،** حدّ الاسم بقوله: "كلّ كلمة تدل على معنى في نفسها ولا تتعرض لزمان فهي الاسم، ولو تعرضت له فهي الفعل"[٣].

٣. **التَّهانَوِيّ:** قد ذكر أنّ مصطلح الاسم يطلق على خمسة أشياء، منها أنّه: "كلمة تدل على معنى ولا تدلُّ على أي زمان من أزمنة الفعل من الماضي والمضارع والاستقبال، وهي بهذا الاصطلاح تقابل اصطلاح الفعل والحرف"[٤]، وقد علّق على هذا المعنى قائلًا: "الاسم ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، والفعل ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، والحرف ما دل على معنى في غيره"[٥].

إذن؛ يمكننا أن نقول: إنّ تعريف الاسم عند العلماء المتأخرين هو: "لفظ يدلّ على معنى في نفسه غير مقترن بزمن".

وإنّ هذا الحد "لا بدَّ أن يكون مركبًا من جنس وفصل، فالجنسُ يحصِرُ المحدودَ وغيره، والفصل يفصله عن غيره"[٦].

<u>وعليه فإنّ تفصيل التّعريف كالآتي:</u>

١) قول (لفظ يدلّ على معنى) : جنس يحصر الاسم والفعل والحرف.

٢) قول: (يدل على معنى في نفسه) : يحترز من الحرف.

٣) قول: (غير مقترن بزمن): يحترز من الفعل.

هذه بعض الحدود التي وضعها علماؤنا السابقون في تعريف الاسم، يقول أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ) عند حديثه عن حدِّ الاسم: "وقد ذكر فيه النّحويّون حدودًا كثيرة،

---

[١] السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (ج٢٢/١).

[٢] الشريف الجرجاني، التعريفات، (ص ٢٣).

[٣] الكفوي، الكليات (ص ٨٣).

[٤] التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون (ص ١٨٤-١٨٥).

[٥] المرجع السّابق، ص ١٨٥.

[٦] ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، (ج٦٣/١).

تنيف على سبعين حدًّا"[١]، ومن هذه الحدود ما هي أشبه بالرسم، ومنها ما هي ناقصة، ومنها ما هي تامّة، ومن العلماء من لم يحد المصطلح مثل سيبويه، فإنّه اكتفى فيه بالمثال، والمعوّل عليه في تحديد مصطلح الاسم هو ما جاء به النّحاة المتأخرون.

وقد بيّن الزّجّاجيّ في كتابه الإيضاح سبب اختلاف النّحويّين في تحديد الحدود، يقول: كأنّ لكل فريق منهم غرضًا في تحديده وقصده. فمنهم من أراد التقريب على المبتدئ، ومنهم من أراد حصر أكثرها، فأتى به، ومنهم من طلب الغاية القصوى والحد على الحقيقة، فحدها على الحقيقة[٢].

وأخيرًا سأعرض مخطّطًا يوضّح الحدود النّحويّة لبعض علماء النّحو من المذهب البصري، والكوفي، والبغدادي، وعند الزّجّاجيّ، ومن ثم العلماء المتأخرين ما بعد الزّجّاجيّ، حيثُ يبيّن هذا المخطّط تطوّر مصطلح الاسم بدءًا من كونه رسمًا إلى أن اكتمل تعريفه حتى أصبح حدًّا تامّا.

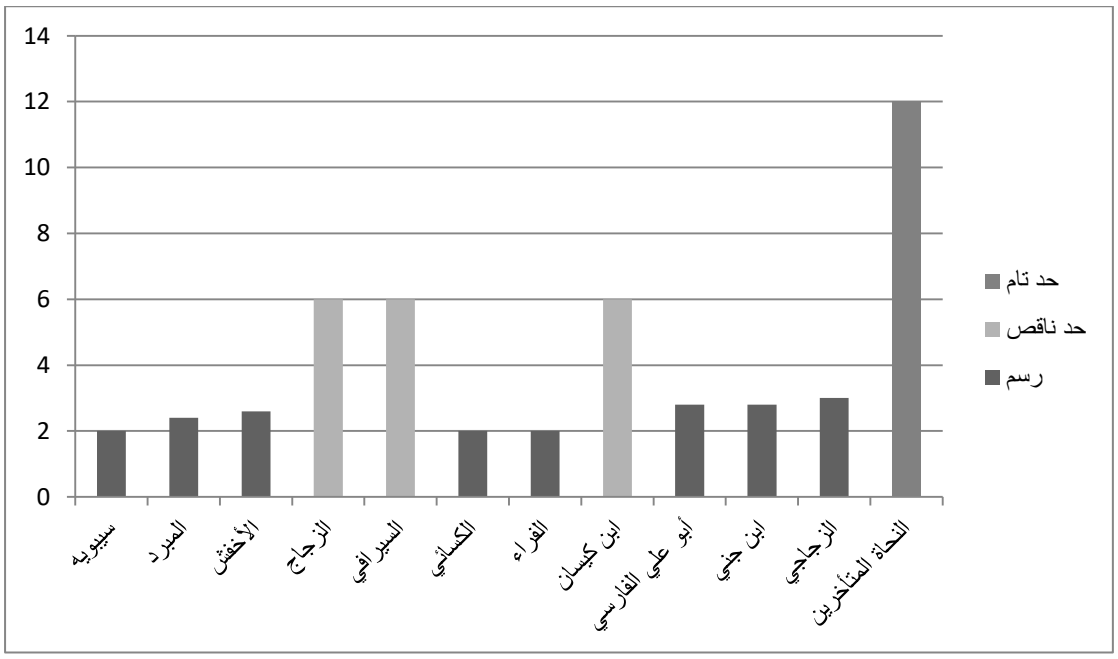

تطور الحدود النّحويّة لمصطلح الاسم

[١] أبو البركات الأنباري، أسرار العربية (ص٣٨-٣٩).

[٢] ينظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو (ص ٤٧).

المطلب الرّابع: علامات الاسم عند الزّجّاجيّ

للاسم علامات كثيرة تميّزَ بها عن الفعل والحرف، فإذا وجدت واحدة منها كانت دليلًا على أنّ الكلمة اسم، وأشهرها وأهمها تلك العلامات الخمس التي أشار لها ابن مالك في ألفيته، يقول:

بالجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنِّدَا وَأَلْ وَمُسْنَدٍ لِلِاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ[١]

ولو جئنا إلى الزّجّاجيّ في كتابه الجمل، فإنّه ذكر أكثر من خمس علامات، وقد ذكر بعض العلامات في قوله: "وتنفرد الأسماء بالخفض، والتّنوين، ودخول الألف واللّام عليها، والنّعت، والتّصغير، والنّداء"[٢].

ومن خلال عملية الإحصاء فإنّه يظهر أيضًا علامات أخرى في كتابه، وهي: التّذكير والتّأنيث، والإسناد. إذن؛ علامات الأسماء في كتاب الجمل كما يظهر ثماني علامات، وهي: الجرّ، والتّنوين، وال التّعريف، والنّعت، والتّصغير، والنّداء، والتّذكير والتّأنيث، والإسناد.

وسنتناول بالدّراسة _إن شاء الله_ ست علامات؛ لنبيّن اللّفظ المصطلحي للعلامات، ومن ثَمَّ المفهوم الاصطلاحي، وحدّ المصطلح، وفق منهج الشّاهد البوشيخيّ.

العلامة الأولى: الخفض

أولًا: تعريف الخفض لغةً واصطلاحًا

الخفض مصطلح مفرد، وهو مصدر من الفعل (خَفَضَ)، والخفض في معاجم اللّغة ضدّ الرّفع، وهو: التّذلل والخضوع، "خفضه يخفِضه خَفْضًا فانخَفَضَ واختفض... والخفض والجرُّ واحد، وهما في الإعراب بمنزلة الكسر في البناء في مواصفات النّحويّين"[٣].

و"الجرُّ هو اصطلاح أهل البصرة، والخفض اصطلاح أهل الكوفة"[٤]، والجرّ لغةً الجذب والسحب، ورد في معاجم اللّغة معناه: "الجذب، جرّه يجرّه جرًّا، وجررت الحبل وغيره أجرُّه جرًّا"[٥].

---

[١] ينظر: ابن مالك، متن الألفية (ص٢).

[٢] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٢).

[٣] ابن منظور، لسان العرب (ج١٤٥/٧-١٤٦)، ينظر: الفراهيدي، معجم العين (ج٤٢٦/١)، الجوهري، معجم الصحاح (ص ١٠٧٤-١٠٧٥)، الكفوي، الكليات (ص ٤٣٤).

[٤] الكفوي، الكليات (ص ٣٥٣)، ينظر: العثيمين، شرح الآجرومية (ص ١٥)، العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج٣٣٨/١).

[٥] ابن منظور، لسان العرب (ج١٢٥/٤)، ينظر: معجم الوجيز (ص ١٠٠).

إذن؛ للخفض مصطلح مرادف عند النّحاة هو الجر، ومعناه اصطلاحًا: "الكسرة التي يحدثها عامل الجر"[١]، ولا بدّ في هذا الموضع من تقييدها بالكسرة التي يحدثها عامل الجر، لا مطلق الكسرة؛ لأنّ الكسر مطلقًا دون أن يكون مرتبطًا بعامل الجر ليس علامة للاسم، فأمسِ مثلًا اسم مبني على الكسر وليست علامة على الاسمية.

وعامل الجرّ محصورٌ في عاملين لا ثالث لهما، وهما: المضاف وحرف الجر[٢].

ويوضح الكَفَويّ تعريف الخفض بقوله: "الخفض: ضدّ الرفع، وبمعنى الجر في الإعراب".[٣]

وتعريف الجرّ هو: "إعراب آخر الكلمة بحركة الجرّ (الكسرة) وعند النّحاة يطلق على نوع من الإعراب حركة كان أو حرفًا ويسمّى علامة "[٤]. وهناك من عرّفه بقوله: "هو جر الفك الأسفل إلى أسفل"[٥].

ويَظْهَرُ من خلال بيان المعنى اللّغوي والاصطلاحيّ أنّ المفهوم الاصطلاحيّ لكلمة (الخفض) قد استُعير من المفهوم اللّغوي، فدليل الإعراب حركة، والحركة لا تقوم بنفسها ولا توجد إلا في حرف، وهذه الحركة قائمة على وصف حركة الفم، وحركة الإعراب الخفض سميّت خفضًا؛ "لانخفاض الحنك الأسفل عند النطق به وميله إلى إحدى الجهتين"[٦]، وسميّت جرًّا؛ لأنّها "تجرُّ ما قبلها فتوصله إلى ما بعدها، كقولك: مررت بزيد، فالباء أوصلت مرورك إلى زيد"[٧].

وعلامة هذه الحركة هي الكسرة، فالخفض ككسر الشيء، إذْ إنّه تعرَّضَ للكسر فانخفض وهوى إلى أسفل[٨]، واختص الجرّ بالاسم؛ "لأنّه إنّما دخل الكلام ليعّدِيَ إلى الاسماء معنى

---

[١] الشنقيطي، فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (ص ٤٦).

[٢] ينظر: المرجع السّابق، ص ٤٦.

[٣] الكفوي، الكليات (ص ٤٣٤)

[٤] التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون (ص ٥٥٦).

[٥] السامرائي: فاضل، معاني النّحو (ج٣/٥).

[٦] الزجاجي، الإيضاح في علل النحو (ص ٩٣).

[٧] الزجاجي، الإيضاح في علل النحو (ص ٩٣)، ينظر كذلك: السامرائي: فاضل، معاني النّحو (ج٣/٥).

[٨] ينظر: السامرائي: فاضل، معاني النّحو (ج٣/٦).

الأفعال التي لا تتعدّى بنفسها إليها؛ لاقتضائها معنى ذلك الحرف، فامتنع دخولها إلا على اسم بعد فعل لفظًا أو تقديرًا، وإذا امتنع دخول عامل الجر على كلمة امتنع الجر الذي هو أثره"[١].

وتسمّى أيضًا حروف الإضافة؛ لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء التي توصلها إليها، وهذه التسمية **كوفية**[٢]، ويسميها **الكوفيون** أيضًا حروف الصفات؛ لأنّها تحدث صفة في الاسم كالظرفية والبعضية والاستعلاء[٣].

ثانيًا: مصطلح الخفض عند الزّجّاجيّ

ورد الجذر اللّغوي (خ، ف، ض) في كتاب الجمل بجميع صيغه ومشتقاته (١١٦) مرة، ويستخدم الزّجّاجيّ كذلك مصطلح (الجر) مرادفًا لمصطلح الخفض، وقد ورد الجذر اللّغوي (ج، ر، ر) في كتاب الجمل ثلاث مرات، وما نلاحظه أنّ نسبة ذكره لمصطلح (الجر) أقل من نسبة ذكر مصطلح (الخفض)، وهذا إنْ دلّ على شيء؛ فإنما يدلُّ على اهتمام الزّجّاجيّ بمصطلح الخفض، ربّما لكونه أكثر دقةً من مصطلح الجر.

أمّا تعريفه اصطلاحًا فإنّ الزّجّاجيّ لم يحدّه، لكنّه استخدمه في التعبير عن الحالة التي يكون عليه الاسم إذا لحقته الكسرة أو ما ينوب عنها، لذلك فإننّا فهمنا معناها دون ذكر حدّه.

والجرّ عنده من علامات الأسماء، وتتميّز به عن غيره من أقسام الكلام، ونجده يقول أثناء تعريفه الاسم: "فالاسم ما جاز أن يكون فاعلًا أو مفعولًا، **أو دخل عليه حرف من حروف الخفض**"[٤]، ويستخدم مصطلح الخفض في موضوع آخر في باب الإعراب ليدلّ على أنّه من خصائص الاسم، وذلك بقوله: "**تنفرد الأسماء بالخفض**، والتنوين، ودخول الألف واللام عليها، والنعت، والتّصغير، والنداء"[٥].

ثانيًا: علامات مصطلح الخفض عند الزّجّاجيّ

ذكر الزّجّاجيّ أنّ للخفض ثلاث علامات، هي: الكسرة، الياء، الفتحة[٦]. وقد فصّل القول في هذه العلامات، بعد ذكرها، أي أنّه لفها ثم نشرها كالآتي:

---

[١] السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (ج٢٨/١).

[٢] ينظر: السامرائي: فاضل، معاني النّحو (ج٥/٣).

[٣] ينظر: المرجع السّابق، ص ٥.

[٤] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ١).

[٥] المرجع السّابق، ص١.

[٦] ينظر: المرجع نفسه، ص ٥.

١. **الكسرة:** علامة للاسم المفرد الذي يدخل عليه حرف من حروف الخفض، نحو قولك: (مررتُ بزيد وعمرو).

٢. **الياء:** علامة للأسماء الخمسة المعتلة المضافة، نحو: "مررتُ بأخيك وأبيك" وفي التثنية والجمع نحو: (مررتُ بالزيدَيْنِ والزيدِينَ).

٣. **الفتحة:** علامة الخفض في الأسماء التي لا تنصرف، نحو: (مررتُ بأحمدَ وإبراهيمَ).

هذا هو مصطلح الخفض عند الزّجّاجيّ، فكما يظهر فإنّ اللفظ الاصطلاحيّ الأشهر عنده هو الخفض وليس الجر، فقد مال إلى المذهب الكوفي من حيث التسمية، والمصطلح مرتبط بمفهومه الاصطلاحيّ ارتباطًا وثيقًا.

العلامة الثانية: التّنوين

أولًا: تعريف التّنوين لغةً واصطلاحًا

التّنوين مصطلح مفرد، وهو مصدر من "نوّن ينون تنوينًا، وهو في اللّغة التصويت، يقال: نوّن الطائر إذا صوّت"[١]، "ونوّن الاسم: ألحقهُ التنوين، ونون التنوين لا يكون له في الخط صورة"[٢].

قد عرّفه السّيوطيّ (٩١١هـ) بقوله: "نونٌ تثبت لفظًا لا خطًّا"[٣].

هذا تعريف مختصر، وتفصيل تعريف التّنوين هو: نون زائدة ساكنة تلحق الآخر لفظًا لا خطًا. نقول: نونٌ تثبت لفظًا لا خطًّا؛ لأنّ النّون الزائدة الساكنة قد تلحق الفعل، وقد تلحق الحرف، وقد تلحق الاسم، فهي مشتركة، وليس كلّ نون زائدة ساكنة تلحق الآخر نحكم على مدخولها بكونه اسمًا، وإنّما تقيد بكونها تثبت لفظًا لا خطًّا، يعني وجودها فقط في اللفظ فأمّا في الكتابة فلا، وإنّما سمّي تنوينًا، لأنّه حادث بفعل المتكلم، وله قوّة ليست للنون؛ لأنّ التنوين لا يفارق الاسم عند عدم المانع، بخلاف النون، ولأنّ التنوين مختص بالاسم وهو قوي والنون مختصة بالفعل وهو ضعيف[٤].

وأنواع التنوين عشرة جمعها بعضهم في بيتين:

---

[١] الشنقيطي، فتح رب البرية في نظم شرح الآجرومية (ص٤٧).

[٢] الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ج٣٦/٢٣٦).

[٣] السيوطي، جمع الجوامع في النّحو (ص ٢٢١).

[٤] ينظر: الشنقيطي، فتح رب البرية في نظم شرح الآجرومية (ص ٤٧)، الكفوي، الكليات (ص ٢٩٢)، الشريف الجرجاني، التعريفات (ص٦٠-٦١).

أقــسامُ تنوينِهم عــشرٌ عليكَ بها فإنَّ تحصيلها من خيرِ ما حُـــرِزَا

مَـكِّنْ وعَــوِّضْ وقابِلْ والمُنَكَّرُ زِدْ رَنِّمْ أو احكِ اضْطَرِرْ غالٍ وما هُمِزا[1]

لكنّ المشهور المطرّد عندهم والذي يعتبر قياسًا مطّردًا في لغة العرب والذي يختصُّ بالاسم دون الفعل والحرف هي أربعة: تنوين التّمكين، تنوين التّنكير، تنوين المقابلة، تنوين العوض[2].

ثانيًا: مصطلح التّنوين عند الزّجّاجيّ

ورد الجذر اللّغوي (ن. و. ن) أو (ن. ي. ن) في كتاب الجمل بكلِّ صيغه ومشتقاته (٥٦) مرةً، وقد استخدم الزّجّاجيّ كذلك مصطلح (الصّرف) مرادف لمصطلح التّنوين في كثير من مواضع كتابه، ومن هذه المواضع قوله: "واعلم أنّ (سَحَرَ) إذا أردته من يومٍ بعينه لم تصرفه، كقولك: (خَرَجتُ يومَ الجُمعةِ سَحَرَ)، غير منوّن... ، فإن نكّرتَهُ ولم تُرده من يومٍ بعينه صرفته، كقولك :"خرجتُ سَحَرًا" "[3]. وقد ورد مصطلح التنوين عند الزّجّاجيّ في كتاب الجمل بصورة مكثفة، وإنّه لم يقدم تعريفًا للمصطلح؛ لسهولة إدراكه ووضوح دلالته، وقد ذكره في باب الإعراب واحدًا من العلامات التي ينفرد به الاسم، حيثُ إنّه يقول: "وتنفرد الأسماء بالخفض، والتنوين..."[4].

ثانيًا: أنواع التنوين عند الزّجّاجيّ

١. **تنوين التمكين:** عرّفه ابن عصفور بقوله: "هو التنوين الذي يلحق الاسم الذي لم يشبه الحرف فيبنى، ولا يشبه الفعل فيعرب إعراب ما لا ينصرف"[5].

وقد انفردت الأسماء بتنوين التمكين؛ لأنّه يدلُّ على أنّ الاسم أصل في نفسه باقٍ على أصالته، والفعل ليس بأصل فلا يدخله تنوين تمكين[6]، وإنّ الزّجّاجيّ في كتابه الجمل لم يحدّه، ولم يذكر لفظه حيث إنّه مصطلح، لكنّه استخدم مفهومه في التعبير عن الحالة التي يكون عليها، وقد ورد في كثير من مواضع كتاب الجمل، التركيب الوصفي (الاسم المتمكن) أو

---

[1] الشنقيطي، فتح رب البرية في نظم شرح الآجرومية (ص ٤٩).

[2] ينظر: الشنقيطي، فتح رب البرية في نظم شرح الآجرومية (ص ٤٩).

[3] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٣٤).

[4] المرجع السّابق، ص ٢.

[5] ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٣٦).

[6] المرجع السّابق، ج١/٤٠.

الألفاظ الاصطلاحية المفردة (متمكنة) أو (متمكن)، وهو يقصد بها الاسم الذي يلحقه التنوين، ومن هذه المواضع قوله: "وإنّما لم تجزم الأسماء؛ لأنّها متمكنة تلزمها الحركة والتنوين، فلو جزمت لذهب منها حركةٌ وتنوين، وكانت تختل"[١].

٢. **تنوين التنكير**: قد عرّفه ابن عصفور في شرح الجمل بقوله: "الذي يلحق الأسماء المبنيّة فرقًا بين معرفتها ونكرتها، نحو: سيبويهِ آخر"[٢].

وقد انفردت الأسماء بتنوين التنكير؛ للفرق بين المعرفة والنّكرة، والأفعال لا تكون معارف فلا يدخلها تنوين تنكير[٣].

وقد ذكر الزّجّاجيّ تنوين التّنكير في باب حكايات الجمل، وهذا المصطلح وإن لمْ يصرّح الزّجّاجيّ في تسميته مصطلحًا نحويًّا، ولكنّنا فهمنا معناه من السياق أنّه تنوين تنكير، ومن ذلك قوله عن اسم سيبويه وعمرويه: "وإن سمّيته (سيبويهِ) أو (عَمْرَوَيْهِ) أو (نِفْطَوَيْهِ) وما أشبه ذلك، حَكَيتَهُ ولم تعربه، إلا أنّك إن نكّرْتَهُ نوّنته... "[٤]، وفي موضع آخر استخدم لفظ (الصرف) مرادفًا للتنوين، وهو يقصد به كذلك (تنوين التنكير)، ومن ذلك: "وكذلك (غُدوةً وبُكرةً) إذا أردتهُما ليومٍ بعينه، لم تصرفهما، فإن نكّرتَهما صرفتَهُما"[٥].

وقد ذكر الزّجّاجيّ تنوين التّنكير في كتاب الإيضاح دون أن يذكر اسمه مصطلحًا نحويًّا، وفي ذلك يقول: "والمعنى الثالث الذي يدخل التنوين من أجله، هو أن يكون فرقًا بين الأسماء المعرفة والنّكرة في بعض الأسماء خاصة. وهي الأسماء التي في أواخرها زوائد من الألفاظ الأعجمية نحو عمرويه وبكرويه وسيبويه وما أشبه ذلك؛ لأنّ هذه الأسماء لمّا جاءت في أواخرها ألفاظ ليست في كلام العرب استثقلوها، فأجروها مجرى الأصوات، ومنعوها الإعراب، وبنوها على الكسر لسكون ما قبل أواخرها فيقولون: هذا عمرويهِ، وبكرويهِ، ورأيت عمرويهِ وبكرويهِ... فإذا أرادوا تنكيرها نونوها، فقالوا: هذا عمرويهٍ ومررت بعمرويهٍ آخر، فجعلوا التنوين دليلًا على المنكور منها..."[٦].

---

[١] الزجاجي، الجمل، (ص ٢).

[٢] ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٣٦-٣٧).

[٣] المرجع السّابق، ج١/٤٠.

[٤] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٣٤٠).

[٥] المرجع السّابق، ص ٣٤.

[٦] الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو (ص ٩٨-٩٩).

٣. **تنوين المقابلة:** عرّفه ابن عصفور بقوله: "هو الذي يلحق جمع المؤنث السالم، نحو: هندات وزينبات، وسمّي تنوين مقابلة؛ لأنّه في مقابلة النون من جمع المذكر السالم"[١].

وانفردت الأسماء بتنوين المقابلة؛ لأنّه يلحق جمع المؤنث السالم، والأفعال لا يكون فيها جمع، فلا يكون فيها تنوين مقابلة.[٢]

وقد ذكر الزّجّاجيّ تنوين المقابلة في باب حكايات الجمل، حيث إنّه لم يحدّه ولم يسمّه، ولكن بيّن مفهومه، واستخدمه في التّعبير عن الحالة التي يكون عليها، ومن ذلك قوله: "وإن سميّت امرأةً أو رجلًا (هنداتٍ) أو (طلحاتٍ)، وما أشبه ذلك أجريته مُجراه في الجمع، ونوّنته على كلّ حال؛ لأنّ التّنوين فيه بمنزلة النون في الزيدِينَ والعَمرِينَ"[٣].

٤. **تنوين العوض:** عرّفه ابن عصفور بقوله: "هو الذي يلحق (إذ) عوضًا من الجملة المحذوفة المضاف إليها (إذ) قبل الحذف"[٤]، ومن تنوين العوض أيضًا التنوين اللّاحق لكلّ اسمٍ معتلّ اللام على مثال (مفاعل)، الذي لا ينصرف، في حال الرفع والخفض، نحو (غواشٍ) و (جوارٍ)[٥].

وانفردت الأسماء بتنوين العوض؛ لأنّه عوض من المضاف أو من الياء الواقعة في آخر الاسم الذي لا ينصرف، والأفعال لا تضاف، ولا يحذف منها حرف العلة فلا يكون فيها تنوين[٦].

وقد ذكر الزّجّاجيّ في كتاب الجمل (تنوين العوض) في باب حكايات الجمل، وذلك في قوله: "وتلحقه التنوين عوضًا من نقصان البناء، وتصرفه في حال الرفع والخفض، وتمنعه الصرف في حال النصب إذا كان معرفة لكمال البناء..."[٧]، وما نلاحظه أن الزّجّاجيّ استخدم في هذا الموضع كذلك لفظة (الصّرف) مرادفًا للّفظة (التّنوين)، وإنّه لم يحدّه، وقد وضع له مصطلحًا نحويًّا مركّبًا بأكثر من كلمتين، وإنّنا فهمنا مفهوم اللّفظ الاصطلاحيّ النّحويّ التّركيبي الإضافيّ (تنوين العوض) من خلال الأمثلة.

---

[١] ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٣٧).

[٢] ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجي (ج١/٤٠).

[٣] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٣٤٥).

[٤] ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٣٧).

[٥] المرجع السّابق، ج١/٣٧.

[٦] المرجع نفسه، ج١/٤٠.

[٧] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٣٤٥).

وذكر الزّجّاجيّ (تنوين العوض) في كتابه الإيضاح في (باب ذكر علة دخول التنوين في الكلام ووجوهه)، وممّا قاله في معنى تنوين العوض: "أن يكون عوضًا من محذوف من الكلمة. وذلك قولك هؤلاء جوارٍ وسوارٍ وغواشٍ وقواصٍ. وذلك أن التنوين في هذا الجنس عوض من نقصان البناء، ولذلك صار لازمًا وأصله جواري وسواري"[١].

٥. **تنوين الترنُّم:** عرّفه ابن عصفور بقوله: "هو الذي يلحق القوافي المطلقة بالياء أو الواو أو الألف عوضًا من حروف الإطلاق. وهذا التنوين يكون في الاسم والفعل والحرف"[٢]. لم يذكر الزّجّاجيّ مصطلح تنوين الترنم في كتابه لا بلفظه ولا مفهومه ولا حدّه.

هذا هو مصطلح التنوين، فكما يظهر فإنّ المصطلح غير مستقر لفظًا، فقد استخدم له الزّجّاجيّ أكثر من لفظ مصطلحي، وهما: الصرف، والتنوين.

ومن ثَمَّ فإنّ الألفاظ المصطلحية الخاصة؛ أي التي تتفرّع عن المصطلح العام مثل أنواع التّنوين، لم يذكرها الزّجّاجيّ بلفظها المصطلحيّ ولم يحدّها، ولكنّه بيّن مفهومها.

وهذا الجدول يختصر ويوضّح الألفاظ المصطلحيّة لمصطلح (التنوين) عند الزّجّاجيّ في كتاب الجمل.

المصطلح النحوي	اللفظ المصطلحي عند الزّجّاجيّ
التنوين	التنوين، الصرف
تنوين التمكين	التنوين، لفظة (متمكنة)، لم يستخدم اللفظ المركب
تنوين التنكير	التنوين، الصرف، لم يستخدم اللفظ المركب
تنوين المقابلة	التنوين، لم يستخدم اللفظ المركب
تنوين العوض	التنوين، الصرف، كلمة (عوض)، لم يستخدم اللفظ المركب
تنوين الترنم	لم يذكره الزّجّاجيّ في كتاب الجمل

العلامة الثّالثة: التّصغير

أولًا: تعريف التّصغير لغةً واصطلاحًا

التّصغير مصطلح مفرد، وهو مصدر الفعل (صغّر)، مادته اللّغويّة (الصاد والغين والراء)، وقد ورد لفظها في معجم مقاييس اللّغة، يقول ابن فارس عن لفظ التّصغير: "أصلٌ صحيح يدلُّ على قلةٍ وحقارة. من ذلك الصّغر: ضد الكبر. والصّغير: خلاف الكبير"[٣]، و"الصِّغَر والصَّغارةُ خِلاف العِظَم، وقيل الصِّغَر في الجِرْم والصَّغارة في القَدْر صَغُرَ صَغارةً

---

[١] الزّجاجيّ، الإيضاح في علل النّحو (ص ٩٧-٩٨).

[٢] ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٣٧-٣٨).

[٣] ابن فارس، مقاييس اللغة (ج٣/٢٩٠).

وصِغَرًا وصَغِرَ يَصْغَرُ صَغَرًا بفتح الصاد والغين... والتّصغير للاسم والنعت يكون تحقيرًا، ويكون شفقة، ويكون تخصيصًا"[١].

وقد استعمل الخليل، وسيبويه، والمبرد، وابن جِنّي، والأنباري، وابن عصفور، والعلوي، وغيرهم، مصطلح (التحقير) للدّلالة على (التّصغير)، وقد وردت لفظة (التحقير) عند بعضهم أكثر من لفظة (التّصغير). أمّا الزّجّاجيّ فإنّه في كتاب الجمل استعمل مصطلح (التّصغير) فقط للدلالة على الاسم المصغّر.

أمّا معناه الاصطلاحي فإنّي سأبينه من وجهين: معنى عام ومعنى خاص.

١. **المعنى العام:** هو "نقل الاسم من صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى بزيادة ياء ساكنة خفيفة"[٢]. ونقل الاسم من صيغته الأصلية، المقصود به: التكبير؛ لأنّ الصيغة المكبرة هي أصل للصيغة المصغّرة، وقد ذكر الزّجّاجيّ مصطلح الصيغة الأصلية (التكبير) بقوله: "وإن كان الاسم الثلاثيّ مؤنثًا ألحقتَ في تصغيره (الهاء)، كانت في تكبيره، أم لم تكن"[٣].

٢. **المعنى الخاص:** هو "ضمّ أوّل الاسم، وفتح ثانيه، وإلحاقه ياء ثالثة ساكنة"[٤]، ولا بدّ من اعتبار هذه الأمور الثلاثة في اسم متمكن.

ويعرّفه السهيلي بقوله: "التّصغير عبارة عن تغيير الاسم ليدلّ على صغر المسمّى وقلة أجزائه، إذ الكبير ما كثرت أجزاؤه، والصغير بعكس ذلك"[٥]. بينما أطلقه الجرجاني، فقال: إنّه "تغيير صيغة الاسم لأجل تغيير المعنى تحقيرًا أو تقليلًا أو تقريبًا أو تكريمًا أو تلطيفًا كرجيل ودريهمات، وقُبَيل وفُويق وأُخَيّ"[٦] .

إذن؛ التّصغير أن يضم أول الاسم، ويفتح ثانيه، وتزاد ياء ثالثة ساكنة تسمّى (ياء التّصغير)، والاسم قبل التّصغير وهو في صيغته الأصلية يسمّى (تكبير) أو (مكبّر) وبعد التّصغير يسمى (مصغّر).

ثانيًا: مصطلح التّصغير عند الزّجّاجيّ

ورد الجذر اللغوي (ص. غ. ر) في كتاب الجمل بكلّ صيغه ومشتقاته (٤٢) مرةً، والتّصغير علامة من علامات الاسم تنفرد به الأسماء دون الأفعال والحروف، يقول الزّجّاجيّ: "تنفرد الأسماء بالخفض، والتنوين، ودخول الألف واللام عليها، والنعت،

---

[١] ابن منظور، لسان العرب (ج٤/٤٥٨)، ينظر: معجم الوجيز(ص ٣٦٥).

[٢] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/١١٠).

[٣] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٢٤٦).

[٤] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/١١١).

[٥] السهيلي، نتائج الفكر في النّحو (ص ٧٠).

[٦] الشريف الجرجاني، التعريفات (ص٥٤).

والتّصغير، والنداء"[١]، وتنفرد الأسماء بالتّصغير؛ لأنّه نعت في المعنى، ألا ترى أنّ قولك: "رُجَيْلٌ"، يغني عن وصفه بالحقارة والصِغَر، فكأنّك إذا قلت: رُجَيل" قلت: رجلٌ حقيرٌ[٢].

ولقد ذكر ابن عصفور أنّ التّصغير يرد في كلام العرب لثلاثة معانٍ[٣]:

١) أن يراد به تصغير شأن الشيء وتحقيره، نحو قولك: رُجَيْلُ سوء.

٢) أن يراد به تقريب الشيء، وذلك نحو: أُخَيّي.

٣) أن يراد به تقليل كمية الشيء، نحو قولك: دُريهمات.

أمّا تعريفه الاصطلاحي، فإنّ الزّجّاجيّ عرّف المعنى الخاص لمصطلح التّصغير عند حديثه عن حكم الاسم المصغّر، وهو تعريف بالمعنى الوظيفي، ومن ذلك قوله: "حكم الاسم المُصغّر أن يُضمَّ أوّلُه، ويفتح ثانيه، وتزاد ياءُ التّصغير ثالثةً ساكنة"[٤].

وله ثلاثة أبنية قياسية، ذكرها الزّجّاجيّ في الباب الذي عنونه ب (باب التّصغير) وهذه الأبنية هي: "فُعَيْل، وفُعَيْعِل، وفُعَيْعِيل"[٥]. فتقول في تصغير: "فلْس، ودِرهم، ودينار: فُلَيْس، ودُرَيهِم، ودُنَيْنِير"[٦].

ومن خصائص التّصغير في كتاب الجمل:

- أن يضم أوّله، ويفتح ثانيه، وتزاد ياء التّصغير ثالثةً ساكنة، تقول في تصغير (فلس: فُليس) وفي تصغير (عبد: عُبَيد)[٧] .
- أن يكسر ما بعد ياء التّصغير إلا أن يكون حرف تأنيث أو إعراب فإنّه يخرج عن هذه القاعدة، ولا يقع عليه الكسر نحو تصغير: طلحة: طُليحَة، يقول الزّجّاجيّ: "ويكسر ما بعد ياء التّصغير إلا أن يكون حرف تأنيث أو حرف إعراب"[٨].
- إذا كان الاسم الثلاثي مؤنثًا ألحقت في تصغيره (الهاء) سواءً أكانت ثابتة أم مقدرة، كقولك في تصغير (هند: هنيدة)، وإن زاد على الثلاثة لم تلحق، نحو تصغير (زَيْنب: زُيَيْنِب)[٩].

---

[١] الزجاجيّ، الجمل في النّحو (ص ٢).

[٢] ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٤٣).

[٣] ينظر: المرجع السّابق، ج٢/٤٣٣.

[٤] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٢٤٦).

[٥] الجمل في النّحو، (ص ٢٤٥).

[٦] المرجع السّابق، ص ٢٤٥.

[٧] ينظر: المرجع نفسه، ص ٢٤٦.

[٨] المرجع نفسه، ص ٢٤٦.

[٩] المرجع نفسه، ص ٢٤٦.

- تصغير الرباعي جارٍ على القياس وصيغته (فُعَيْعِل)، يضمُ أوّله، ويفتح ثانيه، وتأتي بياء ثالثة، ويكسر الحرف الثالث، ويكون الإعراب على الحرف الرابع، وذلك قولك في تصغير (جعفر: جُعَيْفِر)، وفي (سَلْهَب: سُلَيْهِب)، وفي حكم الواو إذا وقعت وسطًا مثل (أَسْوَد) فيها وجهان، فإنّه يجري مجرى الرباعي في التّصغير؛ فتصغر على (أُسَيْوِد)، وإن شئت قلت: (أُسَيِّد)، فقلبت الواو ياءً، فأدغمت. وإذا كانت الواو زائدة حرف لين فلا يجوز إظهار الواو، لأنّه حرف مد ولين فلهذا يقال في نحو عجوز: عُجَيِّز)[1].
- تصغير الخماسي وما فوقه تَحذف آخرَ حرفٍ منه حتى تَرُدّهُ إلى أربعة أحرف، وذلك نحو قولك: (قَبَعْثَرى: قُبَيْعِث)، والعوض جائز بعد المحذوف، فتقول: (قُبَيْعِيث). وإذا كان في الخماسي زيادتان غير متساويتين لأحدهما فضل على الأخرى، فإنّه يحذف الحرف الأقل أهمية، وذلك نحو: (مُنطَلِق: مُطَيْلِق)، تحذف النون دون الميم؛ لأنّ الميم مختصة بالدّلالة على اسم الفاعل، وإذا كان في الاسم ثلاثة زوائد، فإن كان لأحدهما فضل على أختيها أبقيتها وحذفت الأُخريَيْنِ، وذلك نحو: (مُسْتَخْرِج: مُخَيْرِج). وإن كان الرابع حرف لين لم تحذفه، ذلك نحو تصغير "منصور: مُنَيْصِير"[2].
- تصغير الخماسي إن كان في آخره ألف تأنيث ممدودة تركتها على حالها وإن كثر العدد، فتقول في (حمراء: حُمَيْراء)، وإن كانت الألف مقصورة للتأنيث رابعةً، تركتها على حالها، فقلت في (سكرى: سُكَيْرى) فإن زاد العدد على أربعةٍ حذفتها، فقلت في: (قَرْقَرَى: قُرَيْقِر)[3].

سأكتفي بهذه الخصائص؛ لأنّ المقام لا يتّسع لذكرها، وما نلاحظه على مصطلح التّصغير عند الزّجّاجيّ أنّ أركانه الثلاثة اكتملت، حيث إنّه توسّع في بيان مفهوم المصطلح؛ فذكره في ستة أبواب؛ ومن ثم ذكر لفظه المصطلحي، وقد وضع لهذا المصطلح حدًّا، وقد ثبت المصطلح واستقرّ على لفظ واحد.

العلامة الرّبعة: الألف واللّام

(أل) لفظ مركب من ألف مهموزة ولام، أطلق عليها الزّجّاجيّ اسم (الألف واللّام) مراعاةً لصورتها في اللّفظ ولأصل الألف الذي هو مدّ الصوت، وقد وردت في كتاب الجمل بهذا اللّفظ (٣٣) مرةً، في حين أنّها ذكرت بلفظ لام التّعريف في بعض المواضع، ولقد عدّها الزّجّاجيّ من

---

[1] ينظر: الجمل في النحو، (ص ٢٤٧).

[2] ينظر: المرجع السّابق، ص ٢٤٨.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص ٢٤٨-٢٤٩.

العلامات التي ينفرد بها الاسم، يقول: "تنفرد الأسماء بالخفض، والتنوين، ودخول الألف واللام عليها... "[١]، **ويذكر في كتابه اللّامات أنّ للعلماء فيها مذهبين:**

- **مذهب الخليل:** "إنّ الألف واللام كلمة واحدة مبنيّةٌ من حرفين، بمنزلة (من) و (لم) و (إنْ) وما أشبه ذلك؛ فيجعل الألف أصلية من بناء الكلمة"[٢].
- **مذهب غيره من علماء البصريين والكوفيين:** "إنّ اللّام للتعريف وحدها، وأنّ الألف زيدت قبلها ليُوصَلَ إلى النُطقِ باللّام لمّا سكنت؛ لأنّ الابتداء بالسّاكن ممتنعٌ في الفطرة، كما أنّ الوقف على متحرّك ممتنعٌ"[٣].

ويرى الزّجّاجيّ أنّ القول ما ذهب إليه العلماء، ومذهب الخليل فيما ذكره ضعيفٌ، والدّليل عنده على صحّة قول الجماعة وفساد قول الخليل هو: "أنّ اللاّم قد وُجدَت في غير هذا الموضع وحدَها تدلُّ على المعاني، نحو: لام الملك، ولام القسم، ولام الاستحقاق، ولام الأمر، ولم توجد ألف الوصل في شيءٍ من كلام العرب تدلُّ على معنى، ولا وجدت ألف الوصل في شيء من كلام العرب"[٤].

وقد عرّفها ابن جني (٣٩٢هـ) بقوله: "لام التّعريف فهي نحو قولك: الغلام، والجارية، فاللام هي حرف التّعريف، وإنّما دخلت الهمزة عليها لأنّها ساكنة؛ فتوصلوا إلى الابتداء بها بالهمزة قبلها"[٥]، ويختص حرف التّعريف (الألف واللام) بالدخول على الأسماء، فلا يدخل على الفعل ولا الحرف، وقد ينحرف عن هذا الاختصاص في بعض الاستعمالات اللّغويّة بدخوله على الفعل، لكنّه حينئذ يحمل على الضرورة الشعرية، وذلك كقول الشاعر:

ما أنتَ بالحَكَمِ التُّرضَى حكومتُه **ولا الأصيلِ ولا ذي الرأيِ والجدل**[٦]

أراد: (الذي تُرضى) فأدخل اللام على الفعل المضارع (تُرضى)[٧]. ولقد أورد الزّجّاجيّ هذه (اللام) التي بمعنى (الذي) في كتاب الجمل في عدة أبواب، ومن ذلك قول الزّجّاجيّ:

---

[١] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٢).

[٢] الزجاجي، اللّامات (ص ٤١-٤٢)، ينظر كذلك: ابن جني، سر صناعة الإعراب (ص ٣٣٣).

[٣] الزجاجي، اللاّمات (ص ٤١-٤٢)، ينظر كذلك: ابن جني، سر صناعة الإعراب (ص٣٣٥-٣٣٨).

[٤] الزجاجي، اللامات (ص ٤١-٤٢)، ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب (ص ٣٤٥).

[٥] ابن جني، سر صناعة الإعراب (ص ٣٣٢).

[٦] البيت للفرزدق، ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج٤٢/١). البغدادي، خزانة الأدب (ج٣٢/١). ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (مج١٣٢/١). السيوطي، همع الهوامع في جمع الجوامع (ج٢٧٧/١).

[٧] ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (مج١٣٢/١).

"ونظير (ما) من الأسماء النواقص: "مَن، والذي، والتي، وأيّ، **والألف واللام** بمعنى الذي والتي"[١]، سمّى الزّجّاجيّ (الاسم الموصول) اسمًا ناقصًا؛ لأنّه لا يتضح معناها، إلاّ إذا وصلت بالصلة فإذا قلت: (جاء الذي) لم يفهم المعنى المقصود، فإذا جئت بالصلة اتّضح المعنى، وذلك كأن تقول: (جاء الذي ألقى الخطبة) ، وسيأتي بيان ذلك بالتفصيل إن شاء الله.

وإنّ هذه الألف واللّام التي للتعريف قد تدخل في الكلام على ضروبٍ:

١. **أل العهدية:** عرّف الزّجّاجيّ (أل العهدية) في كتاب اللاّمات بقوله: "أن تعرّف الاسم على معنى العهد، كقولك: جاءني الرجل، فإنّما تخاطبُ بهذا مَن بينك وبينَه عهدٌ برجلٍ تشيرُ إليه، لولا ذلك لم تقل: جاءني الرجلُ، ولكنت تقول: جاءني رجل"[٢].

يبيّن الزّجّاجيّ هنا في كتابه اللاّمات تعريف (ال) التي للعهد، وهي التي تدخل على النّكرة لتصير معرفةً فتجعل مدلولها فردًا معينًّا بعد أن كان مبهمًا شائعًا.

وقد وردت هذه اللام في كتاب الجمل دون أن يحدّها في عدة مواضع، أحيانًا يذكرها بلفظها غير مبين معناها، ومن ذلك في باب النعت أنّه ذكر للمعرفة خمسة أشياء، منها: "ما عرّف بالألف واللام: نحو قولك: الرجل، والغلام"[٣]. وأحيانًا يذكرها بلفظها مبينًّا معناها، ومن ذلك قوله في باب حروف الخفض: "ولو قلت: هذا الغلامُ زيدٍ ، فجمعت بين الألف والإضافة لكان خطأً؛ لأنّ الألف واللّام تعرّفان الاسم بالعهد، والإضافة تعرّف الاسم بالمُلك والاستحقاق، ولا يُجمعُ على الاسم تعريفان مختلفان، وكذلك ما أشبهه"[٤]

٢. **ال الجنسيّة:** عرّف الزّجّاجيّ (أل الجنسيّة) في كتاب اللاّمات بقوله: "أن تدخل على اسم واحدٍ من جنس فتكون تعريفًا لجميعه لا لواحد منه بعينه، وذلك قولهم: قد كثُر الدّرهم والدّينار في أيدي الناس، لا يراد به تعريف درهم بعينه، ولا دينار بعينه، وإنّما يرادُ به الجنس"[٥].

يبين الزّجّاجيّ هنا تعريف اللاّم التي للجنس، وهي التي تدخل على لفظ الجنس؛ لتبيّن حقيقته.

---

[١] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ١١).

[٢] الزجاجي، اللامات (ص ٤٣).

[٣] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص١٤).

[٤] الزجاجي، الجمل في النحو (ص ٦٤).

[٥] الزجاجي، اللامات (ص ٤٣-٤٤).

وقد وردت هذه اللّام في كتاب الجمل في عدّة مواضع ، ومن ذلك قوله في باب نعم وبئس: "لا يعملان من المعارف إلا ما عُرِّف بالألف واللام، أو ما أضيف إلى ما عُرِّف بالألف واللّام الدّالتين على الجنس خاصةً... وذلك قولك: (نعم الرجلُ زيدٌ) ، و(الرجل): رفع ب (نعم) و(زيدٌ) خبر ابتداء مضمر، كأنك تقول: (هو زيدٌ)، وإن شئت جعلت "زيدًا رفعًا بالابتداء، وجعلت ما قبله خبره"[١].

ومن المواضع التي ذكرت فيها هذه اللّام كذلك قول الزّجّاجيّ في باب تعريف العدد: "إذا كان العدد مضافًا إلى جنسه فأردت تعريفه، أدخلت الألف واللام على المضاف إليه، ولم يجزْ غيرُ ذلك، كقولك: "ما فعلت ثلاثةُ الأثواب، وعَشرةُ الغِلمانِ، وخمسُ الجواري، ومائةُ الدرهم، وألفُ الِّدرهم"[٢]. وكذلك ورد ذكرها في باب المعرفة والنّكرة، ومن ذلك: "ومن المعارف ما يكون تعريفًا بالجنس، نحو قولك: "سامُ أبرَصَ، وابنُ مُخاضٍ..."[٣].

٣. **الألف واللام الداخلة على نعت مخصوص مقرون بمنعوت:** عرّفها الزّجّاجيّ في كتاب اللامات بقوله: "أن تدخل على نعت مخصوص مقرون بمنعوت ثم لا يطرد إدخالها على من كان بتلك الصفة مطلقًا إلا معلقًا بما يخرجه عن العموم والأشكال، وذلك قولهم المؤمن والكافر والفاسق والمنافق والفاجر وما أشبه ذلك من الصفات الشرعية..."[٤].

يبيّن الزّجّاجيّ هنا (لام التّعريف) التي تدخل على صفة مخصوصة لشيء معين، ومن ثَمَّ إنّ هذه اللّام لا يطّرد إدخالها على هذه الصّفة إلا أن تكون معلّقة بشيء يخرجها عن العموم والأشكال فمثلًا كلمة (الكافر) فإنّ أصلها من السّتر، كلُّ مَن ستر شيئًا فقد كفرَه، ثم صار صفةً تقعُ معرّفةً بالألف واللام على مَن خالف الإسلام، فلا تقول لمَن ستر شيئًا بعينه: (قد جاء الكافرُ) حتّى تقرنه بما يخرجه من الأشكال فتقول: (قد جاءنا الكافرُ للثوب)، وفي هذا قال عزّوجل: ﴿كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ﴾ [٥]، ذكرت كلمة (الكفار) معرّفة بالألف واللام، وقد ألحقت بصفة توضحه وتبينه، وهي (نباته) فاتّضح معنى (الكفّار) بأنّها (الزُّراع)[٦].

---

[١] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ١٠٨).

[٢] المرجع السّابق، ص ١٢٩.

[٣] المرجع نفسه، ص ١٧٩.

[٤] الزجاجي، اللامات (ص ٤٤).

[٥] [الحديد:٢٠]، الآية كاملة: ﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ ۖ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَكُونُ حُطَامًا ۖ وَفِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَغْفِرَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٌ ۚ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ﴾.

[٦] ينظر: الزجاجي، اللامات (ص ٤٤-٤٥).

٤. **الألف واللّام الدّاخلة للتّعريف والتّبجيل**[١]: ذكر الزّجّاجيّ هذه اللّام في كتابه اللّامات، ولم يذكرها في كتاب الجمل، وقد عرّفها بقوله: "هو أن تدخل على صفات شُهِرَ بها قوم حتى صارت تنوب عن أسمائهم، ثم غَلَبت عليهم فعُرفوا بها دون أسمائهم كقولهم: الفضلُ والحارثُ والعباسُ والقاسمُ وما أشبهَ ذلك، هكذا كانت في الأصل نعوتًا غَلبت فعُرِفَ بها أصحابُها، ثم نُقِلت فسُمّيَ بها بعد ذلك"[٢].

٥. **الضّرب الخامس للّام التّعريف:** عرّف الزّجّاجيّ هذه اللّام بكتابه اللّامات بقوله: "الألف واللّام الدّاخلة على بعض الأسماء ثابتة غيرَ منفصلةٍ، ولم تُسمع قطُّ مُعرّاةً منها، كدخولها على الّتي والّذي واللّذين واللّتين والّذين واللّاتي واللّائي وما أشبه ذلك، فإنّ إجماعَ النّحويّين كلّهم على أنّ الألف واللّام في أوائل هذه الأسماء للتعريف، ولم تَعْرَ قطُّ منها"[٣].

وما نلاحظه على الأنواع الثلاثة الأخيرة للام التّعريف أنّ الزّجّاجيّ اكتفى ببيان تعريفها في كتاب اللّامات فقط.

العلامة الخامسة: مصطلحا التّذكير والتّأنيث

قال أبو البركات الأنباريّ: "اعلم أنّ من تمام معرفةِ النّحو والإعراب معرفة المذكّر والمؤنّث، مَن ذكّر مؤنّثًا، أو أنّثَ مذكّرًا كان العيبُ لازمًا له كلزومه مَن نصب مرفوعًا، أو خفض منصوبًا، أو نصب مخفوضًا"[٤]. وبعدُ سنتعرف على مصطلحي (التّذكير والتّأنيث) عند الزّجّاجيّ، ومن ثَمَّ سنبين العلاقة بين المصطلحين.

أولًا: تعريف المصطلحين لغةً واصطلاحًا

١. مصطلحا التّذكير والمذكّر

ورد الجذر اللغوي (ذ. ك. ر) في كتاب الجمل بكل صيغه ومشتقاته (٦٠) مرة، والذّكر: خلاف الأنثى، جمعها: ذكورٌ وذُكُورة[٥]، قال تعالى: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ﴾[٦]، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ﴾[٧]، أي: من رجل وامرأة. والمُذْكِر هي:

---

[١] أهل الكوفة يُسمّون الألف واللام في الحارث والعباس والفضل تبجيلًا لأنّها الألف واللام الداخلةُ للتعريفِ والتبجيل. ينظر: الزجاجي، اللامات، (ص ٤٦).

[٢] المرجع السّابق، ص ٤٦.

[٣] الزجاجي، اللامات، (ص ٤٨).

[٤] أبو بكر بن الأنباري، المذكر والمؤنث (ص ٥١).

[٥] ينظر: الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ج١١/٣٨١).

[٦] [آل عمران:٣].

[٧] [الحجرات:١٣].

"التي وَلَدَت ذكرًا. والمِذكار: التي تلدِ الذُّكْرانَ عادةً"[١]، وأذْكَرَتِ المرأةُ وغيرُها: ولدت ذكرًا. وفي الدُّعاء للحُبلى: أذْكَرَتْ وأيْسَرَتْ، أي ولدت ذكرًا ويُسِّرَ عليها[٢]، والتّذكير: خلاف التّأنيث[٣].

والمصطلحان البارزان عند الزّجّاجيّ، هما: (التّذكير)، و(المذكّر)، وقد ورد التّذكير في الجمل (١٠) مرات، بينما ورد مصطلح المذكّر(٣٨) مرةً، ولكلِّ مصطلح دلالة في الاصطلاح، وقد وردا في كتاب الجمل بنفس المفهوم، وهو: "ما خلي عن العلامات التي للتأنيث"[٤].

٢. **مصطلحا التّأنيث والمؤنث**

ورد الجذر اللغوي (أ، ن، ث) في كتاب الجمل بكل صيغه ومشتقاته (١٠٧) مرات، والأنثى: خلاف الذكر. ويقال سيف أنيثُ الحديدِ، إذا كانت حديدته أنثى[٥]، وآنثت المرأةُ إيناثًا: إذا وَلَدت أُنثى ، فهي مُؤْنِثٌ[٦]. والمئناث: إذا كان لها ذلك عادةً، والرجلُ مِئْناثٌ أيضًا؛ لأنّهما يستويان في مِفعال، ويقابله المِذكارُ، وهي التي تلد الذكورَ كثيرًا[٧]، والتّأنيث: خلاف التّذكير[٨]، ويقال: هذه امرأة أنثى إذا مُدِحَت بأنها كاملة من النساء، كما يقال: رجل ذَكَر إذا وُصِفَ بالكمال[٩].

والمصطلحان البارزان عند الزّجّاجيّ هما (التّأنيث)، و(المؤنّث)، وقد ورد مصطلح التّأنيث في كتاب الجمل (٣٢) مرة. بينما ورد مصطلح المؤنث (٥٣) مرة. ولكلِّ مصطلح دلالته ، وقد وردا في كتاب الجمل بنفس المفهوم، وتعريفهما: "ما موجود فيه علامة التّأنيث لفظًا أو تقديرًا "[١٠]. وهذان المصطلحان (التّذكير والتّأنيث) إنّما هما في الأسماء لا غير؛ لأنّ الكلام ثلاثة: أسماء، وأفعال، وحروف معانٍ.

---

[١] ابن فارس، مقاييس اللغة (ج٢/٣٥٨).

[٢] ينظر: الزبيدي، تاج العروس (ج١١/٣٨٤).

[٣] ينظر: المرجع السّابق، ج١١/ ٣٨٤.

[٤] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/٢٤٦)، ينظر: ابن التّسْتُرِي الكاتب، المذكر المؤنث (ص ٤٩).

[٥] ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة (ج١/١٤٤).

[٦] ينظر: الزبيدي، تاج العروس (ج٥/١٥٧).

[٧] ينظر: المرجع السّابق، ج٥/١٥٧.

[٨] ينظر: ابن منظور، لسان العرب (ج٢/١١٢).

[٩] ينظر: المرجع السّابق، ج٢/١١٢.

[١٠] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/٢٤٦).

فأمّا الأفعال فمذكّرة كلُّها، وإنّما تلحقها علامة التّأنيث دلالةً على تأنيث الفاعل في قولك: "قامتْ هند، وخَرَجتْ فاطمة"[١]، دخلت تاء التّأنيث في الفعلين (قامت) و(خرجت) للدّلالة على تأنيث الفاعل، وليس لتأنيث الأفعال. وأمّا الحروف فتذكّر وتؤنّث، تقول: "هذه ألفٌ، وهذه ياءٌ، وهذا ألفٌ، وهذا ياءٌ"[٢]، وفي هذا يقول العلوي في كتابه المنهاج في شرح الجمل: "فمَن ذكّرها، وهو الأكثر، حملها على لفظ الحرف نفسه فيقول: هذا ألف، وهذه جيم، ومن أنثها حملها على لفظ الكلمة فيقول: هذه ألف، وهذه كاف"[٣].

ثانيًا: العلاقة بين مصطلحي التّذكير والتّأنيث

١. التّذكير أصل والتّأنيث فرع منه

الأصل في الأسماء التّذكير، والتّأنيث فرع التّذكير، بدليل أنّ التّأنيث لا بد أن يكون بعلامة تدل عليه بخلاف التّذكير؛ لأنّه ما لا يفتقر إلى علامة أصل لما افتقر إلى علامة[٤]. وفي هذا يقول الزّجّاجيّ: "أصل الأسماء التّذكير، والتّأنيث داخلٌ عليه، ألا ترى أن الشيء مذكّر، وقد يقعُ على كلِّ ما أُخبِرَ عنه، فتقول: قائمٌ وقائمةٌ، وذاهبٌ، وذاهبةٌ، فتدخل التّأنيث على التّذكير[٥].

إذن؛ التّذكير والتّأنيث مصطلحان متضادان، إذا ورد أحدهما فالآخر نقيضه، فالتّذكير خلاف التّأنيث، والتّذكير هو الأصل والتّأنيث فرع؛ لأنّ التّذكير لا علامة له، والتّأنيث له علامة، وذلك يدلُّ على أنّه فرع على التّذكير. فالمذكر والمؤنث خلاف بعضهما.

٢. العلامات الدالة على التّذكير والتّأنيث

حين كان التّذكير هو الأصلُ كانت علامته أنّه ليس له علامة دالة عليه، فكل الأسماء مذكرة إلا ما دخلت عليه العلامات الدالة على التّأنيث فإنّها مؤنثة، وذِكْرُ علامات التّأنيث هي مسألة خلاف بين النّحاة، ولهم فيها عدة مذاهب، **ومن هذه المذاهب:**

---

[١] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٢٩٠).

[٢] المرجع السّابق، ص ٢٩٠.

[٣] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢٤٧/١).

[٤] ينظر: الشنقيطي، فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (ص ١٩٣).

[٥] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٢٩١).

- أنّ التّأنيث له علامتان: التاء والألف، لا غير، في نحو: حمزة، وحُبلى، فأمّا حمراء فهي في التحقيق ألف، ولكنها لما تقدمها ألف وجب همزها، وهذا هو مذهب سيبويه واختاره ابن الحاجب[١].
- أنّ علامات التّأنيث ثلاث: التاء، والألف، والياء، نحو: هذي، وهذا هو مذهب الزمخشري، ورأي بعض النّحاة[٢].

وعلامات التّأنيث عند الزّجّاجيّ ثلاث: "الألفُ (المقصورة)، والهمزة الممدودة، والتاء التي تُبدَلُ في الوقفِ (هاء)"[٣]، والزّجّاجيّ في كتابه يذكر العلامات إجمالًا، ومن ثم يبدأ بتفصيل العلامات مع ذكر أمثلة عليها، ومن ذلك[٤]:

أ- الألفُ قولك: "سَكرَى، وحُبلى، وغَضبى، وأنُثى، وحُبارى".

ب- الهمزة، قولك: "حمراء، وبيضاء، وصفراء".

ت- الهاءُ، قولك: "قائمة، وذاهبة، وعائشة، وفاطمة".

٣. أنواع التّأنيث والتّذكير

قد يكون التّذكير حقيقيًّا، نحو: (زيد) و(رجل)، وقد يكون مجازًا، نحو: (جبل) و(قلم)، وكذلك التّأنيث قد يكون تأنيثًا حقيقيًّا، مثل: (زينب) و(دجاجة)، ومجازًا مثل: (الشمس) و(الطاولة).

والمؤنّث عند الزّجّاجيّ على ضربين: "ضرب منه تكون فيه علامة من هذه يعرف بها. وضرب منه لا علامةَ فيه للتأنيث، وإنّما يُدرك سماعًا فيحفظ"[٥].

ومن ثَمَّ نجدُ الزّجّاجيّ يُعلِّق على هذه العلامات بأنّ ما فيه إحدى هذه العلامات فلا لبسَ فيه، وأمّا ما لا علامة فيه فقد ذكر جُمَلًا على جهة البيان يكثر استعمالها فيها.

---

[١] ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٢٤٩).

[٢] المرجع السابق، ج١/٢٥٠.

[٣] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٢٩١).

[٤] ينظر: المرجع السابق، ص ٢٩١.

[٥] المرجع نفسه، ص ٢٩١.

المبحث الثاني

أصناف الاسم عند الزّجّاجيّ

ينقسم الاسم في اللّغة العربيّة إلى أنواع، ومن أنواعه:

١) الاسم من حيث الإعراب والبناء: ينقسم الاسم من حيث الإعراب والبناء إلى اسم معرب واسم مبني.
٢) الاسم من حيث النّوع: ينقسم الاسم من حيث النوع إلى اسم مذكّر واسم مؤنّث.
٣) الاسم من حيث العدد: ينقسم الاسم من حيث العدد إلى مفرد ومثنى وجمع.
٤) الاسم من حيث التّنكير والمعرفة: ينقسم إلى قسمين اسم نكرة واسم معرفة.
٥) الاسم من حيث العلامة الإعرابيّة: ينقسم الاسم من حيث العلامة الإعرابيّة إلى ثلاثة أقسام، وهي: المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات. وغيرها من الأقسام.

قد تناول الزّجّاجيّ معظم هذه الأنواع، وتحدّث عنها، وذكر مصطلحاتها العامة، وسيتناول البحث بعضًا منها؛ للتّعرف على مصطلحاتها، ومعرفة مفاهيمهما، ومعرفة أشكال التّعريف التي استخدمها الزّجّاجيّ للمصطلحات، والمصطلحات التي سيتمّ دراستها وفق منهج الدّراسة المصطلحيّة، هي الآتي:

المطلب الأوّل: الاسم من حيث النّكرة والمعرفة

الأسماء تنقسم من حيث التّنكير والتّعريف: إلى نكرة ومعرفة، "فالأسماء تكون معرفة ونكرة"[١]، والنّكرة مقدمة على المعرفة، فالنّكرة هي الأصل؛ لأنّ الأصل في الاسم أن يكون نكرة، والمعرفة فرع عنها[٢].

والاسم المنكّر: هو الواقع على كلِّ شيء من أمّته، لا يخصُّ واحدًا من الجنس دون سائره، وذلك نحو: رجل، وفرس، وكلُّ ما كان داخلًا بالبنية في اسم صاحبه فغير مميّز منه، إذا كان الاسم قد جمعهما[٣].

ولمّا كان أصل الأسماء النّكرة، قدمت النّكرة على المعرفة في الدّراسة.

---

[١] المبرد، المقتضب (ج٤/٨١).

[٢] ينظر: المبرد، المقتضب (ج٤/٢٧٦)، أبو البركات الأنباري، أسرار العربية (ص ٢٤١)، فتح رب البرية في نظم شرح الآجرومية، (ص ٤٣٦).

[٣] ينظر: المبرد، المقتضب (ج٤/٢٧٦).

القسم الأوّل: مصطلح النّكرة

أولًا: تعريف مصطلح النّكرة لغةً واصطلاحًا

النّكرة مصطلح مفرد، وهو اسم مأخوذ من مادة (النون، والكاف، والراء)، وهو أصلٌ يدلُّ على خلاف المعرفة التي يسكن إليها القلب، ونَكِر الشيءَ وأنكره: لم يقبله قلبه ولم يعترف به لسانُه[١]، وقيل: نَكِر أبلغ من أنكر، وقيل: نكر بالقلب وأنكر بالعين[٢]، والنّكرة خلاف المعرفة[٣]، وهي إنكارُك الشيء[٤].

هذا بالنّسبة للمعنى اللّغوي لمصطلح النّكرة، أمّا تعريفه الاصطلاحيّ فإنّ علماء النّحو والمعاجم قد اجتهدوا في وضع حدود لمصطلح النّكرة، سنذكر بعضًا منها على سبيل المثال؛ لمعرفة حدّ النّكرة عند الزّجّاجيّ، وهي الآتي:

- **أبو البركات الأنباريّ (٥٧٧هـ):** حدّ مصطلح النّكرة بقوله: "ما لم يخصّ الواحد من جنسه؛ نحو: رجل، وفرس، ودار، وما أشبه ذلك"[٥].

- **ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ):** حدّ مصطلح النّكرة بقوله: "هي عبارة عمّا شاع في جنس موجود أو مقدّر، فالأوّل ك (رجل)؛ فإنّه موضوع لما كان حيوانًا ناطقًا ذكرًا، فكلما وُجِد من هذا الجنس واحدٌ فهذا الاسم صادقٌ عليه؛ والثّاني ك (شمس) فإنها موضوعة لما كان كوكبًا نهاريًا ينسخُ ظهوره وجود الليل "[٦].

- **العلوي (٧٥٩هـ):** حدّ النّكرة بقوله: "ما دلّ على شيء لا بعينه"[٧].

- **الكَفَويّ:** حدّ النّكرة بقوله: "هي ما لا يدلُّ إلا على مفهوم من غير دلالة على تمييزه وحضوره وتعيين ماهيّته من بين الماهيات وإن كان تعقله لا ينفك عن ذلك، لكن فرق بين حصول الشيء وملاحظته وحضور الشيء واعتبار حضوره"[٨].

---

[١] ابن فارس، مقاييس اللغة (ج٥/٤٧٦).

[٢] الزمخشري، أساس البلاغة (ج٢/٣٠٣).

[٣] ينظر: الزبيدي، تاج العروس (ج١٤/٢٨٨).

[٤] ينظر: المرجع السّابق، ج١٤/٢٨٨.

[٥] أبو البركات الأنباري، أسرار العربية (ص٢٤١)، ينظر: الشريف الجرجاني، التعريفات (ص ٢٠٦).

[٦] ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى (ص ٩٦).

[٧] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٥٩٦).

[٨] الكفوي، الكليات (ص ٨٩٤).

إذن؛ النّكرة هي: ما وضع لشيءٍ شائع في جنسه ولا يخصُّ به أحدًا، وذلك مثل قولنا: رجل، دون أن يخص أحدًا من الرجال.

ثانيًا: مصطلح النّكرة عند الزّجّاجيّ

ورد مصطلح (النّكرة) في كتاب الجمل بكل صيغه ومشتقاته (٨٥) مرة، وقد ذكر الزّجّاجيّ حدّ النّكرة في كتابه مرتين، مرةً في (باب المعرفة والنّكرة)، ومرةً في (باب النعت)، وقد حدّه في المرتين بقوله: "النّكرة كلُّ اسمٍ شائعٍ في جنسه، ولا يُخَصُّ به واحدٌ دون آخر، نحو: رجل، وفرس، وثوب، وغلام."[١]

ويظهر من تعريفه أنّه حّده حدًّا تامًّا مع ذكر أمثلة توضّحه، ومن ثَمَّ وضع مراتب للاسم النّكرة، وهي كالآتي: "شيءٌ، ثمّ جوهرٌ، ثمّ جسمٌ، ثمّ حيوانٌ، ثمّ إنسانٌ، ثمّ رجل[٢]".

يفهم من كلامه أنّ النّكرة لا تكون على مرتبة واحدة من التنكير، بل إنّ بعضها أنكر من بعض، "فالشيء أعمُّ ما تكلمت به، والجسم أخص منه، والحيوان أخص من الجسم، والإنسان أخص من الحيوان، والرجل أخص من الإنسان، و(رجل ظريف) أخص من رجل"[٣].

هذا هو تعريف مصطلح النّكرة عند الزّجّاجيّ، ونلاحظ بأنّ أركان مصطلح النّكرة قد اكتملت؛ فالزّجّاجيّ بيّن مفهوم النّكرة، ومن ثمّ وضع له حدًّا، واصطلح على تسمية المصطلح بالنّكرة، ولننتقل الآن لتعريف مصطلح المعرفة لغةً واصطلاحًا، ومن ثم تعريفه عند الزّجّاجيّ.

القسم الثاني: مصطلح المعرفة

أولًا: تعريف مصطلح المعرفة لغةً واصطلاحًا

المعرفة مصطلح مفرد، وهو مصدر ميميّ مأخوذ من الجذر اللغوي (ع. ر. ف)، والجمع معارف، و"عَرَفَه يعرِفُه معرِفةً، معناه: عَلِمَه[٤]، تقول: عَرَفَ فلانٌ فلانًا عرفانًا ومعرفة، وهذا أمر معروف، وهذا يدلُّ على ما قلناه من سُكونه إليه؛ لأنّ من أنكر شيئًا توحّشَ منه ونبا عنه[٥].

---

[١] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ١٧٨).

[٢] المرجع السّابق، ص ١٧٨.

[٣] المبرد، المقتضب (ج٤/٢٨٠-٢٨١)، ينظر: الكفوي، الكليات (ص٢٩٦).

[٤]ينظر: الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ج٢٤/١٣٣).

[٥]ابن فارس، مقاييس اللغة (ج٤/٢٨١)، ينظر: ابن منظور، لسان العرب (ج٩/٢٣٩).

والمعرفة: "ما خص الواحد من جنسه"[١]، وقيل: سمّي عرفة؛ لأنّ الناس يتعارفون به، ولو كانت عرفات نكرة لكانت إذن عرفات في غير موضع[٢].

والمعرفة في اصطلاح النّحاة هي: ما خُص الواحد من جنسه، وهو مصطلح خلاف تعريف مصطلح النّكرة[٣].

مثلًا: أبو البركات الأنباري حدّ مصطلح النّكرة بقوله: "ما لم يخص الواحد من جنسه؛ نحو: رجل، وفرس، ودار"، وعليه؛ فإنّ تعريف مصطلح المعرفة هو: ما يخص الواحد من جنسه، وذلك مثل قولنا: الرجل، وأقصد به رجلًا معينًا.

ثانيًا: مصطلح المعرفة عند الزّجّاجيّ

ورد الجذر اللغوي (ع. ر. ف) في كتاب الجمل بكلِّ صيغه ومشتقاته، منكرًا ومعرّفًا (٨٧) مرةً، ولم يحدَّ الزّجّاجيّ هذا المصطلح، اكتفى ببيان تعريف مصطلح النّكرة، والنّكرة كما أسلفنا خلاف المعرفة.

إذن؛ حدّ النّكرة هو خلاف حدّ المعرفة، فهذا تعريف بالضدّ، وبضدّها تُعرفُ الأشياء[٤].

النّكرة عند الزّجّاجيّ

↓

" كلُّ اسمٍ شائعٍ في جنسه، ولا يخُصُّ به واحدٌ دون آخر "[٥]

التّعريف بالضد لمصطلح المعرفة

↓

"كلُّ اسمٍ محدّد في جنسه، ويخُصُّ به واحدٌ دون آخر"

ومن ثَمَّ بَدَأَ الزّجّاجيّ في بيان الأجناس الخمسة للمعارف، وهذا نوع آخر للتّعريف، يسمّى التّعريف بالتّقسيم، فقد بيّن مفهوم المعرفة من خلال تقسيم أجناسها الخمسة مع ذكر أمثلة على كلّ قسم، وممّا جاء في كتابه، الآتي:

---

[١] أبو البركات الأنباري، أسرار العربية (ص ٢٤١).

[٢] ينظر: ابن منظور، لسان العرب (ج٩/٢٤٢).

[٣] ينظر: أبو البركات الأنباري، أسرار العربية (ص ٢٤١)، الشريف الجرجاني، التعريفات (ص ٢٠٦).

[٤] ينظر: الملخ، التفكير العلمي في النّحو العربي (ص ١٤٣).

[٥] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ١٧٨).

المعارف خمسة أجناسٍ[١]:

١) **الأسماء الأعلام**، نحو قولك: "زيد، وعمرو، وجعفر، ومحمّد" وما أشبه ذلك.
٢) **المضمر**، نحو: "أنا، وأنتَ، وأنتِ، وأنتما، وأنتم، وأنتنّ" ونحو:" الياء، والهاء، والكاف"، في "غلامي، وغلامه، وغلامك" وما أشبه ذلك.
٣) **المبهم**، نحو: "هذا، وهذان، وهؤلاء، وذلك، وذانك، وتلك، وتانك، وأولئك".
٤) **ما عرّف بالألف واللام**، نحو: الرجل، والغلام.
٥) **ما أضيف إلى واحدٍ من هذه المعارف تعرّف به**، نحو قولك: "غلامُك، وغلامُ زيدٍ، وصاحبُ زيدٍ، وصاحبُ القومِ"، وما أشبه ذلك.

ثالثًا: أقسام المعرفة عند الزّجّاجيّ

أنواع المعرفة عند الزّجّاجيّ خمسة، وهي: الأسماء الأعلام، والاسم المضمر، والمبهم، والمعرّف بالألف واللام، والإضافة.

بدأ الزّجّاجيّ بذكر الأسماء الأعلام في (باب النعت)، و(باب النّكرة والمعرفة)، ومن منهجه في كتابه أنّه يذكر الأصل ثمّ الفرع، والأهم ثمّ المهم، وفي هذا الباب تدّرج في ذكر الأعرف ثمّ الأقل معرفة.

إذن؛ يتّضح من ذلك أنّ الأسماء الأعلام هي أعرف المعارف عند الزّجّاجيّ، ويليها الأسماء الأعلام، ثمّ المبهم، ثمّ المعرّف بالألف واللام، وأخيرًا الإضافة.

بعد ذلك أورد رأي مذهب سيبويه من المدرسة البصريّة في هذه المسألة، يقول: " وأعرف المعارف: أنا، ثمّ أنت، ثمّ هو، ثمّ زيد، ثمّ هذا، هذا مذهب سيبويه"[٢]، ومن ثمّ ذكر رأي رأي مذهب الفرّاء من المدرسة الكوفيّة أنّ (هذا) أعرف من (زيد)[٣] ، ومذهب الزّمخشريّ في ترتيب الأعرف هو: "وأعرفها المضمر، ثمّ العلم، ثمّ المبهم، ثمّ الدّاخل عليه حرف التّعريف"[٤].

---

[١] ينظر: المرجع السابق، ص ١٧٨، وص١٤.
[٢] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ١٧٨).
[٣] ينظر: المرجع السابق، ص ١٧٨.
[٤] الزمخشري، المفصل (ص ١٨٧).

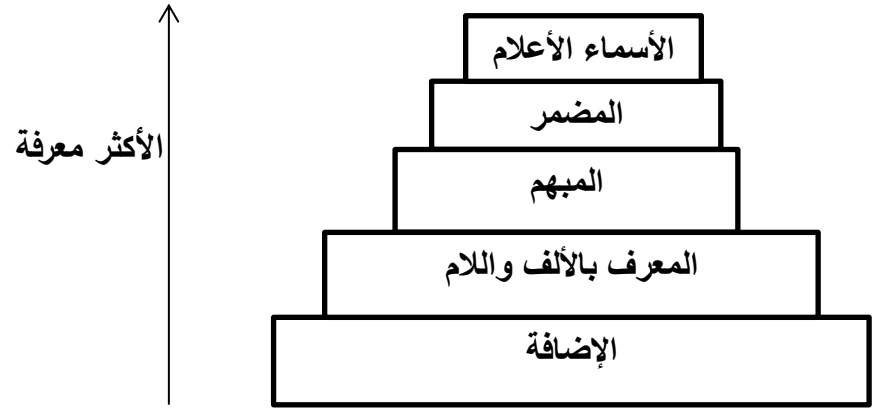

ترتيب المعارف عند الزّجّاجيّ

وقد ذكر العلوي في منهاجه أنّ المختار ما عوّل عليه أهل التّحقيق من علماء البصريين، وهو أنّ المضمر أعرفها، ثمّ الاسم العلم، ثمّ اسم الإشارة، ثمّ الاسم المعرّف بالألف واللام، ثم الإضافة[١].

وبالنّظر إلى هذه التّقسيمات ستكون دراسة أنواع المعرفة بالأكثر معرفةً بحسب رأي البصريين، وسأكتفي فقط بدراسة ثلاثة أنواع، ابتداءً بالمضمر، ثمّ الاسم المبهم، وسأختمها بالمضاف.

النوع الأوّل: مصطلح المضمر

أولًا: تعريف مصطلح المضمر لغةً واصطلاحًا

الضّمير مصطلح مفرد، وهو اسم مشتق على وزن (فعيل) بمعنى اسم المفعول، من أضمرت الشيء في نفسي، إذا أخفيته وسترته فهو مضمر كالحكيم بمعنى المحكم[٢].

وذكر ابن فارس في معجمه مقاييس اللّغة أنّ لهذه المادة (الضاد والميم والراء) أصلين صحيحين: أحدهما يدلُّ على دقّةٍ في الشيء، والآخر يدلُّ على غيبةٍ وتستُّر، والأصل الثاني، وهو: المعنى المراد لكلمة الضّمير، هو: "المال الغائب الذي لا يُرجى، وكل شيء غاب عنك فلا تكونُ منه على ثقةٍ فهو ضمار، ومن هذا الباب: أضمرتُ في ضميري شيئًا؛ لأنّه يُغيِّبه في قلبه وصدره "[٣].

---

[١] ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٥٩٨).

[٢] السامرائي: فاضل، معاني النّحو (ج١/٤٢).

[٣] ابن فارس، مقاييس اللغة (ج٣/٣٧١)، ينظر: الزمخشري، أساس البلاغة (ج١/٥٨٦)، الكفوي، الكليات (ص٢٥٧٢).

وذكر الزّبيدي في تاج العروس أنّ الضّمير هو السّرُّ، وجمعها: ضمائر، وأضمره بمعنى: أخفاه[١]. وفي موضع آخر ذكر بأنّ الضّمير هو: "الشيء الذي تُضمره في قلبك، تقول: أضمرت صرفَ الحرف، إذا كان متحركًا فأسكَنْتَه، وأضمرت في نفسي شيئًا، والاسم الضّمير"[٢].

والنّحاة يسمّونه بهذا الاسم؛ لكثرة استتاره، أو لعدم صراحته كالأسماء المظهرة، وذلك لأنّك بالضّمير تستر الاسم الصريح، فلا تذكره، فإذا قلت: (أنا) فأنت لم تذكر اسمك، وإنّما سترته بهذه اللفظة، فأخذ مصطلح الضّمير من هذا؛ لأنّه يستر به الاسم الصريح[٣].

والضّمير مصطلح بصري، يسميه الكوفيون كناية، ومكنيًا؛ لأنّه يكنى به عن الاسم الظاهر[٤].

والأصل في مصطلح الضّمير كما قلنا: إنّه مأخوذ من الاستتار والخفاء، بالتالي، فالأصل في إطلاق الضّمير على الضّمير المستتر، أمّا البارز فالأصل فيه أنّه ليس بمستتر؛ لأنّ الضّمير معناه الخفاء والاستتار، ف(التّاء، وأنا، وهو) ضمائر، ليست مستترة ولا مخفية، فحينئذ يكون إطلاق لفظ الضّمير على البارز من باب التوسع، فيسمّى ضميرًا توسعًا؛ لأنّه ليس فيه خفاء، فإطلاقه على المستتر حقيقي، وعلى البارز من باب التوسع؛ فيكون مجازًا[٥].

هذا بالنسبة إلى المعنى اللغوي لمصطلح الضّمير، وكلُّ ما يتعلّق باللفظ الاصطلاحي، أمّا معناه الاصطلاحي فإنّ النّحاة وعلماء المعاجم اجتهدوا في تحديد معناه من خلال وضع تعريفٍ له، وبهذا فإنّنا سنذكر بعض الحدود التي وضعها العلماء لمصطلح الضّمير، وهي الآتي:

والمضمر اصطلاحًا عند النّحاة هو:

١) **ابن الخبّاز** (٦٣٧هـ): "ما كُنِيَ به عن الاسم الظاهر"[٦].

---

[١] ينظر: الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ج١٢/٤٠١).

[٢] الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ج١٢/٤٠٢).

[٣] ينظر: السامرائي: فاضل، معاني النّحو (ج١/٤٢)، ابن الخباز، توجيه اللمع (ص٣٠٢).

[٤] ينظر: السامرائي: فاضل، معاني النّحو (ج٢/٤٢)، فتح رب البرية على نظم شرح الآجرومية (ص ٤٣١)، أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (ج٢/١٢٨).

[٥] ينظر: فتح رب البرية على نظم شرح الآجرومية (ص ٤٣١).

[٦] ابن الخباز، توجيه اللمع (ص ٣٠٢).

٢) **ابن الحاجب (٦٤٦هـ):** "ما وضع لمتكلّم، أو مخاطب، أو غائب تقدّم ذكره لفظًا أو معنًى أو حكمًا"[١].

٣) **أبو حيّان الأندلسي (٧٤٥هـ):** "هو الموضوع لتعيين مسمّاه مُشعِرًا بتكلّمه أو خطابه أو غَيْبته"[٢].

٤) **العلوي (٧٤٩هـ):** "ما وضع لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب تقدم ذكره لفظًا أو معنى أو حكمًا"[٣].

٥) **ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ):** "هو ما دلّ على متكلّم أو مخاطب أو غائب"[٤].

إذن؛ يتبين من التّعريفات السابقة أن الضّمير هو: ما كني به عن الاسم الظاهر ودلّ على متكلم أو مخاطب أو غائب.

ومن ثم فإنّ الضمائر مبنيات، وإنّما كانت مبنية لأمرين[٥]:

١) لأنّها تفتقر إلى ما يفسره، فأشبهت الحروف في افتقارها إلى ما يكون متعلقًا بها.
٢) لأنّ الإعراب يزاد من أجل الفرق بين المسائل الملتبسة، ولما كانت صيغ المضمرات مختلفة للواحد، والاثنين، والجماعة، والمذكر، والمؤنث وغير ذلك، فلأجل هذا كانت مبنية.

وقبل أن ننتقل إلى مصطلح الضّمير عند الزّجّاجيّ، نودُّ أن نشير إلى أنّ مصطلح (الظاهر) هو خلاف معنى مصطلح (المضمر)، ويقال عنه أيضًا (المظهر)، فكل الكلمات في العربيّة هي ظاهرة حاشا الضمائر.

ومصطلح (المضمر) هو نفسه مصطلح (الضّمير) و(الإضمار)، فجميع هذه المشتقات تحمل المعنى الاصطلاحي نفسه، وعلى هذا الاستعمال فإنّه يبدو مصطلح (المضمر) أقدم من مصطلح (الضّمير) في الاستعمال، والدليل على ذلك أنّ النّحاة المتقدمين مثل سيبويه استخدموا مصطلح (المضمر)، أمّا النّحاة المتأخرون فمعظمهم استخدم مصطلح (الضّمير).

وتجدرُ الإشارة إلى أنّ مصطلح (الإضمار) له معنى آخر في علم العروض وهو: "إسكانُ التاء من متَفاعِلُن في الكامل حتى يصير متْفاعِلُن، وإنّما قيل له: مضمر؛ لأنّ حركته

---

[١] ابن الحاجب، الكافية (ص ٣٢).
[٢] أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (ج١٢٨/٢).
[٣] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج٤٤٠/١).
[٤] ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندي وبل الصدى (ص ٩٥).
[٥] ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج٤٤١/١).

كالمُضمر، إن شئت جئت بها وإن شئت سكّنته، كما أن أكثر المُضمر في العربيّة إن شئت جئت به، وإن شئت لم تأتِ به".[١]

ثانيًا: تعريف مصطلح المضمر عند الزّجّاجيّ

ورد الجذر اللغوي (ض، م، ر) في كتاب الجمل بكلِّ صيغه الاسمية والفعلية ومشتقاته (الضّمير، والمضمر، والإضمار) (١١١) مرة، ويستخدم الزّجّاجيّ كذلك مصطلح (الكناية) ومشتقاته مرادفًا لمصطلح (الضّمير)، وقد ورد جذره اللغوي (ك، ن، ي) في كتاب الجمل (٣) مرات، وما نلاحظه أنّ نسبة ذكره لمصطلح الضّمير ومشتقاته أكثر من نسبة ذكر مصطلح (الكناية).

أمّا حدّه فإنّ الزّجّاجيّ لم يحدّه، ولم يضع له بابًا خاصًا فيه، وقد اكتفى بذكره من خلال الأمثلة والمسائل النّحويّة التي تدلُّ على أنّ الزّجّاجيّ استخدم مفهوم المضمر، وربما أنّ الزّجّاجيّ لم يحدّ مصطلح المضمر؛ لسهولة معرفته وإدراكه، وقد ذكر مصطلح الظاهر الذي هو نقيض مصطلح (المضمر).

ومن الأبواب التي أشار فيها لهذين المصطلحين، ولكنّه لم يتوسع فيهما (باب ما يجوز تقديمه من المضمر على الظاهر وما لا يجوز).

وقد ذكر في هذا الباب أنّ الأصل في حكم المضمر أن يجيءَ بعد اسم ظاهر متقدم عليه، يقول الزّجّاجيّ: "حكم المضمر أن يجيءَ بعد ظاهرٍ يتقدّمُهُ يعود عليه؛ لأنه مبهم ولا يعقل على من يعود عليه حتى يتقدمه اسم ظاهر يعود عليه، هذا أصله، كقولك: زيدٌ ضربتُهُ وعمرٌو مررتُ به "[٢]، **ومن ثمّ بيّن الزّجّاجيّ أنّ المضمر يتقدم في كلام العرب على الاسم الظاهر على وجهين**[٣]:

١) **الوجه الأوّل:** المضمر على شريطة التفسير، ويكون بعده ما يفسِّره، وذلك مثل قولهم: (كان زيدٌ قائمٌ) فأضمروا فيه الاسم لمّا فسّرته الجملة التي بعده.
وهذا الضّمير يسمّى (ضمير الشأن أو القصة)، وتقدير الجملة: (أي كان الشأن والحديث زيد قائم).

---

[١] الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ج١٢/٤٠٣-٤٠٤)، ينظر: التهانوي، اصطلاحات كشاف الفنون (ص ٢١٩).
[٢] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ١١٧).
[٣] المرجع السّابق، ص ١١٨.

٢) **الوجه الثاني:** مضمرٌ تقدّم لفظًا وهو مؤخرٌ في المعنى، وهو الذي قصده في هذا الباب، مضمرٌ تقدّم لفظًا وهو مؤخّر في المعنى، وقد عُلِم أنّ موضعه متأخّرٌ، فجاز لذلك تقديمه.

بعد ذلك يبدأ الزّجّاجيّ بتفصيل الوجه الثّاني، كالآتي:

- الضّمير المتّصل المنصوب أو المخفوض فإنّه يجوز تقديمه وتأخيره على المظهر، وفي ذلك يقول الزّجّاجيّ: "وذلك كلُّ مضمرٍ اتّصل باسمٍ منصوبٍ أو مخفوضٍ، فإنّه يجوز تقديمه وتأخيره على المظهر؛ لأنّ النّية فيه أن يكون مؤخّرًا"[١]، وذلك قولك: ضرب زيدٌ غلامَه، وإن شئت قدّمته فقلت: ضرب غلامَهُ زيدٌ، وغلامَهُ ضربَ زيدٌ، وتقول في ما اتّصل بمخفوضٍ: (عندَ عبدِهِ جلّستُ زيدًا) و (في بيته قصدتُ عمرًا) ومن أمثالهم: (في بيتِهِ يُؤتى الحَكَمُ)[٢].
- الضّمير المتصل المرفوع لم يجُز تقديمه على الظاهر. وذلك قوله: "فإن اتصل باسمٍ مرفوعٍ لم يجُز تقديمه على الظاهر، لأنه لا ينوى به التأخير"[٣]، فلو قلت: ضرب غلامُهُ زيدًا لم يجز تقديمه، وكذلك لو قلت: غلامُه ضربَ زيدًا لم يجز؛ لاتّصال المَكْنِيّ باسمٍ مرفوع وربما جاء مثل هذا شاذًّا في ضرورة الشعر، وكان جائزًا لأنّ الشعر موضعُ ضرورة، فأمّا في الكلام فلا يجوز[٤]، قال الشاعر:

جزى ربُّهُ عنّي عَدِيَّ بنَ حاتمٍ جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقد فعلْ[٥]

يظهر من خلال هذا الباب أنّ الزّجّاجيّ استخدم مصطلحات نحويّة لها علاقة بمصطلح المضمر، ومن هذه المصطلحات: المضمر، الظاهر، المضمر المتصل، ضمير الشأن والقصة، المضمر المتصل باسم منصوب، المضمر المتصل باسم مخفوض، المضمر المتصل باسم مرفوع، اتصال المكنِيّ باسم مرفوع، اتصال المكني بمنصوب، وغيرها.

---

[١] الزجاجي، الجمل في النحو (ص ١١٨).

[٢] ينظر: المرجع السابق، ص ١١٨-١١٩.

[٣] المرجع نفسه، ص ١١٨.

[٤] ينظر: المرجع نفسه، ص ١١٨-١١٩.

[٥] البيت للنابغة الذبياني وهناك من نسبه لأبي الأسود الدؤلي، ينظر: اللخمي، الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل، (ج١/١٤٨)، ابن السيد البطليوسي، الحلل في إصلاح الحلل من كتاب لجمل (ص١٥٦)، وقد ذكره الزجاجي بلا نسبة، الجمل (ص١١٩)، البغدادي، خزانة الأدب (ج١/٢٨١)، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (ج٢/ ١٠١).

وهذه المصطلحات يمكن إدراجها تحت أقسام الضّمير مع الإشارة إلى أنّ الزّجّاجيّ لم يخصص بابًا لذكرها، وقد ذكر الاصطلاح العام في معظم المواضع وهو (الضّمير)، دون أن يصطلح على تسمية المصطلحات الخاصة لمصطلح الضّمير في معظم المواضع، ولو قمنا بتقسيم هذه المصطلحات بالإضافة إلى المصطلحات الأخرى التي استخدمها في أبواب متفرقة من كتابه والتي لها علاقة بمصطلح الضّمير، وهي المصطلحات الخاصة لمصطلح الضّمير أو المضمر، فإننّا سنقسمها كالآتي:

أقسام مصطلح الضّمير عند الزّجّاجيّ

أوّلًا: الضّمير باعتبار من وضعت له:

أ- **الضّمير المتكلم: وهما:** (أنا، نحن)، فهذان الضّميران يستعملان للمتكلم في جميع وجوهه، التّذكير، والتّأنيث، والمفرد، والتثنية، والجمع[١].

ب- **الضّمير المخاطب:** (أنتَ، أنتِ، أنتما، أنتم، أنتنّ، إياكِ، إياكَ، إياكما، إياكم، إياكن)[٢].

ت- الضّمير الغائب: (هو، هي، هما، هم، هن، إياه، إيّاها، إياهما، إياهن)[٣].

النوع الأوّل والثاني يسميان بضمير الحضور؛ لأنّ ضمائر الحضور (التّكلم والخطاب) تتضح بوجود أصحابها (المتكلم والمخاطب)، أمّا ضمير الغياب فإنّه يحتاج إلى ما يفسره داخل التركيب، ويعين المقصود به.

ولمّا كان المضمر أعرف المعارف عند بعض النّحاة، كانت المضمرات أيضًا بعضها أعرف من بعض فأعرف أنواع المضمر: "ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب"[٤]، وقد ذكر الزّجّاجيّ مذهب سيبويه من هذه المسألة، يقول:" وأعرف المعارف: أنا، ثمّ أنت، ثمّ هو، ثمّ زيد، ثمّ هذا، هذا مذهب سيبويه"[٥].

ويتّضح من خلال كتاب الجمل أنّ الزّجّاجيّ قد استخدم هذه الضمائر كلّها بلفظها الاصطلاحي (المضمر) أو (الإضمار) دون أن ينعتها، ولكن صفة الضّمير تتّضح من خلال السّياق، ومن الأبواب التي صرّح فيها بهذه الضمائر، وذكرها باب (النّكرة والمعرفة)[٦]، ولكن

---

[١] ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٤٤٢).

[٢] المرجع السّابق، ج١/٤٤٢.

[٣] المرجع نفسه، ج١/٤٤٢.

[٤] الزمخشري، المفصل (ص ١٨٧)، ينظر: الكفوي، الكليات (ص ٢٠١).

[٥] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ١٧٨).

[٦] ينظر: المرجع السابق، ص ١٧٨، و ص ١٤.

دون أن يطلق لفظها الاصطلاحي المركب، ومن ثمّ بيّن مفهومها من خلال الأمثلة والشواهد دون أن يحدّها.

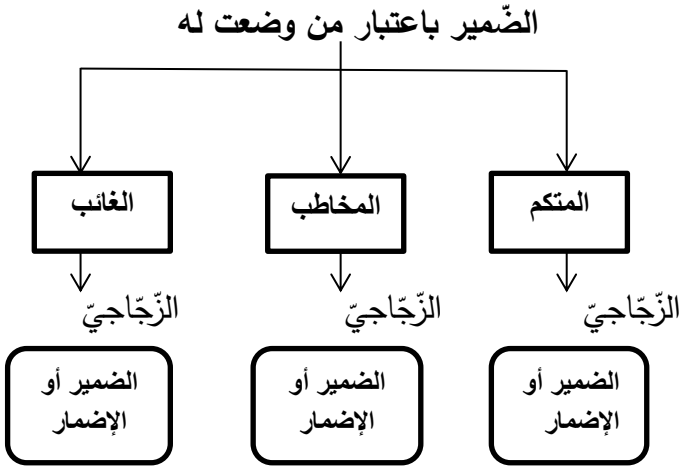

ثانيًا: الضّمير باعتبار الاتّصال والانفصال، وينقسم إلى قسمين:

أ- **الضّمير المنفصل،** وهو: "المستقل بنفسه أي في التّلفظ غير محتاج إلى كلمة أخرى قبله يكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر كأنت"[١]، ثمّ هو على وجهين[٢]:

أحدهما: أن يكون للرفع، كأنا، ونحن، وهو إلى هن، وأنت إلى أنتن.

ثانيهما: أن يكون خاصًّا بالنّصب، كإيّاك إلى إيّاكُنّ، وإيّاه إلى إيّاهُنّ.

ذكر الزّجّاجيّ هذا النّوع من الضمائر دون أن يصطلح على تسميته، فقد اكتفى باللّفظ المفرد وهو الاصطلاح العام (المضمر) أو (الإضمار).

ب- **الضّمير المتصل،** وهو: "غير المستقل بنفسه في التلفظ أي المحتاج إلى عامله الذي قبله ليتصل به، ويكون كالجزء منه كالألف في ضربا "[٣]، وهذا الضّمير تارةً يكون مرفوعًا، وتارةً يكون منصوبًا، وتارةً يكون مجرورًا[٤].

---

[١] التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون (ص ٢٢٠)، ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٤٤٢).

[٢] ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٤٤٢)، ابن الخباز، توجيه اللمع (ص ٣٠١).

[٣] التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون (ص ٢٢٠)، ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٤٤٢).

[٤] ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٤٤٢)، ابن الخباز، توجيه اللمع (ص ٣٠٥).

وقد ذكر الزّجّاجيّ هذا النوع من الضّمير دون أن يصطلح على تسميته، والسياق هو الذي يكشف عن نوعه، ومثال على ذلك، قول الزّجّاجيّ: "وإن ظهر اسمك فيه بالتاء، فغيرك فيه مرفوع، لأنّها ضمير الفاعل، كقولك: كرهتُ، وأحببتُ واشتهيتُ"[١].

وأخيرًا يمكننا القول: لقد استخدم الزّجّاجيّ هذين النوعين من الضمائر في كثير من أبوابه من خلال المسائل النّحويّة، وقد عددها في (باب النعت) دون أن يذكر وظيفة استخدام كل ضمير[٢]. والسياق هو الذي يكشف عن نوعه ووظيفته.

ثالثًا: الضّمير باعتبار علامته، فإنّه ينقسم إلى ثلاثة أقسام[٣]:

أ- **المرفوع** منها منفصل: (كأنا، وأنت، ونحن)، والمتصل نحو: (ضربتُ، وضربتَ).

ب- **المنصوب** منها متصل، نحو: ضربه، وضربته، والمنفصل، نحو: إياك، وإياه.

ت- **المجرور** منها متصل لا غير، نحو: غلامك، وله، وغلامه.

استخدم الزّجّاجيّ هذه الأنواع الثلاثة في أبواب متفرقة في كتابه دون أن يخصص لها بابًا.

رابعًا: الضّمير باعتبار الظهور والاستتار، فإنّه ينقسم إلى قسمين:

أ- **الضّمير البارز:** ويسمّى كذلك الظاهر، وهو: " ما لُفِظَ به نحو ضربتُ"[٤].

ب- **الضّمير المستتر:** ويسمّى كذلك المستكِن أو المنوي، وهو: "ما نُوِي منه، ولذا يسمّى منويًا أيضًا، نحو ضرب أي ضرب هو، والمستكن إمّا أن يكون لازمًا أي لا يسند الفعل إلا إليه، وذلك في أربعة أفعال، وهي: أفعل ونفعل وتفعل للمخاطب وافعل، أو غير لازم وهو ما يسند إليه عامله تارة وإلى غيره أخرى كالمنوي في فعل ويفعل، وفي الصفات تقول: ضرب زيد وما ضرب إلا هو وزيد ضارب غلامه وهند زيد ضاربته هي"[٥]

لم يذكر الزّجّاجيّ هذين النوعين من الضّمير بلفظهما الصريح، ولكن وردا في كثير من المسائل النّحويّة بأبواب متفرقة من الكتاب، ومن هذه المسائل الآتي:

---

[١] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ١٢).

[٢] ينظر: المرجع السابق، ص ١٤.

[٣] ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/ ٤٤٢-٤٤٣).

[٤] التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، (ص ٢٢٠).

[٥] المرجع السابق، ص ٢٢٠.

- **المسألة الرابعة في باب (من مسائل ما لم يسمّ فاعله).**

أورد الزّجّاجيّ في هذه المسألة مثالين، وقد عقّب على هذين المثالين، وبهذا نلاحظ بأنّه استخدم الضّمير الظاهر والضّمير المستتر، والمثالان هما:

- زيدَ في رزقِ عمرٍو عشرون دينارًا.
- عمرٌو زيدَ في رزقِهِ عشرونَ دينارًا.

في المثال الأوّل: رفع العشرين لكونه فاعلًا للفعل (زيدَ)، وفي المثال الثاني: تقدّم عمرٌو، فجاز في العشرين النصب على أنّه يكون مفعولًا، وفاعل زيدَ مضمر فيه راجع إلى عمرو، ويظهر هذا الضّمير في التثنية والجمع، فتقول في التثنية: الزيدان زيدا في رزقهما، وفي الجمع: الزيدون زيدوا في رزقهم.[١]

في هذه المسألة ذكر الزّجّاجيّ _كما قلنا_ الضّميرين (الظاهر) و(المستتر).

١. **الضّمير الظاهر**، قوله: "فيظهر الضّمير الذي كان في "زيدَ" مستترًا بالتثنية والجمع"[٢]، نلاحظ بأنّه ذكر الضّمير بصيغته الفعلية، وكذلك ذكر هنا الضّمير المستتر.
٢. **الضّمير المستتر**، قوله: "فإن جعلت في "زيدَ" مضمرًا يعود على "عمرٍو، نصبت العشرين"[٣]، ذكر الضّمير المستتر دون أن يحدد نوعه، ولكن فهمنا نوعه من خلال السياق.

ومن أنواع الضمائر في العربيّة أيضًا ضمير الفصل، وهو ضمير منفصل، يسميه أهل البصرة فصلًا ويسميه أهل الكوفة عمادًا[٤]، وذهب الكوفيون إلى أنّه يفصل به بين النعت والخبر، وله موضع من الإعراب، وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما قبله، وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما بعده، وذهب البصريون إلى أنه يسمّى فصلًا؛ لأنه يفصل بين النعت والخبر إذا كان الخبر مضارعًا لنعت الاسم؛ ليخرج من معنى النعت، كقولك: "زيدٌ هو العاقل"، ولا موضع له من الإعراب[٥]، وقد أفرد الزّجّاجيّ في كتابه بابًا أطلق عليه (باب الفصل ويسميّه الكوفيون العماد)، وذكر فيه وظيفة هذا الضّمير بقوله: "اعلم أنّ العرب تجعل: هو، وهما، وهم، وهي، وأنت، وأنتما، وأنتم، وما أشبه ذلك فصلًا بين كل معرفتين لا يستغني أحدهما عن الآخر،

---

[١] ينظر: الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٨٢-٨٣)، العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ، (ج١/٣٧٢).
[٢] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٨٣).
[٣] المرجع السّابق، ص ٨٣.
[٤] ينظر: الكفوي، الكليات (ص ٥٧٢)، الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ١٤٢)، أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (ص ٦٣٠).
[٥] أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (ص٦٣٠).

وبين معرفة ونكرة تُقاربُ المعرفة، وذلك في باب (كان وأخواتها) وباب (إنّ) وفي (الظن) و (الابتداء والخبر)..."[١]، إضافة إلى ضمير الشأن الذي أطلق عليه نحاة العربيّة أسماء عدة، فسموه ضمير الأمر، وضمير القصة، وضمير الشأن، وضمير الحكاية، وضمير المجهول، وهو ضمير غير شخصي، فلا يعود على شخص معين، وإنما على الجملة التي تقع بعده سواء أكانت اسمية أم فعلية، على النقيض من سائر الضمائر الأخرى التي تعود على الاسم الذي تقدمها[٢]، وقد تطرق الزّجّاجيّ لهذا الضّمير، من خلال المسائل النّحويّة والشواهد الشعرية التي أوردها في كتابه، ومن ذلك على سبيل المثال ما أورده في (باب الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار) قول الشّاعر:

فكيف إذا مررت بدارِ قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ[٣]

يعقب الزّجّاجيّ على هذا البيت الشّعري بقوله: "جعل كرامًا نعتًا للجيران، وألغى (كان)، ويكون اسمها مستترًا فيها بمعنى الأمر والشأن، وتقع بعدها جملة تفسّر ذلك المضمر؛ لأنّه مضمرٌ لا يظهر، فلا بدّ ممّا يفسّره، كقولك: (كان زيدٌ قائمٌ)، والتّقدير: (كان الأمرُ زيدٌ قائمٌ)"[٤].

وأخيرًا فإنّ الزّجّاجيّ قد استخدم مصطلح الشأن والضّمير، وبيّن موضع استخدامها كذلك، والآن سننتقل للحديث عن مصطلح المبهم عند الزّجّاجيّ.

القسم الثاني: مصطلح المبهم

أولًا: تعريفه لغةً واصطلاحًا

المبهم مصطلح مفرد، وهو اسم مفعول مشتق من مصدر الفعل (أُبهم) (يُبهَمُ) (إبهامًا)، ويطلق على كل ما يصعب على الحاسة إدراكه إن كان محسوسًا، وعلى الفهم إن كان معقولًا[٥]، ومن هذا المعنى أطلق المُبهم على: المغلق من الأبواب الذي لا يُهتدى لفتحه، وقد أبهمه، أي: أغلَقَه وسَّدهُ[٦]، واستبهمَ عليه الكلام؛ أي: استعجمَ فلم يقدرْ على

---

[١] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ١٤٢).

[٢] ينظر: الراجحي، التطبيق النّحوي (ص ٤٩).

[٣] البيت للفرزدق، واسمه همّام بن غالب. ينظر: اللخمي، الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل (ج٢/٤٤)، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (ج١/٣٩٨)، ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ج١/٢٣٧).

[٤] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٥٠).

[٥] منيرة الحمد، المبهمات وخصائصها في النّحو العربي (ص١٦١).

[٦] ينظر: الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ج٣٠/٣١١).

الكلام[١]. وكلام مبهم: لا يُعرف له وجه يُؤتى منه[٢]. والبُهمة: الشجاعُ، وفي الصّحاح: هو الفارس الذي لا يُهتدى، ولا يُدرى من أين يؤتى من شدّة بأسِه[٣].

وقد ورد في تاج العروس أنّ الأسماء المبهمة هي: "أسماء الإشارات عند النّحاة نحو قولك: هذا وهؤلاء وذاك وأولئك، وقال الأزهري: الحروف المبهمة التي لا اشتقاق لها ولا تُعرف لها أصول، مثل: الذي، والّذين، وما، ومَن، وعن، وما أشبهها"[٤].

ممّا سبق يتضح أنّ معنى الإبهام لغةً، هو: الغموض، والخفاء، وعدم الوضوح، وتسميتهم هذه الأسماء المبهمة، مأخوذة من (أبهمت الباب) إذا أغلقته، و"استبهم على الجواب"، أي: استغلق.

وكذلك فإنّ هذه الأسماء وضعت في الأصل لما استبهم على المتكلم اسمه، أو أراد هو إبهامه على بعض المخاطبين دون بعض، فاكتفى بالإشارة إليه، أو كانت الإشارة إليه أبين من اسمه عند المخاطب[٥].

وتطلق الأسماء المبهمة على أسماء الإشارة والأسماء الموصولة؛ فاسم الإشارة لا بد له من إشارة حسية حتى يعرف المراد به، فلو قلت: (هذا زيد)، وعندك مائة (زيد) فإنّك لا تعرف من هو حتّى تشير إليه، حينئذ صار مبهمًا، حتى تقترن به الإشارة.

وكذلك الاسم الموصول، فلو قلت: (جاء الذي)، صار مبهمًا، فإن قلت: (جاء الذي قام أبوه)، عرفته إذا يحتاج إلى جملة الصلة تبين المراد من الموصول، فالذي والتي واللذان واللتان والذين ومن وما وأل كلها مبهمات، لا يفهم المراد منها إلا بجملة الصلة وتكون مشتملة على عائد[٦].

إذن؛ الاسم المبهم نوعان: "أسماء الإشارة، والموصولات"[٧]، وتعريف هذين المصطلحين عند النّحاة هو كالآتي:

---

[١] الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس(ج٣١/٣٢٥).

[٢] المرجع السّابق، ج٣١/٣١٥.

[٣] المرجع نفسه، ج٣١/٣٢٥.

[٤] الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج٣١/٣٣٠.

[٥] السهيلي، نتائج الفكر في النّحو (ص ١٧٧).

[٦] ينظر: فتح رب البرية على نظم الآجرومية، (ص ٤٣٣).

[٧] ابن يعيش، شرح المفصل (ج٣/٣٤٨).

أولًا: اسم الإشارة: هو "ما وضع لمسمّى وإشارة إليه، مسمى يعني ما دل على مسماه، وإشارة إليه لا بد من إشارة إليه وإلا لحصل الإبهام"[١].
وأسماء الإشارة تنقسم إلى ثلاثة أقسام، قسم للبعيد، وقسم للمتوسط، وقسم للقريب[٢].

١) **القريب،** نحو: هذا، هذان، هؤلاء، وهذي وهاتي وهذه في الوصل، وهاتان.
٢) **المتوسط،** نحو: ذلك، وذانك، وأولاكَ، وأولاّك، بتشديد اللام وتخفيفها، وأولئك، وتيكَ، وتانِكَ.
٣) **البعيد،** نحو: ذلك، وذانّكِ بتشديد النون وبدون تشديد وذائَيْكَ بإبدال ياء من إحدى النونين، وأولالك، وتلك، وتانّك بتشديد النون ومن دون تشديد، وتانيْك بإبدال إحدى النونين ياء.

ثانيًا: الاسم الموصول: "ألّا يتمُّ المعنى بنفسه ويفتقر إلى كلام بعده تصله به ليتم اسمًا، فإذا تمّ بما بعده كان حكمه حكم سائر الأسماء التامة يجوز أن يقع فاعلًا ومفعولًا ومضافًا إليه ومبتدأ وخبرًا"[٣]، وكل الأسماء الموصولة مبنية إلا (أي) فإنه معرب [٤]، والأسماء الموصولة هي: "الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما ومن وما بمعناهما واللام بمعنى الذي وأي وذو في لغة طيِّئ وذا إذا كان معها ما والألى في معنى الذين"[٥].

وللتعريف بالاسم الموصول أغراض أهمها: الإبهام، استهجان التصريح باسمه فيؤتى بالذي ونحوه موصولًا بما صدر منه من فعل أو قول، التعظيم، التحقير، التفخيم، الاختصار... إلخ[٦].

ويقسم النّحاة الأسماء الموصولة إلى قسمين، هما: مختص ومشترك.

١) **المختص** أو تسمّى الأسماء الموصولة الخاصة، وهي: "ما استعمل لشيء واحد لا يتجاوز إلى غيره وهو (الذي، والتي) وما تفرع عنهما، فالذي للمفرد المذكر، والتي للمفردة المؤنثة وهكذا"[٧].
٢) **المشترك** أو تسمّى الأسماء الموصولة العامة، وهي: "ما كان لعدة معانٍ بلفظ واحد كمن وما وأي، ف(من) مثلًا تستعمل للمفرد، والمثنى، والجمع المذكر، والمؤنث، فتقول: حضر

---

[١] فتح رب البرية على نظم الآجرومية، (ص ٤٣٣).
[٢] ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (ج١/١٥٠-١٥١)، الخوارزمي، مفاتيح العلوم (ص ٣٢).
[٣] ابن يعيش، شرح المفصل (ج٣/١٣٨).
[٤] ينظر: المرجع السابق، ج٣/١٣٩.
[٥] المرجع نفسه، ج٣/١٣٩.
[٦] ينظر: السامرائي: فاضل، معاني النّحو (ج١/١١٩-١٢٠).
[٧] السامرائي: فاضل، معاني النحو (ج١/ ١٢٣)، ينظر: الراجحي، التطبيق النّحوي (ص ٥٨).

من فاز، ومن فازا، ومن فازوا، ومن فازت، ومن فازتا، ومن فزن، فلفظ (من) اشترك في عدة معانٍ"[١].

والآن بعدما عرفنا تعريف الاسم المبهم لغةً واصطلاحًا، وأنواعهما، سننتقل إلى تعريف مصطلح المبهم عند الزّجّاجيّ، وأنواعه.

ثانيًا: تعريف مصطلح المبهم عند الزّجّاجيّ.

ورد الجذر اللّغويّ (ب، هـ، م) بكلّ صيغه ومشتقاته في كتاب الجمل (٨) مرات.

والاسم المبهم مصطلح عام أطلقه الزّجّاجيّ على عدّة مصطلحات نحويّة كما يتّضح من خلال الأمثلة التي أوردها في كتابه، فهو لم يخصصه لمصطلح معيّن، ومن ثَمَّ: إنّ الزّجّاجيّ لم يحدّ الاسم المبهم، ولكن يتجلى معناه من خلال الأمثلة والشواهد النّحويّة، وهذه المصطلحات هي كالآتي:

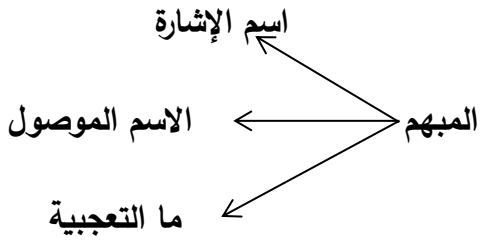

أولًا: اسم الإشارة

أطلق الزّجّاجيّ الاسم المبهم في كتاب الجمل على الاسم الإشارة كما يتضح من خلال الأمثلة التي استخدمها في أثناء حديثه عن أسماء الإشارة، وقد ذكر مصطلح (الإشارة) في ثنايا حديثه عن وظائف استخدام الأسماء المبهمة وكاف المخاطبة في (باب المخاطبة)، ومن ذلك قوله: "تقول إذا سألت رجلًا عن رجلٍ: "كيف ذلكَ الرجلُ يا رجلُ"؟ ف(ذلك): رفع بالابتداء، و(كيف) خبر، و(اللام) زائدة لتوكيد الإشارة، و(الكاف) للمخاطب ولا موضوع لها من الإعراب"[٢]، وفي موضع آخر من هذا الباب يقول: "وإن سألت رجلًا عن نساءٍ، قلت: "كيف أولئكَ النساءُ يا رجلُ" لأنّ كلَّ جماعة يشارُ إليها، يقع عليه "أولاء" من المذكّر والمؤنّث"[٣] ، فهو لم يصرّح بمصطلح الإشارة كمصطلح نحوي، ولكن ذكر معناه بأنّه للإشارة، وقد عدّد أسماء الإشارة في (باب النعت) و (باب النّكرة والمعرفة)، ولقد صنّف الاسم المبهم في البند الثالث

---

[١] السامرائي: فاضل، معاني النّحو (ج١/ ١٢٣)، ينظر: الراجحي، التطبيق النّحوي (ص ٥٩).

[٢] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص٢٦٦).

[٣] المرجع السّابق، ص ٢٦٧.

أثناء تعداده للأسماء المعرفة، يقول الزّجّاجيّ: "والمبهم: نحو: "هذا، وهذان، وهؤلاء، وذلك، وذانك، وتلك، وتانك، وأولئك"[١].

ومن أسماء الإشارة التي ذكر موضع استخدامها في (باب المخاطبة)، هي:

١- **ذلك**، للمفرد المذكر، يقول الزّجّاجيّ: "تقول إذا سألت رجلًا عن رجلٍ: "كيف ذلكَ الرجلُ يا رجلُ"؟ ف (ذلك): رفع بالابتداء، و(كيف) خبر، و(اللام) زائدة لتوكيد الإشارة، و(الكاف) للمخاطب ولا موضع لها من الإعراب."[٢]

٢- **ذانِكَ**، للمثنى المذكر، يقول الزّجّاجيّ: " فإن سألتَ رجلًا عن رجلين، قلت:" كيف ذانكَ الرجلان يا رجلُ"؟ ثنّيت (ذا) لأنّك سألت عن رجلين، ووحّدت (الكاف) لأنّك خاطبت واحدًا"[٣]

٣- **أولئك**، لجمع المذكر والمؤنث، يقول الزّجّاجيّ:" وإن سألت رجلًا عن رجال، قلت: "كيف أولئكَ الرجالُ يا رجلُ"؟ جمعت المسئول عنه، ووحّدت (الكاف) لأنّك خاطبت واحدًا"[٤]

٤- **تِلكَ**، للمفرد المؤنث، يقول الزّجّاجيّ: "وإن سألتَ رجلًا عن امرأةٍ، قلت: " كيف تلك المرأةُ يا رجلُ"؟ بفتح (الكاف)، لأنّك خاطبتَ رجلًا"[٥].

٥- **تانِكَ**، للمثنى المؤنث، يقول الزّجّاجيّ: "وإن سألت رجلًا عن امرأتين، قلت:" كيف تانكَ المرأتان يا رجلُ"؟ "[٦]

ثانيًا: الاسم الموصول

الموصول في الأصل اسم مفعول، مادته (و، ص، ل)، وهو أصلٌ يدلُّ على ضمِّ شيء إلى شيء حتى يعْلَقَه[٧]، ووصلتُه به وصلًا من وصل الشيء بغيره، إذا جعله من تمامه[٨]، وسميت الأسماء الموصولة بذلك؛ لأنّها توصل بكلام بعدها هو من تمام معناها، وسميت بالأسماء الناقصة لأنها ناقصة الدلالة لا يتضح معناها، إلا إذا وصلت بالصلة فإذا قلت: جاء الذي، لم يفهم المعنى المقصود، فإذا جئت بالصلة اتضح المعنى المقصود، وذلك

---

[١] الزجاجي، الجمل في النحو (ص ١٤).

[٢] المرجع السابق، ص ٢٦٦.

[٣] المرجع نفسه، ص ٢٦٧.

[٤] المرجع نفسه، ص ١٦٨.

[٥] المرجع نفسه، ص ١٦٧.

[٦] المرجع نفسه، ص ١٦٧.

[٧] ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة (ج١١٥/٦).

[٨] ينظر: الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ج٧٨/٣١)، الزمخشري، أساس البلاغة (ج٣٣٩/٢).

كأن تقول: جاء الذي ألقى الخطبة[١]، وقد أطلق الزّجّاجيّ الاسم المبهم على الاسم الموصول كما يظهر من خلال الأمثلة التي أوردها في أبواب متفرقة، ومن هذه الأبواب (باب تصغير الأسماء المبهمة) فإنّه ذكر أمثلة على الأسماء الموصولة، وهذا يدل على أنّ الزّجّاجيّ قصد بالمبهمات كذلك الأسماء الموصولة[٢]، وهو من المعارف، ولم يذكرها الزّجّاجيّ عند حديثه عن أنواع المعارف، وقد سمّى الاسم الموصول بالاسم الناقص، وهو مصطلح عام أطلقه على عدة مصطلحات، يقول الزّجّاجيّ: " ونظير (ما) من الأسماء النواقص: "مَن، والذي، والتي، وأيّ، والألف واللام بمعنى الذي والتي"[٣]، يتّضح هنا أنّ الزّجّاجيّ سمّى (الاسم الموصول) اسمًا ناقصًا؛ لأنّه لا يتضح معناها، إلاّ إذا وصلت بالصلة، وفي موضع آخر يقول عن (ما) الموصولة : "ولكنّه اسمٌ ناقص لا يتمُّ إلاّ بصلةٍ وعائد"[٤]، وقد أطلق الاسم الناقص كذلك على الفعل (كان) ومن ذلك قوله: "اعلم أنّ لكان أربعةَ مواضع: تكون ناقصة، وهي التي ذكرنا أنّها تحتاج إلى اسمٍ وخبر"[٥]، وكذلك أطلق مصطلح الناقص أو المنقوص على كل اسم في آخره ياء قبلها كسرة، يقول: "وكلُّ اسمٍ في آخره (ياءٌ) قبلها كسرة، فاكتبه إذا كان مفردًا في حال الرفع والخفض بغير (ياء)، نحو: قاضٍ، وغازٍ، وداعٍ، وسارٍ، ومُهتدٍ، ومستدعٍ... "[٦].

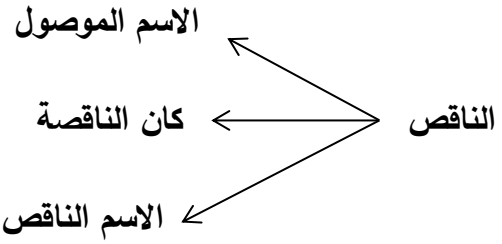

نلاحظ أنّ الزّجّاجيّ أحدث تداخلًا مصطلحيًّا بين علم النحو والصرف من خلال توحيد لفظة مصطلح (الناقص) واختلاف مفهومه في كلّ علم مع الإشارة إلى وجود نقاط تشابه في الدّلالة بين كلّ مصطلح.

ومن ثَمَّ: إنّ الزّجّاجيّ قد ذكر الأسماء الموصولة في أبواب متفرقة من كتابه، ومن هذه الأبواب (باب الفاعل والمفعول به) و (باب مواضع ما) و(باب الصلات)، وقد ذكرها مجموعة

---

[١] السامرائي: فاضل، معاني النّحو (ج١/١١٩).

[٢] ينظر: الزجاجي، الجمل في النحو (ص ٢٥١).

[٣] المرجع السابق، ص ١١.

[٤] المرجع نفسه، ص ١١.

[٥] المرجع نفسه، ص ٤٨.

[٦] المرجع نفسه، ص ٢٧٢.

في باب (الصلات)، وهي : "ما، ومَن، والّذي، وأي، والألف واللّام بمعنى الّذي، والتي، وأن الخفيفة إذا كانت مع الفعل بتأويل المصدر"[١]، ومن مواضع استخدام الأسماء الموصولة التي ذكرها في هذه الأبواب، هي كالآتي:

١. (ما) التي تستخدم لغير العاقل، فإنها "تقع على ما لا يعقل"[٢]، وقد ذكرها في موضع آخر، ومن ذلك قوله: وتكون خبرًا فتقع على غير ما يعقل، كقولك: "ما أكلتُ الخبز" والمعني: "الذي أكلتُه الخبز"، وكذلك: " ما شربتُ الماء" "[٣]

٢. (مَن)، فإنها " تقع على من يعقل"[٤].

٣. (الذي) و(أي)، فإنهما "يقعان على مَن يعقل وما لا يعقل"[٥].

ثم إنّ الزّجّاجيّ قد ذكر شروط استخدام الاسم الموصول، **ومن هذه الشروط:**

١. **لا بد للموصول من صلة يرجع إليها**، يقول الزّجّاجيّ عن الاسم الموصول : "ولكنّه اسمٌ ناقص لا يتمُّ إلاّ بصلةٍ وعائد"[٦]، وفي موضع آخر يقول: " اعلم أنّ ما ومن وأيا في الاستفهام أسماءٌ تامّةٌ بغير صلة، وكذلك في الجزاء، وكذلك (ما) في التعجب، اسم تامٌ بغير صلة، وإنما تكون هذه الأسماء ناقصةً في الخبر لأنّها في الأخبار لا بدّ لها من صلةٍ وعائدٍ"[٧]، ويضيف بأنّ الأسماء الموصولة توصل بأربعة أشياء: "بالفعل وما اتّصل به من فاعل ومفعول وغير ذلك، وبالظروف، وبالمبتدأ والخبر، وبالجزاء وجوابه "[٨]، بعد ذكر الأربعة أشياء أتى بأمثلة على كل نوع، وهي كالآتي:

- إذا وصلت (الذي) بالفعل، نحو: "الذي قام زيدٌ".[٩]
- إذا وصلت (الذي) بالظروف، نحو: "الذي أمامك زيدٌ" و"الذي قدّامك عمرٌو" و"الذي في الدار أخوك".[١٠]

---

[١] الزجاجي، الجمل في النحو (ص ٣١٦).

[٢] المرجع السابق، ص ١٢، ينظر المرجع نفسه: (ص٣٦١).

[٣] المرجع نفسه، ص٣٢١.

[٤] المرجع نفسه، ص ١٢، وينظر: ص ٣٦١.

[٥] المرجع نفسه، ص ١٢، وينظر: ص٣٦١.

[٦] الزجاجي، الجمل في النحو (ص ١١)، ينظر: التطبيق النّحوي، عبده الراجحي، (ص ٥٨).

[٧] الزجاجي، الجمل في النحو (ص ٣٦١).

[٨] المرجع السابق ص٣٦٢، وص٣١٦.

[٩] ينظر: المرجع نفسه، ص ٣٦٢

[١٠] ينظر: المرجع نفسه، ص ٣٦٤.

- إذا وصلت (الذي) بالابتداء والخبر، نحو: "الّذي أبوهُ منطلقٌ".[١]
- إذا وصلت (الذي) بالجزاء، نحو: "الّذي إن تأتِهِ يأتِك زيدٌ" و "الّذي إن تكرِمهُ يكرِمكَ عمرٌو"[٢].

٢. **لا يفصل بين الصلة والموصول بأجنبي، ولا تتقدم صلاتها ولا أخبارها عليها**، وفي ذلك يقول الزّجّاجيّ في الأسماء الموصولة عندما توصل بالأربعة أشياء التي ذكرناها في النقطة السابقة: "ولا يفرق بينها وبين صلتها بشيءٍ ليس من الصّلة، ولا تتقدّم صلاتها عليها، وقد تُوقِع بعدها أخبارها"[٣]، وقد أتى بأمثلة، نحو، قوله: "الذي أكل طعامك محمّدٌ" ، ولو قدّم (الطعام) قبل (الذي) لم يجزْ؛ لأنّه في صلة (الذّي)، وكذلك لو أوقعته بعد (محمد) فقلت: "الذي أكل محمدٌ طعامك" على هذا التقدير لم يجُزْ؛ لأنّه في صلة (الذي)، على أن تجعلهُ خبر (الّذي) كان جائزًا، والتقدير: "الّذي أكله محمّدٌ طعامُك"[٤]، وقد ذكر مثالًا آخر، يقول الزّجّاجيّ: "وتقول: "الذّي قصدَه أخوكَ راكبًا يومَ الجمعةِ زيدٌ"، فقولك: "قصده أخوك راكبًا يوم الجمعة" كلُّه في صلة (الذي)، ولا يجوز تقديم شيءٍ منه قبل (الذي)، ولا إيقاعه بعد (زيدٍ)، ويجوز تقديم بعضه على بعض، إذا أوقعتَهُ بعد (الذي) وقبل (زيد)، كقولك: "الذي أخوك قصدَه راكبًا يومَ الجمعة زيدٌ" و "الذي راكبًا قصدَه يومَ الجمعةِ أخوك زيدٌ" و "الذي يوم الجمعة راكبًا أخوك قصدَه زيدٌ" كلُّ ذلك جائز؛ لأنّه كلُّه في الصلة، وتقديم بعض الصلة على بعض جائزٌ، وتجعل "راكبًا" حالا من الأخ، وإن شئت من الكاف في قولك "أخوك" على أنّها أخوّةُ الصداقة لا أخوّةُ النّسَب، وإن شئت من الهاءِ، فإن جعلته حالًا من (الذي) لم يجُز أن توقِعَهُ إلا بعدَ تمام الصلة، فتقول: "الذي قصدَه أخوك يوم الجمعة راكبًا زيدٌ"، ولا يجوز إزالته عن هذا الموضع إذا كان حالًا من (الذي)"[٥].

٣. **الصلة والموصول اسم واحد**، لذلك فإنّ الاسم الموصول لا ينعت ولا يؤكد ولا يعطف عليه، ولا يستثنى منه إلا بعد تمام صلته، وفي ذلك يقول الزّجّاجيّ: "واعلم أن الاسم الموصول لا ينعت ولا يؤكّد ولا يعطف عليه، ولا يستثنى منه إلا بعد تمام صلته، لأنّه مع صلته بمنزلة اسم واحدٍ، ولا يصِحُّ معناه إلا بالعائد عليه من صلته"[٦].

---

[١] ينظر: الزجاجي، الجمل في النّحو، (ص ٣٦٤).
[٢] ينظر: المرجع السابق، ص٣٦٥.
[٣] المرجع نفسه، ص ٣١٦ وص٣٦٢.
[٤] ينظر: المرجع نفسه، ص ٣٦٣.
[٥] المرجع نفسه، ص ٣٦٤.
[٦] المرجع نفسه، ص ٣٦٢.

٤. **(أي) اسمٌ معرب، وهو مضاف إلى ما بعده،** يقول الزّجّاجيّ:" (أي) فاسمٌ معربٌ، وهو مضاف إلى ما بعده، ولا يكاد يُفردُ، وسبيله في الصلة سبيل (ما) و (من) و(الذي) إذا كان خبرًا، كقولك: "أيُّهم في الدار أخوك؟" و"أيُّهُم قام عمرٌو؟"، تريد: "الذي في الدار أخوك" و "الذي قام عمرٌو"، وما أشبهه"[١].

٥. **(الألفُ واللامُ) إذا كانتا بمعني (الذي) و (التي)** فإنّهما يدخلان على أسماء الفاعلين والمفعولين المشتقّة من الأفعال، وتحتاج إلى صلة وعائد، كما تحتاج (الذي) و(التي)، ولا تقدم صلتها عليها، ولا يفصل بينها وبين صلتها بشيءٍ، تقول من ذلك إذا قال لك قائلٌ: قام زيدٌ، "كيف تخبرُ عن زيدٍ" فإنّما يقول لك: إبنِ لي من (قام) اسم الفاعل وأدخل عليه (الألف واللام) واجعل (زيدًا) خبره، فالجواب في ذلك أن تقول: "القائمُ زيدٌ"، ف (القائمُ): ترفع بالابتداء، وفيه ضمير يعود على الألف واللام، و(زيد): خبر الابتداء[٢].

ثالثًا: التعجب

أطلق الزّجّاجيّ كذلك مصطلح المبهم على (ما) التعجبية، التي تقع في أول الكلام ويقصد بها التعجب، ف (ما) مبني، وهي اسم تام بغير صلة، وما بعدها خبره، وفي ذلك يقول الزّجّاجيّ: " إذا تعجّبت من شيءٍ، فجعلت في أوّل كلامك (ما) مع الفعل، فانصب المتعجّب منه بوقوع ذلك الفعل عليه، وذلك قولك: "ما أحسنَ زيدًا!" ما: اسم مبتدأ في موضع رفع ولكنه مبهم، فلذلك لم يعرب، وهو اسم تامٌّ بغير صلة، وما بعده خبره، و(أحسنَ): فعل ماضٍ، وفاعله مضمرٌ فيه، وهو ذكرٌ يعود على (ما)، و(زيد): منصوبٌ بوقوع الفعل عليه"[٣].

القسم الثالث: مصطلح الإضافة

أولًا: تعريفه لغة واصطلاحًا

الإضافة مصطلح مفرد، وإنّ المتتبع لمعناه في معاجم اللّغة يجد له عدة دلالات، ولكن ما يهمنا في هذا المقام ما يتعلق بالمصطلح النّحويّ لمعنى الإضافة، وهو: الميل والاستئناس.

---

[١] الزجاجي، الجمل في النحو ، (ص ٣٦٧).

[٢] ينظر: المرجع السّابق، ص ٣٦٧.

[٣] المرجع نفسه، ص ٩٩.

يقول الفراهيدي في معجم العين عن معنى الإضافة: "هو مضاف إلى كذا أي ممال إليه "[١]، وقد ورد المعنى نفسه في معجم الصّحاح[٢]، وكذلك في معجم مقاييس اللّغة، يقول ابن فارس: "الضاد والياء والفاء أصلٌ واحدٌ صحيح، يدلُّ على مَيل الشيء إلى الشيء. يقال: أضفت الشيءَ إلى الشيء: أمَلته"[٣].

والنّحويّون "يسمون الباء حرف الإضافة، وذلك أنّك إذا قلت: مررتُ بزيد، فقد أضفت مرورك إلى زيد بالباء. وفي الصحاح: إضافةُ الاسمِ إلى الاسم كقولك: غلامُ زيد، فالغلام: مضافٌ، وزيدٌ: مضافٌ إليه، والغرض بالإضافة التخصيصُ والتّعريف، ولهذا لا يجوزُ أن يضافَ الشيءُ إلى نفسه؛ لأنّه لا يُعرِّفُ نفسَه، فلو عرَّفها لما احتيج إلى الإضافة"[٤].

هذا بالنسبة إلى المعنى اللغوي للإضافة، أمّا المعنى الاصطلاحي لمفهوم الإضافة فهو: "نسبة اسم إلى اسم آخر، وإسناده إليه نحو: غلام هند، وكتاب خالد"[٥].

أو كما قيل: إنّه: "إسناد اسم إلى غيره بتنزيل الثاني منزلة تنوينه أو ما يقوم مقامه"[٦]. ويعرّفه الشريف الجرجاني بقوله: "كل اسم أضيف إلى اسم آخر؛ فإنّ الأوّل يجر الثاني، ويسمّى الجار مضافًا، والمجرور مضافًا إليه"[٧].

ثانيًا: حدُّ الإضافة عند الزّجّاجيّ

ورد الجذر اللغوي (ض، ي، ف) عند الزّجّاجيّ بجميع صيغه الاسميّة والفعلية ومشتقاته في كتاب الجمل (١١١) مرة، وهي من المعارف، صنفها الزّجّاجيّ في المرتبة الخامسة في (باب النعت)، و(باب النّكرة والمعرفة)، فإنّه عدّد الأسماء الأعلام، والمضمر، والمبهم، وما عرّف بالألف واللام، ومن ثّمَّ ذكر الإضافة، يقول: "وما أضيف إلى واحد من هذه المعارف تعرَّف به، نحو قولك: (غلامك، وغلام زيد، وصاحب زيد، وصاحب القوم)، وما أشبه ذلك"[٨]، وتحليل الأمثلة التي ذكرها كالآتي:

---

[١] الفراهيدي، معجم العين (ج٣/٣٢).

[٢] الجوهري، معجم الصحاح (ص ١٣٩٢).

[٣] ابن فارس، مقاييس اللغة (ج٣/٣٨٠-٣٨١)، ينظر: الزبيدي، تاج العروس (ج٢٤/٥٩-٦٦).

[٤] الزبيدي، معجم تاج العروس من جواهر القاموس (ج٢٤/٦٢)، الجوهري، الصحاح، الجوهري (ص ١٣٩٣)

[٥] السامرائي: فاضل، معاني النّحو (ج٣/١١٧).

[٦] فتح رب البرية على شرح نظم الآجرومية (ص ٦٣١).

[٧] الشريف الجرجاني، التعريفات (ص ١٨٢).

[٨] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ١٤)

- **المثال الأوّل:** قوله (غلامك) قصد بالإضافة: ما أضيف إليه الضّمير، وهذه الإضافة معنوية، وسيأتي تعريفها إن شاء الله.
- **المثال الثاني:** قوله (غلام زيد) قصد بالإضافة: ما أضيف إليه اسم العلم، وهذه الإضافة المعنوية.
- **المثال الثالث:** قوله (صاحب زيد) قصد بالإضافة: الإضافة اللفظية، وسيأتي تعريفها إن شاء الله.
- **المثال الرابع:** قوله (صاحب القوم) قصد بالإضافة: ما أضيف إليه الألف واللام، وهذه الإضافة لفظية أيضًا.

يتبين من خلال قول الزّجّاجيّ، أنّه بيّن معنى الإضافة من خلال الأمثلة التي ذكرها، والأمثلة التي ذكرها يتبين من خلالها أنّ الزّجّاجيّ على علم ودراية بأنواع الإضافة، وسيأتي توضيح ذلك إن شاء الله.

لقد بيّن الزّجّاجيّ مفهوم الإضافة، وتوسّع في بيانه في أبوابه المتفرقة من الكتاب، ومن ثَمَّ قام بتعريف مصطلح الإضافة كذلك في (باب الإضافة)، من خلال التّعريف بالحدّ، ومن ذلك قوله: "إذا أضفت اسمًا إلى اسم، خفضت المضاف إليه، وأجريت الأوّل بالإعراب، وحذفت منه التنوين، وفي التثنية والجمع النون، ويتنكر ويتعرف بالمضاف إليه"[1].

يتبين من كلام الزّجّاجيّ أنّه حدّه حدًّا تامًّا، وهو إضافة اسم إلى اسم، يسمّى الأوّل مضافًا، ويعرب حسب موقعه من الإعراب، وهذا الاسم يسلم من التنوين ومن نون المثنى ونون جمع المذكر السالم، ويسمّى الثاني مضافًا إليه ويكون دائمًا مجرورًا.

والغرض من الإضافة التخصيص أو التّعريف إذا كانت الإضافة معنوية.

وبعد ذلك أتى الزّجّاجيّ بأمثلة توضح تعريف الإضافة، وبالتالي فإنّ حدَّ الإضافة عنده حدٌّ تامٌّ.

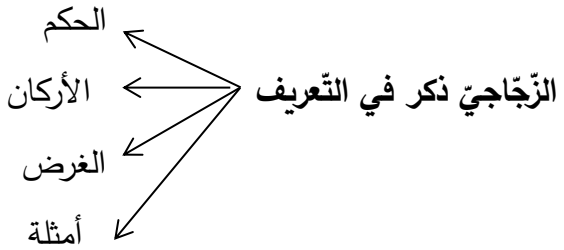

والأمثلة التي أوردها الزّجّاجيّ بعد ذكره حد الإضافة، هي:

١. هذا غلامُ زيدٍ.

---

[1] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ١٤٤).

٢. هذان غلاما زيدٍ.
٣. هؤلاء غِلمانُ زيدٍ.
٤. رأيتُ صاحِبَيْ عمرٍو.
٥. رأيتُ أصحابَ عمرٍو.
٦. هؤلاء بنو محمّدٍ.

أقسام الإضافة عند الزّجّاجيّ

يتبين من خلال الأمثلة والشواهد الشعرية والقرآنية التي ذكرها الزّجّاجيّ في أبوابه المتفرقة أنّ الإضافة تنقسم إلى قسمين:

١- **الإضافة المعنوية**، وهي: "ما أفادت تعريفًا: كغلام زيد، أو تخصيصًا، كغلام رجلٍ"[١]، وتسمّى المحضة: "وهي غير إضافة الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معموله"[٢]، لم يحدّ الزّجّاجيّ هذا النوع، ولم يقم بتسميته بلفظه المصطلحي، ولكن بيّن مفهومه من خلال الأمثلة التي أوردها، في (باب الإضافة)، و (باب النّكرة والمعرفة)، وأيضًا بيّن مفهومه من خلال ذكر بعض أوجهها، **<u>ومن أوجه الإضافة المعنوية التي أوردها الزّجّاجيّ:</u>**

- الإضافة التي تكون بمعنى اللام، وهي التي تعرف الاسم بالمُلك والاستحقاق، نحو: هذا غلامُ زيدٍ[٣].
- الإضافة التي تكون بمعنى من، وهي إضافة الشيء إلى جنسه، كقولك: هذا ثوبُ خَزٍّ، وخاتمُ حديدٍ، وبابُ ساجٍ[٤].

وقد أورد أبو البركات الأنباري هذين الوجهين من الإضافة في كتابه أسرار العربيّة، وذلك بقوله: "على كم ضربًا الإضافة؟ على ضربين؛ إضافة بمعنى "اللام" نحو: "غلام زيد"؛ أي: " غلام لزيد" وإضافة بمعنى "من" نحو: "ثوب خز"؛ أي: "ثوب من خز" "[٥].

٢- **الإضافة اللفظية**، و "هي التي لا تفيد تعريفًا ولا تخصيصًا"[٦]، بيّن الزّجّاجيّ مفهوم هذا النوع دون أن يحدّه من خلال الأمثلة التي أوردها في كتابه، وقد أطلق عليها في باب (الصفة

---

[١] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٥١٦).
[٢] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (مج٢/٣٤).
[٣] ينظر: الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٦٤).
[٤] ينظر: المرجع السابق، ص ٦٤-٦٥.
[٥] أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، (ص٢٠٦).
[٦] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٥١٦).

المشبهة باسم الفاعل فيما تعمل فيه) الإضافة غير المحضة، وهي: إضافة الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معموله[١]، ثم هي على وجهين[٢]:

- أن تكون الصفة مضافة إلى فاعلها، كقولك: ضامر البطن.
- أن تكون مضافة إلى مفعولها، كقولك: ضارب زيدٍ.

ومن ثَمَّ فإنّنا نستنتج من كلام الزّجّاجيّ المنثور في أبوابه المتفرقة من كتابه أنّ لمصطلح الإضافة أحكامًا، وسنستخلص أهمها فيما يأتي:

١. لا يجمع بين الألف واللام والإضافة، فلا يقال: هذا الغلامُ زيدٍ، ولا هذا الصاحبُ عمرٍو، والسبب في ذلك كما قال الزّجّاجيّ: "لأنّ الاسم لا يتعرّفُ من وجهين مختلفين ولا متفقين، بل من وجهٍ واحدٍ أبدًا، إذا عرِّفَ"[٣]، وفي موضع آخر من الكتاب قال: "لأنّ الألف واللام تعرِّفان الاسم بالعهد، والإضافة تعرِّف الاسم بالملك والاستحقاق، ولا يجمع على الاسم تعريفان مختلفان"[٤]، أمّا قولهم "هذا الحسنُ الوجهِ والكثيرُ المالِ"، فإنّه يجوز الجمع بين الألف واللام والإضافة، وقد علل الزّجّاجيّ ذلك في (باب الصفة المشبهّة باسم الفاعل فيما تعمل فيه) ، وذلك أنّ نوع الإضافة في (الحسن الوجهِ) إضافة لفظية، وهي إضافة ليست محضة، وتقديره الانفصال، وعليه، فإنّه تم إضافة الحسن إلى الوجه، والحسن صفة مشبهة لا تتعرف بالإضافة بل تتعرف ب (ال) لذلك تجمع بين الألف واللام والإضافة في هذا، ولو قلت: "هذا الضارب زيدٍ" لكان خطأ لجمعك بين الألف واللام والإضافة، وهذه الإضافة معنوية، وهي محضة، وتقديرها الاتصال[٥].

٢. عند إضافة اسم إلى اسم فإنه يحذف التنوين والنون من التثنية وجمع المذكر السالم، كذلك فإنّه لا يجمع في الإضافة بين التنوين والألف واللام[٦].

٣. عند إضافة اسم إلى اسم، يعرب المضاف حسب موقعه من الإعراب، و يعرب المضاف إليه بالجر دائمًا[٧].

---

[١] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (مج٢/٣٤).

[٢] ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٥١٦).

[٣] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ١٤٤).

[٤] المرجع السابق، ص ٦٣.

[٥] ينظر: المرجع نفسه، ص ٩٤-٩٧، ينظر كذلك ص ١٤٤.

[٦] ينظر: المرجع نفسه، ص٦٣-٦٥.

[٧] ينظر: المرجع نفسه، ص ٦٢.

٤. الظروف، نحو: خلف، أمام، قدّام، وراء، وسَط، بين، وأسفل، وأعلى، وحِذاء، وتِلقاء، وإزاء، وعندَ، ومع، وما أشبه ذلك من الظروف، فإنّها تلزم الإضافة، وتخفض ما بعدها بها، وذلك نحو: محمّدٌ عندَ عمرٍو، وجلستُ أمامَ خالدٍ.[١]

٥. الأسماء التي تستعمل مضافة كذلك، نحو: مثْل، وشِبْه، وشبيه، وسِوًى، وسُواء، وحَذْو، وقُرب، ولَدَى، وكل، وبعض، وغير، وما أشبه ذلك من الأسماء التي لا تكاد تنفصل من الإضافة، ولا تستعمل مفردة، ومثال على ذلك من الأمثلة كما ذكر الزّجّاجيّ، نحو: قام القومُ سوى زيدٍ، وكلُّ القومِ ذاهبٌ سوى أخيك[٢].

هذا هو مصطلح الإضافة عند الزّجّاجيّ، ذكره مرة بلفظه المفرد وهو الإضافة، وذكره مرة أخرى بلفظه المركب المعقد (ما أضيف إلى واحد من هذه المعارف)، وإنّ اللفظ الأشهر (الإضافة) فقد ثبت عنده تسمية ومفهومًا، وقد ارتبط اللفظ المصطلحي بالمفهوم ارتباطًا وثيقًا، ومن ثم قد بيّن الزّجّاجيّ المفاهيم المصطلحية التي تتفرع عن المصطلح العام للإضافة، ولكنه لم يذكر الألفاظ المصطلحية ولم يضع لها حدودًا، بالتالي فإنّ المصطلحات الخاصة التي تتفرع عن المصطلح العام لم تثبت ولم تستقر عنده.

---

[١] ينظر: الزجاجي، الجمل في النّحو (ص٦١-٦٣)، ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (مج٢/٤٠).

[٢] ينظر: الزجاجي، الجمل في النّحو (ص٦١-٦٣).

المطلب الثّاني: التّوابع

ذكر الزّجّاجيّ في كتابه أن التوابع أربعة، يقول: "هي أربعة أشياء: النعت والعطف والتّوكيد والبدل"[١]، وهذه التوابع كلها تكون في الأسماء على حسب ما ذكر الزّجّاجيّ[٢]، وقد علّق ابن أبي الربيع الإشبيلي في شرحه أنّ من هذه ما يوجد في الفعل، ولا يوجد شيء منها في الحروف، إلاّ أن بعض الحروف يوجد فيها التوكيد اللفظي، نحو: بلى بلى، ولا لا[٣].

والسؤال: كيف عبّر الزّجّاجيّ عن الألفاظ الاصطلاحية للتوابع؟ وللإجابة عن هذا السؤال قمنا بعمل إحصاء اصطلاحي للألفاظ الاصطلاحيّة في كتاب الجمل، والنتيجة هي الآتي:

١) **مصطلح النعت:** عبّر الزّجّاجيّ عن مصطلح النعت باللفظ الاصطلاحي المفرد (النّعت)، وهو مصطلح مشهور عند أهل الكوفة، وقد استخدم هذا المصطلح بكل صيغة ومشتقاته (٤٣) مرة، وقد استخدم المصطلح البصري (الصفة) مرة واحدة.
٢) **مصطلح العطف:** عبّر الزّجّاجيّ عن مصطلح العطف باللفظ الاصطلاحي المفرد (العطف)، وهو مصطلح بصري أمّا أهل الكوفة فإنه اشتهر عندهم ب (النسق)[٤]، وقد ورد الجذر اللغوي(ع. ط. ف) بكل مشتقاته (٦٠) مرة، وهو من المصطلحات المستقرة تسميةً ومفهومًا.
٣) **مصطلح التوكيد:** عبّر الزّجّاجيّ عن مصطلح التوكيد بلفظ (التوكيد)، وهو مصطلح بصري، ثبت واستقر عند الزّجّاجيّ، لم يستخدم له مفردات أخرى، وقد ورد اللفظ المصطلحي بكل صيغة (٢٣) مرة.
٤) **مصطلح البدل:** عبّر الزّجّاجيّ عن مصطلح البدل باللفظ المفرد (البدل)، وهو مصطلح بصري، ثبت واستقر عند الزّجّاجيّ، ولم يستخدم له مفردات أخرى، وقد ورد اللفظ المصطلحي بكل صيغه (٦٠) مرة.

نلاحظ أنّ الزّجّاجيّ قد مال في تسمية مصطلحات التوابع إلى المدرسة البصريّة سوى مصطلح النعت فإنه مال إلى المذهب الكوفي، وفيما يأتي سندرس مصطلحًا واحدًا تفصيليًا، وفق المنهج الاصطلاحي للشّاهد البوشيخيّ، وقد وقع الاختيار على مصطلح البدل.

---

[١] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ١٣).
[٢] ينظر: المرجع السّابق، ص ١٣.
[٣] ينظر: ابن أبي الربيع الإشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي (ص ٢٩٦).
[٤] ينظر: القوزي، المصطلح النّحوي تطوره ونشأته (ص ١٦٩)، السهيلي، نتائج الفكر في النّحو (ص ١٩٥).

مصطلح البدل

مصطلح مفرد، وهو مصدر من الفعل (بدّل)، وتبدّل الشيء وتبدل به واستبدله واستبدل به، كُلُّه: تخذ منه بَدَلًا.[١]

معناه لغةً: كلّ شيء قام مقام غيره، والعِوض، والخَلَف، وجمعها أَبدال. ومنه قولهم: إنّ بَدَلَكَ زيدٌ، أي: إن القائم مقامك زيد[٢]. وإذا قلت: قام أخوك زيدٌ، فالبدل والمبدل منه عبارتان عن معنى واحد، فكأنّك قلت: قام أخوك أخوك، أو قام زيد زيد[٣]. فالغرض من البدل: "الإيضاح ورفع الالتباس، وإزالة التوسع والمجاز"[٤].

وهو من المصطلحات القديمة في النحو العربي، اصطلح البصريون على تسميته (البدل)، وأمّا الكوفيون فإنّهم يسمونه الترجمة والتبيين، وقال ابن كَيْسان: التكرير[٥].

وقد استقر وثبت المصطلح في القرن الرابع والخامس والسادس وما تلاهم من القرون على تسميته بالبدل[٦].

أمّا تعريفه الاصطلاحي فقد اجتهد النّحاة في وضع حدّ له، ومن الحدود النّحويّة لمصطلح البدل، ما وضعه ابن عقيل في شرح الألفية، وهو: "التابع، المقصود بالنسبة، بلا واسطة"[٧].

وتفصيل التّعريف الاصطلاحي[٨]:

---

[١] ابن منظور، لسان العرب (ج١/٤٨).

[٢] ينظر: ابن الخباز، توجيه اللمع (ص٢٧٥)، معجم الوسيط (ص٤٤)، مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة (مج١/١٧٤)، العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٢٥١).

[٣] ابن الخباز، توجيه اللمع (ص ٢٧٥).

[٤] أبو البركات الأنباري، أسرار العربية (ص ٢١٧)، ينظر: عباس حسن، النّحو الوافي (ج٣/٦٦٥).

[٥] ينظر: أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (ج١٣/٥).

[٦] ينظر: ابن الخباز، توجيه اللمع (ص ٢٧٤)، ابن السراج، الأصول في النّحو (ج٢/٣٠٤)، ابن أبي الربيع الإشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي (ص ٣٨٧)، أبو البركات الأنباري، أسرار العربية (ص ٢١٧)، الزمخشري، المفصل (ص ١٢٢)، العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٢٥١)، ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/٢٥٠)، ابن السيد البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل (ص ١٢٧)، ابن الحاجب، الكافية (ص٣١)، ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (مج٢/١٩١).

[٧] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (مج٢/١٩١).

[٨] ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ج٢/١٩١)، العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٢٥١-٢٥٢)، الفاكهي، شرح كتاب الحدود (ص٢٦١). عباس حسن، النّحو الوافي (ج٣/٦٦٤)

– **التابع:** أي أنه يتبع ما قبله، وهو لفظ عام فيه وفي غيره، أي أنّه يشمل كذلك النعت والتوكيد والعطف.

– **المقصود بالنّسبة:** أي المقصود بما نسب إلى الأوّل، وهنا يخرج منه التأكيد والصفة فإنهما تابعان، وليسا مقصودين بما نسب إلى الأوّل، وإنّما هما تتمتان لمتبوعهما، ومكملان لهما.

– **بلا واسطة:** يخرج منه العطف، فإنّه وإن كان تابعًا مقصودًا بما نسب إلى الأوّل، خلا أنّه بواسطة حرف العطف، بخلاف البدل، فإنّه تابع من غير واسطة.

هذا هو تفسير تعريف مصطلح البدل.

- **مصطلح البدل عند الزّجّاجيّ**

ورد الجذر اللغوي (ب، د، ل) بكلّ صيغه في كتاب الجمل (٤٠) مرة، وقد عبّر عنه الزّجّاجيّ باللفظ المفرد (البدل)، ويظهر من خلال عملية الإحصاء أنّ المصطلح العام للبدل قد ثبت واستقر عند الزّجّاجيّ، وإنّه لم يستخدم مصطلحًا مرادفًا له، وإنّ الزّجّاجيّ لم يقم بحدّ المصطلح، ولكن فهمنا معناه من خلال الأمثلة والتقسيمات التي أوردها، وهو تعريف بالتقسيم، وضّح الزّجّاجيّ مفهوم المصطلح من خلال ذكر الأقسام أوّلًا، وقد قسّم البدل إلى أربعة أضرب، وهي كما ذكرها الزّجّاجيّ[1]:

١) الشيء من الشيء وهما لعينٍ واحدة.
٢) البعض من الكلّ.
٣) يبدل المصدر من الاسم، إذا كان المعنى مشتملًا عليه.
٤) بدل الغلط، ولا يجري مثله في القرآن، ولا في كلام فصيح.

وفيما يلي سنتناول كل نوع منها بكلام يخصه، وسنتناول حد كل نوع عند الزّجّاجيّ وعند غيره من العلماء، وأيضًا سندرس اللفظ المصطلحي عنده وعند غيره.

أولًا: بدل الكل من الكل اصطلح الزّجّاجيّ على تسمية النوع الأوّل من البدل باللفظ المركب المعقد (بدل الشيء من الشيء)، وقد اختلف بعض النّحاة في تسمية اللفظ الاصطلاحي، واتفق بعضهم على تسميته بالمصطلح المركب المعقد (بدل الكل من الكل)، وفيما يلي سنعرض بعض ألفاظ المصطلحات التي استخدمها العلماء.

---

[1] ينظر: الزجاجي، الجمل في النّحو، (ص ٢٣).

العالم النّحويّ	المصطلح النّحويّ
ابن السراج(٣١٦هـ)	البدل الذي يكون فيه الثاني هو الأوّل[١]
الزّجّاجيّ (٣٣٧هـ)	بدل الشيء من الشيء[٢]
ابن جني(٣٩٢هـ)	بدل الكل[٣]
الزمخشري(٥٣٨هـ)	بدل الكل من الكل[٤]
أبو البركات الأنباري(٥٧٧هـ)	بدل الكل من الكل[٥]
ابن الخبار(٦٣٧هـ)	بدل كل من كل[٦]
ابن الحاجب(٦٤٦هـ)	بدل الكل[٧]
ابن مالك(٦٧٢هـ)	بدل المطابق[٨]
ابن عصفور(٦٦٩هـ)	بدل الشيء من الشيء[٩]
العلوي(٧٤٩هـ)	بدل الكل من الكل[١٠]
ابن عقيل(٧٦٩هـ)	بدل الكل من الكل[١١]
الفاكهي(٩٧٢هـ)	بدل كل من كل[١٢]

كما نلاحظ فإنّ لفظ (بدل الكل من الكل) هو الأكثر دورانًا عند علماء القرون السادس والسابع والثامن والتاسع، وإنّ ابن جني أول من استخدم لفظ (بدل الكل) ولكن استخدمه باللفظ المركب الإضافي، بينما قد استخدمه من أتى بعده باللفظ المركب المعقد، وإنّ الزّجّاجيّ استخدم لفظ (بدل الشيء من الشيء)، وقد اختصر ابن مالك اللفظ المركب إلى لفظ مفرد، حيث أطلق

---

[١] ينظر: ابن السراج، الأصول في النّحو (ج١/٤٦).

[٢] ينظر: الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٢٣).

[٣] ينظر: ابن الخباز، توجيه اللمع (ص ٢٧٤).

[٤] ينظر الزمخشري، المفصل (ص ١٢٢).

[٥] ينظر: أبو البركات الأنباري، أسرار العربية (ص ٢١٧).

[٦] ينظر: ابن الخباز، توجيه اللمع (ص ٢٧٥).

[٧] ينظر: ابن الحاجب، الكافية (ص ٣١).

[٨] ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (مج٢/١٩١).

[٩] ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٢٥٢).

[١٠] ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٢٥٢).

[١١] ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (مج٢/١٩٢).

[١٢] ينظر: الفاكهي، شرح كتاب الحدود (ص٢٦٢).

عليه (المطابق)، وهو أوّل من استخدم هذا اللفظ. وقد اشتهر عند المتأخرين مثل عباس حسن اللفظ المصطلحي (بدل الكل من الكل)[١].

ولو جئنا إلى حد مصطلح (بدل الشيء من الشيء) عند الزّجّاجيّ فإنّه لم يحده، وقد ذكر معناه الاصطلاحي من خلال الأمثلة، يقول الزّجّاجيّ: "فأمّا بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة، فتقول: جاءني أخوك زيد، ترفعُ (الأخ) بفعله، و(زيد) بدل منه، وهما لعين واحدة، وهذا بدل المعرفة من المعرفة"[٢]. نفهم من قول الزّجّاجيّ: أن يكون البدل عين المبدل منه، فلا يزيد عنه، ولا ينقص؛ أي أن يكون البدل مطابقًا للمبدل منه في المعنى، وفي هذا المعنى، قد حدّ ابن عقيل بدل الكل من الكل بقوله: "هو البدل المطابق للمبدل منه المساوي له في المعنى، نحو: مررت بأخيك زيد"[٣].

ومن ثم قد وضّح الزّجّاجيّ مفهوم المصطلح من خلال الأمثلة والشواهد القرآنية والشعرية التي ذكرها، ليتضح فيما بعد مفهوم المصطلح.

ثانيًا: بدل البعض من الكل

اصطلح الزّجّاجيّ على تسمية النوع الثاني من البدل، اللفظ المركب المعقد (بدل البعض من الكل)، وهي تسمية قد ذكرها بعض النّحاة باللفظ المركب الإضافي، مثل: ابن جني[٤]، وابن الخباز[٥]، وابن الحاجب[٦]، وغيرهم.

وقد ذكرها بعض النّحاة باللفظ المركب المعقد (بدل البعض من الكل)، مثل: الزمخشري[٧]، وأبو البركات الأنباري[٨]، وابن عصفور[٩]، والعلوي[١٠]، وغيرهم.

---

[١] ينظر: عباس حسن، النّحو الوافي (ج٣/٦٦٥).
[٢] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٢٣).
[٣] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (مج٢/١٩٢).
[٤] ينظر: ابن الخباز، توجيه اللمع (ص ٢٧٤).
[٥] ينظر: المرجع السّابق، ص٢٧٤.
[٦] ينظر: ابن الحاجب، الكافية (ص ٣١).
[٧] ينظر: الزمخشري، المفصل (ص ١٢٢).
[٨] ينظر: أبو البركات الأنباري، أسرار العربية (ص ٢١٧).
[٩] ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٢٥٢).
[١٠] ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/٢٥٣).

ولو جئنا إلى حد المصطلح عند الزّجّاجيّ، فإنّه لم يحده، وذكر مفهومه من خلال الأمثلة والشواهد القرآنية والشعريّة، يقول الزّجّاجيّ: "فأمّا بدل البعض من الكلّ، فقولك: قبضتُ المالَ نصفَه... فالثّاني بدلٌ من الأوّل وهو بعضه، وإنّما أبدل منه للبيان"[١].

نفهم من قوله: أن تبدل (نصفه) من المبدل (المال)، والاسم الثاني دال على بعض ما يدل عليه الأوّل، وقد عرّف ابن عصفور في شرح الجمل المصطلح بقوله: "هو أن تبدل لفظًا من لفظ بشرط أن يكون الثاني واقعًا على بعض ما يقع عليه الأوّل، نحو قولك: ضربتُ زيدًا يدَه"[٢].

ثالثًا: بدل الاشتمال

عبّر الزّجّاجيّ عن النوع الثالث من البدل، باللفظ المركب المعقد (بدل المصدر من الاسم)، وقد اتّفق النّحاة بعده في القرون الرابع والخامس والسادس والسابع والثامن على تسميته ب (بدل الاشتمال)، وسنذكر بهذا الجدول بعض العلماء على سبيل المثال.

العالم النّحويّ	المصطلح النّحويّ
الزّجّاجيّ (٣٣٧هـ)	بدل المصدر من الاسم[٣]
ابن جني(٣٩٢هـ)	بدل الاشتمال[٤]
الزمخشري (٥٣٨هـ)	بدل الاشتمال[٥]
أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ)	بدل الاشتمال[٦]
ابن الخبّاز (٦٣٧هـ)	بدل الاشتمال، بدل المصدر[٧]
ابن عصفور (٦٦٩هـ)	بدل الاشتمال[٨]
العلوي(٧٤٩هـ)	بدل الاشتمال[٩]

[١] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٢٥).
[٢] ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/٢٥٢).
[٣] ينظر: الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٢٥).
[٤] ينظر: ابن الخباز، توجيه اللمع (ص ٢٧٤).
[٥] ينظر: الزمخشري، المفصل (ص ١٢٢).
[٦] ينظر: أبو البركات الأنباري، أسرار العربية (ص ٢١٧).
[٧] ينظر: ابن الخباز، توجيه اللمع (ص ٢٧٦).
[٨] ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٢٥٢).
[٩] ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٢٥٥).

ابن عقيل (٧٦٩هـ)	بدل الاشتمال[١]
الفاكهي (٩٧٢هـ)	بدل اشتمال[٢]

نلاحظ أنّ اللفظ المصطلحي لبدل الاشتمال، قد استقر وثبت على هذا اللفظ، فيما عدا الزّجّاجيّ فإنّه لم يثبت عنده، وقد سمّاه (بدل المصدر من الاسم)، وفي ذلك يقول العلوي في منهاجه: "وسمّاه أبو القاسم الزّجّاجيّ بدل المصدر من الاسم؛ لأنّ الاشتمال كثيرًا ما يقع في المصادر، كقولك أعجبني زيد علمه وحلمه، وقد يقع في غيرها كقولك: أعجبني زيد سلطانه"[٣].

ولو جئنا إلى حدّه عند الزّجّاجيّ، فإنّ الزّجّاجيّ لم يحدّه بل بيّن مفهومه من خلال الأمثلة والشواهد القرآنية والشّعرية التي ذكرها في باب البدل، يقول: "وأمّا بدل المصدر من الاسم، فقولك: أعجبتني الجاريةُ حسنُها، رفعت (الجارية) بفعلها، و(حسنُها) بدل منها، والتقدير :أعجبني حسنُ الجارية"[٤].

نفهم من قول الزّجّاجيّ: إنّ بدل الاشتمال هو البدل الذي يكون بدلًا من الأوّل، وليس إيّاه ولا بعضه، وإنّما هو شيء اشتمل عليه، وقد عرّفه ابن عصفور بقوله: "هو أن تبدل اسمًا من اسم بشرط أن يكون الأوّل مشتملًا على الثاني، وأعني بذلك أن يذكر الأوّل فيجوز الاكتفاء به عن الثّاني"[٥]. وقد عرّفه ابن الخبّاز في توجيه اللمع بقوله: "أن تبدل الاسم من الاسم والثاني دال على معنى يوصف به الأوّل"[٦].

رابعًا: بدل الغلط

اصطلح الزّجّاجيّ على تسمية النوع الرابع من البدل، باللفظ المركب (بدل الغلط)، وقد استقرّ وثبت المصطلح عنده، ومن ثَمَّ فإنّه قد استخدم كثير من النّحاة هذا اللفظ، ووضعوا له حدًّا.

---

[١] ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (مج٢/١٩٢).

[٢] ينظر: الفاكهي، شرح كتاب الحدود (ص ٢٦٢).

[٣] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٢٥٥).

[٤] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٢٥).

[٥] ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٢٥٣).

[٦] ابن الخباز، توجيه اللمع (ص ٢٧٦).

ولو جئنا إلى حدّه عند الزّجّاجيّ فإنه كغيره من الأنواع السابقة؛ أي أنّ الزّجّاجيّ لم يقم بحدّه بل بيّن مفهومه من خلال الأمثلة فقط؛ لأنّ هذا النوع كما قال الزّجّاجيّ: "لا يجري مثله في القرآن ولا في كلام فصيح"[١]. وقد قال في توضيح مفهومه: "وأمّا بدل الغلط، فقولك: رأيتُ رجلًا حمارًا، أردت أن تقول (حمارًا) فغلِطت، فقلت: رأيت رجلًا، ثم أبدلتَ الحمارَ منه، والأجود في ذلك أن تقول: بل حمارًا"[٢].

وقد عرّفه عبّاس حسن في النحو الوافي بقوله: "هو الذي يذكر فيه المبدَل منه غلطًا لسانيًّا، ويجيء البدل بعده لتصحيح الغلط"[٣]. وذلك بأن يجري اللسان بالمبدل منه من غير قصد، ثم ينكشف هذا الغلط والخطأ للمتكلم سريعًا؛ فيذكر البدل، ليتدارك به الخطأ اللساني ويصححه؛ فالغلط إنما هو في ذكر المبدل منه، لا في البدل[٤].

هذه هي الأبدال الأربعة التي أشار إليها الزّجّاجيّ في كتابه الجمل، وكما يظهر فإنّ المصطلح العام للبدل عند الزّجّاجيّ قد استقر وثبت تسميةً ومفهومًا، والمصطلحات الفرعية التي خرجت من المصطلح العام، قد استقرّ منها ثلاثة مصطلحات، وهي: بدل الشيء من الشيء، وبدل البعض من الكل، وبدل الغلط، إلا بدل المصدر من الاسم فإنّه انقرض، وحل مكانه بدل الاشتمال.

---

[١] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٢٣).

[٢] المرجع السّابق، ص ٢٦.

[٣] عباس حسن، النّحو الوافي (ج٣/٦٧٠).

[٤] ينظر: المرجع السابق، ج٣/٦٧١.

المطلب الثالث: المرفوعات

مصطلح مفرد، وهو في اللّغة جمع (مرفوع)، الذي هو اسم مفعول من (رَفَعَ)، وهي كلُّ ما يُعرب مرفوعًا، ومرفوعات الأسماء في النحو العربي مختلفة ومتنوعة، وهي: الفاعل، ونائب الفاعل، والمبتدأ، وخبر المبتدأ، واسم كان وأخواتها، واسم كاد وأخواتها، التوابع المرفوعة.

وإنّ الزّجّاجيّ في كتابه، لم يذكر المرفوعات في باب نحوي واحد، بل ذكرها متناثرة في أبواب متفرقة، وهذا هو منهج العلماء في القرون الثلاثة الأوّلى، فإنّهم يعرضون المادة العلمية متناثرة غير متكاملة، وفيما يلي سنذكر الأبواب النّحويّة للمرفوعات في كتاب الزّجّاجيّ لبيان الترتيب العام الذي اتّبعه في ترتيب المرفوعات بكتابه.

المرفوعات	رقم الصفحة
باب الفاعل	صفحة (١٠)
باب ما يتبع الاسم في إعرابه	صفحة (١٣)
باب الابتداء وخبر الابتداء	صفحة (٣٦)
باب الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار	صفحة (٤١)
باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر	صفحة (٥١)
باب ما لم يسمّ فاعله	صفحة (٧٦)

نلاحظ أنّ الزّجّاجيّ بدأ بمصطلح المرفوعات قبل المنصوبات، مثلًا بدأ بذكر الفاعل قبل المفعول به، ومن ثم بيّن التوابع، ومن ثم الابتداء والخبر، قبل أبواب المنصوبات، وهي على سبيل المثال: النداء، والتمييز، والحال، والاستثناء، وسيأتي بيانها في المطلب الرابع؛ ليثبت أنّ المرفوعات، مثل: الفاعل والمبتدأ عمد، والمنصوبات، مثل: التمييز والحال والاستثناء فضلات، وهذا هو منهج الزّجّاجيّ في أغلب أبوابه ومسائله النّحويّة فإنّه يبدأ بالأهم والأوّلى، ومن ثم المتمم والأقل أهمية.

وبعدُ فإنّني سأقوم بدراسة مصطلح الفاعل ونائب الفاعل في الفصل الثاني، وسأخص بالدّراسة المصطلحية في هذا المطلب مرفوعين، وهما: الابتداء، وخبر الابتداء.

مصطلحا المبتدأ والخبر

تتكون الجملة الاسمية من المبتدأ والخبر، أو كما سمّاهما سيبويه والمبرّد من المسند والمسند إليه، وهما: ما لا يستغني كلّ واحد عن صاحبه[١]، ويعدّان من المصطلحات المهمّة في النحو العربي، فهما من الموضوعات العُمَد في النحو، وهما من ابتداعات النّحويّين في القرون الثلاثة الأوّلى، ولا يكاد كتاب من كتب النحو يخلو منهما. ولهذين المصطلحين أصول؛ فالأصل ذكرهما وإن حُذف أحدهما وجب تقديره، والأصل الإظهار فإن أُضمر أحدهما وجب تفسيره، والأصل الوصل وقد يعمد إلى الفصل، والأصل الرتبة وقد يعمد إلى التقديم والتأخير لفائدة أو ضرورة، والأصل الإفادة فإن لم تتحقق الإفادة فلا جملة. وفيما يلي سنتعرف عليهما عند الزّجّاجيّ في كتابه الجمل.

أولًا: مصطلح المبتدأ

مصطلح مفرد، وهو اسم مفعول من ابتدأ يبتدأ ابتداء فهو مبتدِئ والمفعول مبتدَأ[٢]، مأخوذ من الفعل (بدأ)، يعني: ما يجيء أولًا، أي قدّمه وفضّله[٣]، و "بدأ الشيء: فعله ابتداءً أي قدّمه في الفعل"[٤]، يقول ابن فارس: "الباء والدال والهمزة من افتتاح الشي، يقال: بدأت بالأمر وابتدأت، من الابتداء". وسمي مبتدأ لأنه افتتح به أول الجملة[٥].

وهذا التعبير اصطلاح بصري، استخدمه سيبويه والمبرد، وقد استعملا كلمة (الابتداء)[٦] و (المسند إليه)[٧] إلى جانب كلمة (المبتدأ)؛ للتعبير عن المعنى الاصطلاحي النّحويّ.

ومن ثمّ قد حذا النّحاة حذوهما في اللفظ الاصطلاحي، فمرةً استخدموا كلمة (المبتدأ)، ومرةً كلمة (الابتداء)، وهناك من جمع بينهما، وفيما يلي سنعرض جدولًا يوضح الألفاظ المصطلحية لمصطلح المبتدأ عند النّحاة:

---

[١] ينظر: المبرد، المقتضب (ج١٢٦/٤).

[٢] ينظر: ابن منظور، لسان العرب (ج٢٦/١).

[٣] معجم الوسيط، (ص ٤٣).

[٤] الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ج١٣٨/١)، ينظر: ابن منظور، لسان العرب (ج٢٧/١).

[٥] ينظر: فتح رب البرية في نظم شرح الآجرومية، (ص ٣٢٦).

[٦] ينظر: سيبويه، الكتاب (ج٢٣/١)، المبرد، المقتضب (ج٨٩/٣-٩٠).

[٧] ينظر: المبرد، المقتضب (ج١٢٦/٤)، سيبويه، الكتاب (ج٢٣/١).

العالم النّحويّ	المصطلح النّحويّ
ابن السراج (٣١٧هـ)	المبتدأ، الابتداء[١]
ابن جنّي (٣٩٢هـ)	المبتدأ[٢]
الزمخشري (٥٣٨هـ)	المبتدأ[٣]
السهيلي (٥٨١هـ)	المبتدأ[٤]
ابن الخبّاز(٦٣٧هـ)	المبتدأ[٥]
ابن الحاجب (٦٤٦هـ)	المبتدأ[٦]
ابن عصفور (٦٦٩هـ)	المبتدأ، الابتداء[٧]
العلوي (٧٤٩هـ)	المبتدأ[٨]
ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)	المبتدأ[٩]

نلاحظ أنّ اللفظ الاصطلاحي الأكثر دورانًا عند النّحاة هو لفظ (المبتدأ)، فهو مصطلح سهل اللفظ، ولفظه يعبر عن معناه تعبيرًا دقيقًا. وقد استقر وثبت هذا اللفظ الاصطلاحي كذلك عند المحدثين، فهو المصطلح المستخدم في عصرنا اليوم.

وقد حدّد النّحاة معنى (المبتدأ)، وعرّفوا به، وبأنواعه، ويبدو أنّ سيبويه هو أوّل من بيّن معناه الاصطلاحي، يقول: "فالمبتدأ كلُّ اسمٍ ابتُدي ليبنى عليه كلام، والمبتدأ والمبني عليه رفعٌ. فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه. فالمبتدأ الأوّل، والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه"[١٠]. وفيما بعد اجتهد النّحاة في وضعِ حدٍ له؛ لتقريب مفهومه، وسنأتي بأمثلة لحدود نحوية وضعها العلماء:

---

[١] ينظر: ابن السراج، الأصول في النّحو (ص ٥٨).

[٢] ينظر: ابن الخباز، توجيه اللمع (ص ١٠٤).

[٣] الزمخشري، المفصل (ص ٤٧-٤٨).

[٤] السهيلي، نتائج الفكر في النّحو (ص ٣١٣).

[٥] ينظر: ابن الخباز، توجيه اللمع (ص ١٠٤-١٠٦).

[٦] ابن الحاجب، الكافية (ص ١٥).

[٧] ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٣٢٢).

[٨] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٢٩٢).

[٩] ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص ٥٠٣).

[١٠] سيبويه، الكتاب (ج٢/١٢٦).

١) **المبرّد:** عرّف المبرّد المبتدأ بقوله: "التنبيه والتعرية عن العوامل غيره، وهو أوّل الكلام"[١].

٢) **ابن السراج:** حدّ (المبتدأ) وبين معناه الاصطلاحي بقوله: "ما جرّدته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف وكان القصد فيه أن تجعله أولًا لثانٍ مبتدأ به دون الفعل يكون ثانيه خبره ولا يستغني واحد منهما عن صاحبه "[٢].

٣) **ابن جني:** "المبتدأ كل اسم ابتدأته، وعرّيته من العوامل اللفظية، وعرّضته لها وجعلته أولًا لثانٍ يكون الثاني خبرًا عن الأوّل ومسندًا إليه"[٣].

٤) **الزمخشري:** عرّف المبتدأ والخبر بقوله: "هما الاسمان المجردان للإسناد، نحو قولك: زيدٌ منطلق. والمراد بالتجريد إخلاؤهما من العوامل التي هي: كان وإنّ وحسبت وأخواتها"[٤].

٥) **ابن أبي ربيع الإشبيلي:** عرف المبتدأ بقوله: "تعرية الاسم من العوامل اللفظية، والإسناد إليه"[٥].

٦) **ابن الحاجب:** عرّف المبتدأ بقوله: "الاسم المجرّد عن العوامل اللفظية، مسندًا إليه، أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي، وألف الاستفهام، رافعة لظاهر مثل (زيد قائم)، و(وما قائم الزيدان)... "[٦].

٧) **ابن عصفور:** "الابتداء هو جعل الاسم أول الكلام لفظًا أو تقديرًا، معرّى من العوامل اللفظية لتخبر عنه"[٧].

٨) **العلوي:** "هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية، على شريطة الإسناد غليه"[٨].

هذه بعض الحدود النّحويّة لتعريف مصطلح المبتدأ، ونستنتج أنّ هناك فريقًا من النّحاة ذهب إلى أنّ المبتدأ مجرّد من العوامل اللفظية، أي أنّه عامله معنوي، تتضمنه ظاهرة الإسناد التي تؤلف بينه وبين الخبر، بحيث يقتضي كل منهما الآخر، ومن ثم إنّه يكون أوّل الكلام، وحكمه الرفع.

---

[١] المبرد، المقتضب (ج١٢٦/٤).

[٢] ابن السراج، الأصول في النّحو (ص ٥٨).

[٣] ابن الخباز، توجيه اللمع (ص ١٠٤).

[٤] الزمخشري، المفصل (ص ٤٧-٤٨).

[٥] ابن أبي الربيع الإشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي (ص ٥٣٥).

[٦] ابن الحاجب، الكافية (ص ١٥).

[٧] ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج٣٢٢/١).

[٨] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢٩٢/١).

- **مصطلح المبتدأ عند الزّجّاجيّ**

ورد الجذر اللغوي (بدأ) بكل صيغه ومشتقاته في كتاب الجمل (٨٧) مرة، وقد عبّر الزّجّاجيّ عن المصطلح النّحويّ (المبتدأ) بلفظين اثنين، مرة يطلق عليه (المبتدأ)، ومرة أخرى (الابتداء)، ولم يقم الزّجاجيّ بحدّ المصطلح، ولكن فهمنا المعنى الاصطلاحي من خلال قوله: "الابتداء معنى رفعه، وهو مضارعته للفاعل، وذلك أنّ المبتدأ لا بدّ له من خبر، ولا بدّ للخبر من مبتدأ يسند إليه، وكذلك الفعل والفاعل لا يستغني أحدهما عن صاحبه، فلمّا ضارع المبتدأ الفاعل هذه المضارعة رُفِع"[١].

فهمنا من قوله أنّ الابتداء حكمه الرفع، وأنّه يكون أوّلًا ويسمّى المسند إليه، ومن ثم يأتي بعده الخبر وهو المسند، وإنّ الاسمين لا يستغني أحدهما عن الآخر، و" إنّما وجب رفعه لمضارعته للفاعل، والمضارعة من حيث كان مسندًا إليه، كما أن الفاعل مسند إليه، فلما كان الفاعل مرفوعًا بحق الأصالة، وجب رفع المبتدأ"[٢]، ومن ثم إنّ عامل المبتدأ هو عامل معنوي.

ومن خصائص مصطلح الابتداء:

١) أن يكون اسمًا، غير مسبوقٍ بعامل لفظي.

٢) أن يكون عامله معنوي، وفي هذا يقول الزّجّاجيّ: "الابتداء معنى رفعه، وهو مضارعته للفاعل"[٣].

٣) حكم المبتدأ الرفع، يقول: "اعلم أنّ الاسم المبتدأ مرفوع"[٤].

٤) الإفراد: ومعنى الإفراد: "ما ليس بجملة، فيطلقون على التثنية في هذا الباب مفردًا، وكذلك الجمع، وعلى المضاف"[٥].

٥) أن يكون معرفة، ولا يكون نكرة إلا إذا أفادت، ولها مواضع معينة تتحدد بها، ومسوغات منها: أن تكون النّكرة موصوفة، أن تتقدم النّكرة أداة استفهام أو نفي، أن تكون النّكرة مضافة، أن تكون مفيدة للدعاء بخير أو شر، وغيرها من المواضع التي تتبعها النّحاة[٦]. وفي ذلك

---

[١] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٣٦).

[٢] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٢٩٣).

[٣] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٣٦).

[٤] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٣٦).

[٥] ابن أبي الربيع الإشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي (ص ٥٣٥).

[٦] ينظر: ابن أبي الربيع الإشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي (ص ٥٣٧)، ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٣٢٢)، العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٢٩٢)، الغلاييني، جامع دروس اللغة العربية (ص ٢١٧-٢١٨).

يقول ابن عصفور: "ولا يجوز الابتداء بالنّكرة من غير شرط من هذه الشروط أصلًا، ولا في ضرورة؛ لأنّ الابتداء بالنّكرة إنّما امتنع لأنّه غير مفيد"[١].

٦) المبتدأ يجوز حذفه، إمّا على جهة الوجوب وإمّا على جهة الجواز[٢].

هذه خصائص مصطلح الابتداء عند الزّجّاجيّ، ولم يذكرها الزجاجي إنّ الزّجّاجيّ بحرفها، ولكننا استنتجناها من خلال الأمثلة والأحكام في باب (الابتداء)، والشذرات الواردة في أبواب الكتاب، وإنّ شراح الجمل قد فصّلوا هذه الأحكام، مثل: ابن خروف وابن عصفور وابن أبي الربيع الإشبيلي والعلوي.

وكما يظهر من خلال عملية الإحصاء لكل ما يتعلق بمصطلح المبتدأ عند الزّجّاجيّ، فإن لفظ المصطلح لم يستقر على حالة معينة؛ لأنّ الزّجّاجيّ استخدم له أكثر من لفظ، مرةً يطلق عليه (الابتداء) وقد ورد (٥٥) مرة، ومرة أخرى يطلق عليه (المبتدأ) وقد ورد (٢٢) مرة. والمتتبع لمواضع استخدام اللفظين سيلاحظ أنّه لا فرق بين مواضع الاستخدام سوى اختلاف اللفظ المصطلحي.

وقد وضّح يحيى عبابنة الفرق بين المبتدأ والابتداء، حيث يقول: "معنى الابتداء أعمق ممّا يمكن أن يفهم أول وهلة، فالابتداء كما أراده النّحويّون ليس ما يبتدأ به فقط، ولم يعدّوه مبتدأ لأنه رفع، ولكن حديثهم عنه كان يشمل ثلاث نقاط مهمة، وهي: الأوّلية، والتعرية، والإسناد، ولا يجوز أن نقتصر على ركن واحد دون الثلاثة"[٣]، وقد استخدم مصطلح الابتداء في كتاب الجمل متقدّمًا على المبتدأ.

ثانيًا: مصطلح الخبر

الخبر في اللّغة معناه: النبأ[٤]، وهو "ما أتاك من نبأ عمّن تَسْتَخبِر"[٥] والجمع: أخبار، و" واستخبره: سأله عن الخبر وطلب أن يُخبِره"[٦]. وهو مصطلح يحمل أكثر من دلالة، وهما:

---

[١] ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٣٢٥).

[٢] ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٢٩٤).

[٣] عبابنة، تطور المصطلح النّحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري (ص ٦٨-٦٩).

[٤] الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ج١١/١٢٥)، ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة (ج٢/٢٣٩)، الزمخشري، أساس البلاغة (ج١/٢٢٩).

[٥] الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ج١١/١٢٥)، ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة (ج٢/٢٣٩)، الزمخشري، أساس البلاغة (ج١/٢٢٩).

[٦] ابن منظور، لسان العرب (ج٤/٢٢٧).

١) **المصطلح البلاغي:** الخبر الذي هو ضد الإنشاء، و "هو الكلام الذي يحتمل الصدق أو الكذب"[١].

٢) **المصطلح النّحويّ:** وهو ما يطلق على المسند في الجملة الخبرية الاسمية، و "هو لفظ مجرّد عن العوامل اللّفظيّة، مسند إلى ما تقدّمه لفظًا"[٢].

وهذا التعبير اصطلاح بصري، استخدمه سيبويه والمبرد، وقد استعملا (المسند)[٣]، و(المبني على المبتدأ)[٤]، و(خبر المبتدأ)[٥]، و(خبر الابتداء)[٦]، و(المستقرّ)[٧]، بجانب هذا المصطلح؛ للتّعبير عن المعنى الاصطلاحي لمصطلح (الخبر).

ومن ثمّ قد حذا النّحاة حذوهما في اللفظ الاصطلاحي، فمرةً استخدموا اللفظ المفرد (الخبر)، ومرةً اللفظ المركب (خبر المبتدأ)، وأحيانًا (خبر الابتداء)، وهناك من جمع لأكثر من لفظ اصطلاحي، وفيما يلي سنعرض جدولًا يوضّح الألفاظ المصطلحية لمصطلح (خبر المبتدأ) عند النّحاة:

العالم النّحويّ	المصطلح النّحويّ
ابن السراج (٣١٧هـ)	خبر المبتدأ، الخبر[٨]
ابن جنّي (٣٩٢هـ)	الخبر، خبر المبتدأ[٩]
الزمخشري (٥٣٨هـ)	الخبر، خبر المبتدأ
السهيلي (٥٨١هـ)	الخبر، خبر المبتدأ[١٠]
ابن الخبّاز (٦٣٧هـ)	الخبر، خبر المبتدأ

---

[١] الشريف الجرجاني، التعريفات (ص ٨٤).

[٢] المرجع السّابق، ص ٨٤.

[٣] ينظر: المبرد، المقتضب (ج١٢٧/٤)، سيبويه، الكتاب (ج٢٣/١)، عبابنة، تطور المصطلح النّحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري، (ص ٧٣).

[٤] سيبويه، الكتاب (ج٢٣/١)، كان أشهر المصطلحات في بابه عنده ممّا أدرى إلى شيوعه بين صفحات كتابه بكثرة، والذين جاءوا بعده لم يكترثوا له كثيرًا، فقد كان استخدامهم له قليلًا ونادرًا. ينظر: عبابنة، تطور المصطلح النّحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري (ص ٧٣).

[٥] ينظر: المبرد، المقتضب (ج١٢٧/٤).

[٦] ينظر: المبرد، المقتضب (ج٣/ ٨٩-٩٠)، سيبويه، الكتاب (ج٢٣/١).

[٧] ينظر: عبابنة، تطور المصطلح النّحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري (ص ٧٤).

[٨] ينظر: ابن السراج، الأصول في النّحو (ص ٦٢).

[٩] ينظر: ابن الخباز، توجيه اللمع (ص ١٠٥).

[١٠] ينظر: السهيلي، نتائج الفكر في النّحو (ص ٣١٣).

ابن الحاجب (٦٤٦هـ)	الخبر، خبر المبتدأ[١]
ابن عصفور (٦٦٩هـ)	الخبر، خبر المبتدأ[٢]
ابن هشام الأنصاري (٦٧١هـ)	الخبر، خبر المبتدأ[٣]
العلوي (٧٤٩هـ)	الخبر، خبر المبتدأ[٤]

كما نلاحظ أنّ اللّفظ الاصطلاحيّ لمصطلح (الخبر) قد استقرّ وثبت بعد سيبويه، وإنّ النّحاة يعبّرون عن المعنى النّحويّ لمصطلح (الخبر) باللّفظ المفرد (الخبر) واللّفظ المركب (خبر المبتدأ)، وقد استقرّ اللّفظ الاصطلاحيّ كذلك عند المحدثين، فهو المصطلح المستخدم في عصرنا اليوم.

ومن أسباب استقرار مصطلح (الخبر)[٥]: مصطلح الخبر شامل لجميع أجزاء الظاهرة التي هي ظاهرة الخبر، كالاسم الذي يكون هو المبتدأ في المعنى، أو الخبر الذي يكون ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، أو الخبر الذي يكون جملة اسمية أو فعلية، وقصر العبارة وقرب التناول وعمومية اللفظ ودلالته على المعنى.

وقد حدّد النّحاة معنى (خبر المبتدأ)، وعرّفوا به، وبأنواعه، وفيما يلي سنأتي بأمثلة لحدود نحوية وضعها العلماء:

١) **ابن السراج (٣١٧هـ):** عرّف الخبر بقوله: "الاسم الذي هو خبر المبتدأ هو الذي يستفيده السامع ويصير به المبتدأ كلامًا، وبالخبر يقع التصديق والتكذيب"[٦].
٢) **ابن جني** (٣٩٢هـ): عرّف خبر المبتدأ بقوله: "هو كل ما أسندته إلى المبتدأ حدّثت به عنه، وهو على ضربين: مفرد وجملة"[٧].
٣) **ابن عصفور (٦٦٩هـ):** عرّف الخبر بقوله: "هو الجزء المستفاد من الجملة، وذلك أنك إذا قلت: (زيدٌ قائمٌ)، فإنّ المستفاد من هذه الجملة إنما هو الإخبار عن زيد بالقيام"[٨].

---

[١] ينظر: ابن الحاجب، الكافية (ص ١٥).
[٢] ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٣٢٢-٣٤٠).
[٣] ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص ٥٠٣).
[٤] ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٢٩٢).
[٥] ينظر: العبابنة، تطور المصطلح النّحوي البصر من سيبويه حتى الزمخشري (ص ٧٦-٧٧).
[٦] ابن السراج، الأصول في النّحو (ص ٦٢).
[٧] ابن الخباز، توجيه اللمع (ص ١٠٥).
[٨] ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٣٢٢).

٤) **العلوي (٧٤٩هـ):** عرّف الخبر بقوله: "هو الاسم المجرّد عن العوامل اللفظية مسندًا به"[١].
وغيرها من الحدود النّحويّة لمصطلح الخبر.

يتضح ممّا سبق أنّ الخبر هو الركن الثاني الذي تتشكل منه الجملة الاسمية، وبه يتمُّ المعنى الذي يحسن السكوت عليه، ويرتبط بالمبتدأ ارتباطًا معنويًا يتحقق عن طريق الإسناد والتلازم، وما نلاحظه من التعريفات السابقة أيضًا ما أورده العلوي، فإنّه قول غريب من العلوي؛ إذ إن البصريين على أن المبتدأ هو رافع الخبر، والكوفيون على أنهما ترافعا فهو عامل لفظي.

ومن خلال هذه الحدود نستنتج أن الخبر لا بدّ أن يتوافر فيه أمران:

- أن يكون مسندًا.
- أن تتمّ به فائدة الخبر.

- **مصطلح الخبر عند الزّجّاجيّ**

ورد الجذر اللغوي (خبر) بكل صيغة ومشتقاته في كتاب الجمل (١٤٠) مرة، وقد عبّر عنه باللفظ المفرد (الخبر)، ومرة أخرى باللفظ المركب (خبر المبتدأ) أو (خبر الابتداء)، وربّما استخدم الزّجّاجيّ وغيره من النّحاة اللفظ المركب (خبر المبتدأ)؛ ليفرّق بينه وبين خبر كان وأخواتها، وإنّ وأخواتها، وسائر الأخبار الأخرى.

والملاحظ أنّ نسبة استخدام مصطلح (الخبر) أكثر من نسبة استخدام مصطلح (المبتدأ)؛ وذلك يرجع لكثرة ضمائم مصطلح الخبر، ومن هذه الضمائم: خبر المبتدأ، خبر الابتداء، خبر مقدّم، خبر مؤخر، خبر الأوّل، خبر مضمر، خبر كان، خبر إنّ، خبر أنّ.

الابتداء معنى رفعه، وهو مضارعته للفاعل، وذلك أنّ المبتدأ لا بدّ له من خبر، ولا بدّ للخبر من مبتدأ يسند إليه، وكذلك الفعل والفاعل لا يستغني أحدهما عن صاحبه "[٢]. ولم يقمْ الزّجّاجيّ بحدّ المصطلح، ولكن فهمنا المعنى الاصطلاحي من خلال قوله: "

فهمنا من قوله أنّ الخبر هو الجزء الذي يكمل الجملة مع المبتدأ، وهو ما يتمّ إسناده إلى المبتدأ، وأيضًا الخبر حكمه الرفع، يقول الزّجّاجيّ:" اعلم أنّ الاسم المبتدأ مرفوع وخبره إذا كان اسمًا واحدًا مثله فهو مرفوع أبدًا"[٣].

---

[١] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٢٩٥).
[٢] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٣٦).
[٣] المرجع السّابق ، ص ٣٦.

ومن خصائص مصطلح الخبر:

١) حكمه الرفع، يقول الزّجّاجيّ: "وخبره إذا كان اسمًا مثله، فهو مرفوع أبدًا"، ونلاحظ أن الزّجّاجيّ هنا قد قيّد الخبر؛ لأنّه يكون مفردًا وجملة، وفي هذا يقول ابن أبي الربيع الإشبيلي: "إن كان معربًا ولم يكن فيه ما يوجب البناء، وكذلك المبتدأ يكون مرفوعًا ما لم يكن فيه ما يوجب البناء، وأمّا الخبر إذا كان جملة فلا يحتاج فيه إلى هذا"[١].

٢) الخبر يكون مفردًا أو جملة: وفي هذا يقول الزّجّاجيّ:" اعلم أنّ الاسم المبتدأ به يخبر عنه بأحد أربعة أشياء: باسم هو هو... أو بفعل وما اتّصل به من فاعل ومفعول... أو بظرف... أو بجملة... "[٢]. وتوضيح أربعة الأشياء على النّحو التّالي:

- (اسم هو هو): يقصد الاسم عندما يكون مفردًا.
- (بفعل وما اتصل به من فاعل): يقصد به الخبر عندما يكون جملة فعلية.
- (بظرف): الخبر عندما يكون جملة ظرفية.
- (بجملة): الخبر عندما يكون جملة اسمية.

٣) يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، إلا إذا كان فعلًا، فإنه لا يجوز تقديمه عليه؛ لأن الفعل أقوى من المبتدأ[٣].

هذه بعض خصائص مصطلح الخبر عند الزّجّاجيّ، وإنّ شراح الجمل قد فصّلوا هذه الخصائص والأحكام، مثل: ابن خروف وابن عصفور وابن أبي الربيع الإشبيلي والعلوي.

وكما يظهر من خلال عملية الإحصاء لكل ما يتعلق بمصطلح الخبر عند الزّجّاجيّ، فإن لفظ المصطلح لم يثبت على لفظ واحد؛ لأنّ الزّجّاجيّ استخدم له أكثر من لفظ، مرةً يطلق عليه اللفظ المفرد (الخبر)، ومرة أخرى اللفظ المركب (خبر المبتدأ) أو (خبر الابتداء).

---

[١] ابن أبي الربيع الإشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجيّ (ص ٥٤١).

[٢] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٢٦-٣٧).

[٣] ينظر: المرجع السابق، ص ٣٧.

المطلب الرّابع: المنصوبات

المنصوبات مصطلح مفرد، وهي في اللّغة جمع (منصوب)، وهو اسم مفعول من (نَصَبَ)، معناه في النحو كلّ اسم يعرب منصوبًا، وهي كثيرة ومتنوعة، مثل: المفعولات الخمسة، والحال، والتمييز، والمستثنى، والمنادى في بعض أحواله، ونعت المنصوب... إلخ.

ولم يخصّص الزّجاجيّ بابًا خاصّا للمنصوبات، أي أنّه لم يبوّب بابًا يفرد من خلاله الأسماء المنصوبة، بل ذكرها متناثرة في جميع أبواب كتابه، وهذا هو منهج العلماء في القرون الثلاثة الأوّلى _كما قلنا سابقًا_ فإنّهم يعرضون المادة العلمية متناثرة غير متكاملة، وفيما يلي سنذكر ترتيب المنصوبات في كتاب الجمل، مع ذكر رقم الصفحة لنرى التباعد بين المنصوبات، وعدم قيام الزّجّاجيّ بترتيبها في باب واحد يضمها.

المنصوبات	رقم الصفحة
المفعول به	صفحة (١٠)
تابع المنصوبات	صفحة (١٣)
الحال	صفحة (٣٥)
اشتغال الفعل عن المفعول بضميره	صفحة (٣٩)
خبر كان	صفحة (٤١)
اسم إنّ	صفحة (٥١)
النداء في بعض حالاته	صفحة (١٤٧)
الاستثناء	صفحة (٢٣٠)
التمييز	صفحة (٢٤٢)
المفاعيل بأنواعها الخمسة	صفحة (٣١٦)

ما نلاحظه عدم تبويب الزّجّاجيّ للمنصوبات، بل يجعل كل موضوع له بابٌ يخصّه، ومن ثم يقوم بترتيب محتوى الموضوع داخل الباب، مثلًا: المفاعيل، فإنّه ذكرها وفق ترتيب معين، وهي بالترتيب كما ذكرها الزّجّاجيّ: المفعول المطلق، المفعول به، المفعول فيه، المفعول معه، المفعول من أجله. وفي المبحث الثالث من الفصل الثاني سنبين علّة الترتيب عنده في باب المفاعيل، أي إنّ طبيعة الترتيب عند الزّجّاجيّ خاصة وليس عامة، يرتّب داخل الباب الواحد، ولكنه لا يضعُ كلّ أبواب المنصوبات بدار واحدة.

وبعدُ فإنّني سأقوم بدراسة مصطلح المفاعيل وأنواعه في الفصل الثاني ، ومصطلح الاستثناء في الفصل الثالث، وسأخص بالدّراسة المصطلحية في هذا المطلب منصوبين، وهما: التمييز، والنداء.

أوّلًا: مصطلح التّمييز

التمييز مصطلح مفرد، وهو مصدر من الفعل (ميّز)، مادته اللّغويّة (م، ي، ز)، معناه: التفريق بين الأشياء، وتخليص الأجناس بعضها من بعض[١].

وهو من المصطلحات النّحويّة القديمة، ويبدو أنّ المبرد في كتابه المقتضب هو أوّل من عبّر عن اللّفظ الاصطلاحي (التمييز)[٢]، وقد استخدم كذلك مصطلح (التبيين)[٣]، ولكن اللفظ الأشهر عنده التمييز، وعلى ضوء ذلك، يعد مصطلح التمييز مصطلحًا بصريًّا، أمّا أهل الكوفة مثل الفراء فإنّهم يعبرون عنه باللفظ المصطلحي (التفسير)، وقد استخدمه كذلك أهل البصرة، ولكن اللفظ المصطلحي (التفسير) أشهر عند أهل الكوفة.

إذن؛ لمصطلح التمييز عدة ألفاظ نحوية، وهي كما ذكرها العلماء: التفسير، والتبيين، والتمييز، يقول ابن عقيل: "ويسمّى مفسّرًا، وتفسيرًا، ومبيّنًا، وتبيينًا، ومميّزًا، وتمييزًا"[٤]. ويقول العلوي: "والكثير في لسان النّحاة من هذه الألقاب إنما هو التمييز"[٥].

هذا بالنسبة إلى اللفظ المصطلحي، أمّا بيان ماهيّة التّعريف، فإنّ كثيرًا من نحاة القرن ما بعد الرابع قد وضع حدّه وذكر خصائصه، وفيما يلي سنذكر بعض الحدود على سبيل المثال، وهي التالي:

- **الزمخشري (٥٣٨هـ):** "هو رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته"[٦].
- **ابن الحاجب (٦٤٦هـ):** "هو ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدّرة"[٧].

---

[١] ينظر: الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ج١٥/٣٤٠)، ابن فارس، مقاييس اللغة (ج٥/٢٨٩)، ابن منظور، لسان العرب (ج٥/٤١٢)، معجم الوسيط (ص ٨٩٣).

[٢] ينظر: المبرد، المقتضب (ج٣/٣٢).

[٣] ينظر: المرجع السّابق، ج٣/٣٢.

[٤] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (مج١/٢٢٥).

[٥] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/٩٥).

[٦] الزمخشري، المفصل (ص ٨٣).

[٧] ابن الحاجب، الكافية (ص٢٤).

وقد ذكر العلوي في منهاجه أنّ أحسن ما قيل في معناه، وبيان ماهيته ما ذكره الزمخشري وابن الحاجب[١]. ومن الحدود كذلك، والذي سنكتفي به، ونحلل معناه.

- **ابن عقيل (٧٦٩هـ):** هو "كل اسم، نكرة، متضمن معنى (من)، لبيان ما قبله من إجمال، نحو: طاب زيدٌ نفسًا، وعندي شِبرٌ أرضًا"[٢].

وتحليل التّعريف الاصطلاحي لتعريف ابن عقيل هو[٣]:

- **اسم نكرة:** احتراز مما عدا ذلك من المنصوبات، فإنّها تكون نكرات ومعارف.
- **متضمن معنى (من):** احترز من الحال، فإنها متضمنة معنى (في).
- **لبيان ما قبله:** احترز مما تضمنه معنى (من)، وليس فيه بيان لما قبله: كاسم (لا) التي لنفي الجنس، نحو: لا رجل قائم، فإن التقدير: لا من رجل قائم.
- **لبيان ما قبله من إجمال:** يشمل نوعي التمييز، وهما:

١. **المبين إجمال الذات:** وهو "ما كان مفسرًا لاسم مبهم ملفوظ"[٤]، وهو: الواقع بعد المقادير، وهي الممسوحات، نحو: (له شبرٌ أرضًا)، والمكيلات، نحو: (له قَفيزٌ بُرًّا)، والموزونات، نحو: (له مَنَوان عسلًا وتمرًا)، والأعداد، نحو: (عندي عشرون درهمًا)، وغيرهم. وهو منصوب بما فسّره.

٢. **المبين إجمال النسبة:** وهو "ما كان مفسرًا لجملة مبهمة النسبة"[٥]، وهو المسوق لبيان ما تعلّق به العامل: من فاعل، أو مفعول، نحو: (طاب زيدٌ نَفسًا)، ومثله: {وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا}[٦]، و(غرست الأرض شجرًا)، ومثله: {وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا }[٧].

---

[١] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/٩٦).

[٢] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ج١/٢٢٥).

[٣] ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (مج١/٢٢٥-٢٢٦)، ينظر كذلك: ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/٤٢٣)، العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/٩٨-٩٩).

[٤] الغلاييني، جامع دروس اللغة العربية (ج٣/٨٨).

[٥] المرجع السابق، (ج٣/٩٠).

[٦] [مريم:٤]، الآية كاملة: {قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُن بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا}

[٧] [القمر:١٢]، تكملة الآية {وفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَىٰ أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ}.

إذن؛ التمييز هو: اسم نكرة يُذكر تفسيرًا للمبهم قبله من ذات أو نسبة؛ الأوّل نحو: (عندي عشرون درهمًا)، والثاني نحو: (طاب زيدٌ نفسًا). والمفسّر للمبهم يسمّى تمييزًا. والمفسّر يسمّى مميّزًا.

- **مصطلح التمييز عند الزّجّاجيّ**

ورد مصطلح التمييز في كتاب الجمل بكل صيغه (١٩) مرة، وقد عبّر عنه الزّجّاجيّ كذلك بلفظ (التفسير)، وقد ورد اللفظ بكل صيغه (٩) مرات، ويظهر من خلال عملية الإحصاء أنّ اللفظ الأشهر عنده هو التمييز، وقد استخدمه بأبوابه المتفرقة وفي باب (التمييز)، أمّا مصطلح (التفسير) فإنّه استخدمه بعدة أبواب ولم يستخدمه في باب التمييز.

وإنّ الزّجّاجيّ لم يقمْ بحدّ المصطلح، ولكن فهمنا معناه من خلال الأمثلة وخصائص التمييز التي أوردها في بداية باب التمييز، وهو تعريف بالخاصيّة، يعدّ من أحسن أشكال التّعريف في النحو العربي؛ لأنّ اللّغة نظام من الخواص والعلامات، فالتّعريف بها تعريف بشيء من خصائصها[١]. وفي ذلك يقول الزّجّاجيّ: "التمييز لا يكونُ إلا نكرة، ولا يكون إلا منصوبًا، ولا يتقدّم على المميّز منه"[٢].

الخصائص التي ذكرها الزّجّاجيّ بهذه الأسطر لمصطلح التمييز، هي: (اسم نكرة، اسم منصوب، لا يتقدم على المميّز منه).

وبعدُ فإنّنا نجد العلوي بمنهاجه لشرح الجمل قد فصّل القول في توضيح هذه الأحكام[٣]، والذي نستنتجه هو أنّ اللفظ المصطلحي للتمييز عند الزّجّاجيّ موافق للمفهوم الاصطلاحي، وإن لم يقم الزّجّاجيّ بتفصيل الأحكام وتوضيحها.

أمّا أنواع التمييز عند الزّجّاجيّ، فهي نوعان: تمييز المفرد، وتمييز النسبة. وإنّ الزّجّاجيّ لم يذكر لفظهما الاصطلاحي، وكذلك لم يضع لهما حدودًا، ولكن استنتجنا الأنواع من خلال الأمثلة والأحكام التي أطلقها في باب التمييز، وإنّ شراح الجمل، مثل: ابن خروف وابن عصفور والعلوي، قد ذكروا الألفاظ المصطلحية للأنواع، ووضعوا لها حدودًا، وسنذكر على سبيل المثال ما أورده ابن عصفور في شرح الجمل، يقول: "والتمييز لا يخلو

---

[١] ينظر: الملخ، التفكير العلمي في النّحو العربي (ص ١٤٥).

[٢] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٢٤٢).

[٣] ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/١٠٢-١٠٥).

أن ينتصب بعد تمام الكلام، أو بعد تمام الاسم فمثال الذي ينتصب بعد تمام الكلام: (تصببّ زيدٌ عرقًا)، ومثال الذي ينتصب بعد تمام الاسم: (عندي عشرون درهمًا)..."[١].

نستنتج من قول ابن عصفور، أنّ التمييز نوعان، هما:

١) التمييز الذي ينتصب بعد تمام الكلام، وهو تمييز النسبة.

٢) التمييز الذي ينتصب بعد تمام الاسم، وهو تمييز المفرد.

هذا هو مصطلح التمييز عند الزّجّاجيّ، والمتتبع لآراء الزّجّاجيّ في باب التمييز، سيلاحظ أنّ الزّجّاجيّ لم يتوسع في بيان أحكام المصطلح، وكل ما يتعلّق به، وإنّ مصطلح التمييز وإن استخدم الزّجّاجيّ له مرادفًا فإنه ثابت ومستقر، ومفهومه الاصطلاحي مرتبطٌ بلفظه الاصطلاحي ارتباطًا وثيقًا.

ثانيًا: مصطلح النّداء

أولًا: تعريف النداء لغةً واصطلاحًا

النّداء مصطلح مفرد، وهو اسم مشتق من (النّدى)، مادته المعجميّة (ن، د، ي)، يدلُّ على التَّجمع؛ فالنّادي والنّدِي: المجلس يندو القوم حواليه، وإذا تفرقوا فليس بندِي، ومنه دار الندوة بمكة؛ لأنّهم كانوا يندون فيها، أي يجتمعون [٢] ، فالنّداء بالضمة والكسرة[٣]، دعوة إمّا لاجتماع أو تنبيه لأمر، وهو مصدر من الفعل نادى، يقال: "ناديته وناديت به مناداةً ونداءً: صاح به"[٤].

وتعريفه الاصطلاحي عند العلماء هو: "رفع الصوت وظهوره"[٥]، لأغراض منها: "إحضار الغائب، وتنبيه الحاضر، وتوجيه المعرض، وتفريغ المشغول، وتهييج الفارغ"[٦].

وقد عرّفه عباس حسن بقوله: "توجيه الدعوة إلى المخاطب، وتنبيهه للإصغاء، وسماع ما يريده المتكلم"[٧].

---

[١] ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/٤٢٥).

[٢] ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة (ج٥/٤١١-٤١٢).

[٣] ينظر: الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ج٤٠/٥٨-٥٩).

[٤] الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ج٤٠/٥٨-٥٩)، ينظر: ابن منظور، لسان العرب (ج١٥/٣١٥)، المعجم الوجيز (ص ٦٠٩).

[٥] الكفوي، الكليات (ص ٩٠٦).

[٦] المرجع السّابق، ص ٩٠٦.

[٧] عباس حسن، النحو الوافي (ج١/٤).

والمنادى هو اسم مفعول من الفعل (نادى)، تعريفه الاصطلاحي: الاسم المطلوب إقباله بأحد حروف النّداء ملفوظًا به أو مقدّرًا[١].

وأوّل من استخدم مصطلح النّداء سيبويه فقد ورد في كتابه: "اعلم أنّ النّداء كلُّ اسم مضاف فيه فهو نصبٌ على إظهار الفعل المتروك إظهارُه. والمفرد رفعٌ* وهو في موضع اسم منصوب"[٢].

أمّا بيان العامل فيه فقد اضطربت فيه آراء النّحاة، **واختلفوا على عدّة مذاهب:**

- أنّ العامل فيه مضمر لا يجوز إظهاره بحال، وأن هذا الحرف عوض عنه، وهذا هو قول جماهير البصريين كالخليل، وسيبويه، واختاره الزمخشري، ونصره ابن الحاجب، والموصلي[٣].
- أنّ العامل فيه هو حرف النّداء بنفسه من غير أن يكون قائمًا مقام الفعل، وهذا هو مذهب الخوارزمي، وحكاه ابن الأنباري عن بعض البصريين[٤].

فهذه مذاهب النّحاة، والمختار: أنَّ المُنادى مفعول في المعنى؛ لأنّ المقصود فيه: أنادي زيدًا، وأنّ العامل فيه إنّما هو الحرف نفسه بواسطة الفعل، وأنّ الفعل نفسه لا يجوز إظهاره مع حرف النّداء بحال[٥].

ثانيًا: تعريف مصطلح النّداء عند الزّجّاجيّ

ورد الجذر اللغوي (ن، د، ي) عند الزّجّاجيّ في كتابه الجمل بكل صيغه ومشتقاته (٤٩) مرة، وقد ورد اللفظ الاصطلاحي (النّداء) عند الزّجّاجيّ معرفًا ومنكرًا (٢٧) مرة.

والنّداء من علامات الأسماء التي تتميز به عن غيره من أقسام الكلام، يقول الزّجّاجيّ: "تنفرد الأسماء بالخفض، والتنوين، ودخول الألف واللام عليها، والنعت، والتّصغير، والنّداء"[٦].

وقد خصص له بابًا مستقلًا عنونه ب (باب النّداء)، حيث إنّه اكتفى ببيان مفهوم النّداء من المعنى الوظيفي للنداء، ومن ثَمَّ الأمثلة والشواهد الشعريّة والقرآنية، دون أن يضع له حدًّا،

---

[١] ينظر: السامرائي: فاضل، معاني النّحو (ج٤/٣٢٠)، العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٥٢٧).

* مصطلح رفع: مصطلح لسيبويه يقابله الآن بعدما استقر وثبت مصطلح البناء على الضم في محل رفع.

[٢] سيبويه، الكتاب (ج٢/١٨٢).

[٣] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٥٢٧-٥٢٨).

[٤] المرجع السابق، ج١/ ٥٢٨.

[٥] ينظر: المرجع السابق، ج١/ ٥٢٨.

[٦] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٢).

وقد توسع في توضيح هذا المفهوم عند العرب، حيث ذكره في تسعة أبواب، ومن هذه الأبواب هي:

١) باب النّداء.
٢) باب الاسمين اللّذين لفظُهُما واحد، والآخر مضاف منهما.
٣) باب إضافة المنادى إلى ياء المتكلم.
٤) باب ما لا يجوز فيه إلا إثبات الياء.
٥) باب ما لا يقع إلا في النّداء خاصة، ولا يستعمل في غيره.
٦) باب الاستغاثة.
٧) باب الترخيم.
٨) باب ما رخّمت الشعراء في غير النّداء اضطرارًا.
٩) باب الندبة.

بدأ الزّجّاجيّ الباب الأوّل بوضع قاعدة نحوية للمنادى يبيّن من خلالها حكم المنادى، وهي: إنّ كل منادى منصوب إلا المفرد العلم فإنّه مبني على الضم في محل نصب، يقول الزّجّاجيّ: "كلُّ منادى في كلام العرب منصوبٌ إلا المفرد العلم، فإنّك تبنيه على الضم وهو في موضع نصب. وذلك قولك: يا زيدُ... "[١].

وحروف النّداء عند الزّجّاجيّ خمسة هي: "يا، أيا، وهيا، وأي، والألف"[٢]، كقولك: "يا زيدُ، وهيا زيدُ، وأيا زيدُ، وأي زيدُ، وأزيدُ"[٣]، ويجوز حذف حرف النّداء، وينادى بغيره، نحو قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾[٤]، ولكنه يمنع حذفه مع بعض الأسماء، ومن هذه الأسماء، الأسماء المبهمات والنكرات لإبهامها، فلا يقال: "هذا أقبِل" ، وأنت تريد: "يا هذا أقبل"[٥].

ثالثًا: أقسام النّداء عند الزّجّاجيّ

يقسم الزّجّاجيّ المنادى إلى عدة أقسام، ذكرها في مواضع متفرقة في الأبواب التي خصصها للنداء، وهي كالتالي:

---

[١] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص١٤٧).
[٢] المرجع السّابق، ص ١٥٥.
[٣] المرجع نفسه، ص ١٥٥.
[٤] [يوسف:٢٩].
[٥] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ١٥٦).

١. **المنادى العلم المفرد:** وهو منادى مبني على الضم في محل نصب، يقول الزّجّاجيّ: "كلُّ منادى في كلام العرب منصوبٌ إلا المفرد العلم فإنّك تبنيه على الضم وهو في موضع نصب، وذلك قولك: يا زيدُ، ويا محمدُ، و يا بكرُ، و يا صالحُ"[١].

٢. **المنادى المضاف:** وهو منادى منصوب، يقول الزّجّاجيّ: " فأمّا المضاف والنّكرة فمنصوبان، كقولك: يا غلامَ زيدٍ، و يا صاحبَ الفرسِ، و يا أخانا، و يا أبانا..."[٢].

وقد يكون المنادى مضافًا إلى ياء المتكلم، أو مضافًا إلى ياء المتكلم قبل المضاف إليه[٣]، أي: إنّه لا يجوز فيه إلا إثبات الياء، وسأكتفي بذكر المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، وفي ذلك يقول الزّجّاجيّ: اعلم أنّ للعرب في ذلك لغات[٤]:

أ- **اللّغة الأوّلى:** وهي أجودها، أن تقول: "ياغلامِ أقبِل" تحذف منه الياء، وتكتفي بالكسرة، كما تحذف التنوين من المفرد.

ب- **اللّغة الثانية:** أن تقول: "يا غلامِيَ أقبِل"، حركت الياء لأنّها اسم مضمر متطرف كما تحرك سائر المضمرات، نحو: "التاء" من "قمتُ وقمتَ"، و" الكاف" من "غلامكَ وصاحبكَ".

ت- **اللّغة الثالثة:** أن تقول: " يا غلامي أقبِل" بتسكين الياء استثقالًا للحركة فيها، لانكسار ما قبلها.

ث- **اللّغة الرابعة:** أن تقول: "يا غلاماه" تفتح الكسرة، فتنقلب الياء ألفًا لتحركِها وانفتاح ما قبلها، وتقف عليها بالهاء بيانًا للألف، فإذا وصلت حذفت الهاء، فقلت: "يا غلاما تعالَ"، ومن العرب من يقول: "يا غلامُ أقبِل".

٣. **المنادى النّكرة:** وهو منادى منصوب، يقول الزّجّاجيّ: "فأمّا المضاف والنّكرة فمنصوبان"[٥]، وفي موضع آخر ذكر أمثلة على المنادى النّكرة، يقول: "وتقول في النّكرة: يا ذاهبًا مُسرعًا، يا راكبًا مُستعجلًا، ويا قاصدًا بلدًا..."[٦]، وقد أطلق عليه الزّجّاجيّ كذلك مصطلح (المنادى المنكور)[٧]، ونلاحظ على الزّجّاجيّ أنّه لم يبين نوع النّكرة التي أطلق عليها النّحاة المتأخرين

---

[١] الزجاجي، الجمل في النحو (ص ١٤٧).

[٢] المرجع السابق، ص ١٤٧.

[٣] ينظر: المرجع نفسه، ص ١٦١.

[٤] ينظر: المرجع نفسه، ص ١٥٩-١٦٠.

[٥] المرجع نفسه، ص ١٤٧.

[٦] المرجع نفسه، ص ١٤٧.

[٧] ينظر: المرجع نفسه، ص ١٤٨.

(النّكرة المقصودة) والتي قصدها الزّجّاجيّ في هذه المواضع، وفي موضع آخر وضّح معناها بقوله: "وإن لم تُرِدْ رجلًا بعينه قلت: "يا رجلًا أقبلْ" ، فكلُّ مَن أجابك فهو الذي ناديته، وفي الأوّل إنّما ناديتَ واحدًا بعينه"[١].

ويظهر من خلال هذه الأمثلة أنّ الزّجّاجيّ خلط بين مصطلح (المنادى النّكرة) و(المنادى الشبيه بالمضاف)، فقد عدّد المفهوم والمصطلح واحد، وإنّه استغنى عن ذكر مصطلح (المنادى الشبيه بالمضاف).

٤. **المُنادى النّكرة المقصودة:** وهو منادى مبني على الضم، يقول الزّجّاجيّ: "واعلم أنّك إذا أقبلت على رجلٍ بعينه فناديته، قلت: "يا رجلُ أقبل" فرفعته، والتقدير: "يا أيُّها الرجلُ أقبلْ"؛ لأنّك تريده بعينه"[٢].

نلاحظ على الزّجّاجيّ هنا أنّه بيّن مفهوم مصطلح النّكرة غير المقصودة دون أن يذكر لفظه.

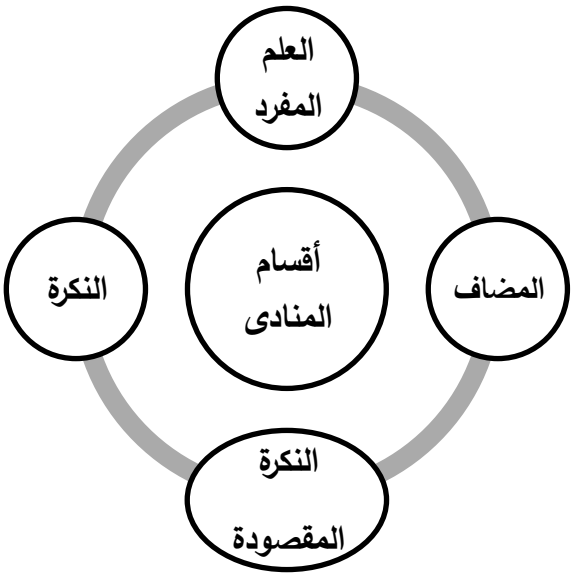

من خصائص مصطلح النّداء عند الزّجّاجيّ

المتتبع للنصوص التي أوردها الزّجّاجيّ في الأبواب التي خصصها للنداء، يجد أنّ لمصطلح النّداء عدة خصائص تبيّن أحكامه، ومن هذه الخصائص:

أولًا: توابع المنادى، وقد اكتفى الزّجّاجيّ ببيان النعت والعطف، وأحكامهما:

❖ **النعت،** ذكر الزّجّاجيّ للنعت حالتين، هما:

---

[١] الزجاجي، الجمل في النحو، ص ١٥٢.

[٢] المرجع السابق، ص ١٥٢.

١. **نعت المنادى المفرد**، وله وجهان، يقول الزّجّاجيّ: " فإذا نعتّ المنادى المفرد العَلَم كان له في نعته مفردًا وجهان: الرفع والنصب. أمّا الرفع: فعلى النصب، وأمّا النصب فعلى الموضع، لأنّه في موضع نصب، وذلك قولك: "يا زيدُ العاقلُ، ويا زيدُ العاقلَ..."[١]، وإن نعت المفرد العلم بنعتٍ مضافٍ نصبت النعت، كقولك: "يا زيدُ أخانا"[٢].

٢. **نعت المضاف والنّكرة**، يكونان منصوبين، يقول الزّجّاجيّ:" فأمّا نعت المضاف والنّكرة، فلا يكونان إلا منصوبين وذلك قولك: "يا غلامَ محمدٍ العاقلَ"، إن جعلته نعتًا ل(غلام) نصبته، وإن جعلته نعتًا ل (محمد) خفضته"[٣]، وتقول في النّكرة: يا ذاهبًا مستعجلًا، فلا يكون إلا منصوبًا[٤].

❖ **العطف**، يقول الزّجّاجيّ في عطف المنادى المفرد والمنادى المضاف: "يا زيدُ ومحمدُ، و يا عبدَ اللهِ ومحمدُ "، و "يا زيدُ وعبدَ اللهِ"، تحملُ كلَّ واحدٍ في العطف على حاله قبل العطف"[٥] يظهر من كلام الزّجّاجيّ أنّ عطف المنادى سواء كان مفردًا أو مضافًا فإن حكمه يكون على حاله قبل العطف. وإن كان المعطوف اسمًا فيه ألف ولام على اسم مفرد منادى كان لك في المعطوف وجهان، وقد بينهما الزّجّاجيّ، **وهذان الوجهان هما**[٦]:

١. **الرفع**، حملًا على اللفظ، وذلك قولك: "يازيدُ والغلامُ"، وهو مذهب الخليل وأصحابه.

٢. **النصب**، حملًا على موضع المنادى وهو النصب، وذلك قولك: "يا زيدُ والغلامَ"، وهو مذهب أبي عمرو بن العلاء.

ثانيًا: المنادى المعرف بالألف واللام، يقول الزّجّاجيّ: "اعلم أنّه لا ينادى اسم فيه الألف واللام إلا ب (أي) كقولك: "يا أيُّها الرجلُ" و "يا أيُّها الغلامُ" و "يا أيُّها الراكبُ" ف (أي): اسم مفرد منادى، و (ها): صلة ل (أي)، والرجل: نعت لأي في قولك: "يا أيها الرجل". وهو نعت لا يستغنى عنه، ولا يجوز فيه إلا الرفع"[٧]، ولا يجوز أن نقول: يا الرجل إلا إذا دخلت على لفظ الجلالة (الله) فإنّه يجوز أن نقول: "يا الله"[٨].

---

[١] الزجاجي، الجمل في النحو (ص ١٤٩).

[٢] ينظر: المرجع السابق، ص ١٥٠.

[٣] المرجع نفسه، ص ١٥٠.

[٤] ينظر: المرجع نفسه، ص ١٥٠.

[٥] المرجع نفسه، ص ١٥٠.

[٦] ينظر: المرجع نفسه، ص ١٥١-١٥٢.

[٧] المرجع نفسه، ص ١٥٠.

[٨] ينظر: المرجع السابق، ص ١٥١.

ثالثًا: إذا لحق الاسم العلم المنادى التنوين في ضرورة الشعر، فمنهم من ينونه ويرفعه على لفظه، وهو مذهب الخليل وأصحابه. ومنهم من ينونه وينصبه، ويقول: أردّه إلى أصله، وهو مذهب أبي عمرو بن العلاء وأصحابه، وكذلك أنشدوا بيت الأحوص:

سَلامُ اللهِ يا مَطَرٌ عَلَيها وَلَيسَ عَلَيكَ يا مَطَرُ السَلامُ[١]

هذه رواية الخليل وأصحابه بالرفع والتنوين، وأبو عمرو يرويه بالنصب[٢].

رابعًا: خروج النّداء عن معناه الأصلي، يترتب عن صيغ النّداء ضروب من التغيير المعنوي والشكلي التي تحتاج إلى دراسة وفهم حقيقي لوظيفة النّداء، وإنّه قد ينادى من لا يراد إقباله، ولكن على وجه التفجع عليه، ما يؤدي إلى تشعب النّداء إلى معانٍ أخرى، تتحدد من خلال العلاقة التي تنشأ بين المنادَى والمنادِي، ومن المعاني التي خرجت عن معناها الأصلي إلى أغراض أخرى تفهم من السياق عند الزّجّاجيّ، هي:

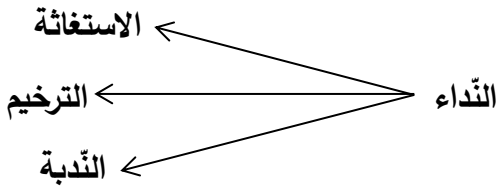

١. مصطلح الاستغاثة

أولًا: تعريف الاستغاثة لغةً واصطلاحًا

الاستغاثة مصطلح مفرد، وهو مصدر، مادته المعجمية (غ. و. ث)، وغوّث الرجل واستغاث: صاح: واغَوثاهُ، وتقول: ضُرِبَ فلانٌ فغوّث تغويثًا، قال: واغَوْثاهُ، وقد صرّح أئمّةُ النحو بأنّ هذا هو أصله، ثم إنّهم استعملوه بمعنى صاحَ ونادى طَلَبًا للغوثِ[٣]، والغَوْثُ: الاسم من ذلك[٤]، وهي الغوث من الإغاثة، وهي الإعانة والنُّصرة عند الشِّدة[٥]، والاستغاثة: "طلب الغوث، وهو التخليص من الشّدة والنّقمة، والعونُ على الفَكاكِ من الشّدائد"[٦].

---

[١] البيت للأحوص الأنصاري ، ينظر: اللخمي، الفصول والجمل في شرح كتاب الجمل (ص ١١٨)، العلوي، المنهاج في شرح الجمل (ج٥٣٧/١)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص٤٠٥)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (مج٢٠٣/٢).

[٢] الزجاجي، الجمل (ص١٥٤-١٥٥).

[٣] الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ج٣١٣/٥).

[٤] الفراهيدي، معجم العين (ج٢٩٥/٣).

[٥] ابن فارس، مقاييس اللغة (ج٤٠٠/٤).

[٦] الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ج٢١٤/٥)،، ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج٥٦٨/١).

وتعريفها في اصطلاح النّحاة هي: "نداءُ من يعينُ من دفع بلاءٍ أو شدّة، نحو: "يا لَلأقوياءِ للضّعفاءِ"، والمطلوب منه الإعانة يسمّى (مُستغاثًا)، والمطلوب له الإعانة يسمّى (مستغاثًا له)"[١]، ولا يُستعمل للاستغاثة من أحرف النّداء إلّا (يا)، ولا يجوز حذفها، ولا حذفُ المستغاث، أمّا المستغاث له فحذفه جائز، نحو: "يا للهِ"[٢].

ثانيًا: تعريف الاستغاثة عند الزّجّاجيّ

لم يحدّ الزّجّاجيّ مصطلح الاستغاثة لكنّه استخدمه في التعبير عن الحالة التي يدلُّ عليها، وقد اكتفى في بيان ما يدلُّ عليه من خلال الحكم النّحويّ ومن ثم الشواهد والأمثلة التي عرضها في (باب الاستغاثة)، حيث إنّه يقول: "إذا استغثت بشيء فتحت لامه وكسرت لام المستغاث من أجله، وخفضت بهما جميعًا، وذلك قولك: (يا لَزيدٍ لِعمرٍو)، فتحت لام (زيد)؛ لأنّك استغثت به، وكسرت لام (عمرو)؛ لأنّك استغثت من أجله"[٣].

يظهر من خلال كلام الزّجّاجيّ أنّ الاستغاثة معناها طلب العون والمساعدة، فقوله: "إذا استغثت بشيء"، معناه: (إذا طلبت المساعدة والعون)، والمطلوب منه المساعدة يسمّى (مستغاث به)، وهذا المستغاث المنادى تضاف له لام مفتوحة، والمطلوب له المساعدة يسمّى (المستغاث من أجله)، وهذا المستغاث من أجله تضاف له لام مكسورة. **وتستعمل الاستغاثة على ثلاثة أوجه**[٤]:

- **الوجه الأوّل:** أن يذكرا جميعًا، المستغاث به، والمستغاث من أجله، فيقال: "يا لَزيدٍ لِعمرٍو".
- **الوجه الثاني:** أن يستعمل المستغاث له، ويحذف المستغاث من أجله، فيقال: "يا لَزيدٍ".
- **الوجه الثالث:** أن يستعمل المستغاث منه، ويترك ذكر المستغاث به، كقولك:" يا قوم لزيد".

فاستعمالهما يكون على هذه الأوجه الثلاثة، فإن أتي بهما فعلى جهة البيان، وإن حذف واحد منهما، فلأنّ الحال معلومة، فلهذا جاز حذفه[٥]، والأمثلة التي ذكرها الزّجّاجيّ في (باب الاستغاثة) تدلُّ على أنّه قد اكتفى بذكر الوجه الأوّل والوجه الثالث.

---

[١] الغلاييني، جامع الدروس العربية (ج٣/١٢٤)، ينظر: السامرائي: فاضل، معاني النّحو (ج٤/٣٣٥).

[٢] الغلاييني، جامع الدروس العربية (ج٣/١٢٤).

[٣] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ١٦٦).

[٤] ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٥٦٨-٥٦٩).

[٥] الزجاجي، الجمل في النحو (ج١/٥٦٨-٥٦٩).

- **الوجه الأوّل،** قوله: "وذلك قولك: "يا لَزيدٍ لِعمرٍو"، فتحت لام (زيد)؛ لأنّك استغثت به، وكسرت لامَ (عمرٍو)؛ لأنّك استغثت من أجله. وكذلك: (يا لَلرّجالِ لِلعجبِ) "[١].
- **الوجه الثاني، قوله:** ومثل ذلك قول الشاعر:

يا عَجَبًا لِهذِهِ الفليقـه

هل تُذهِبَنَّ القُوباءَ الرّيقَهْ [٢]

٢. مصطلح الترخيم

أولاً: تعريف الترخيم لغةً واصطلاحًا

التّرخيم مصطلح مفرد، وهو اسم مشتق، مادته المعجمية (ر. خ. م)، واشتقاقه من قولهم: صوت رخيم، أي ضعيف، أو من قولهم: رخم صوته، إذا رققه[٣]، فالراء والخاء والميم أصلٌ يدل على رقةٍ وإشفاق. يقال ألقى فلانٌ على فلانٍ رَخْمَتَه، وذلك إذا أظهر إشفاقًا عليه ورقةً له[٤]، فالترخيم إذن معناه: التليين والتسهيل والتخفيف، ومنه الترخيم في الأسماء؛ لأنّه تسهيل للنطق بها، أي: لأنّهم إنّما يحذفون أواخرها ليسهّلوا النطق بها، وهو أن يحذف من آخره حرف أو أكثر كقولك إذا ناديت حارثًا: يا حارِ، وسمّي ترخيمًا؛ لتليين المنادي صوتَه بحذف الحرف [٥]. قال الأصمعي: "أخذ عنّي الخليل معنى الترخيم؛ وذلك أنّه لقيني فقال لي: ما تسمّي العربُ السهلَ من الكلام؟ فقلت له: العرب تقول: جاريةٌ رخيمة إذا كانت سهلة المنطق، فعمل باب الترخيم على هذا"[٦]، والذي نقله الزّمخشري أنّ ترخيم الأسماء مأخوذ من ترخيم الدجاجة؛ لأنّها لا تُرخّم إلا عند قطع البيض[٧].

---

[١] الزجاجي، الجمل في النحو، ص ١٦٦.

[٢] البيتان لابن قنان الراجز، وقد ذكر في كتاب الجمل بلا نسب، ينظر: الزجاجي، الجمل (ص ١٦٦)، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (ج٢/٢١٢)، العلوي، المنهاج في شرح جمل الزجاجي (ج١/٥٦٧). اللخمي، الفصول والجمل في شرح كتاب الجمل (ص ٨٨).

[٣] ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٥٧٣).

[٤] ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة (ج٢/٥٠١).

[٥] ينظر: الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ج٣٢/٢٣٨).

[٦] المرجع السابق، ج٣٢/٢٣٨.

[٧] ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس (ج٣٢/٢٣٨)، الزمخشري، أساس البلاغة (ج١/٣٤٥).

والترخيم اصطلاحًا: "إسقاط شيء من آخر الاسم في النّداء ، كقولهم: يا مالك، يا مالِ .كأنّ الاسم لما ألقى منه ذلك رقّ"[١]. أو : "حذف آخر الاسم المنادى إمّا على جهة التمام أو على جهة النقصان"[٢].

ثانيًا: تعريف الترخيم عند الزّجّاجيّ

حدّ الزّجّاجيّ الترخيم بقوله: "حذف أواخر الأسماء الأعلام في النّداء خاصةً تخفيفًا"[٣]. يتبين من خلال التّعريف أنّ الترخيم لا يكون إلا في النّداء، ويكون بحذف آخر حرف من المنادى، ويؤتى به لغرض التخفيف.

ثالثًا: صور الترخيم عند الزّجّاجيّ

١) أن يكون اسمًا علمًا؛ "فلا يرخم مضافٌ، ولا نكرةٌ، ولا مضمرٌ، ولا مبهم، ولا ما عاقب المضاف ممّا يضم إليه، لأنّ هذه الأسماء جرت في النّداء على أصولها"[٤].
٢) أن يكون الاسم سواءً أكان مذكرًا أم مؤنثًا زائدًا على ثلاثة أحرف، وجاء عند الزّجّاجيّ أنّه: " لا يرخّم من الأسماء إلا ما كان على أكثر من ثلاثة أحرف؛ لأن الثلاثة أقلُّ الأصول"[٥].
٣) أن يكون الاسم مختومًا بتاء التّأنيث، فإنّ الاسم يرخّم قلت حروفه أو كثرت؛ فتقول في ترخيم "فاطمَة": "يا فاطِمَ" وفي "عائشَة": "يا عائِشَ"، وفي ترخيم "ثُبةٍ، وعِدةٍ، وعِضةٍ": "يا ثُبَ، ويا عِدَ، ويا عِضَ"[٦].

رابعًا: تقسيم الترخيم عند الزّجّاجيّ

يقسم الترخيم عند الزّجّاجيّ إلى قسمين لا ثالث لهما، وهما: الترخيم المفرد، والترخيم التركيبي.

أولًا: الترخيم المفرد

ذكر الزّجّاجيّ مفهوم هذا المصطلح من خلال الأمثلة التي عرضها في (باب الترخيم) دون أن يذكر لفظه الاصطلاحي.

---

[١] ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة (ج٢/٥٠١).
[٢] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٥٧٣).
[٣] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ١٦٨).
[٤] المرجع السّابق، ص ١٦٨.
[٥] المرجع نفسه، ص ١٦٨.
[٦] ينظر: المرجع نفسه، ص١٦٨-١٧٠.

والترخيم المفرد هو الترخيم الذي يتم تغيير آخره في كلمة مفردة واحدة، وتكون هذه الكلمة على أكثر من ثلاثة أحرف، **وله عدة أوجه:**

أ- ما كان قبل آخره متحركًا، فتقول من ذلك في ترخيم "جعفر": "يا جَعْفَ أقبِل"، فتحذف "الراءَ" وتَدَعُ ما قبلها على حركتِه.

ب- ما كان قبل آخره حرف معتل فإذا كان زوائد حذفتها مع الآخر، فقلت في ترخيمِ "مسعود، ومنصور، وعمّار": "يا مَسعُ، ويا منصُ، ويا عَمَّ"، أمّا إذا كان الحرف المعتل من أصل الكلمة فإنه لا يحذف، ونكتفي بحذف الحرف الأخير، فتقول في ترخيم "ثمود، وسعيد، وزياد": "يا ثمُو، ويا سعِي، ويا زِيا"[١].

ت- إن كان في آخر الاسم زيادتان زيدتا معًا، فإنهما تحذفان في الترخيم، فتقول في ترخيم "عثمان" : "يا عُثمَ أقبِل" ، وفي ترخيم "سليمان": "يا سلْمَ أقبل" ، وفي ترخيم "مَرْوان" : "يا مرْوَ أقبل" ، وفي ترخيم "أسماء" : "يا أسمَ أقبِلي"، وفي "حمراء": "يا حمرَ أقبلي"[٢].

ثانيًا: الترخيم المركب

هو ما كان مركبًا بأكثر من كلمة، وقد ذكر الزّجّاجيّ مفهوم هذا المصطلح من خلال الأمثلة التي عرضها في (باب الترخيم)، ولم يذكر لفظ المصطلح، وممّا جاء في كتابه: وإذا رخّمت اسمين جُعلا اسمًا واحدًا نحو "حضرَ مَوْت، وَبَعْلَبَك، ورامَ هُرْمُز، ومعدي كَرِبَ"، حذفت الآخر منهما، فقلت: "يا حضْرَ أقبِل، ويا معدِي أقبِل، ويا رامَ أقبِل"[٣].

٣. مصطلح النُّدبة

أولًا: تعريفه لغةً واصطلاحًا

الأصل اللغوي (النون والدال والباء) مركب من كلمة (النّدبُ)، ومعناها: أن تدعوَ النادبةُ الميتَ بحسن الثناء في قولها: وافلاناه! واهناه! واسم ذلك الفعل: النّدبة، وهو من أبواب النحو؛ كلُّ شيء في ندائه وا! فهو من باب الندبة[٤]"، و الندبة: "تفجُّع يلحق النادبَ عند فقد المندوب، وأكثر ما يلحق ذلك النساء لضعفهنَّ عن تحمُّل المصائب"[٥]، أو تعريف آخر هي: "نداء المتفجع عليه أو المتوجع منه، نحو: "واسيداه! واكبداه!"[٦] ولا يجوز في الندبة حذف المنادى ولا

---

[١] ينظر: الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ١٧٠).

[٢] ينظر: المرجع السّابق، ص ١٧١.

[٣] المرجع نفسه، ص ١٧٣.

[٤] ابن منظور، لسان العرب (ج١/٧٥٤).

[٥] أبو البركات الأنباري، أسرار العربية (ص ١٨٣).

[٦] الغلاييني، جامع الدروس العربية (ج٤/١٢٦).

حذفُ أداته[١]وعلامة النُّدبة: "(وا) أو (يا) في أوّله، و (ألف وهاء) في آخره، وإنّما زيدت (وا) أو (يا) في أوّله، و(ألف وهاء) في آخره؛ ليمدّ بها الصوت؛ ليكون المندوب بين صوتين مديدين، وزيدت الهاء بعد الألف؛ لأن الألف خفيّة، والوقف عليها يزيدها خفاءً، فزيدت الهاء عليها في الوقف؛ لتظهر الألف لزيادتها بعدها في الوقف"[٢].

ثانيًا: تعريف النُّدبة عند الزّجّاجيّ

حدّ الزّجّاجيّ الندبة في (باب النّدبة) بقوله: "اعلم أنّ المندوب منادًى، ولكنه متفجّعٌ عليه"[٣]. وممّا نلاحظه أنّ الزّجّاجيّ عد المندوب من باب النّداء، وليس منادى لأنّه يطلب إقباله، وإنّما هو على جهة التسامح لما كان بلفظ النّداء.

حروف الندبة عند الزّجّاجيّ

لا يستعمل في النّدبة إلا حرفان، وقد ذكرهما الزّجّاجيّ في كتابه، وهما: "وا، ويا[٤]". وذِكْرُ الزّجّاجيّ لهذين الحرفين بهذا الترتيب يشير إلى أنّ الحرف (وا) هو الأصل؛ لأنّه مختص بالندبة، ولا يدخل على غير المنادى المندوب. أمّا الحرف (يا) هو غير الأصل؛ لأنّه مختص بالنّداء، ويستعمل للندبة إذا لم يحصل التباسٌ بالنّداء الحقيقي[٥]، ومن ثَمَّ بيّن أوجه المندوب، وهي كالآتي:

- **الوجه الأوّل:** أن يكون على صيغة المنادى، وفي هذا يقول الزّجّاجيّ: "فإن شئت جعلته بلفظ المنادى، فقلت: (وازيدُ، واعمرو)"[٦]. ويظهر بهذا الوجه أنّ الزّجّاجيّ استعمل في هذه الحالة حرف (وا) فقط حتى لا يلتبس المندوب مع المنادى.
- **الوجه الثاني:** أن يختم المندوب بالألف الزائدة وهاء السكت، يقول الزّجّاجيّ: "وإن شئت زدت في آخره (ألفًا)، وزدت بعد الألف (هاءً) في الوقف، وحذفتها في الوصل، فقلت: (وازَيداه، وابكراه، واعمراه)"[٧].

---

[١] الغلاييني، جامع الدروس العربية (ج١٢٦/٤).

[٢] أبو البركات الأنباري، أسرار العربية (ص ١٨٣).

[٣] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ١٧٦).

[٤] المرجع السّابق، ص ١٧٦.

[٥] ينظر: الغلاييني، جامع الدروس العربية (ص ١٢٦).

[٦] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ١٧٦).

[٧] المرجع السابق، ص ١٧٦.

من خصائص النّدبة عند الزّجّاجيّ

يندب الاسم المعرفة فقط، فلا يجوز أن يندب الاسم النّكرة ولا المضمر ولا المبهم؛ ليكون ذلك عذرًا للنادب عند السامعين؛ لأنّهم إذا عذروه؛ شاركوه في التفجُّع والرَّزِيّة، فإذا شاركوه في التفجُّع؛ هانت عليه المصيبة[١]، وفي هذا يقول الزّجّاجيّ: "لا يجوز أن تندب نكرةً ولا مضمرًا ولا مُبهمًا؛ لأنّك إنّما تذكر المندوب بأشهر أسمائه، ليكون عُذرًا للتفجع عليه"[٢]. وهذا الاسم المعرفة له أوجه، وقد وضحها الزّجّاجيّ من خلال الأمثلة دون أن يعرض القاعدة، **وهذه الأوجه هي:**

- أن يكون المعرفة علمًا مفردًا؛ فتقول: واغُلاماه في لغة من قال: ياغلامِ أقبل[٣].
- أن يكون المعرفة علمًا مضافًا إليه ياء المتكلم الساكنة، وله وجهان: " مَن قال: يا غلامِي، بإسكان الياء، فإن شاء قال: واغُلاماه، فحذف الياء لسكونها وسكون الألف بعدها، وإن شاء حرّكها فقال: واغُلامِيَاه "[٤].
- أن يكون المعرفة علمًا مضافًا إليه ياء المتكلم المتحركة، وله وجه واحد، يقول الزّجّاجيّ: "ومَن قال: "يا غلاميَ" بتحريك الياء، قال في الندبة (واغُلامِياه) لا غير"[٥].
- أن يكون علمًا مضافًا، و عندئذ تلحق ألف الندبة وهاء السكت آخر المضاف إليه، وذلك نحو: "وا أميرَ المؤمنِيناهْ"[٦].
- لا يندب الاسم الموصول المعرف ب "أل" أمّا إذا كان الاسم الموصول خاليًا من "أل" مشهورًا بجملة الصلة، فتقول: "وامَن حَفَرَ بئرَ زَمْزَماهْ"[٧].

وفي هذا قال ابن مالك:

ويُنْدَبُ المَوْصولُ بالّذي اشْتَهَر كبِئْرَ زَمْزَمٍ يلي وا مَنْ حَفَر[٨]

---

[١] ينظر: أبو البركات الأنباري، أسرار العربية (ص ١٨٣).

[٢] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص١٧٦).

[٣] ينظر: المرجع السابق، ص ١٧٦.

[٤] المرجع نفسه، ص ١٧٦.

[٥] المرجع نفسه، ص ١٧٦.

[٦] ينظر: المرجع نفسه، ص ١٧٦.

[٧] ينظر: المرجع نفسه، ص ١٧٦.

[٨] ينظر: متن الألفية، ابن مالك (ص٤٠)، ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (مج٢/٢١٩)، ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص٤٢٠).

- إذا اتصلت علامة المندوب بالاسم المضمر، فإنّه يجب أن تكون العلامة فيه تابعة لحركة الاسم المضمر خوفًا من اللبس. ثم اتصاله لا يخلو حاله، إمّا أن يكون بضمير المخاطب، أو بضمير الغائب، أو بضمير المتكلم[١]، فهذه وجوه ثلاثة، وقد ذكر الزّجّاجيّ أمثلة على الضّمير المخاطب، يقول: "وإذا خفت لبسًا بينَ مشتبهين، جعلت ألفَ الندبة تابعةً لغيرها، فتقول: واغُلامَكُماه "للاثنين، واغُلامَكُموه" للجميع، واغُلامَكِيه" للمؤنث إذا خاطبتها وندبت غلامها"[٢].

[١] ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٥٩٣).

[٢] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ١٧٧).

المبحث الرابع

القضايا المصطلحيّة لمصطلح الاسم عند الزّجّاجيّ

أولًا: قضية بناء مصطلح الاسم عند الزّجّاجيّ

من السّمات الّتي يتميّز بها مصطلح الاسم عند الزّجّاجيّ أنّه وصل إلى مرحلة متقدّمة من الوضوح والبيان، وقد استقرّ الزّجّاجيّ وثبت في معظم ألفاظه المصطلحيّة لمصطلح الاسم ولم يستخدم له مرادفات، وكذلك قد أكثر من استخدام الألفاظ المصطلحيّة المفردة التي تستخدم اليوم في عصرنا الحاليّ؛ وهذا يدلّ على أنّ مصطلح الاسم عند الزّجّاجيّ في زمنه قد نضجت أصوله، واتّضحت فروعه، ورسمت قواعده، إلّا في بعض المصطلحات فإنّه استخدم له مرادفات مصطلحيّة، واستخدمه بلفظه المركب الإضافي أو الوصفي، ومن هذا السّياق سأتطرق بناءً على النّماذج التي تمّت دراستها إلى معرفة طبيعة مصطلح الاسم عند الزّجّاجيّ، وذلك بالتّطرق إلى بناء مصطلح الاسم وتعريفه.

وبناءُ مصطلح الاسم عند الزّجّاجيّ ينقسم إلى قسمين: المصطلح البسيط، والمصطلح المركّب.

أولًا: المصطلح البسيط

البسيط ضدّ المركّب وهو ما لا تعقيد فيه[١]، و"بسط الشّيء: خلا من التعقيد، أي صار صار سهلًا يسيرًا"[٢]، والمصطلح البسيط: هو المصطلح "الّذي يتكون من مفردة واحدة"[٣]، وهذه المفردة لها عدّة أشكال: قد تكون معرّفة، وقد تكون نكرة، ومن هذه المصطلحات التي وردت في مصطلح الاسم: (الاسم، النّكرة، المعرفة، المضمر، الإضافة، المبهم، الظاهر، البدل، المبتدأ، الخبر، الابتداء، الخفض، التنوين، الصرف، التّصغير، التّذكير، المذكر، التّأنيث، المؤنث، النعت، الصفة، التوكيد، المؤكد، المبدل، العطف، النداء، المنادى، الاستغاثة، الترخيم، الندبة، الجر، التوابع، التمييز، التفسير... وغيرها من المصطلحات).

وهذا المصطلح البسيط يدلُّ على أنّ المصطلح قد وصل لمرحلة متقدّمة من مراحل تكوين المصطلح، وهو أسهلها تداولًا وأكثرها استعمالًا، ولو قارناه مع مصطلحات سيبويه فإنّا

---

[١] معجم الوسيط (ص ٥٧).

[٢] مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة (ص ٢٠٣).

[٣] البوشيخي: عز الدين، تحليل المصطلح البسيط في العلوم الصحية (ص ١١٠).

نجد المصطلح الذي كان يأخذ شكل التّعريف عند سيبويه قد تقلص إلى كلمة واحدة لها مفهومها وتعريفها الخاص.

وعلى سبيل المثال، مصطلح البدل عند سيبويه، فإنّه يسميّه باللّفظ المركّب المعقّد الّذي يشبه التّعريف، يقول: "هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم، ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسمٌ آخر فيعملُ فيه كما عَمِلَ في الأوّل، وذلك قولك: رأيتمُ قومَك أكثرَهم"[١]، وفي ثنايا كتابه يطلق عليه المصطلح المفرد (البدل) اختصارًا للمصطلح المعقد، ولو جئنا للزجاجي فإنّا سنجده في جميع مواضع مصطلح البدل، يستخدم اللفظ الاصطلاحي المفرد (البدل)، وهذا يدلُّ على عدم استقرار المصطلح عند سيبويه واستقراره عند الزّجّاجيّ.

وقبل الانتقال إلى المصطلح المركب تجدر الإشارة إلى أنّ بعضًا من المصطلحات البسيطة التي تنتمي إلى مصطلحات الاسم تعدُّ أساسًا للمصطلحات المركبة، وإنّ بعض المصطلحات البسيطة تتشكل من المصطلحات المركّبة.

ثانيًا: المصطلح المركّب

مركب وصفي، حيث ضُمّتْ لفظة (المركب) إلى لفظة (المصطلح)، و(المركّب) في اللّغة اسم مفعول من ركّب[٢]، و "تركّب الشيء من كذا وكذا: تألّف وتكوّن"[٣]، و"ركّب الشيء في غيره: ضمّ أجزاءه المتفرّقة ورتّبها وربط بعضها ببعض للحصول على وحدة متكاملة"[٤]، و"هو في النحو، قول مؤلّف من كلمتين أو أكثر لفائدة"[٥]، والتركيب: "تأليف الشيء من مكوّناته البسيطة"[٦].

وفي علم اللّغة تربط الكلمات بعضها مع بعض فإن كان "التأليف بين كلمتين سمي مصطلحًا مركبًا وإن كان من عدة كلمات سمي مصطلحًا معقدًا"[٧].

---

[١] ينظر: سيبويه، الكتاب (ج١/١٥٠).

[٢] ينظر: مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة (ص ٩٣٤).

[٣] معجم الوسيط (ص ٣٦٨)، ينظر: مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصر (ص ٩٣٤)، الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ج٢/٥٢٧)، ابن فارس، مقاييس اللغة (ج٢/٤٣٢).

[٤] مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة (ص ٩٣٢).

[٥] يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية (ج٨/٤٤٤).

[٦] معجم الوسيط (ص ٣٦٨).

[٧] أرسلان، تحليل المركب المصطلحي... (ص ١٣٦).

إذن؛ المصطلح المركب ينقسم إلى قسمين: مصطلح مركّب، ومصطلح معقّد. والمصطلح المركّب في النحو يتألف من كلمتين مثل المركب الإضافي: وهو "المركّب من المضاف والمضاف إليه"[١]، والمركب الوصفي: هو "ما تألف من الصفة والموصوف"[٢]، أمّا المصطلح المعقد: فهو "عبارة عن تركيب من المفردات يتجاوز أحيانًا في طوله الجملة"[٣].

١) المصطلح المركّب عند الزّجّاجيّ

وردت العديد من المصطلحات الاسمية المركبة عند الزّجّاجيّ، فمنها ما هو مركب إضافيّ، ومنها ما هو مركب تركيبًا وصفيًّا.

ومن أمثلة المصطلحات المركّبة لمصطلح الاسم: (المضمر المتصل، ضمير الشأن، بدل الغلط، خبر المبتدأ، خبر الابتداء، أل العهدية، التّذكير والتّأنيث، المنادى المضاف، المنادى النّكرة، المنادى المنكور، لام الاستغاثة، الألف واللام، لام التّعريف، الأسماء الأعلام، إعراب الأسماء، تثنية الأسماء، الأسماء الخمسة... وغيرها من المصطلحات).

وما نلاحظه أن نسبة المصطلحات المفردة لمصطلح الاسم أكثر من المصطلحات المركّبة.

٢) المصطلح المعقّد عند الزّجّاجيّ

وردت العديد من المصطلحات الاسمية المركبة المعقدة، وهذه النسبة أقل من المصطلحات البسيطة وتقريبًا تساوي المصطلحات المركّبة، ومن ذلك ما يأتي: (ما أضيف إلى واحد من هذه المعارف، الضّمير المتصل باسم منصوب، الضّمير المتصل باسم مخفوض، المضمر المتصل باسم مرفوع، اتصال المكني باسم مرفوع، اتصال المكني بمنصوب، بدل الشيء من الشيء، بدل البعض من الكل، بدل المصدر من الاسم، المنادى المفرد العلم، أسماء معتلة مضافة، جمع المذكّر السّالم، الأسماء الخمسة المعتلة المضافة، جمع المؤنث السّالم، الأسماء التي لا تنصرف... وغيرها من المصطلحات).

ثانيًا: قضية تحديد مصطلح الاسم عند الزّجّاجيّ ودقته.

سنتناول هذه القضية من عدة أوجه:

---

[١] يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية (ج٨/٤٤٤).

[٢] المرجع السّابق، ج٨/٤٤٥.

[٣] أرسلان، تحليل المركب المصطلحي... (ص١١٠).

١. مدى ارتباط المفهوم بالمصطلح.

يظهر من خلال دراسة الألفاظ المصطلحية وفهم مفاهيمها ومعرفة أشكال تعريفها، أنّ الزّجّاجيّ يميّز بين المصطلحات، ويفصل بينها، ويحرص على أن يكون لكلِّ مصطلح نحوي مفهومه الخاص في معظم المصطلحات، فمثلًا نجده يميّز بين مصطلح المبتدأ، وخبر المبتدأ، والتمييز، والحال، والمنادى بأنواعه، والبدل بأنواعه، والنّكرة، والمعرفة، وغيرها من المصطلحات، فإنّه يضع لكل واحد من هذه الألفاظ المصطلحيّة مصطلحًا خاصًا به، وقد خصّص لكلّ مصطلحٍ بابًا نحْويًّا خاصًا به كذلك، وهذا يدلّ على أنّ الزّجّاجيّ يفصل بين المصطلحات، وأنّ اللفظ المصطلحي مرتبط بمفهومه الاصطلاحي ارتباطًا وثيقًا.

ومن ثَمَّ نجد أنّ الزّجّاجيّ في معظم المصطلحات المتعلقة بمصطلح الاسم قد ثبت واستقر على مصطلح واحد، أي لفظ مصطلحي واحد يمكننا أن نطلقه عليه مصطلح (أحادي اللفظ)، وهذا المصطلح الأحادي مرتبط بمفهومه ارتباطًا وثيقًا، أي أنّه لا يشاركه أي مصطلح آخر في المفهوم، وسأذكر في هذا الجدول عينة من المصطلحات أحادية اللفظ والمفهوم، والتي وردت ضمن مصطلح الاسم في كتاب الجمل، وهي الآتي:

المصطلح النحوي	اللفظ المصطلحي الأحادي	مفهومه الاصطلاحي
الاسم	الاسم	مرتبط بمفهومه
اسم	اسم	مرتبط بمفهومه
التصغير	التصغير	مرتبط بمفهومه
الاسم المصغر	الاسم المصغر	مرتبط بمفهومه
ال العهدية	الألف واللام تعرفان الاسم بالعهد	مرتبط بمفهومه
التذكير والمذكر	التذكير والمذكر	مرتبط بمفهومه
التأنيث والمؤنث	التأنيث والمؤنث	مرتبط بمفهومه
نكرة، النكرة	نكرة، النكرة	مرتبط بمفهومه
معرفة، المعرفة	معرفة، المعرفة	مرتبط بمفهومه
الأسماء الأعلام	الأسماء الأعلام	مرتبط بمفهومه
الإضافة المعنوية	الإضافة	مرتبط بمفهومه
الإضافة اللفظية	الإضافة	مرتبط بمفهومه
التوكيد	التوكيد	مرتبط بمفهومه
البدل	البدل	مرتبط بمفهومه
بدل الكل من الكل	بدل الشيء من الشيء	مرتبط بمفهومه
بدل البعض من الكل	بدل البعض من الكل	مرتبط بمفهومه
بدل الاشتمال	بدل المصدر من الاسم	مرتبط بمفهومه

بدل الغلط	بدل الغلط	مرتبط بمفهومه
المفاعيل	المفاعيل	مرتبط بمفهومه
نداء، النداء	نداء، النداء	مرتبط بمفهومه
المنادى	المنادى	مرتبط بمفهومه
المنادى العلم المفرد	المنادى المفرد العلم	مرتبط بمفهومه
المنادى المضاف	المضاف	مرتبط بمفهومه
الاستغاثة	الاستغاثة	مرتبط بمفهومه
الترخيم	الترخيم	مرتبط بمفهومه
الندبة	الندبة	مرتبط بمفهومه
المندوب	المندوب	مرتبط بمفهومه

الألفاظ المصطلحية الأحادية

وفي الوقت نفسه فإنّا سنجد في كتاب الجمل مصطلحات ثنائية اللفظ، أي أنّ لها أكثر من لفظ مصطلحي، وهذان اللفظان مرتبطان بمفهومٍ واحد، ولكن نسبتها أقل من نسبة المصطلحات الأحادية، وهذا يدلُّ على أنّ منحنى المصطلح النحوي عند الزّجّاجيّ يميل إلى الاستقرار والنضج، ومن هذه المصطلحات على سبيل المثال.

المصطلح النحوي	الألفاظ المصطلحية الثنائية	مفهومه الاصطلاحي
التنوين	التنوين، الصرف	مرتبط بمفهومه
الجر	الخفض، الجر	مرتبط بمفهومه
ال التعريف	الألف واللام، لام التعريف	مرتبط بمفهومه
التمييز	التمييز، التفسير	مرتبط بمفهومه
المبتدأ	الابتداء، المبتدأ	مرتبط بمفهومه
خبر المبتدأ	خبر الابتداء، خبر المبتدأ	مرتبط بمفهومه

والنقطة التّالية ستوضّح المصطلحات المرادفة المتعلقة بمصطلح الاسم عند الزّجّاجيّ.

٢. تعدّد المصطلح للمفهوم الواحد.

نجد الزّجّاجيّ في بعض المصطلحات قد عدّد المصطلح للمفهوم الواحد، ومن الأمثلة على ذلك:

١. **مصطلح المضمر أو الضّمير:** ورد الجذر اللغوي (ض، م، ر) في كتاب الجمل بكلِّ صيغه الاسمية والفعلية ومشتقاته (الضّمير، والمضمر، والإضمار) (١١١) مرة، ويستخدم الزّجّاجيّ

كذلك مصطلح (الكناية) ومشتقاته مرادف لمصطلح (الضّمير)، وقد ورد جذره اللغوي (ك، ن، ي) في كتاب الجمل (٣) مرات، وما نلاحظه أنّ نسبة ذكره لمصطلح الضّمير ومشتقاته أكثر من نسبة ذكر مصطلح (الكناية).

٢. **مصطلح التمييز:** ورد مصطلح التمييز في كتاب الجمل بكل صيغه (١٩) مرة، وقد عبّر عنه الزّجّاجيّ كذلك بلفظ (التفسير)، وقد ورد اللفظ بكل صيغه (٩) مرات، ويظهر من خلال عملية الإحصاء أنّ اللفظ الأشهر عنده هو التمييز، وقد استخدمه بأبوابه المتفرقة وفي باب (التمييز)، أمّا مصطلح (التفسير) فإنّه استخدمه بعدة أبواب ولم يستخدمه في باب التمييز فقط.

٣. **مصطلح المبتدأ:** يظهر من خلال عملية الإحصاء لكل ما يتعلق لمصطلح المبتدأ عند الزّجّاجيّ، أنّ اللفظ المصطلحي لم يستقر على حالة معينة؛ لأنّ الزّجّاجيّ استخدم له أكثر من لفظ، مرةً يطلق عليه (الابتداء) وقد ورد (٥٥) مرة، ومرة أخرى يطلق عليه (المبتدأ) وقد ورد (٢٢) مرة. والمتتبع لمواضع استخدام اللفظين سيلاحظ أنّه لا فرق بين مواضع الاستخدام سوى اختلاف اللفظ المصطلحي.

٤. **مصطلح الخفض:** ورد الجذر اللّغوي (خ، ف، ض) في كتاب الجمل بجميع صيغه ومشتقاته (١١٦) مرة، ويستخدم الزّجّاجيّ كذلك مصطلح (الجر) مرادف لمصطلح الخفض، وقد ورد الجذر اللّغوي (ج، ر، ر) في كتاب الجمل (٣) مرات، وما نلاحظه أنّ نسبة ذكره لمصطلح (الجر) أقل بكثير من نسبة ذكر مصطلح (الخفض)، وهذا إنْ دلّ على شيء؛ فإنما يدلُّ على اهتمام الزّجّاجيّ بمصطلح الخفض ربما لكونه أكثر دقةً من مصطلح الجر.

٣. ذكر المفهوم دون الحد واللفظ المصطلحي

أورد الزّجّاجيّ بعض المفاهيم المصطلحية ووضّحها من خلال الأمثلة والشواهد النّحويّة، وذكر مصطلحها العام، ولكنه لم يورد المصطلحات الخاصة التي تفرّعت من المصطلح العام، ويرجع ذلك إلى اهتمام الزّجّاجيّ بالمصطلح العام وتحديده له للتمييز بين المفاهيم، أمّا المصطلحات الخاصّة فإنّه اهتم بها بنسبة متوسطة.

وفيما يأتي سنذكر مصطلحات نحوية خاصة ذكر الزّجّاجيّ فيها المصطلح العام، ولكنه لم يذكر المصطلحات الخاصة للمصطلح العام، وذلك مثل مصطلح الإضافة، فإنّ الزّجّاجيّ أورد اللفظ المصطلحي للإضافة وكذلك بيّن مفهومه، ولكنه لم يذكر الألفاظ المصطلحيّة الخاصة به، وهي:

أ- **الإضافة المعنوية:** بيّن مفهومه من خلال الأمثلة التي أوردها، في (باب الإضافة)، و(باب النّكرة والمعرفة)، وأيضًا بيّن مفهومه من خلال ذكر بعض أوجهها، ولكنه لم يذكر اللفظ الاصطلاحي المركب.

ب- **الإضافة اللفظية:** بيّن الزّجّاجيّ مفهوم هذا النوع دون أن يحدّه، وذلك من خلال الأمثلة التي أوردها في كتابه، وقد أطلق عليها في باب (الصفة المشبهة باسم الفاعل فينا تعمل فيه) الإضافة غير المحضة، وهي إضافة الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معموله، ويظهر من خلال عملية الإحصاء أنّه لم يذكر اللفظ الاصطلاحيّ المركّب (الإضافة اللّفظيّة).

ومن المصطلحات العامة التي ذكرها الزّجّاجيّ، وذكر كذلك مصطلحاتها الخاصة، مصطلح البدل، فإنّ اللفظ الاصطلاحي العام هو (البدل)، والألفاظ المصطلحيّة الخاصة فإنّها تنقسم بحسب ما ذكرها الزّجّاجيّ إلى أربعة أقسام، وهي[1]:

أ- الشيء من الشيء وهما لعينٍ واحدة.

ب- البعض من الكلّ.

ت- يبدل المصدر من الاسم، إذا كان المعنى مشتملًا عليه.

ث- بدل الغلط، ولا يجري مثله في القرآن، ولا في كلام فصيح.

ومن المصطلحات النّحويّة التي بيّن الزّجّاجيّ مفهومها، ولكنه لم يذكر ألفاظها المصطلحية، هي: (تمييز النسبة، وتمييز الذات، والضّمير المتصل، والضّمير المنفصل، والضّمير المستتر، وضمير المتكلم، وضمير المخاطب، وضمير الغائب، والمُنادى النّكرة غير المقصودة، وتنوين التمكين، وتنوين التنكير، وتنوين المقابلة، والترخيم المفرد، والترخيم المركّب... وغيرها من المصطلحات).

كما نلاحظ فإنّ المصطلحات التي تمّ ذكرها هي مصطلحات خاصة، وإنّ الزّجّاجيّ قد أورد المصطلح العام لهذه المصطلحات الخاصة، ومن ثّم فقد قام شرّاح الجمل، والنّحاة المتأخرون بتسمية هذه المصطلحات بعدما استقر المصطلح النّحويّ ونضج.

٤) تعدّد المفهوم والمصطلح واحد

أورد الزّجّاجيّ بنسبة قليلة جدًّا بعض الألفاظ المصطلحية التي تحمل أكثر من مفهوم مصطلحي، ولكنه ذكر لهذه المفاهيم مصطلحًا نحويًّا واحدًا، لم يفصل بين المفاهيم، ومن الأمثلة على ذلك، مصطلح (المنادى النّكرة) و(المنادى الشبيه بالمضاف)، فقد خلط بينهما

---

[1] ينظر: الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٢٣).

وأدرجهما تحت مصطلح واحد، وقد تبين ذلك من خلال الأمثلة التي أوردها على المنادى النّكرة، وهذا ما يسمّى بالتداخل المصطلحي، وكما يظهر في هذا المثال فإنّ الزّجّاجيّ لم يفصل بينهما.

وبتتبع المصطلحات النّحويّة الأخرى لدى الزّجّاجيّ فإنّه يظهر في معظم المصطلحات المشتركة ، قد فصل بينهما، ومن الأمثلة على ذلك، مصطلح الحال، فإنّ لفظ (الحال) يحتوي على أكثر من مفهوم، فهو مصطلح متداخل ذكره الزّجّاجيّ في أكثر من باب، وأكثر من موضوع، مرةً يقصد به الفعل المضارع، ومرةً يقصد به (الاسم المنصوب عندما يكون حالًا)، والسياق هو الذي يحدد الدلالة.

٥) ذِكْرُ اللّفظ المصطلحي دون الحدّ

ذَكَرَ الزّجّاجيّ بعض المصطلحات النّحويّة التي أورد لفظها المصطلحيّ دون حدّها، والسّياق هو الذي يكشف عن مفهوم المصطلحي النّحويّ، ويوضّح معناه، ومن الأمثلة على ذلك:

أ- مصطلح الخفض: لم يحدّه لكنّه استخدمه في التعبير عن الحالة التي يكون عليه الاسم إذا لحقته الكسرة أو ما ينوب عنها، لذلك فإننّا فهمنا معناها دون ذكر حدّه، وتعريف الخفض كما وضعه العلماء هو: "الكسرة التي يحدثها عامل الجر"[١].

ب- مصطلح التّنوين: ورد مصطلح التنوين عند الزّجّاجيّ في كتاب الجمل بصورة مكثفة، ولم يقدم له تعريفًا؛ لسهولة إدراكه ووضوح دلالته، وتعريف التنوين هو "نونٌ تثبت لفظًا لا خطًا"[٢].

ت- مصطلحا التّذكير والتّأنيث: وردا في كتاب الجمل بلفظهما الاصطلاحي، ولكن الزّجّاجيّ لم يقم بحدّهما، وقد تبيّن مفهومهما من خلال الحالة التي يكونان عليهما، وكذلك من خلال الأمثلة، وقد ذكر الزّجّاجيّ مفردات مذكرة ومؤنثة في كتاب الجمل في خمسة أبواب، وهي كالآتي:

١. باب ما يؤنث من جسدِ الإنسانِ ولا يجوز تذكيرُه.
٢. باب ما يؤنّث من غير أعضاء الحيوان ولا يجوز تذكيره.
٣. باب ما يذكّر ويؤنّث من أعضاء الحيوان.
٤. باب ما يذكّر ولا يجوز تأنيثُه من الأعضاء.

وغيرها من المصطلحات التي أورد الزّجّاجيّ لفظها المصطلحي دون أن يحدّها ويضع لها تعريفًا.

---

[١] فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية (ص ٤٦).

[٢] السيوطي، جمع الجوامع في النّحو (ص٢٢١).

ثالثًا: قضية التّعريفات

يعتبر التّعريف البوابة الأوّلى للدخول إلى أي علم؛ لأنّه يكشف عن ماهيّة هذا العلم ومن خلاله تتضح خصائصه ومميزاته، و"صياغة تعريف للمصطلح لا يستقر غالبًا إلا بعد نضوج العلم ووضع أسس صياغة التّعريفات، لهذا لم تصغ التّعريفات الأوّلى للمصطلحات النّحويّة الصياغة نفسها التي صيغت بها فيما بعد"[١]، لذلك اهتم علماء القرون الثلاثة الأوّلى بالوصول إلى إدراك دلالة المصطلح أكثر من اهتمامهم بصياغة ذلك الإدراك[٢].

وفيما يأتي سنوضح أهم أشكال التّعريف وطرقه عند الزّجّاجيّ في كتاب الجمل بالتحديد في مصطلح الاسم.

أشكال التّعريف

للتعريف أشكال، وفي هذا السياق، سأتطرق للتعريفات التي وردت في مصطلح الاسم عند الزّجّاجيّ، ومن تلك التّعريفات ما يأتي:

١. التّعريف بالحدّ

كما لاحظنا فإن الحدود النّحويّة عند الزّجّاجيّ لم تنضج، وقد استخدم هذا النوع من التّعريف بنسبة قليلة جدًّا مقارنة مع الأشكال الأخرى التي استخدمها، ومن الأمثلة على الحدود النّحويّة لمصطلح الاسم:

أ- مصطلح الحال: حدّ الزّجّاجيّ مصطلح الحال بقوله: "هو كل اسم نكرة جاء بعد اسم معرفة، وقد تمّ الكلام دونه، فإنّه ينتصب على الحال"[٣].

ب- مصطلح النّكرة: حد الزّجّاجيّ مصطلح النّكرة بقوله: "النّكرة كلُّ اسمٍ شائعٍ في جنسه، ولا يخُصُّ به واحدٌ دون آخر، نحو: رجل، وفرس، وثوب، وغلام"[٤]، ويعدّ هذا الحد حدًّا تامًّا.

ت- مصطلح الاسم: حدّ الزّجّاجيّ الاسم بقوله "ما جاز أن يكون فاعلًا أو مفعولًا، أو دخل عليه حرف من حروف الخفض، نحو: رجل وفرس وزيد وعمرو، وما أشبه ذلك". رسم الزّجّاجيّ الاسم في هذا الحد رسمًا من خلال ذكر بعض علاماته، وهي الإسناد والجرّ.

---

[١] الملخ، التفكير العلمي في النّحو (ص ١٤٢).

[٢] ينظر: المرجع السابق، ص ١٤٣.

[٣] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٣٥).

[٤] المرجع السابق، ص ١٧٨.

٢) تعريف بالضد

بالضّد تعرف الأشياء، ويمكننا عن طريق الضديّة معرفة المصطلحات وفهم معانيها الاصطلاحيّة[١]، مثلًا قال سيبويه في تعريف الحرف: "وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"[٢]، فأساس تعريف الحرف عنده أنّه ما ليس باسم ولا فعل، وهذا تعريف بالضد؛ لأنّه يخالف تعريف مصطلح الاسم والفعل.

ولو جئنا لكتاب الجمل فمن المصطلحات التي عرفناها عن طريق الضّديّة، **مصطلح المعرفة**، لم يحدَّ الزّجّاجيّ هذا المصطلح، اكتفى ببيان تعريف مصطلح النّكرة، والنّكرة كما أسلفنا خلاف المعرفة.

النّكرة عند الزّجّاجيّ

↓

" كلُّ اسمٍ شائعٍ في جنسه، ولا يخُصُّ به واحدٌ دون آخر "[٣]

التّعريف بالضد لمصطلح المعرفة

↓

كلُّ اسمٍ غير محدّد في جنسه، ويخُصُّ به واحدٌ دون آخر

وقد استخدم الزّجّاجيّ شكلًا آخر لتعريف المعرفة، وهو التّعريف بالتقسيم، سنتعرف عليه في النقطة التالية.

٣) التّعريف بالتّقسيم

التّعريف بالتقسيم هو: تعريف الشيء بذكر أقسامه وأنواعه. وهو شكل من أشكال التّعريف عند الزّجّاجيّ، وقد ظهر هذا التّعريف في المصطلح النّحويّ المتعلّق بمصطلح الاسم بنسبةٍ مقبولة، يتبيّن من خلال هذا الشّكل مفهوم التّعريف، دون أن يضع له حدًّا الزّجّاجيّ، ومن الأمثلة على هذا الشّكل:

أ- **مصطلح المعرفة:** بيّن الزّجّاجيّ مفهوم المعرفة من خلال تقسيم أجناسها الخمسة مع ذكر أمثلة على كل قسم، وممّا جاء في كتابه، المعارف خمسة أجناسٍ، هي:

---

[١] ينظر: الملخ، التفكير العلمي في النّحو العربي (ص ١٤٤).

[٢] سيبويه، الكتاب (ج١/١).

[٣] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ١٧٨).

١. **الأسماء الأعلام**، نحو قولك: "زيد، وعمرو، وجعفر، ومحمّد" وما أشبه ذلك.
٢. **المضمر**، نحو: "أنا، وأنتَ، وأنتِ، وأنتما، وأنتم، وأنتنّ" ونحو:" الياء، والهاء، والكاف"، في "غلامي، وغلامه، وغلامك" وما أشبه ذلك.
٣. **المبهم**، نحو: "هذا، وهذان، وهؤلاء، وذلك، وذانك، وتلك، وتانك، وأولئك".
٤. **ما عرّف بالألف واللام**، نحو: الرجل، والغلام.
٥. **ما أضيف إلى واحدٍ من هذه المعارف تعرّف به**، نحو قولك: "غلامُك، وغلامُ زيدٍ، وصاحبُ زيدٍ، وصاحبُ القومِ" ، وما أشبه ذلك.

ب- **مصطلح البدل:** بيّن الزّجّاجيّ مفهوم البدل من خلال الأمثلة والتقسيمات التي أوردها، وقد قسّم البدل إلى أربعة أضرب، وهي كما ذكرها الزّجّاجيّ[١]:

١. الشيء من الشيء وهما لعينٍ واحدة.
٢. البعض من الكلّ.
٣. يبدل المصدر من الاسم، إذا كان المعنى مشتملًا عليه.
٤. بدل الغلط، ولا يجري مثله في القرآن، ولا في كلام فصيح.

ت- مصطلح المضمر: بين الزّجّاجيّ مفهوم المصطلح من خلال ذكر أنواعه، ولكنّه في الوقت نفسه لم يحدد الأنواع، بل ذكرها بشكل عام، يقول: "المضمر: نحو: أنا وأنتَ وأنتِ وأنتما وأنتم، وأنتم، ونحو: الياء والهاء والكاف، في غلامي، وغلامه وغلامك، وما أشبه ذلك"[٢].

٤) التّعريف بالخاصيّة

يعدّ من أحسن أشكال التّعريف في النحو العربي؛ لأنّ اللّغة نظام من الخواص والعلامات، فالتّعريف بها تعريف بشيء من خصائصها[٣].

ومن الأمثلة على التّعريف بالخاصيّة (مصطلح التمييز)، إنّ الزّجّاجيّ لم يقمْ بحدّ المصطلح، ولكن فهمنا معناه من خلال الأمثلة وخصائص التمييز التي أوردها في بداية

---

[١] ينظر: الزجاج، الجمل في النّحو (ص ٢٣).
[٢] المرجع السابق، ص ١٤.
[٣] ينظر: الملخ، التفكير العلمي في النّحو العربي (ص ١٤٥).

باب التمييز، وفي ذلك يقول الزّجّاجيّ: "التمييز لا يكونُ إلا نكرة، ولا يكون إلا منصوبًا، ولا يتقدّم على المميّز منه"[١].

الخصائص التي ذكرها الزّجّاجيّ في هذه الأسطر لمصطلح التمييز، هي: (اسم نكرة، اسم منصوب، لا يتقدم على المميّز منه).

٥) التّعريف بالمثال

التّعريف بالمثال المقصود به: تعريف الشيء بذكر مثال من أمثلته، ويعدّ من أكثر التّعريفات ظهورًا في المصطلح النّحويّ المتعلّق بمصطلح الاسم عند الزّجّاجيّ، ومن الأمثلة عليه:

أ- **مصطلح الإضافة:** عرف الزّجّاجيّ الإضافة من خلال الأمثلة، يقول: "وما أضيف إلى واحد من هذه المعارف تعرَّف به، نحو قولك: (غلامك، وغلام زيد، وصاحب زيد، وصاحب القوم)، وما أشبه ذلك"[٢]، وفي باب الإضافة قام ببيان المفهوم الاصطلاحي من خلال التّعريف بالمعنى الوظيفي، وسيأتي بيانه.

ب- **مصطلح المبهم:** فهمنا معناه من خلال الأمثلة والشواهد النّحويّة.

ت- **ضمير الشأن:** بين مفهومه من خلال الأمثلة، يقول: المضمر على شريطة التفسير، ويكون بعده ما يفسِّره، وذلك مثل قولهم: (كان زيدٌ قائمٌ) فأضمروا فيه الاسم لمّا فسّرته الجملة التي بعده[٣].

ث- **بدل الشيء من الشيء:** ذكر معناه الاصطلاحي من خلال الأمثلة، يقول الزّجّاجيّ: "فأمّا بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة، فتقول: جاءني أخوك زيد، ترفعُ (الأخ) بفعله، و(زيد) بدل منه، وهما لعين واحدة، وهذا بدل المعرفة من المعرفة"[٤].

ج- **بدل البعض من الكل:** ذكر مفهومه من خلال الأمثلة والشواهد القرآنية والشعريّة، يقول الزّجّاجيّ: "فأمّا بدل البعض من الكلّ، فقولك: قبضتُ المالَ نصفَه... فالثّاني بدلٌ من الأوّل وهو بعضه، وإنّما أبدل منه للبيان"[٥].

ح- **بدل المصدر من الاسم:** بيّن مفهومه من خلال الأمثلة والشواهد القرآنية والشّعرية التي ذكرها في باب البدل، يقول: "وأمّا بدل المصدر من الاسم، فقولك: أعجبتني الجاريةُ

---

[١] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٢٤٢).

[٢] المرجع السابق، ص ١٤.

[٣] المرجع نفسه، ص ١١٨.

[٤] المرجع نفسه، ص ٢٣.

[٥] المرجع نفسه، ص ٢٥.

حسنُها، رفعت (الجارية) بفعلها، و(حسنُها) بدل منها، والتقدير: أعجبني حسنُ الجارية"[١].

خ- **ضمير المتكلم، وضمير الغائب، وضمير المخاطب:** الزّجّاجيّ وضح المفهوم من خلال الأمثلة والشواهد النّحويّة.

وغيرها من المصطلحات التي أوردها الزّجّاجيّ، ووضّح مفهومها من خلال الأمثلة والشواهد النّحويّة.

٦) التّعريف بالمعنى الوظيفي

ومن الأمثلة على هذا النوع من التّعريفات:

أ- **مصطلح المبتدأ والخبر:** إنّ الزّجّاجيّ لم يقم بحدّ المصطلح، ولكن فهمنا المعنى الاصطلاحي من خلال قوله: "الابتداء معنى رفعه، وهو مضارعته للفاعل، وذلك أنّ المبتدأ لا بدّ له من خبر، ولا بدّ للخبر من مبتدأ يسند إليه، وكذلك الفعل والفاعل لا يستغني أحدهما عن صاحبه، فلمّا ضارع المبتدأ الفاعل هذه المضارعة رُفِع"[٢].

ب- **مصطلح التّصغير:** إنّ الزّجّاجيّ عرّف المعنى الخاص لمصطلح التّصغير عند حديثه عن حكم الاسم المصغّر، وهو تعريف بالمعنى الوظيفي، ومن ذلك قوله: "حكم الاسم المُصغّر أن يُضمَّ أوّلُه، ويفتح ثانيه، وتزاد ياءُ التّصغير ثالثةً ساكنة"[٣].

هذه بعض أشكال التّعريف الّتي استخدمها الزّجّاجيّ في كتابه، وكلّها تدّل على أنّ التّعريفات في زمن الزّجّاجيّ لم تثبت على صورة معيّنة، وأنّ الحدود النّحويّة كذلك لم تستقرّ وتثبت على حالة معيّنة، وهذه الأشكال هي:

١. التّعريف بالحدّ.
٢. التّعريف بالضّدّ.
٣. التّعريف بالتّقسيم.
٤. التّعريف بالخاصيّة.
٥. التّعريف بالمعنى الوظيفي.
٦. التّعريف بالمثال.

---

[١] الزجاجي، الجمل في النحو، ص ٢٥.

[٢] المرجع السابق (ص ٣٦).

[٣] المرجع نفسه، ص ٢٤٦.

الفصل الثّاني

مصطلح الفعل عند الزّجّاجيّ

ويشتمل على:

المبحث الأوّل

تعريف الفعل وخصائصه

المطلب الأوّل: تعريف الفعل لغةً واصطلاحًا

المطلب الثاني: تعريف الفعل عند العلماء

المطلب الثالث: تعريف الفعل عند الزّجّاجيّ

المبحث الثاني

أصناف الفعل

المطلب الأوّل: الفعل من حيث الزّمن

المطلب الثاني: الفعل من حيث التعدي واللزوم

المطلب الثالث: الفعل من حيث المسند إليه

المبحث الثالث

الضمائم والمشتقات

المطلب الأوّل: مشتقات الفعل

المطلب الثاني : الضمائم الإضافية والوصفية

المبحث الرابع

القضايا المصطلحية لمصطلح الفعل

المطلب الأوّل: قضية بناء المصطلح

المطلب الثاني: قضية تحديد المصطلح ودقته

المطلب الثالث: قضية التعريفات

المبحث الأوّل

تعريف الفعل وخصائصه

المطلب الأوّل: مصطلح الفعل لغةً في المعاجم اللّغوية والمصطلحيّة

الفِعْلُ بالكسر اسم مصدر من الفِعل الثُّلاثيّ (فَعَلَ) (يَفْعل) (فَعْلًا)، و(فَعْلٌ) هو المصدر بفتح الفاء وسكون العين، فالمصدر مفتوح فاؤه واسمه فاؤه مكسور[١]، مادته اللغوية (ف، ع، ل) وقد وردت في معجم مقاييس اللّغة تحمل أصلًا واحدًا، يقول ابن فارس: "الفاء والعين واللام أصل صحيح يدل على إحداث شيء من عمل وغيره، من ذلك فعلت كذا أفعله فعلًا، وكانت من فُلان فعلةٌ حسنةٌ أو قبيحة"[٢].

والفعلُ هو: العمل، وجمعها: فِعالٌ، وأفعال، والفعل المنعكسُ: حركة يقوم بها عضو حركي[٣]، وقد ورد (الفِعْلُ) بالكسر في معجم تاج العروس بأنّه : حركة الإنسان، وقال الصاغانِيُّ: هو إحداثُ كلِّ شيءٍ من عملٍ أو غيره، فهو أخصُّ من العمل[٤].

سُمّي الفِعل الاصطلاحي فِعلًا؛ "لتضمنه إيّاه ولمشابهته له في موافقته إيّاه في جزء مدلوله"[٥] أي؛ لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر (الفَعل) بفتح الفاء لا بكسرها، " وقد يقال: الفِعل بكسر الفاء يطلق على المصدر وعلى الحاصل به أيضًا"[٦]، أو كما قال العلوي في كتابه المنهاج في شرح الجمل؛ لأنّ الفعل لمّا كان عبارة عن جميع الأفعال كلها، وشاملًا لأنواع الكائنات كلها، ومستوليًا على مفرداتها وجزئياتها كلها، فلما كان بهذه الحالة يطلق على كل فعل، أرادوا أن يجعلوا بناء هذه الكلمة من جميع المخارج كلّها، على جهة المشاكلة ، فأخذوا من حروف الشفة (الفاء)، ومن حروف الحلق (العين)، ومن حروف اللسان (اللّام)، فجعلوها منظومة من هذه المخارج كلها الثلاثة لعمومها لكل الأفعال"[٧].

---

[١] ينظر: ابن منظور، لسان العرب (ج٥٢٨/١١)، الكفوي، الكليات (ص ٦٨١).

[٢] ابن فارس، مقاييس اللغة (ج٥١١/٤).

[٣] ينظر: المعجم الوجيز، (ص ٤٧٧)، ابن منظور، لسان العرب (ج٥٢٨/١١)، الكفوي، الكليات (ص ٦٨١)، يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية (ج١١٤/٧).

[٤] ينظر: الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ج١٨٢/٣٠).

[٥] الكفوي، الكليات (ص ٦٨١).

[٦] التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون (ص ١٢٨٠).

[٧] ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١٥٢/١).

إذن؛ الفِعل لغةً هو الحدث، ولمَن يقوم به ذلك الحدث على وجه الإبهام أي في زمان معين[١]، مأخوذ من الفعل اللغوي (فَعَلَ)، وسمّي بهذا الاسم لتضمنه الفعل اللغوي.

المطلب الثاني: تعريف مصطلح الفعل عند النّحاة

وردت عدة تعريفات للفعل عند النُّحاة، منها:

أولًا: مذهب أهل البصرة

١. **سيبويه (١٨٠هـ): حدّ الفعل بقوله:** "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"[٢]، فأمّا بناء ما مضى فذَهَبَ وسَمِعَ ومكث وحَمِدَ، وأمّا بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمرًا: اذهب واتُل واضرِب، ومخبرًا: يقتُل، ويذهب، ويضرِب، ويُقتَلُ، ويُضرَبُ، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرتَ[٣]، والأحداث نحو الضّرْب والحمد والقتل[٤].

يحدُّ سيبويه الفعل بأنّه: أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء. و(أحداث الأسماء): يقصد بها المصادر.

ويُفهم من حدِّه كذلك أنّ الأفعال عنده مشتقة من المصادر، ومن ثم يبين أنّ الأفعال المأخوذة من المصادر بُنيت على ثلاثة أقسام، وهي:

- **القسم الأوّل** (لما مضى): يقصد به الفعل الماضي، وذلك نحو: سَمِعَ ومكث وحَمِد، وجاءت كلها بصيغة (فَعَلَ) و(فَعِلَ) و(فَعُل)، وقد صرّح سيبويه في كثير من مواضع كتابه بإطلاق المصطلح المركب (الفعل الماضي) على هذا النوع.
- **القسم الثاني** (لما يكون ولم يقع): يقصد به فعل الأمر، وقد أدرج سيبويه فيه صنفين: صنف على صيغة (يفعل) واردٌ في الجمل الخبرية، وصنف على صيغة (افعل) واردٌ في الجمل الإنشائية، وقد صرّح سيبويه باللّفظ المركب الاصطلاحي (فعل الأمر) في كثير من مواضع كتابه.
- **القسم الثالث** (ما هو كائن لم ينقطع): يقصد به الفعل المضارع في زمن الحال أو الحاضر، وقد غاب لفظ المضارع في التعريف، واستخدمه سيبويه في موضع آخر من كتابه عندما تحدث عن (مجاري أواخر الكلم من العربيّة)، حيث قال: "والنصب في المضارع من

---

[١] ينظر: الكفوي، الكليات (ص ٦٨١).

[٢] سيبويه، الكتاب (ج١/١٢).

[٣] المرجع السّابق، ج١/١٢.

[٤] المرجع نفسه، ج١/١٢.

الأفعال: لن يفعل، والرفع: سيفعل، والجزم: لن يفعل، وليس في الأفعال المضارعة جرٌّ كما أنّه ليس في الأسماء جزم"[١].

يعدُّ هذا التّقسيم عند سيبويه محاولةً لربط كل صيغة بزمن محدد ومسعى لجعل الأفعال مساوقة للزمان، تسير وَفْق حركات الفلك، وفي هذا المعنى يقول ابن يعيش: " لما كانت الأفعال مساوقة للزمان، والزمان من مقومات الأفعال، توجد عند وجوده، وتنعدم عند عدمه؛ انقسمت بأقسام الزمان، ولما كان الزمان ثلاثة: ماض وحاضر ومستقبل، وذلك من قبل أن الأزمنة حركات الفلك، فمنها حركة مضت، ومنها حركة لم تأت بعد، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية، كانت الأفعال كذلك: ماض، ومستقبل، وحاضر"[٢].

وما نلاحظه أيضًا على تعريف سيبويه أنّه حدّه حدًّا ناقصًا؛ لأنّه لا ينطبق على أفعالٍ غير مأخوذة من أحداث الأسماء، مثل: (ليس)، و(عسى)، و(نعم)؛ لأنّ الحدّ "ما لم يزِد المحدود ما ليس له، ولم ينْقُصْهُ ما هو له"[٣]. وقد نبّه إلى هذا المأخذ ابن فارس في كتابه الصاحبي، يقول: "ذكرت هذا في أوّل كتابك وزعمت بعدُ أنّ (ليس) و(عسى) و (نعم) و(بئس) أفعال، ومعلوم أنها لم تؤخذ من مصادر"[٤].

ومن ثم إنّ هذا الحدّ لا يصح إلا على مذهب البصريين؛ لأنّه يقرر من خلاله أن الأفعال مشتقة من المصادر، بعكس المذهب الكوفي الذي يقرر أنّ المصادر مشتقة من الأفعال، وكما نعرف أن الحدّود ينبغي أن تكون بألفاظ متفق عليها.

وقد نبّه إلى هذه المأخذ البَطَلْيَوسيّ، يقول: "إنّه أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، قيل: هذا الحدّ لا يصح إلا على مذهب البصريين الذين يقولون: إنّ الفعل مشتق من المصدر، والحدّ إنما ينبغي أن يكون بألفاظ متفق عليها"[٥].

---

[١] سيبويه، الكتاب (ج١/١٢).

[٢] ابن يعيش، شرح المفصّل (ج٧/٤).

[٣] ابن فارس، الصاحبي (ص ٩٣).

[٤] ابن فارس، الصاحبي (ص ٩٣).

[٥] ابن السيد البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل (ص ٥٧)

٢. **الأخفش سعيد بن مسعدة (٢١٥هـ):** حدّ الفعل بقوله: "ما امتنع من التثنية والجمع، وألّا يحسن له الفعل والصفة وجاز أن يتصرف علمت أنه فعل"[١].

تعرض الأخفش لتعريف الفعل من خلال ذكر بعض صفاته الّتي يتميز بها عن الاسم والحرف، مثل: التصريف وعدم قبول التثنية والجمع، فتعريفه أقرب إلى الرسم منه إلى الحدّ هذا أولًا، ومن ثم هو ليس بجامع ولا مانع؛ لأنّ من الأسماء ما لا يثنى ولا يجمع، والحروف كلها ممتنعة من التثنية والجمع وليست أفعالًا، وكذلك قوله: "إنّه ما لا يحسن له الفعل والصفة وجاز أن يتصرف"، غير صحيح أيضًا؛ لأن من الأسماء ما لا يحسن له الفعل وما لا يوصف، ومن الأفعال ما لا يتصرف.

وقد نبّه إلى هذه المآخذ ابن فارس في كتابه الصاحبي[٢]، والبَطَلْيَوسيّ في كتابه الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل[٣].

٣. **الجرمي (٢٢٥هـ):** حدّ الفعل بقوله: "ما حسن دخول التاء نحو: قامت، وضربت"[٤].

حدّ الجرمي الفعل بالاعتماد على العلامات اللّفظية الّتي تميز الفعل عن سواه، وقد عارض البَطَلْيَوسيّ هذا الحدّ، يقول: "غير صحيح لأنّ فعل التعجب لا تدخل عليه تاء التأنيث وهو فعل باتفاق من البصريين"[٥]، وأيضًا نبه إلى هذا المأخذ ابن فارس في كتابه الصاحبي، يقول: "وهذا عندنا غلط؛ لأنّا قد نسميه فعلًا قبل دخول التاء عليه"[٦].

إذن؛ تعريف الجرمي أقرب إلى الرسم منه إلى الحدّ.

٤. **المبرد (٢٨٦هـ):** حدّ الفعل بعدة أقوال، وهي: "ما دلّ على حدث في زمان محدود، ومرة قال: الفعل ما كان محتملًا للضمير، ومرة قال: الفعل ما حسن فيه أمس، وغد"[٧].

نوّع المبرد في الحدّود الّتي وضعها للفعل، فمرةً ينطلق من الجانب الشّكلي، ومرةً أخرى من الجانب الوظيفي للفعل، ولو قمنا بتحليل كلّ حدّ:

---

[١] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/١٥٢)، ابن السيد البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل (ص ٢٢)، ابن فارس، الصاحبي (ص ٩٣).

[٢] ينظر: ابن فارس، الصاحبي (ص ٩٣).

[٣] ينظر: ابن السيد البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل (ص ٥٨).

[٤] ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/١٥٢)، ابن السيد البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل (ص ٥٦)، ابو فارس، الصاحبي (ص ٩٣).

[٥] ابن السيد البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل (ص ٥٨).

[٦] ابن فارس، الصاحبي (ص ٩٣).

[٧] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/١٥٢).

- **الحدّ الأوّل:** (ما دل على حدث في زمان محدود): هذا التعريف أشبه بالحدّ التام، وقد ذكر المبرد فيه العنصرين الأساسين للفعل، وهما: الحدث والزّمن.
- **الحدّ الثاني:** (الفعل ما كان محتملًا للضمير): هذا الحدّ أشبه بالرسم، وهو ليس بحد بل صفة من صفات الفعل؛ لأن أسماء الفاعلين، نحو: ضارب، وقاتل تدل على حركة وتحتمل الضمائر.
- **الحدّ الثالث:** (الفعل ما حسن فيه أمس أو غد): هذا حد ناقص لم يذكر فيه المبرد عنصر الحدث، وقد أسقط فيه فعل الحال، واستخدم (أو) في الحدّ؛ فالحدّ ليس بمانع ولا جامع.

٥. **أبو إسحاق الزجاج** (٣١١هـ) : حد الفعل بقوله: "الفعل (صوت مقطّع مفهوم) على معنى في زمان ومكان مأخوذ من حدث"[١].

تعريف الزجاج اقترب أكثر من الحدّ، فقد اشتمل على العنصرين الأساسين لمصطلح الفعل، وهما: الزّمن والحدث.

بعد عرضنا لحدود الفعل عند أهل البصرة نستطيع أن نقول: إنّ بعض هذه الحدّود أقرب إلى الرسم، مثل: حدّ الأخفش، والجرمي. والبعض الآخر أقرب إلى الحدّ التام، مثل: حدّ سيبويه والزجاج، وثمّة من وضع أكثر من حد، مثل: المبرد؛ فتارةً يكون حده أشبه بالرسم، وتارةً أخرى أشبه بالحدّ.

وقد حدّ النُّحاة الفعل على أساس البناء والزّمن، وهما العنصران الأساسيان في تركيبة الفعل.

ويُعَدُّ سيبويه أوّل مَن بدأ بتقسيم الفعل من حيث الزّمن إلى ثلاثة أقسام، وسار النُّحاة على خطا سيبويه في محاولة ربط صيغ الفعل بحركات الفلك، وفي التأثر الفلسفي المفضي للتقسيم الثُّلاثيّ للفعل.

إذن؛ فالزّمن الصرفي للفعل عند أهل البصرة أي الزّمن في الفعل المستقل خارج السياق، يفيد الزّمن القطعي، وهو عند البصريين: الماضي، والمضارع، والأمر، وصيغه: (فعل، يفعل، افعل)[٢]. وسأقوم في الجدول أدناه بتفريغ أقسام الفعل وتسميته، وصيغه، وزمنه، عند أهل البصرة كالآتي:

التسمية	الماضي	المضارع	الأمر
الصّيغة	فعل	يفعل	افعل
الزّمن	الماضي	الحال أو الاستقبال	الحال أو الاستقبال

[١] ابن السيد البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل (ص ٥٦).

[٢] ينظر: رشيد، الزّمن النّحويّ في اللغة العربية (ص ٢٤).

ما نلاحظه على هذا الجدول:

- حرص أهل البصرة أن يكون الفعل بأقسامه كافيًا لاستيعاب الزّمن الفلسفي بأبعاده الثلاثة الماضي والحاضر والمستقبل، فأوجدوا للفعل العربي صيغه الثلاثة (فعل)، و(يفعل)، و(افعل).
- المضارع والأمر تسميتان بصريتان، وهما تسميتان تقومان على أساس الشّكل والمبنى وليس على أساس الشّكل.
- الفعل الماضي هو الفعل الوحيد الذي اتفق عليه أهل البصرة، وهو الوحيد الذي تتفق صيغه وزمانه.

ثانيًا: مذهب أهل الكوفة

حدّ الكسائي والفراء الفعل بقولهما: "ما دلّ على زمان"[١].

نجد الكسائي والفراء قد عبرّا عن حدّ الفعل بالاكتفاء والتّركيز على عنصر واحد، وهو الزّمن المرتبط بالفعل دون أن يذكرا الحدث، والمتتبع لآرائهما سيلاحظ أنّهما لم يهملا عنصر الحدث، وعلى ضوء ذلك، فإنّ هذا الحدّ ناقص، وقد حكم عليه ابن فارس والعلوي بالخطأ؛ لأنّ هذا التحديد يدخل تحته ظروف الزمان[٢].

وكما نعرف فإنّ ظروف الزمان عبارة عن أسماء، وهذه الظروف تفيد الزّمان وتحمل معناه، فكيف يحدُّ الفعل أنّه ما دلّ على زمان دون أن يُربط هذا الزّمن بالحدث!؟

وإذا أردنا أن نتحدث عن الزّمن الصرفي للفعل عند أهل الكوفة، فهو عندهم: الماضي والمستقبل والدّائم، وصيغها: (فعل، يفعل، فاعل)[٣].

وإذا فرغنا أقسام الفعل وتسميته، وصيغه، زمنه، فإنّه يكون كالآتي:

التسمية	الماضي	الحاضر أو المستقبل	الدّائم
الصّيغة	فعل	يفعل	فاعل
الزّمن	الماضي	الحال	المستمر

ما نلاحظه على هذا الجدول:

- التّقسيم الثُّلاثيّ للفعل جاء لتغطية أبعاد الزمان الفلسفي الماضي والحاضر والمستقبل.
- الدّائم والمستقبل تسميتان كوفيتان تقومان على أساس فكرة الزّمن.

---

[١] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/١٥٢)، ابن فارس، الصاحبي (ص٩٣).

[٢] ابن السيد البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل (ص ٥٨).

[٣] رشيد، الزّمن النّحويّ في اللغة العربية (ص ٢٤).

– الفعل الدّائم مختلف على فعليته وعلى دلالته الزّمنية وعلى بنائه أو صيغته، فهو عند الكوفيين صيغة فاعل وعند الفراء صيغة فاعل العاملة، ومختلف على دلالته الزّمنية أهي الحال أم الاستقبال أو المضي أم الاستمرار والثبات[١].

– البصريون ينكرون الفعل الدّائم ويعتبرونه اسم فاعل، والكوفيون ينكرون فعل الأمر ويعتبرونه مقتطعًا من المضارع[٢].

ثالثًا: مذهب أهل بغداد

١. **ابن كيسان: حد الفعل بقوله:** "الفعل ما كان مذكورًا لأحد زمانين ما مضى وما يستقبل أو أحدهما، وهو الحال"[٣].

ركّز ابن كيسان في تحديد حدّ الفعل على جانب واحد وهو الزّمن، وبيّن أنّ لهذا الزّمن قسمين، هما: الماضي والمستقبل أو الحال، وعلى ضوء هذا؛ يعدّ حد الفعل عند ابن كيسان حدًّا ناقصًا؛ لأنّه لم يذكرْ عنصر الحدث، ومن ثَمَّ اقتصر في تقسيم الزّمن على الزّمن الماضي والمستقبل.

٢. **ابن السّراج (٣١٦هـ):** حدّ ابن السّراج الفعل بقوله: "ما دلّ على معنى وزمان، وذلك الزّمان إمّا ماض وإمّا حاضر وإمّا مستقبل"[٤].

ذكر ابن السراج في تعريفه العنصرين الأساسين لتعريف مصطلح الفعل، وهما: المعنى والحدث، وما يلاحظ على حدّه أنه استبدل لفظ المعنى بالحدث، يقول أثناء شرحه للفعل: "وقلنا: (وزمان) لنفرق بينه وبين الاسم الذي يدل على معنى فقط"[٥].

ومن ثم بيّن أقسام الزمان الثلاثة، وهي: الماضي والحاضر والمستقبل، وعلى ضوء هذا نستطيع أن نقول: حدّ ابن السراج للفعل حدٌّ تامٌّ.

٣. **أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ): حدّ الفعل بقوله:**" ما كان مسندًا إلى شيء، ولم يسند إليه شيء، مثال ذلك: خرج عبدُ اللهِ، وينطلقُ بكرٌ، واذهب ولا تضرب، فقولنا: خرج، وينطلق كل واحدٍ منهما مسند إلى الاسم الذي بعده، وكذلك قولنا: اذهبْ ولا تضربْ الفعل فيه

---

[١] ينظر: رشيد، الزّمن النّحويّ في اللغة العربية، ص ٣٣.

[٢] ينظر: المرجع السابق (ص٣٣).

[٣] ابن السيد البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل (ص٥٧).

[٤] ابن السراج، الأصول في النّحو (ج١/٣٨).

[٥] المرجع السّابق، ج١/٣٩.

مسند إلى ضمير المخاطب المأمور أو المنهى، وهو مضمر فيه، ولو أسند إلى الفعل شيء فقيل: ضحك خرج، أو كتب ينطلق، وما أشبه ذلك لم يكن كلامًا"[١].

سلك أبو علي الفارسي في تعريف الفعل إلى ذكر بعض صفاته، وهي (الإسناد)، ويتبين من خلال الأمثلة الّتي ذكرها بالتعريف أنه قسّم الفعل إلى ثلاثة الأقسام: الماضي والحاضر والمستقبل، وصيغه (فَعَلَ) و(يَفْعَل) و(افعلْ)، وفي موضع آخر ذكر الثلاثة أقسام، يقول: "والفعل ينقسم بانقسام الزمان: ماض، وحاضر، ومستقبل، فالماضي نحو: ذَهّبّ، وسَمِعَ، ومَكثَ، واستخرج، ودحرج، والحاضر نحو: يكتبُ، ويقومُ، ويقرأُ، وجميع ما لحقت أوله زيادة من الزيادات الهمزة والنون التاء والياء، وهذا اللّفظ يشمل الحاضر والمستقبل دخلت عليه السين، أو سوف اختص به المستقبل، وخلص له وذلك نحو: سوف يكتبُ، وسيقرأُ"[٢].

إذن؛ ركّز أبو علي الفارسي في حدّ الفعل على الجانب اللّفظي حين ركز على قضية الإسناد الّتي لا يصلح الفعل فيها إلا أن يكون مسندًا، وقد اقتصر ذكره على عنصر الزّمن، وأهمل عنصر الحدث .

٤. **ابن جِنّي (٣٩٢هـ)** : حدّ ابن جِنّي الفعل بقوله: "والفعلُ ما حسن فيه (قد)، أو كان أمرًا، فأمّا (قد)، فنحو قولك: قد قام، وقد قعد، وقد يقوم، وقد يقعد، وكونه أمرًا نحو قولك: قُمْ، واقعدْ"[٣].

ركز ابن جِنّي على حد الفعل من ناحية شكلية، وقد بينّ من خلال الأمثلة أن أقسام الزمان ثلاثة: الماضي والحاضر والمستقبل، وصيغه هي (فعل) و(يفعل) و(افعل).

بعد استعراضنا لآراء بعض أهل بغداد نستطيع أن نقول: إنّ مصطلح الفعل بدا في طور النّضج والاستقرار أكثر ممّا كان عليه، وثمّة من حدّ المصطلح حدًّا تامًّا، وثمّة من حدّه حدّا ناقصًا، وثمّة من رسمه رسمًا وذكر بعص صفاته الّتي يتميز بها، وقد حذا النُّحاة في هذه المرحلة حذو أهل البصرة والكوفة في تقسيم الأفعال، فهناك من قسّمه إلى ثلاثة أقسام، وهناك من قسّمه إلى قسمين، وإذا فرغنا أقسام الفعل وتسميته، وصيغه، وزمنه، فإنه يكون كالآتي:

التسمية	الماضي	الحاضر أو المضارع أو الحال	الأمر أو المستقبل

[١] أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي (ص ٧).

[٢] المرجع السابق (ص ٧-٨).

[٣] ابن جني، اللّمع (ص ١٧).

الصّيغة	فعل	يفعل	افعل
الزّمن	الماضي	الحال	المستقبل

ما نلاحظه على هذا الجدول:

– التّقسيم الثُّلاثيّ للفعل يتأثر بالنظر الفلسفي، وهي تقسيم الزمان إلى الماضي والحاضر والمستقبل.

– استخدام المصطلحات البصرية والكوفية في التعبير عن زمن الفعل، فهناك من آثر المصطلح الكوفي، وهناك من آثر المصطلح البصري، وهناك من جمع بينهما فاستخدم المصطلح البصري والكوفي.

– تسميات المصطلح لم تقم على أساس واحد محدد، فإطلاق تسمية الفعل الماضي قائم على معيار زمني، وإطلاق مصطلح المضارع منطلق من شكل الصّيغة، وإطلاق تسمية فعل الأمر الّتي صيغتها (افعل) تناولتها ناحية المعنى، بأكثر من الزّمن أو الشّكل.

هذه بعض الحدّود الّتي وضعها علماء النّحو قبل الزّجّاجيّ، وإنّ هذه الحدّود تامّة، وبعضها ناقصة، وثمّةَ حدود رسم به الفعل على طريق التّمثيل والتّقريب، وبعدُ سنتعرف على حدّ الفعل عند الزّجّاجيّ في كتابه الجمل.

المطلب الثّالث: تعريف مصطلح الفعل عند الزّجّاجيّ

ورد الجذر اللغوي (ف. ع. ل) بصيغه الفعلية والاسمية وجميع مشتقاته (الفاعل، المفعول، المفعولين، المفاعيل، الأفعال... إلخ)، وجميع معمولاته (المفعول به، المفعول فيه، المفعول من أجله... إلخ) في كتاب الجمل (٧١٧) مرة.

ومصطلح الفعل هو القسم الثاني من أقسام الكلام فقد جعله الزّجّاجيّ بعد الاسم وقبل الحرف، يقول: " أقسام الكلام ثلاثةٌ: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ جاء لمعنى"[١].

وتعريف مصطلح الفعل في كتاب الجمل اصطلاحًا هو: "**الفعل ما دلَّ على حدث وزمان ماضٍ أو مستقبل، نحو: قام يقوم، وقعد يقعد، وما أشبه ذلك**"[٢].

وقد كرّر التعريف نفسه في كتاب الإيضاح[٣].

وبعدُ فإنّنا نجد الزّجّاجيّ يعقّب على حد الفعل موضِّحًا ألفاظ المصطلحات النّحويّة الّتي أدرجها في التعريف، يقول: "والحدث: المصدر، وهو اسم الفعل، والفعل مشتق منه، نحو: قام قيامًا، وقعد قعودًا، فالقيام والقعود، وما أشبههما مصادر"[٤].

بيّن الزّجّاجيّ من خلال هذا التعقيب الذي أورده:

- إنّ الحدث هو المصدر والمصدر اسم الفعل؛ خوفًا من الالتباس في فهمه، وذلك أنّ الحدث كان في اصطلاح النّحويّين بخلاف ما هو عليه في العُرف؛ لأنّه في العرف: المعنى الصّادر عن الفاعل، وفي اصطلاح النّحويّين: اللّفظ الصّادر عن الفاعل[٥].
- إنّ الفعل مشتق من المصدر، وفي هذه المسألة يظهر تأييده للمدرسة البصرية، الّتي تقرر بأنّ الفعل مأخوذ من المصدر[٦]، بعكس المدرسة الكوفية الّتي تذهب إلى أنّ المصدر مأخوذ من الفعل.[٧]

---

[١] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص١).

[٢] المرجع السّابق، ص١.

[٣] ينظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو (ص ٥٣)، وتعريف الفعل في هذا الكتاب هو: ما دلّ على حدث، وزمان ماض أو مستقبل نحو قام يقوم: وقعد يقعد، وما أشبه ذلك، والحدث المصدر.

[٤] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص١).

[٥] ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٢٧-٢٨).

[٦] ينظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو (ص ٥٦).

[٧] ينظر: المرجع السابق (ص ٥٦).

وما نلاحظه في التعريف والتّعقيب الذي أورده، أنّ ظاهره متناقض، وقد قام ابن عصفور بتوضيح هذا التناقض بطريقين، هما[١]:

١. أن يكون أراد بالفعل الأوّل المعنى الصادر عن الفاعل، وأراد بالفعل الأخير اللّفظ الذي هو أحد أقسام الكلام، وهو الفعل في اصطلاح النّحويّين، وهذا الفعل مشتق من المصدر، فيكون الفعل الذي هو قبل المصدر خلاف الفعل الذي هو بعده.
٢. أن يريد بالفعل الأوّل اللّفظ الذي هو أحد أقسام الكلام، ويكون معنى قوله (اسم الفعل): الاسم الذي أُخذ منه، كما تقول: هذا تراب الآنية الذي صيغته منه، فلا يكون الفعل على أنّه مسمى للمصدر وهو أولى، بدليل قوله في باب ما تتعدى إليه الأفعال المتعدّيّة وغير المتعدّيّة: "واعلم أنّ أقوى تعدي الفعل إلى المصدر لأنّه اسمه" يريد لأنّ المصدر الاسم الذي أخذ منه الفعل...".

إذن؛ المصطلحات النّحويّة الّتي ذكرها الزّجّاجيّ في هذا التعريف هي:

المصطلح النّحويّ عند الزّجّاجيّ	ما يقصده في المصطلح
الفعل الماضي	الفعل في زمن الماضي
الفعل المستقبل	الفعل في زمن المستقبل والحال
الحدث	المصدر
المصدر	اسم الفعل
اسم الفعل	الاسم الذي أخذ من الفعل

ومن ثَمَّ ذكر الزّجّاجيّ بهذا الحدّ أنّ للفعل نوعين: ماضٍ ومستقبل، ولا بدّ لهذا الفعل الذي يدل على حدث أن يكون مرتبطًا بالزّمن، فإذا دلّ على حدث وحده فهو مصدر؛ نحو: الضرب والحمد والقتل، وإن دلّ على زمان فقط فهو ظرف من زمان[٢].

وعلى ضوء ذلك، فإنّ الحدّ الذي ذكره الزّجّاجيّ، يُفهم من طريقين، هما:

١- **الطّريق الأوّل: إنّ الحدّ ناقصٌ**؛ لأنّه لم يذكر فعل الحال، وقد حكم ابن عصفور عليه بالفساد؛ لأنه أورد في الحدّ لفظ (ما) و (أو) ، ومن ثَمّ فإنّه ليس بجامع[٣].

---

[١] ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٢٧-٢٨).
[٢] ينظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو (ص ٥٣).
[٣] ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٢٧).

٢- **الطّريق الثاني: إنّ الحدّ تامٌّ؛** لأنّ الزّجّاجيّ قد يكون عبّر عن زمن الماضي بالفعل الماضي، وعبّر عن الحال والمستقبل بلفظ واحد، فهما سواء من جهة اللّفظ، ويفترقان من جهة المعنى، "فإنّ الحال يصلح فيه (الآن)، وفعل المستقبل يصلح فيه (غد)، وإنما كان الحال بصورة الاستقبال؛ لأنّ الحال أقرب إلى الاستقبال منه إلى الماضي"[١].

ويؤيد هذا ما ذكره في باب الأفعال في كتابه الجمل: "الأفعال ثلاثة: فعلٌ ماضٍ، وفعل مستقبلٌ، وفعلٌ في الحال يسمّى الدّائم"[٢]، فإنّ الزّجّاجيّ في هذا الباب لم يحدّ الفعل بل قسّمه إلى ثلاثة أنواع: فعل ماضٍ، وفعل مستقبل، وفعلٌ في الحال يسمّى الدّائم.

وقد علّق البَطَلْيَوسيّ على هذا التّقسيم قائلًا: "وهذا الذي قاله في باب الأفعال هو التّقسيم الصحيح، ولولا هذا التّقسيم المذكور في باب الأفعال لأوهم كلامه أنّه من الفئة الّتي تنفي فعل الحال، وتقول إنّما الأفعال قسمان: ماض، ومستقبل"[٣].

ويتبيّن من خلال هذا الباب أيضًا أنّه اعتمد في تقسيم الأفعال على الصّيغة الزّمنية للفعل وليس على شكل الفعل وبنائه، وهو بهذا التّقسيم أقرب إلى المدرسة الكوفية[٤].

إذن؛ هو مع ما ذهب إليه الجمهور في أنّ الأزمنة الّتي تقع فيها الأفعال ثلاثة: ماض، ومستقبل، وحال[٥]، وليس مع الجماعة الّتي تنكر الحال، والدّليل من المعقول والمنقول على أنّ أزمنة الفعل ثلاثة، هي:

أولًا: المعقول، وهو: أنّ زماني الماضي والمستقبل لا يتحققان إلا بعد ثبوت الحال وتحققه، فكيف يقال بأنّه لا وجود لزمان الحال؟ وبيان ذلك هو: أنّ الماضي ما دلّ على زمان قبل زمانك والمستقبل ما دلّ على زمان بعد زمانك، فإذن لا بدّ من زمان ينشأ عنه الماضي، ويتفرع عنه المستقبل، وفي ذلك ما نريده من زمن الحال[٦].

ثانيًا: المنقول، فمن وجهين:

١. ما ورد في قوله تعالى: ﴿لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ ۚ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾[٧]، وتفصيل قوله تعالى: (له ما بين أيدينا): الفعل المستقبل، و(وما خلفنا): الفعل الماضي،

---

[١] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/١٩٤).

[٢] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٨).

[٣] ابن السيد البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل (ص ٥٢).

[٤] السامرائي: إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته (ص ١٧).

[٥] ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/١٨٨).

[٦] ينظر: العلوي، المنهاج في شرح الجمل (ج١/١٨٨-١٨٩).

[٧] [مريم:٦٤].

(وما بين ذلك): فعل الحال؛ لأنّ الإشارة بقوله (بين ذلك) إلى المذكور أولًا، ولم يسبق إلا الزمان الماضي والمستقبل، لأنه بينهما.

٢. قول زهير:

وأَعْلَمُ ما فِي الْيَوْمِ وَالأَمْسِ قَبْلَهُ وَلكِنَّنِي عَنْ عِلْمِ ما فِي غَدٍ عَمِ[١]

ف (اليوم) إشارة إلى ما نريده من الحال، و(أمس) إشارة إلى الماضي، و(غد) إشارة إلى زمن الاستقبال[٢].

هذه الأدلة المنقولة والعقلية الّتي تثبت أنّ للفعل ثلاثة أقسام، فكيف يُنكر فعل الحال!!

والمرجّح في حدّ الفعل عند الزّجّاجيّ: أنّ أنواع الأفعال ثلاثة، هي: الماضي والمستقبل والحال، وأنّ هذا الحدّ ناقص من جهتين؛ أولًا لأنّه أورد في الحدّ لفظ (ما) و (أو)، وقد عرفنا سابقًا أنّهما من الألفاظ الّتي لا تورد في الحدّود، ومن ثَمَّ إنّه في تقسيم أنواع الفعل أقرب إلى المدرسة الكوفية، وعندما وضّح معنى الحدث قال: و"الحدث: المصدر، وهو اسم الفعل، والفعل مشتق منه"، فقد مال هنا إلى المدرسة البصرية الّتي تذهب إلى أنّ الفعل مشتق من المصدر، والمصطلح ممّا يتّفق على وضعه، والمدرسة الكوفية والبصرية لم تتفقا على نفس تقسيم أنواع الأفعال، ولم تتفقا على اشتقاق الفعل أيضًا.

وفي هذا الجدول سنخضع العينات المصطلحية الّتي استخدمها الزّجّاجيّ تحت المجهر المصطلحي للمدرسة البصرية والمدرسة الكوفية، وهي كالآتي:

التسمية	الماضي	الدّائم أو الحال	المستقبل
الصّيغة	فعل	يفعل (الآن)	يفعل (غدًا)
الزّمن	الماضي	الحال	الاستقبال

ما نلاحظه على الجدول:

- خضع تقسيم الزمان عند الزّجّاجيّ للنظر الفلسفي الّذي يرى أنّ أقسام الزمان ثلاثة: الماضي والحال والمستقبل.
- تقسيمات الفعل عند الزّجّاجيّ قامت على أساس الزّمن وليس الشّكل.

---

[١] البيت لزهير بن أبي سلمى، ينظر: ديوان زهير بن أبي سلمى (ص ١١٠).

[٢] ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/١٨٩).

- استعمال الزّجّاجيّ المصطلحات نفسها الّتي استخدمها نحاة المدرسة البصرية والكوفية لولا إحلاله لفظ الحال محلّ الحاضر وهما بمعنى واحد تقريبًا ولولا تفسيره الحال بالدّائم.
- اتفق مع أهل البصرة وأهل الكوفة في تسمية مصطلح الفعل الماضي.
- عدم وجود فرق بين (مصطلح الحال) و(مصطلح المستقبل) من حيث اللّفظ، ولكنهما عنده يختلفان من ناحية المعنى بدليل اشتراطه في المستقبل اقترانه بإحدى الضميمتين: السين وسوف، وفي هذا المعنى يقول الزّجّاجيّ: " وأمّا فعل الحال، فلا فرق بينه وبين المستقبل في اللّفظ كقولك: "زيدٌ يقوم الآن، ويقوم غدًا... فإن أردت أن تخلِّصه للاستقبال دون الحال أدخلتَ عليه السين أو سوف، فقلت: "سوف يقوم، وسيقوم"، فيصير مستقبلًا لا غير"[١].
- استخدام الزّجّاجيّ (مصطلح المضارع) بجانب مصطلح (الحاضر والحال والمستقبل)، ومن ذلك قوله: "ولا يعرب من الكلام كله إلا الاسم المتمكن والفعل المضارع وسائر الكلام مبنيٌ غير معرب"[٢]، ولاستخدام هذه التسميات في كتابه طريقتان: يعدّد المصطلح والمفهوم واحد، أو إنّه يعدّد المصطلح والمفهوم مختلف، والذي يفرق بينهما هو السياق.
- الزّجّاجيّ لم يتكلم على زمن صرفي وآخر نحوي، بل نظر في الفعل حيثما ورد، ويظهر هذا في إعطائه كلًّا من المضارع والأمر دلالّتين زمانيتين، هما: الحال والاستقبال ثم ترك لكل سياق صلاحية أي الدلالتين الزّمانيتين هما المقصودتان.
- الفعل الدّائم عند الزّجّاجيّ غير الفعل الدّائم عند الكوفيين، فهو يتفق معهم في التسمية، لكنه يختلف وإياهم في الصّيغة، كما أنّه يختلف عن البصريين؛ لأنّه يسقط فعل الأمر من التّقسيم الذي ذكره في باب الأفعال، ولكن أثناء الاستقصاء لمصطلحات الفعل ظهر بأن الزّجّاجيّ قد استخدم مصطلح الأمر في كتابه، ومن ذلك قوله: " فالمبني منها على الوقف: فعلُ الأمر للمخاطب، إذا كان بغير (لام) كقولك: اذهبْ، اركبْ، قمْ، اقعدْ ..."[٣]، وعلى ضوء ذلك، فإنّه يقرُّ بمصطلح الأمر، ولو أنّه ينكره لما استخدمه.
- لم يأتِ الزّجّاجيّ بجديد في أقسام الفعل وتسمياته، بل إنّه رجّح رأيًا على رأي.

---

[١] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٨).

[٢] المرجع السّابق، ص ٢٦٠.

[٣] المرجع نفسه، ص ٢٦٤.

هذا هو تعريف الفعل عند الزّجّاجيّ، وبيان أقسام الزمان الثلاثة عنده، والمختار في تعريف ماهية الفعل، ما عوّل عليه المتأخرون من النُّحاة، وأصحاب معاجم المصطلحات، ومن هؤلاء النُّحاة:

١. **الزّمخشريّ** (٥٣٨هـ): "الفعل ما دلّ على اقتران حدثٍ بزمان"[١].
٢. **أبو بركات الأنباريّ (٥٧٧هـ):** "كلُّ لفظة دلت على معنى تحتها مقترن بزمان محصّل"[٢].
٣. **ابن الحاجب (٦٤٦هـ):** "الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان من حيث الوزن"[٣].
٤. **ابن عصفور(٦٦٩هـ):** "الفعل لفظ يدل على معنى في نفسه، ويتعرض ببنيته للزمان"[٤].
٥. **ابن عقيل(٧٦٩هـ):** قوله: "الكلم اسم جنسٍ واحده كلمة... إنّ دلّت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان فهي الاسم، وإن اقترنت بزمان فهي الفعل"[٥].
٦. **السّيوطيّ (٩١١هـ):** "الفعل ما دل على معنى في نفسه واقترن"[٦].
٧. **الفاكهي (٩٧٢هـ):** "الفعل كلمة دلّت على معنى في نفسها مقترنة بزمن معين"[٧].

أصحاب معاجم المصطلحات

١. **الشّريف الجُرجانيَ** (٨١٦هـ): " الفِعل في اصطلاح النُّحاة: ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة"[٨].
٢. **الكَفَويّ (١٠٩٤هـ):** "الفعل موضوع لحدث، ولمن يقوم به ذلك الحدث على وجه الإبهام أي في زمان معين"[٩].
٣. **التَّهانَويّ (١١٩١هـ):** "الفِعل بكسر الفاء وسكون العين هو عند النُّحاة قسم من الكلمة وهو ما دلَّ على معنى في نفسه مقترنٍ بأحدِ الأزمنة الثلاثة"[١٠].

---

[١] الزمخشري، المفصل (ص ٢٤٣).
[٢] أبو البركات الأنباري، أسرار العربية (ص ٣٩).
[٣] ابن الحاجب، الكافية (ص ١-٩).
[٤] ينظر: ابن عصفور، المقرّب (ج١-٤٥)، ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢٧/١).
[٥] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ج١٦/١).
[٦] السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (ج٢٢/١).
[٧] الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النّحو (ص ٩٥).
[٨] الشريف الجرجاني، التعريفات (ص ١٤١).
[٩] الكفوي، الكليات (ص ٦٨١).
[١٠] التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون (ص١٢٨٠).

٤. **الزّبِيديّ (١٢٠٥هـ):** "الفعلُ عند النُّحاة: ما دلّ على معنىً في نفسه مقترنٍ بأحدِ الأزمنةِ الثلاثة"[١].

إذن؛ يمكننا أن نقول: إنّ تعريف الفعل عند العلماء المتأخرين، هو: ما دل على حدث مقترن بزمن، أو تعريف آخر هو: ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بزمن.

ويشتمل هذا التعريف على عنصرين هما: الحدث والزّمن، وأوّل من ربط الزّمن بالأفعال هو سيبويه حيث قسّمه إلى ثلاثة أقسام: ماض وحاضر ومستقبل، وتبعه في هذا التّقسيم الثُّلاثيّ معظم النُّحاة بصريون وكوفيون، أمثال: المبرد، والفراء، والكسائي، وابن السراج، والزّجّاجيّ، والحاجب، وابن عصفور، وأبو البركات الأنباري، وغيرهم من النُّحاة.

وعلى ضوء هذا فإن تفصيل التعريف كالآتي:

- **قول "ما دلّ على معنى"** : جنس يحصر الاسم والفعل والحرف.
- **قول "ما دل على معنى في نفسه"**: يحترز من الحرف.
- قول "مقترن بزمن": يحترز من الاسم والحرف، وهذا الزّمن يقسم إلى ثلاثة أقسام، هي:

أ- الفعل الماضي: يدل بأصل وضعه، مفردًا على الزّمن الماضي دلالة قطعية.

ب- الفعل المضارع: يدل بأصل وضعه، مفردًا على الزّمن الحاضر دلالة قطعية.

ت- الفعل الأمر: يدل بأصل وضعه، مفردًا على الزّمن المستقبل دلالة قطعية.

وإذا دخلت هذه الأفعال في الاستعمال فلديها القابلية لأن تتخلى عن دلالتها هذه لتفيد دلالات جديدة[٢].

وأخيرًا بعد دراسة مصطلح الفعل عند بعض علماء النحو من المذهب البصري، والكوفي، والبغدادي، وعند الزّجّاجيّ، ومن ثم النحاة المتأخرين، والمحدثين، سأعرض مخطّطًا يوضّح تطور الحدّ المصطلحي لمصطلح الفعل بدءًا من كونه رسمًا إلى أن اكتمل تعريفه حتى أصبح حدًّا تامًّا، وإنّ هذا الحدّ قد ثبت واستقرّ.

---

[١] الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ج٣/١٨٣).

[٢] ينظر: رشيد، الزّمن النّحويّ في اللغة العربية (ص ٤٧).

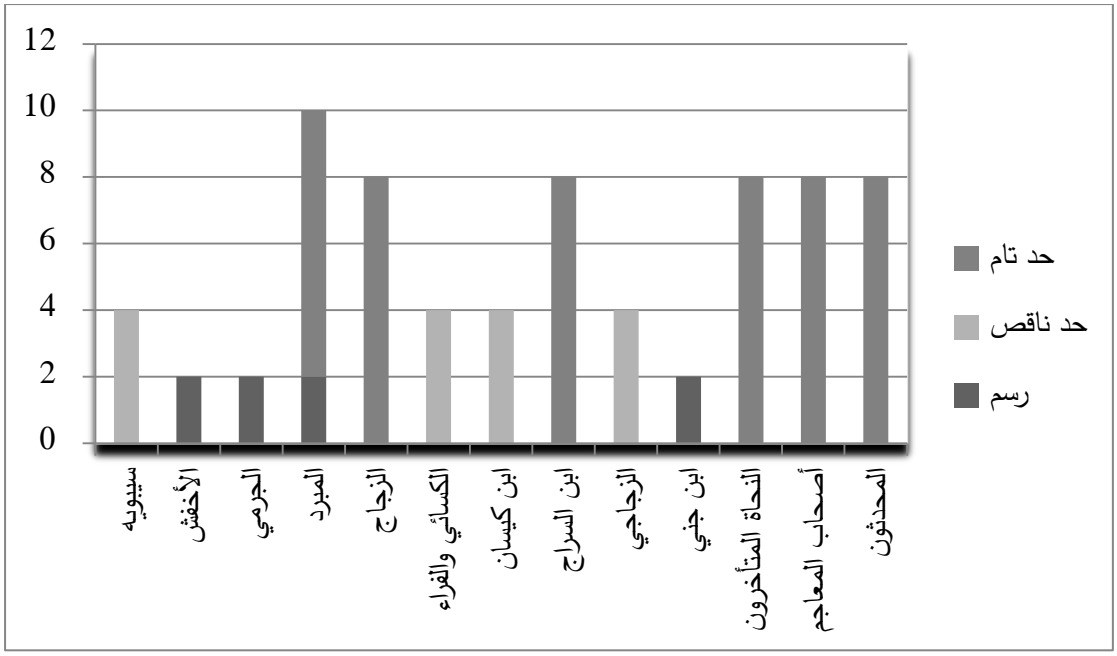

تطور الحدود النّحويّة لمصطلح الفعل

المبحث الثاني

أصناف مصطلح الفعل عند الزّجّاجيّ

إنّ مصطلح الفعل _كما قلنا سابقًا_ هو ما يدلُّ على حدث في زمن معيّن، وتقسم الأفعال لعدّة أنواع باختلاف نوع التصنيف، **ومن هذه الأنواع:**

١) **الزّمن:** ينقسم إلى ماضٍ ومضارع وأمر.
٢) **الصّحة والاعتلال:** ينقسم إلى صحيح ومعتل.
٣) **عدد حروفه الأصلية:** ينقسم إلى ثلاثيّ ورباعيّ.
٤) **زيادة أحرف على أصله وعدمها:** ينقسم إلى مجرّد ومزيد.
٥) **الجمود والتّصرف:** ينقسم إلى جامد ومتصرف.
٦) **التّعدي واللّزوم:** ينقسم إلى فعل متعدٍّ ولازم.
٧) **المسند إليه:** ينقسم إلى فعل مبني للمعلوم وفعل مبني للمجهول.
٨) **الإعراب والبناء:** ينقسم إلى معرب ومبنيّ. وغيرها من الأنواع.

وفي دراستنا سنخصُّ بالدراسة التفصيلية وفق منهج الدّراسة المصطلحية للشّاهد البوشيخي ثلاثة أصناف، وهي كالآتي:

المطلب الأوّل: أنواع الفعل من حيث الزّمن

الزّمن مرتبط بالأفعال ارتباطًا وثيقًا، وهو الرّكيزة الأساسيّة له، فلا وجود لفعل خالٍ من الزّمن، لذلك فإنّ الفعل ينقسم في اللّغة العربيّة من حيث الزّمن إلى ثلاثة أقسام بناءً على الصيغ الصرفية، وهذه الأقسام هي: فعل ماضٍ، وفعل مضارع، وفعل أمر.

أولًا: الفعل الماضي

مركّب وصفيّ حيث جاءت كلمة (الماضي) وصفًا لمصطلح (الفعل)، ولفظ (الماضي): اسم فاعل مأخوذ من الجذر اللّغويّ (م. ض. ي) بمعنى: خلا وذهب، وهو خلاف المستقبل[1].

أمّا مصطلح (الفعل) فقد سبق معرفته، ومن ثَمَّ إنّه وُصِفَ بلفظ (الماضي) ليصبح مصطلحًا مركّبًا، وهو (الفعل الماضي).

---

[1] ينظر: الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ج٣٩/٥٣٨-٥٤٠)، ابن فارس، مقاييس اللغة (ج٥/٣٣١)، يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية (ج٧/١١٤).

وقد عرّف النُّحاة اللّفظ الاصطلاحيّ المركّب (الفعل الماضي) اصطلاحًا: الفعل الذي يدلُّ على حدث حصل قبل زمن التكلم[١].

وإنّ هذا المصطلح قد وضع في أصل اللّغة للدلالة على الزّمن الماضي[٢]، فهو في السياق الإفرادي زمن صرفيّ أو صيغيّ، تعرف دلالته من خلال الكلمة بمفردها، وقد تخرج هذه الكلمة المفردة عن أصل وضعها؛ فتدلّ على غير الماضي، كالحال والاستقبال، وهذه الدلالة تعرف من خلال القرائن الّتي تورد في السّياق، ويطلق على الزّمن في هذه الحالة (الزّمن النّحويّ) أي أنّنا نعرف زمن الفعل الماضي من خلال السياق التركيبي.

وإنّ الزّجّاجيّ في كتابه الجمل تحدّث عن الفعل الماضي بمفهومه الصرفي، لذلك فإنّنا سنهتم في دراستنا بمعرفة (الفعل الماضي) بزمنه الصّرفي.

- **مصطلح الفعل الماضي عند الزّجّاجيّ**

ورد الجذر اللّغوي (م. ض. ي) بجمع صيغه (٣٠) مرة، وهو من المصطلحات المستقرة تسميةً ومفهومًا عنده، تارةً يذكره الزّجّاجيّ بلفظه المركب (الفعل الماضي)، وتارةً أخرى يذكره بلفظه المفرد (الفعل) وهو يقصد به (الفعل الماضي)، وكما يظهر فإنّ معيار التسمية عنده هو معيار زمني.

وقد حدّ الزّجّاجيّ تعريف الماضي بقوله: "ما حسُن فيه أمسِ"[٣]، فهو تقريب للمفهوم؛ لأنّ قولنا مثلًا: لم يضرب زيد أمس، هو مضارع، وإن اتّصل به أمس[٤].

من خصائص الفعل الماضي أنّه دائمًا مبني، وقد ذكر الزّجّاجيّ أنّه مبني على الفتح أبدًا[٥]، يقول العلوي: "وخص بالفتح طلبًا للتخفيف لكثرة دوره... فلا يخرج عنه إلا لعارض"[٦]، هذا العارض يدخل على الفعل الماضي فيغيّر حركته إمّا على الضّم أو السّكون، أي أنّ لبنائه علامتين، علامة أصلية هي الفتحة، وعلامة فرعية تشتمل على الضم، أو السكون.

---

[١] ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/١٨٧)، مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة (ص ٢١٠٦).

[٢] ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/١٨٩).

[٣] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٧).

[٤] ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/١٩٠).

[٥] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٧).

[٦] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/١٩٠)، ينظر: أبو البركات الأنباري، أسرار العربية (ص ٢٢٦).

وقبل الانتقال إلى (الفعل المستقبل) نودُّ أن نشير إلى أوجه (الفعل الماضي) الّتي ذكرها العلوي في كتابه المنهاج في شرح الجمل، وهذه الأوجه هي[١]:

١) **أن يكون ماضيًا في صورته ومعناه،** وهو الماضي على الحقيقة، نحو: قام، وخرج.
٢) **أن يكون ماضيًا في صورته دون معناه،** وهذا نحو الأفعال الواقعة في حيّز الشروط، نحو: إن قام زيد قمت، فهذا وإن كان لفظ الفعل الماضي فإنّ معناه الاستقبال.
٣) **أن يكون ماضيًا في معناه دون صورته،** نحو قولك: لم يقم أمس، فإن هذا الفعل وإن كانت صورته صورة المضارع لكنه ماضٍ من جهة معناه.

هذه هي الأوجه الثلاثة الّتي ذكرها العلوي، والّتي يُعرف معنى الفعل من خلال السياق، ويسمّى زمن الفعل في هذه الحالات (الزّمن النّحويّ)، وكما قلنا فإنّ الزّجّاجيّ لم يتطرق إلى هذه الأوجه في كتابه، فقد تناوله بصيغته الصرفية دون النّحويّة.

ثانيًا: الفعل المضارع

مركب وصفي حيث جاءت لفظة (المضارع) وصفًا لمصطلح (الفعل)، و(المضارع) اسم الفاعل من (ضارع) مأخوذ من الجذر الثُّلاثيّ (ض. ر. ع)، معناه: شابه، ورد في تاج العروس: "وضارعه مُضارعةً: شابهه، كأنّه مثله أو شِبهه"[٢]، وقد جاء المصطلح الموصوف (الفعل) موصوفًا بلفظ (المضارع) ليصبح مصطلحًا مركّبًا أطلق عليه (الفعل المضارع).

و"النّحويّون يقولون للفعل المستقبل: مضارع؛ لمشاكلته الأسماء فيما يلحقه من الإعراب"[٣]، وأحرف المضارعة في النّحو هي: "الهمزة، التاء، النون، الياء، وتجمعها في قولك: (أنيت)، وهي تكون في أوّل الفعل المضارع"[٤]، وسميّت بذلك؛ "لأنّ الفعل إذا دخلت عليه، صار يضارع بها الأسماء، أي: يشابهها"[٥].

---

[١] ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/١٩١).
[٢] الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ج٢١/٤١٢)، ينظر: يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية (ج٨/٤٩٨).
[٣] الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس(ج٢١/٤١٤).
[٤] يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية (ج٨/٤٩٨).
[٥] يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية (ج٨/٤٨٩)، ينظر: التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون (ص ١٥٦٠)، أبو البركات الأنباري، أسرار العربية (ص٢٣٠).

وتعريف (الفعل المضارع) اصطلاحًا عند النُّحاة: الفعل الذي يدلُّ على حدث حصل في زمن التكلم.

والدلالة الأصلية للفعل المضارع هي الدلالة على زمن الحال، وهو ما يسمّى بالزّمن الصرفي أو الصّيغي، وقد يتحول عنها للدلالة على الزّمن الماضي، أو الزّمن المستقبل، أو الزّمن العام، وذلك حسب السياق والقرائن، وهو ما يسمّى بالزّمن النّحويّ، فـ"المضارع حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال"[1].

- **مصطلح الفعل المضارع عند الزّجّاجيّ**

إنّ الزّجّاجيّ كما يظهر من خلال عملية الإحصاء يتناول الفعل المضارع بزمنه الصرفي وزمنه النّحويّ دون أن يميّز بينهما، فتارةً يطلق على الفعل المضارع لفظ (المستقبل)، وتارةً أخرى لفظ (الحال) أو (الدّائم)، وتارةً يطلق عليه لفظ (المضارع)، وتارة يلفظه بقوله: (ما أنت فيه)، والذي يميِّز بين معنى الفعل وزمنه هو السياق والقرائن. وكما يظهر فإنّ معيار التسمية للفعل المضارع يختلف من لفظ إلى آخر.

وفيما يلي سنذكر الألفاظ الّتي استخدمها الزّجّاجيّ الدّالة على الفعل المضارع:

١) لفظ المستقبل

ذكر الزّجّاجيّ لفظ (المستقبل) بجميع صيغه في كتاب الجمل (٦٠) مرة، وهو يقصد فيه الفعل المضارع تارةً، والفعل الأمر تارةً أخرى، وفي الوقت نفسه لم يغفل عن ذكر لفظ (المضارع) قاصدًا به (الفعل المضارع) فقد ذكره بجميع صيغة (١٤) مرة؛ فعندما يذكر لفظ المستقبل فإنّه يحتمل أكثر من زمن، والسياق والقرينة تحددان دلالة الزّمن، بينما عندما يذكر لفظ (المضارع) فإنّه يقصد به الزّمن الأصلي للفعل المضارع وهو الحال، أو يذكره مرادفًا لمعنى كلمة (المشابهة) غير قاصد به المصطلح النّحويّ، فلفظ المستقبل عنده أعم من لفظ المضارع.

ومن المواضع الّتي ورد فيها مصطلح (الفعل المضارع)، قول الزّجّاجيّ: "ولا يعرب من الكلام كلِّه إلا الاسم المتمكِّن، والفعل المضارع"[2].

---

[1] التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون (ص ١٥٦٠)، ينظر: الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ج٢١/٤١٤).

[2] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص٢٦٠).

ومن المواضع الّتي ورد فيه لفظ (المضارعة) بمعنى (المشابهة)، قول الزّجّاجيّ في باب اسم الفاعل: "وليس بين اسم الفاعل والفعل الماضي مضارعة، فلذلك لم يعرب الماضي، ولا عمِلَ اسمُ الفاعل عمله"[١].

وفي هذه السطور سنذكر بعض المواضع الّتي ورد فيها لفظ المستقبل ويقصد به الزّجّاجيّ الفعل المضارع:

١. **باب الأفعال:** عندما ذكر أقسام الأفعال الثلاثة، أورد الفعل المستقبل من جملة الأقسام وهو قاصد به (الفعل المضارع) في الزّمن الحالي في بعض الأحيان، يقول: "الأفعال ثلاثة: فعلٌ ماضٍ، وفعلٌ مستقبلٌ، وفعلٌ في حال يسمّى الدّائم"[٢].

ومن ثم قام برسم حدٍّ للفعل المستقبل، يقول: "والمستقبل: ما حسُن فيه غد، وكانت في أوله إحدى الزوائد الأربع، وهي: تاءٌ، أو ياءٌ، أو نونٌ، أو ألفٌ، نحو قولك: أقوم، ويقوم، وتقوم، ونقوم، وما أشبه ذلك"[٣].

نفهم من الرسم الذي وضعه أنّه قام بتقريب مفهوم المستقبل من خلال قوله:" ما حسن فيه غد"؛ لأن لفظ الفعل المستقبل يصلح أن يكون فعلًا في الزّمن الحالي أو في زمن الاستقبال وذلك حسب القرينة والسياق.

ومن خصائص فعل المستقبل:

أ- أن يكون في أوله أحد أحرف الزوائد الأربعة المجموعة في كلمة (نأيت).

ب- أن يكون مرفوعًا لمضارعته لاسم الفاعل، حتى يدخل عليه ناصب أو جازم، يقول الزّجّاجيّ:" وهو مرفوع أبدًا لمضارعته لاسم الفاعل، ووقوعه موقعه سواء، حتى يدخل عليه ناصبٌ أو جازم"[٤].

وأوجه الفعل المستقبل الّتي ذكرها العلوي في كتابه المنهاج في شرح الجمل، هي[٥]:

أ- **أن يكون الفعل مستقبلًا في معناه وصورته:** وهو ما دلّ على زمان بعد زمانك، نحو: يقوم ويخرج.

ب- **أن يكون مستقبلًا في صورته دون معناه:** وهو ما دخل عليه: لم، ولما، فإن معناه المضي وإن كان لفظه الاستقبال.

---

[١] الزجاجي، الجمل في النّحو، ص٨٤.

[٢] المرجع السابق، ص٧.

[٣] المرجع نفسه، ص٧.

[٤] المرجع نفسه (ص ٧).

[٥] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/١٩٣).

ت- **أن يكون مستقبلًا في معناه دون صورته:** وهو الفعل الماضي إذا كان في حيز الشرط، نحو قولك: إن خرجتَ خرجتُ.

وغيرها من المواضع الّتي ذكر فيها لفظ (المستقبل) الذي يقصد به تارةً الزّمن الأصلي للفعل المضارع، وتارةً أخري يقصد به الزّمن الذي يخرج عن الزّمن الأصلي.

٢) لفظ الحال ويسمّى الدّائم

ذكر الزّجّاجيّ لفظ (الحال) في كتاب الجمل (١٢) مرة، وهو مصطلح متداخل ذكره الزّجّاجيّ في أكثر من باب، وأكثر من موضوع، فمرةً يقصد به الفعل المضارع، ومرةً يقصد به (الاسم المنصوب عندما يكون حالًا)، والسياق هو الذي يحدد الدلالة.

وما يهمنا في هذا الموضع هو عندما يكون لفظ (الحال) المقصود به (الفعل المضارع) الذي يكون في زمن الحال.

عرّف العلوي فعل الحال بقوله: "هو اللّفظ الدّال على زمان يقع فيه كلام المتكلم، ليس ماضيًا ولا مستقبلًا"[١].

إذن؛ فعل الحال هو الفعل المضارع عندما يكون في الزّمن الحالي، أي ليس ماضيًا أو مستقبلًا.

ولا فرق بين الفعل المستقبل والحال في اللّفظ، ولكنهما يفترقان في المعني، والقرينة هي الّتي تدل على ذلك، وفي ذلك يقول الزّجّاجيّ عن فعل الحال:" وأمّا فعل الحال، فلا فرق بينه وبين المستقبل في اللّفظ، كقولك: (زيدٌ يقومُ الآن، ويقوم غدًا) ... فإذا أردت أن تخلّصه للاستقبال دون الحال، أدخلتَ عليه السين أو سوف..."[٢].

وقد أطلق الزّجّاجيّ كذلك على فعل الحال لفظ (الدّائم)، ولا بدّ من الإشارة أن لفظ الدّائم هنا يختلف عن اللّفظ الذي أطلقه أهل الكوفة على الفعل، فهو مختلف على فعليته وعلى دلالته الزّمنية وبنائه، فهو عند عامّة الكوفيين صيغة فاعل، وعند الفراء صيفة فاعل العاملة، ومختلف على زمنه هل هو للحال أو الاستقبال أو الاستمرار.

هذا هو فعل المضارع عند الزّجّاجيّ، فقد عدّد المصطلح للمفهوم الواحد، وفي الوقت نفسه أطلق المصطلح الواحد على أكثر من مفهوم، ومن ثم نجده قد قرّب فهم المفاهيم دون أن يضع لها حدودًا تامّة، وعلى ضوء ذلك نستطيع أن نقول: إن الفعل المضارع عند الزّجّاجيّ غير مستقر تسميةً ومفهومًا.

---

[١] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزجاجي (ج١/١٩٣).

[٢] الزجاجي، الجمل في النّحو، (ص ٨).

ثالثًا: فعل الأمر

مركب إضافي حيث أضيف إلى لفظة (الأمر) مصطلح (الفعل)، و(الأمر) مصدر الفعل (أمَرَ)، و"أمر فلانًا: طلب منه القيام بأمر أو فعل"[١]، و(الأمر) ضد (النهي)[٢]، وقد أضيف مصطلح (الفعل) إلى لفظ (الأمر) ليصبح مصطلحًا مركّبًا جاء على هذه الصورة (فعل الأمر).

و(الأمر) تسمية بصرية تقوم على أساس الشّكل والمبنى، أمّا أهل الكوفة فإنهم ينكرون فعل الأمر ويعتبرونه مقتطعًا من الفعل المضارع ويسمونه الفعل المستقبل.

وقد استقر مصطلح (فعل الأمر) عند النُّحاة المتأخرين والمحدثين على لفظ (الأمر).

و(الأمر) مصطلح متداخل بين علم النّحو والبلاغة، ففي البلاغة يندرج تحت علم المعاني، وتعريفه: "طلب فعل شيء صادر ممّن هو أعلى درجة إلى من هو أقل منه"[٣]. وما يهمنا في هذا البحث هو المصطلح النّحويّ للفظ (الأمر).

وتعريف مصطلح (فعل الأمر) اصطلاحًا عند النُّحاة: هو ما يدل على طلب الفعل بعد زمن التكلم. أو تعريف آخر: "هو ما دلّ على طلب وقوع الفعل من الفاعل المخاطَب بغير لام الأمر، نحو: ادرس، تكلّم"[٤].

والدلالة الأصلية لزمن فعل الأمر هو المستقبل في أكثر حالاته، وهو ما يسمّى بالزّمن الصرفي أو الصّيغي، وقد تخرج الدلالة الأصلية إلى دلالات أخرى، تفهم من خلال السياق والقرائن، وهذا الزّمن يسمّى الزّمن النّحويّ.

- **مصطلح فعل الأمر عند الزّجّاجيّ**

إنّ الزّجّاجيّ كما يظهر من خلال عملية الإحصاء يتناول مصطلح (فعل الأمر) بزمنه الصرفي وزمنه النّحويّ دون أن يميّز بينهما، فتارةً يطلق على فعل الأمر لفظ (المستقبل)، وتارةً أخرى لفظ (الأمر)، والذي يميِّز بين معنى الفعل وزمنه هو السياق والقرائن.

وقد ورد لفظ (الأمر) في كتاب الجمل (١٢) مرة ، والناظر إلى تقسيمات الفعل في كتاب الجمل يظنُّ أنّ الزّجّاجيّ ينكر فعل الأمر، ولكن المتتبع لآراء الزّجّاجيّ يتبين له أنّه لا ينكره؛ لأنه يصرّح بلفظه ولو أنّه ينكره لما استخدمه.

---

[١] يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية (ج٣/٣٣٢)، ينظر: معجم الوسيط (ص ٢٦).

[٢] ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة (ج١/١٣٧)، الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ج١٠/٦٨).

[٣] يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية (ج٣/٣٣٢).

[٤] المرجع السابق، ج٧/١١٦.

وقد أطلق الزّجّاجيّ كذلك على فعل الأمر (المستقبل)، وهو لفظ أشهر من مصطلح (الأمر) في كتابه، ويدل على الزّمن المستقبل، والسياق والقرائن هي الّتي تكشف عن دلالة الفعل وزمنه.

ومن المواضع الّتي ذكر فيها مصطلح (فعل الأمر) في كتاب الجمل قول الزّجّاجيّ: "فالمبنيّ منها على الوقف: فعل الأمر للمخاطب، إذا كان بغير (لام)، كقولك: اذهبْ، واركبْ، وقمْ، واقعدْ..."[١].

ومن المواضع الّتي ذكر فيها مصطلح (المستقبل) ويقصد به الزّمن الذي سيحصل فيه الفعل في زمن المستقبل قوله عن فعل الحال: "فإن أردت أن تخلصه للاستقبال دون الحال، أدخلت عليه السين أو سوف، فقلت: (سوف يقوم، وسيقوم)"[٢].

هذا هو مصطلح فعل الأمر عند الزّجّاجيّ، فقد تعدد لفظه والمفهوم واحد، ويبدو أنّ المصطلح لم يستقر في زمنه، واستقر عند المتأخرين والمحدثين.

<u>ويبقى أن نشير إلى قضية الأسبقية في التقدم من الأفعال من حيث الزّمن بحسب رأي الزّجّاجيّ:</u>

يرى الزّجّاجيّ أن أسبق الأفعال في التقدم الفعل المستقبل؛ لأنّ الشيء لم يكن ثم كان، والعدم سابق للوجود، ثم يصير في الحال ، ثم ماضيًا فيخبر عنه بالمضي[٣].

---

[١] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٢٦٤).

[٢] المرجع السابق، ص ٨.

[٣] ينظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو (ص ٨٥).

المطلب الثاني: الفعل من حيث التعدي واللزوم

ينقسم الفعل من حيث التعدي واللزوم إلى قسمين: فعل متعدٍّ، وفعلٌ لازم، وهي أفعال لا تتحدّد بزمن معين؛ لأنّها حتمًا أفعال ماضية ومضارعة وأمر، ولكنها تختلف عن بعضها في طريقة إتمامها للمعنى، ومن هذه النقطة سيتم دراسة مصطلح التعدي واللزوم لغةً واصطلاحًا، ومن ثَمَّ معرفتهما عند الزّجّاجيّ.

أولًا: تعريف التعدي واللزوم لغةً واصطلاحًا

- وردت مادة (ع. د. و) في معاجم اللّغة بعدة معانٍ ومن هذه المعاني: التجاوز ، فعدا الأمر وتعدّاه كلاهما: تجاوزه، وعدّاه إليه: أجازه وأنفذه، وعدّى عن الأمر: جاز إلى غيره وتركه[١]، والتعدي: مجاوزة الشيء إلى غيره، وهو جعل الفعل لفاعل يصير مَن كان فاعلًا له قبل التعدية منسوبًا إلى الفعل، نحو: خرج زيدٌ فأخرَجتُه[٢].
- وردت مادة (ل. ز. م) في معاجم اللّغة أيضًا بعدّة معانٍ، ومن هذه المعاني: "ما يمتنع انفكاكه عن الشيء، والجمع: لوازم"[٣] ، و"اللّازم من الفعل: ما يختصُّ بالفاعل"[٤].

أمّا معناهما اصطلاحًا؛ فالمتعدي هو: "الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف جر، نحو: ضربتُ زيدًا"[٥]، والفعل اللازم هو: "الذي لا ينصب بنفسه مفعولًا به أو أكثر؛ وإنما يصل إليه بمعونة حرف جر، أو غيره مما يؤدي إلى التعدية"[٦].

وأوّل من ابتدع مصطلحي المتعدي واللازم هو الخليل[٧]، فقد وردا في معجم العين بعدة ألفاظ ومن هذه: المجاوز، والمتعدي، واللازم، وما يلاحظ على الخليل أنّه لم يحدهما، ولكنّه استعملهما ووضعهما للدلالة على التعدي واللزوم، وقد سار النُّحاة على خطى الخليل، فلا يكاد

---

[١] ينظر: ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم (ج٣١٨/٢)، الفراهيدي، معجم العين (ج١١٥/٣)، ابن خروف، شرح جمل الزّجاجيّ (ج٣٥٥/١).

[٢] الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ج٨/٣٩)، الفراهيدي، معجم العين (ج١١٥/٣).

[٣] الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، (ج٤٢٠/٢٥).

[٤] الشريف الجرجاني، التعريفات (ص ١٥٩).

[٥] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (مج١١٢/١)، وقد عرّفه عباس حسن في كتابه النّحو الوافي بقوله هو: "الذي ينصب بنفسه مفعولًا له أو اثنين أو ثلاثة من غير أن يحتاج إلى مساعدة حرف جر، أو غيره مما يؤدي إلى تعدية الفعل اللازم". ينظر: عباس حسن، النّحو الوافي (ج١٥٠/٢)، ينظر: ابن خروف، شرح جمل الزّجاجي (ج٣٥٥/١).

[٦] عباس حسن، النّحو الوافي (ج١٢١/٢)، ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (مج١١٢/١).

[٧] الخليل، معجم العين، (ج١١٥/٣).

كتاب نحوي يخلو من هذين المصطلحين، وليس هذا فحسب بل وضعوا لهما حدودًا، واستعملوا مصطلحات أخرى تدل على التعدي واللزوم، وبعد فإنّ هذا الجدول يتضح من خلاله المصطلحات الأخرى الّتي استخدمها النُّحاة للدلالة على التعدي واللزوم.

العالم	مصطلح المتعدي	مصطلح اللازم
الخليل (١٧٥هـ)	المجاوز، المتعدي[١]	اللازم، غير المجاوز
سيبويه (١٨٠هـ)	الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول[٢]	الفاعل الذي لا يتعدّاه فعله
الفراء (٢٠٧هـ)	الواقع[٣]	المكتفي، غير الواقع[٤]
ابن جِنّي (٣٩٢هـ)	المتعدي، المتعدي بنفسه[٥]	غير المتعدي
الزمخشري (٥٣٨هـ)	المتعدي[٦]	غير المتعدي
ابن خروف (٦٠٩هـ)	المتعدي[٧]	غير المتعدي
ابن مالك (٦٢٧هـ)	المتعدي[٨]	اللازم
ابن عصفور(٦٦٩هـ)	المتعدي[٩]	غير المتعدّي
أبو حيان (٧٤٥هـ)	المتعدي[١٠]	اللازم
العلوي (٧٤٩هـ)	المتعدي[١١]	اللازم
ابن هشام (٧٦١هـ)	المتعدي[١٢]	القاصر، غير المتعدي، اللازم
ابن عقيل (٧٦٩هـ)	المتعدي[١٣]	اللازم

[١] ينظر: الخليل، معجم العين، ج٣/١١٥.
[٢] ينظر: سيبويه، الكتاب (ج١/٣٣).
[٣] ينظر: الفراء، معاني القرآن (ج٢/٨٣-٩٣).
[٤] ينظر: المرجع السابق، (ج١/٤٠)، (ج١/٦٣).
[٥] ينظر: ابن جني، توجيه اللمع (ص ١٢٨).
[٦] ينظر: الزمخشري، المفصل (ص ٢٥٧).
[٧] ينظر: ابن خروف، شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٢٥٥).
[٨] ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (مج١/١١٢-١١٤).
[٩] ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٢٧٣).
[١٠] ينظر: أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح التسهيل (ج٨/٦-٨).
[١١] ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٢٦١).
[١٢] ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ج٢/٥٧٣).
[١٣] ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ج١/١١٢-١١٤).

ما نلاحظه على الجدول:

- إنّ مصطلحي (المجاوز، والواقع) يطلقان على مصطلح (المتعدي)، وهما من مصطلحات مرحلة التأسيس، وسمّي المتعدي بالمجاوز؛ لمجاوزته الفاعل إلى المفعول به، وسمي بالواقع؛ لوقوعه على المفعول به [١]، وسمّي اللازم ب (المكتفي)؛ لأنّه يكتفي بالفاعل، وإنّ النُّحاة لم يستخدموا هذه المصطلحات بعد ذلك، وقد قاموا بتذكير القارئ بهذه المصطلحات، ومن ذلك ما أورده أبو حيان الأندلسي، يقول عن تسمية المتعدي: "ويسمّى متعديًّا وواقعًا ومجاوزًا، والمشهور تسميته متعديا"[٢]، ويقول عن تسمية اللازم: "يسمى أيضًا قاصرًا، وغير متعد"[٣].
- مصطلحا (المتعدي وغير المتعدي) ظهرا عند علماء القرن الرابع، وإنّ هذين المصطلحين لم يستقرا بسبب طغيان مصطلحي (المتعدي واللازم) عليهما، فذهب مصطلحا (المتعدي وغير المتعدي) وبقي مصطلحا (المتعدي واللازم).
- استخدام بعض النّحويّين أكثر من مصطلح في آن واحد للدلالة على التعدي واللزوم.

ثانيًا: تعريف التّعدّي واللّزوم عند الزّجّاجيّ

ورد الجذر اللغوي (ع، د، و) في كتاب الجمل بكل صيغه (٣٤) مرة، بينما ورد الجذر اللغوي (ل، ز، م) بكل صيغه (٧) مرات، وقد استعمل الزّجّاجيّ لمصطلح اللازم أكثر من مصطلح يدل عليه، وهما: غير المتعدي، واللازم.

ويلاحظ أنّ نسبة ذكره لمصطلح (غير المتعدي) الّتي بلغت ما يقارب (١١) مرة أكثر من نسبة ذكره لمصطلح (اللازم).

إذن؛ الزّجّاجيّ استعمل مصطلحين في آن واحد (غير المتعدي)، و(اللازم)؛ للتعبير عن دلالة الفعل اللازم.

أمّا بالنسبة لحدّ المصطلحين (المتعدي) و (اللازم) فإنّ الزّجّاجيّ لم يضع لهما حدًّا للتعبير عن مفهومهما، ولكنه استخدمهما للتعبير عن الحالة الّتي يكونان عليهما من خلال الأمثلة والشواهد الّتي ذكرها في باب (أقسام الأفعال في التعدي) و باب (ما تتعدّى إليه الأفعال المتعدّيّة وغير المتعدّيّة).

---

[١] ينظر: عباس حسن، النّحو الوافي (ج١٥١/٢)، الغلاييني، جامع الدروس العربية (ج١٣٨/١).

[٢] أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (ج٨/٨).

[٣] المرجع السّابق، ج٨/٨.

أقسام الفعل من حيث التعدي واللزوم عند أبي القاسم الزّجّاجيّ:

أورد الزّجّاجيّ في باب (أقسام الأفعال في التعدي) أنّ الأفعال في التعدي على سبعة أضرب، ثمّ ذكر الفعل اللازم من جملة أفعال التعدي، وهذا يضعف عند النُّظار، وفي هذا المعني يقول العلوي عن تقسيم التعدي عند أبي القاسم: "ظاهر كلام أبي القاسم في التّقسيم خطأ؛ وبيانه هو أنه أورد تقسيم الافعال باعتبار تعديها، ثم ذكر من جملتها اللازم، وهذا يضعف عند النظار؛ لأنّ من حق مورد التّقسيم أن يكون شاملًا لجميع الأقسام... ولو قال: باب تقسيم الأفعال في التعدي واللزوم لكان... "[1].

وفيما يلي سيعرض رسمًا مشجّرًا يوضّح أقسام الفعل الّتي أوردها الزّجّاجيّ:

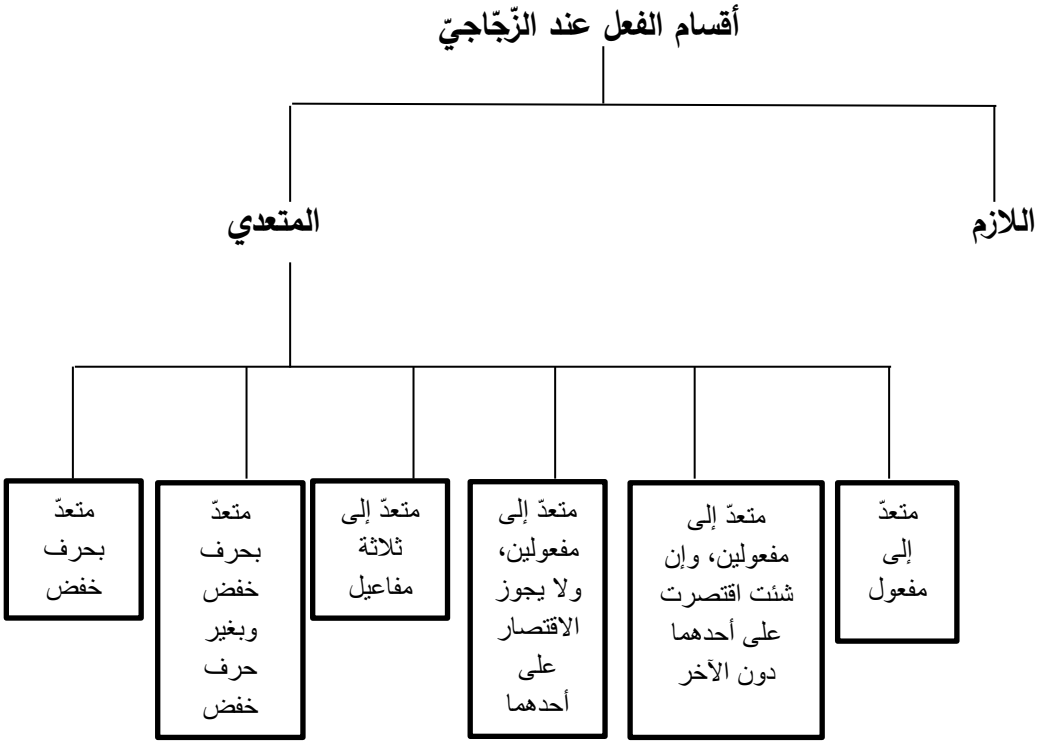

الملاحظات:

١) القسمة سباعية.

٢) صنّف الزّجّاجيّ الفعل اللازم في جملة أقسام أفعال التعدي، وهذا لا يصح كما قال العلوي؛ لذلك قمت بإعادة قسمة الفعل إلى قسمين: لازم ومتعد، والفعل المتعدي ينقسم إلى ستة أوجه.

---

[1] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٢٦١).

٣) أطلق الزّجّاجيّ في القسمة السباعية الّتي وضعها على الفعل اللازم مصطلح (فعل لا يتعدى إلى مفعول).

٤) لم يقم الزّجّاجيّ بوضع حدّ لكل نوع، وإنّما اكتفى فقط بوضع الأمثلة والشواهد والأحكام.

٥) صنّف الزّجّاجيّ الفعل المتعدي إلى مفعولين قسمين، متعد إلى مفعولين إن شئت اقتصرت على أحدهما دون الآخر، ومتعد إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما.

٦) صنف الفعل المتعدي إلى مفعول واحد إلى ثلاثة أقسام: فعل متعد إلى مفعول، وفعل متعد بحرف خفض وبغير حرف خفض، وفعل متعد بحرف خفض.

٧) لم يتعمّق الزّجّاجيّ في بيان كل نوع، فقد بينهم بإيجاز واكتفى بذكر أمثلة محدودة لكل نوع، لم تشمل هذه الأمثلة كل أحكام القاعدة النّحويّة. ولو قمت بإعادة رسم قسمة الزّجّاجيّ السداسية لأفعال التعدي إلى قسمة ثلاثية فإنها ستكون كالآتي:

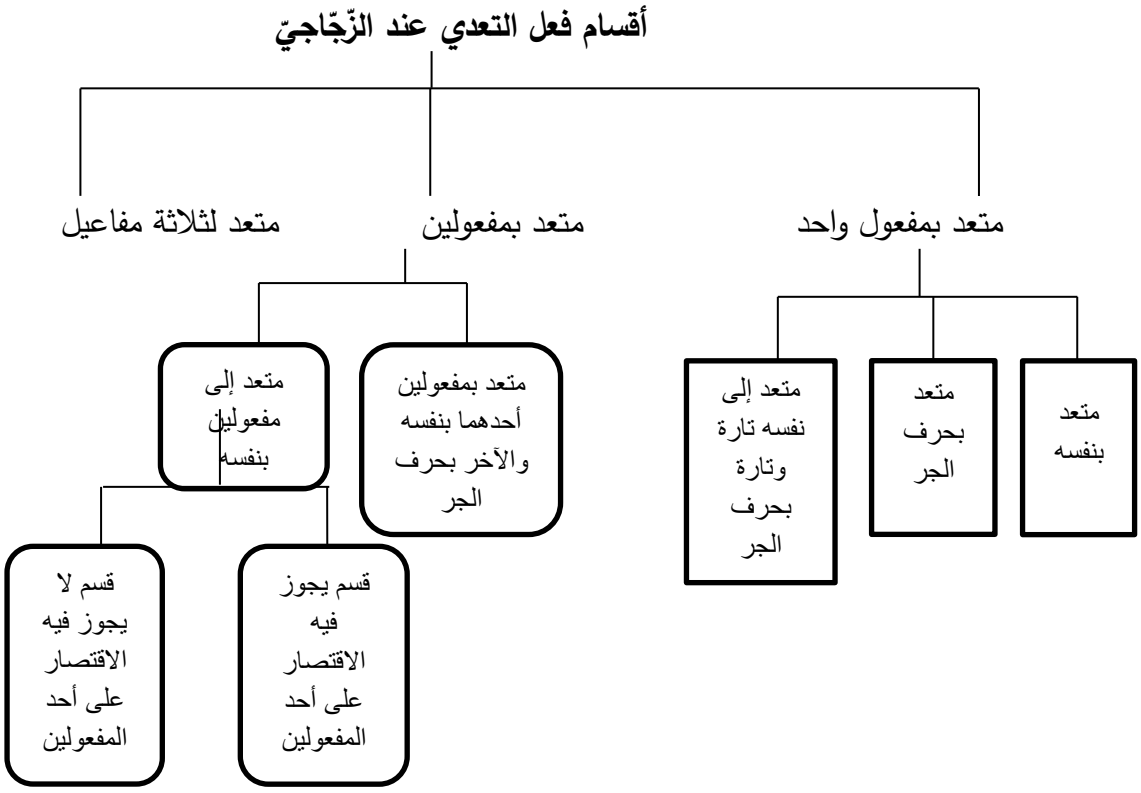

الملاحظات:

١) القسمة ثلاثية.

٢) تقسيم المتعدي إلى مفعول واحد على ثلاثة أقسام.

٣) إدخال المتعدي بحرف تحت المتعدي إلى مفعول واستقرت آراء جمهور النحاة على أنّه لازم، وتفريع المتعدي إلى اثنين: متعد بنفسه، ومتعد بنفسه أو بحرف الجر.

٤) إدخال الفعل المتعدّي إلى مفعولين، ولا يجوز الاقتصارُ على أحدهما دونَ الآخر، والفعل المتعدي إلى مفعولين ويجوز الاقتصار على أحدهما إلى الفعل المتعدي إلى المفعولين بنفسه.

المطلب الثالث: الفعل من حيث المسند إليه

ينقسم الفعل من حيث المسند إليه إلى فعل مبني للمعلوم وفعل مبني للمجهول، والفرق بينهما هو أنّ الفعل المبني لفاعل، ويسمّى معلومًا، هو ما ذكر معه فاعله، والفعل المبني للمفعول، ويسمى مجهولًا، هو ما حذف فاعله وأنيب عنه غيره؛ لأغراض معينة، وعلى ضوء ذلك نتناول بالدراسة مصطلح الفعل المبني للمعلوم أولًا، ومن ثَمَّ مصطلح الفعل المبني للمجهول.

أولًا: مصطلح الفعل المبني للمعلوم

١. المعني اللغوي والاصطلاحي للفعل المبني للمعلوم

مصطلح (الفعل المبني للمعلوم) يتكون من ثلاث كلمات، وهي: (الفعل+ المبني+ المعلوم)، وهو تركيب وصفي، ويقابله الفعل المبني للمجهول.

ولو قمنا بتحليل كل كلمة لهذا التركيب الوصفي؛ فإنّ المعنى الاصطلاحي للفعل هو: ما دلّ على حدث مقترن بزمن. والمعنى الاصطلاحي لكلمة المبني: هو الذي لا تتغير حركته الإعرابية ويتخذ شكلًا واحدًا. والمعنى الاصطلاحي لكلمة المعلوم: هو الذي ذكر فاعله بمعنى أن الفعل الذي قام به معلوم، ومعناه لغةً مأخوذ من الجذر الثُّلاثيّ (ع. ل. م)، وهي ضد الجهل، والعلم هو: "إدراك الشيء بحقيقته"[١]، ويسمّى عند النُّحاة كذلك (المعروف)[٢]، وهي كلمة مأخوذة من الجذر اللغوي (ع. ر. ف)، معناها: "إدراك الشيء بتفكر وتدبُّرٍ لأثره"[٣]، وهي أخص من العلم والعلم أعم من المعرفة[٤].

ويوجد فرق بين (العلم) و(المعرفة) من وجوه لفظًا ومعنىً، أمّا اللّفظ ففعل المعرفة يقع على مفعولٍ واحد، وفعل العلم يقتضي مفعولين، وأمّا من جهة المعنى فمن وجوه أحدها: المعرفة

---

[١] الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ج١٢٧/٣٣)، ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة (ج١٠٩/٤).

[٢] ينظر: التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون (ص١٥٩١).

[٣] الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ج١٣٣/٢٤).

[٤] ينظر: المرجع السابق، (ج١٣٣/٢٤).

تتعلق بذات الشيء، والعلم يتعلق بأحواله، والثاني: أنّ المعرفة في الغالب تكون لما غاب عن القلب بعد إدراكه، فإذا أدركه قيل: عرفه، بخلاف العلم، ولهذا كان ضد المعرفة هو الإنكار، وضد العلم الجهل[١]، ولهذا المصطلح أيضًا عدة تسميات عند النُّحاة، منها: الفعل المعروف فاعله، والفعل المعلوم فاعله، وصيغة الفاعل، وبناء الفاعل، وفعل الفاعل، والمبني للفاعل، والفعل المصوغ للفاعل، والفعل المبنيّ على الفاعل، والفعل المصوغ على الفاعل، والمبني للمعلوم[٢].

ومعظم النُّحاة المتقدمين لم يقوموا بوصف هذا الفعل بل ذكروه دون وصف فأُطلق عليه مصطلح (الفعل) فقط، وأرادوا به (الفعل المبني للمعلوم)، ومنهجهم في ذلك أنّهم اكتفوا بوصف الفعل المبني للمجهول بعدة تسميات سيتم التعرف عليها لاحقًا، وما عدا ذلك فهو فعل مبني للمعلوم، أي أنهم أطلقوا المصطلح العام وأرادوا بلفظهم (الفعل) المصطلح الخاص وهو (الفعل المبني للمعلوم).

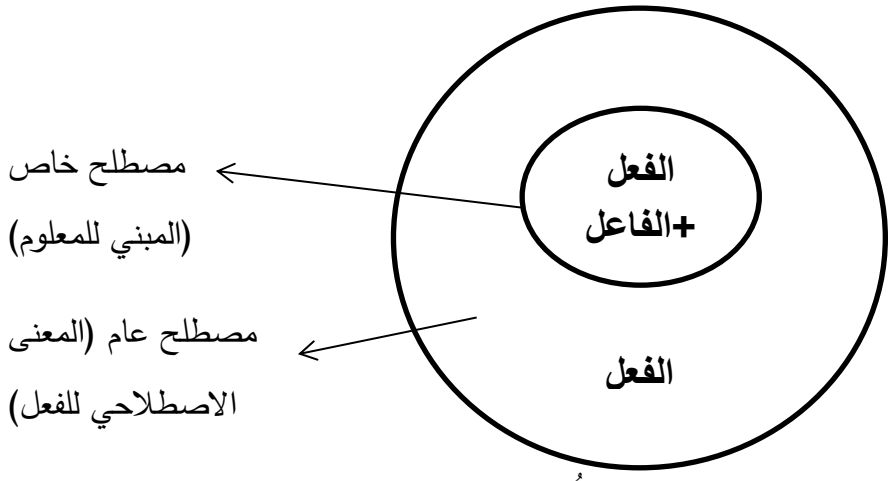

إذن؛ معنى المعلوم لغةً الذي عُلِمَ وأُدرِك، والذي عُلم في الفعل المعلوم هو الفاعل، وضدّها (الجهل) وهو الذي لا يعلم.

والمعنى الاصطلاحي للفعل المعلوم هو: "ما ذكر فاعله وأسند إليه، نحو: "قَبَضَ الشرطيٌّ على المجرم" ويقابله الفعل المجهول"[٣].

الفعل المبني للمعلوم في المثال السابق هو (قبض)، وبني هذا الفعل للمعلوم؛ لأنّ فاعله (الشرطي) مذكور.

---

[١] ينظر: الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ج١٢٧/٣٣).

[٢] الأسمر، المعجم المفصل في علم الصرف (ص ٣٣٠).

[٣] المرجع السّابق، ص ٣٣٠.

٢. مصطلح الفعل المبني للمعلوم عند الزّجّاجيّ

أطلق الزّجّاجيّ مصطلح (الفعل) على الفعل المبني للمعلوم، وقد اكتفى بوصف الفعل المبني للمجهول حيث إنّه سمّاه (ما لم يسم فاعله)، وما دون ذلك فهو فعل مبني للمعلوم إذا ذكر معه فاعله، ومن ثمّ فإنّ الزّجّاجيّ لم يبين المعنى الاصطلاحي لهذا الفعل، كذلك قد اكتفى بتوضيح مفهوم مصطلح (المبني للمجهول) من خلال الحكم النّحويّ والأمثلة، وما دون ذلك فهو المعنى الاصطلاحي للفعل المبني للمعلوم، يقول عن حكم فعل (ما لم يسم فاعله): "حكم ما لم يسمّ فاعله من الأفعال الماضية الثُّلاثيّة السالمة أن يضم أوله ويُكسر ثانيه، ويحذف الفاعل منه، ويقام المفعول مقامه"[١].

فإذا أردنا أن نستشف المعنى الاصطلاحي للفعل المبني للمعلوم فهو: ما لم يحذف الفاعل منه ولم يقم المفعول مقامه، وهو تعريف بالضد استطعنا بيانه من خلال الحكم النّحويّ للفعل المبني للمجهول عند الزّجّاجيّ، وقد فهمنا مفهوم المبني للمعلوم أيضًا أثناء ذكر الزّجّاجيّ حكم المفعول به في باب (الفاعل والمفعول به)، وفي ذلك يقول: " والمفعول به إذا ذُكر الفاعل فهو منصوب أبدًا"[٢]، ومن ثم قد أورد مثالًا على المفعول به ، نحو: "ضرب زيدٌ عمرًا"، رفعت زيدًا بفعله، ونصبت عمرًا بوقوع الفعل عليه[٣]، فالفعل (ضرب) مبني للمعلوم، وفاعله (زيدٌ)، والمفعول به (زيدًا).

إذن؛ الزّجّاجيّ لم يصرح بذكر مصطلح المبني للمعلوم ولم يذكر حدّه، فقط بيّن مفهومه من خلال الأحكام النّحويّة الّتي أصدرها على المفعول به، وفعل ما لم يسم فاعله، وهو نقيض الفعل المبني للمعلوم.

ثانيًا: مصطلح الفعل المبني للمجهول

١) المعني اللغوي والاصطلاحي للفعل المبني للمجهول

المصطلح التركيبي الوصفي (الفعل المبني للمجهول) يتكون من ثلاث كلمات، وهي: (الفعل+ المبني+ المجهول)، ويقابله الفعل المبني للمعلوم، وسبق وتعرفنا على المعنى الاصطلاحي لمصطلح (الفعل) ومصطلح (المبني)، وفيما يلي سنتعرف على المعنى اللغوي

---

[١] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٧٧).

[٢] المرجع السّابق، ص ١٠.

[٣] ينظر: المرجع نفسه، ص ١٠.

لكلمة المجهول لنصل إلى المعنى الاصطلاحي لهذه الكلمة، إنّ لفظة (المجهول) مأخوذة من الجذر الثُّلاثيّ (ج. هـ. ل) ، و" جهلت الشيء: إذا لم تعرفْه"[١]، وهي نقيض العلم[٢].

إذن؛ معناها: عدم العلم بالشيء، والفعل المبني للمجهول هو ترك الفاعل وعدم معرفته، وقد تعدّدت عند أهل اللّغة تسمياتُ هذا الفعل، فسمّي: ما لم يُسمَّ فاعله، المبني لما لم يُسمَّ فاعله، المجهول، الفعل المجهول فاعله، صيغة المفعول، فعل ما لم يسمَّ فاعلُه، المبني للمفعول، المبني للمجهول، الفعل الذي لم يُسمَ فاعله[٣].

وبعدُ سيعرض جدولًا يتمُّ من خلاله ذكر بعض تسميات مصطلح (الفعل المبني للمجهول) عند النُّحاة لنرى كيف تطور هذا المصطلح وعلى أي مصطلح استقرّ:

عالم النّحو	مصطلح الفعل المبني للمجهول	مصطلح نائب الفاعل
سيبويه (١٨٠هـ)	الفعل الذي شغل بالمفعول[٤] ، فعل مفعول[٥]	مفعول هو بمنزلة الفاعل[٦]
الفراء (٢٠٧هـ)	فعل لم يسمّ فاعله[٧]	الاسم[٨] ،"ما" في موضع رفع بما لم يسم فاعله[٩]،المفعول[١٠]
المبرد (٢٨٥هـ)	الذي لا يذكر فاعله[١١]، الفعل	المفعول الذي لا يذكر فاعله[١٢]
ابن السراج(٣١٦هـ)	فعل بني للمفعول[١٣]	المفعول الذي لم يسم من فَعَلَ به[١٤]

[١] الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ج٢٨/٢٥٦).
[٢] ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة (ج١/٤٨٩).
[٣] الأسمر، المعجم المفصل في علم الصرف (ص ٣٢٥).
[٤] ينظر: سيبويه، الكتاب (ج١/٤٢)، وفي موضع آخر من الكتاب ينظر: (ص٢٢٩).
[٥] ينظر: المرجع السّابق، ج١/٤٢.
[٦] ينظر: المرجع نفسه، ج١/٤٢.
[٧] ينظر: الفراء، معاني القرآن (ج١/١١٨)، وفي موضع آخر من الكتاب ينظر: (ص٣٧٣).
[٨] ينظر: المرجع السّابق، ج١/١٢٨.
[٩] ينظر: المرجع نفسه، ج١/٣١٧.
[١٠] ينظر: المرجع نفسه، ج١/٤٦٩.
[١١] ينظر: المبرد، المقتضب (ج٤/٥٠).
[١٢] ينظر: المرجع السّابق، ج٤/٥٠.
[١٣] ينظر: ابن السراج، الأصول في النّحو (ج١/٧٦).
[١٤] ينظر: المرجع السّابق، ج١/٧٦.

ابن شقير (٣١٧هـ)	ما لم يذكر فاعله[١]	_
ابن السِّيْد البَطَلْيَوسيّ (٥٢١هـ)	ما لم يسمّ فاعله[٢]	المفعول الذي لم يسم فاعله[٣]
الزمخشري(٥٣٨هـ)	فعلُ ما لم يسمّ فاعله [٤]، المبني للمفعول[٥]	المفعول[٦]
ابن الأنباري (٥٧٧هـ)	ما لم يسمّ فاعله[٧]	ما لم يسم فاعله، مقام الفاعل، ما يقام مقام الفاعل[٨]
ابن عصفور (٦٦٩هـ)	فعل مبني للمفعول[٩]، ما لم يسم فاعله ، بناء الفعل للمجهول[١٠]	مقام الفاعل ، أو الذي المفعول الذي يقام مقام الفاعل[١١]
ابن مالك (٦٧٢هـ)	الفعل	نائب الفاعل[١٢]
العلوي (٧٤٩هـ)	ما لم يسمّ فاعله، المبني للمفعول[١٣]	ما يقام مقام الفاعل[١٤]
ابن عقيل (٧٦٩هـ)	الفعل الذي لم يسم فاعله[١٥]، المبني للمفعول[١٦]	النائب عن الفاعل، مفعول قائم مقام الفاعل[١٧]
السيوطي (٩١١هـ)	المبني للمفعول[١]	نائب الفاعل[٢]

[١] ابن شقير، المحلى (ص ٩٣).

[٢] ينظر: ابن السيد البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل (ص ٢١١).

[٣] ينظر: المرجع السّابق، ص ٢١١.

[٤] الزمخشري، المفصل (ص ٢٥٩).

[٥] ينظر: المرجع السّابق، ص ٢٥٩.

[٦] ينظر: المرجع نفسه، ص ٢٥٩.

[٧] ينظر: أبو البركات الأنباري، أسرار العربية (ص ٢٨).

[٨] ينظر: المرجع السّابق، ص ٢٨.

[٩] ينظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف (ج٢/٤٥١)، ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٥٦٤).

[١٠] ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٥٦٨).

[١١] ينظر: المرجع السّابق، ج١/٥٦٥.

[١٢] ينظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص ٧٧).

[١٣] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجي (ج١/٣٦٤).

[١٤] ينظر: المرجع السابق، ج١/٣٦٨.

[١٥] ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (مج١/٨٧).

[١٦] ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (مج١/٨٩).

[١٧] ينظر: المرجع السّابق، مج١/٨٧.

ملاحظات على الجدول:

- تعدد آراء العلماء حول تسمية مصطلح المبني للمجهول ومصطلح نائب الفاعل.
- مصطلح ما لم يسم فاعله: هذا المصطلح يستعمل للفعل المبني للمجهول، والنائب عن الفاعل، وكثير من النُّحاة يستعملون هذا المصطلح بالمعنيين، فهو من المصطلحات المتنوعة في الاستعمال، وهذا يدل على التداخل في المصطلحات النّحويّة إذ لم يستقر مصطلح (نائب الفاعل) ومصطلح (ما لم يسم فاعله) إلا عند النحاة المتأخرين، فقد استعملوا الأوّل، وتركوا الثاني، وكذلك نجد أنّ كلَّ الكتب الدراسية المنهجية الحديثة تستعمل المصطلح المركب (النائب عن الفاعل)، ومصطلح (المبني للمجهول) بدلًا من مصطلح (ما لم يسم فاعله) سواء للنائب الفاعل، أو للفعل المبني للمجهول[٣].
- مصطلح المبني للمفعول: المقصود بهذا المصطلح هو الفعل المبني للمجهول، وقد استعمله النُّحاة على الرغم من ظهور مصطلحات أخرى مثل مصطلح (المبني للمجهول).
- نائب الفاعل: يعدُّ ابن مالك أوّل من استخدم مصطلح نائب الفاعل.
- لا يمكن أن نحدد ترتيب استعمال هذه المصطلحات زمانيًا لتداخلها من جهة، وعدم استقرارها من جهة أخرى، على أن تطورها لم يحصل إلا في مصطلح (نائب الفاعل)، ولكن على الرغم من ذلك فإننا وجدنا النّحويّين المتأخرين يستعملون مصطلح (المفعول الذي لم يسم فاعله) أو مصطلح (ما لم يسم فاعله)، والأبعد من ذلك أن ابن مالك منظر مصطلح نائب الفاعل يستعمل المصطلحين النائب عن الفاعل ومصطلح ما لم يسم فاعله على الرغم من أنه استعمل الثاني للمبني للمجهول.

والمعنى الاصطلاحي للفعل المبني للمجهول هو: "الفعل الذي حُذفَ فاعله، وأسند إلى ما يتوب عنه، إما للإيجاز، أو للعلم به، أو للجهل به، أو للخوف عليه أو منه، أو لتحقيره، أو لتعظيمه، أو لإبهامه على السامع"[٤]، وذلك نحو: "كُسِرَ الزجاج"، ويقابله مصطلح الفعل المبني للمعلوم.

---

[١] ينظر: السيوطي، همع الهوامع في جمع الجوامع (ج٢/٢٧١).

[٢] ينظر: المرجع السّابق، ج٢/٥١٨.

[٣] ينظر: الغلاييني، جامع الدروس العربية (ج١/٥٢)، الراجحي، التطبيق النّحويّ (ص ١٨٤)، عباس حسن، النّحو الوافي (ج٢/٩٧).

[٤] الأسمر، المعجم المفصل في علم الصرف (ص ٣٢٥)، ينظر: التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون (ص ١٢٨١)، ابن السراج، الأصول في النّحو (ص ٦٧،٧٧)، عباس حسن، النّحو الوافي (ج٢/٩٧)، الغلاييني، جامع الدروس العربية (ج١/٥٢)، العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٣٦٤)، ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٥٦١).

٢) مصطلح الفعل المبني للمجهول عند الزّجّاجيّ

أطلق الزّجّاجيّ على الفعل المبني للمجهول لفظ (ما لم يسم فاعله)، وقد ورد هذا اللّفظ المركب في كتابه الجمل (١٥) مرة، وأيضًا استخدم المصطلح نفسه للتعبير عن نائب الفاعل، فهو عنده مصطلح متداخل مرةً استخدمه للفعل المبني للمجهول ومرةً استخدمه لنائب الفاعل، ولكن ما لاحظناه أنّ نسبة استخدامه لمصطلح (ما لم يسمّ فاعله) قاصدًا به الفعل المبني للمجهول أكثر من نسبة استخدامه مصطلح (ما لم يسمّ فاعله) وهو يقصد به نائب الفاعل.

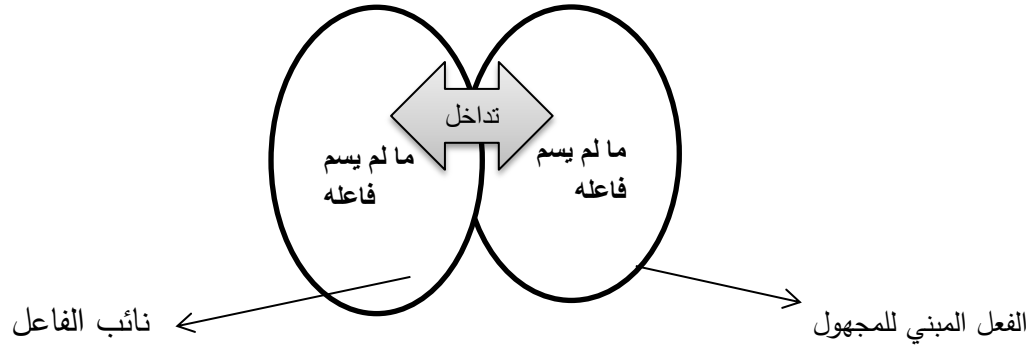

واستخدم بجانب هذا المصطلح مصطلحات أخرى، عبّر فيها عن مصطلح (الفعل المبني للمجهول) ومصطلح (نائب الفاعل).

ومن المصطلحات الّتي تعبر عن الفعل المبني للمجهول: ما لم يسم فاعله، فعل تعدى إلى فعل مفعول، بينما من المصطلحات الّتي استخدمها للتعبير عن نائب الفاعل هي:

١. اسم قام مقام ما لم يسم فاعله.
٢. مفعول ما لم يسم فاعله.
٣. ما يقام مقام الفاعل.
٤. اسم ما لم يسم فاعله.
٥. مُقام الفاعل.
٦. خبر ما لم يسم فاعله.
٧. مقام ما لم يسمّ فاعله.

وهذه المصطلحات المتعددة الّتي استخدمها الزّجّاجيّ للمفهوم الواحد تدلُّ على عدم استقرار المصطلح عنده

ومن ثم إنّ الزّجّاجيّ لم يضع حًّدا لمفهوم الفعل المبني للمجهول، بل وضع له تصورًا ووضّحه من خلال الحكم النّحويّ والأمثلة، وذلك نحو قوله: "حكم ما لم يسمّ فاعله من الأفعال الماضية الثُّلاثيّة السالمة أن يضم أوله ويُكسر ثانيه، ويحذف الفاعل منه، ويقام المفعول

مقامه"[1]، يفهم من خلال كلامه أنّ الفعل المبني للمجهول: هو الذي حذف فاعله، وقام المفعول مقامه، وقد أورد أمثلة توضح المعنى الاصطلاحي للفعل، نحو: ضُرِبَ زيدٌ، وأُكرِمَ عمرٌو.

وفيما يلي سيتم التعرّف على خصائص مصطلح الفعل المبني للمجهول كي يتّضح مفهوم المصطلح.

- **خصائص مصطلح (ما لم يسم فاعله) عند الزّجّاجيّ**

نتحدث عن هذه الخصائص من عدة وجوه:

أولًا: كيفية بناء الفعل للمجهول:

١- الفعل الماضي

١. إذا كان الفعل ماضيًا ثلاثيًّا سالمًا فإنه يضم أوله ويكسر ثانيه، وذلك قولك: ضُرِبَ زيدٌ، ودُخلتُ الدارُ [2].

٢. إذا كان الفعل الماضي معتل العين ثانيه ياءً أو واوًا فإنّ له ثلاث لغات[3]:

- **اللّغة الأوّلى:** بالكسر الخالص، وهي اللّغة الجيدة، يكسر أول الفعل استثقالًا للضم فيه، فتقلب واوه ياءً، فتصير ذوات الواو والياء بلفظ واحد، وذلك نحو: "كِيل الطعامُ"، و "بيعَ المتاعُ" ، و" صيغَ الخاتمُ".
- **اللّغة الثانية:** وهي القراءة بالإشمام[4]، وهي لغة بعض العرب، فيقول : "كُيل الطعامُ"، و"بَيع المتاعُ"، وقد قرأتِ القراء: " وغيضَ الماءُ" بالكسر على اللّغة الأوّلى، وعليها أكثرُهم، وقرأ بعضُهم: "وغُيضَ الماءُ" بالإشمام، وهذا لا يُضبطُ إلا بالمشافهة.
- **اللّغة الثالثة:** وهي قليلة نادرة لبعض العرب، لم تجئ في القرآن، لشذوذها وقلّتها، وذلك أنّ من العرب من يضمّ أوّل هذا النوع من الفعل، ويسكّن ثانيه، فتنقلبُ ياؤه واوًا، فتصير ذواتُ الياء والواو فيه بلفظٍ واحد، فيقول: "كُولَ الطعامُ"، و"بُوعَ المتاعُ"، و "قُولَ القولُ"٠٣

---

[1] الزجاجي، الجمل في النّحو(ص ٧٧).

[2] ينظر: المرجع السابق، ص ٧٦.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص٧٦،٧٧.

[4] الإشمام – عند النحاة– هو: النطق بحركة صوتية تجمع بين الضمة والكسرة على التوالي السريع، بغير مزج بينهما؛ فينطق المتكلم أولًا بجزء قليل من الضمة، يعقبه جزء كبير من الكسرة؛ يجلب بعده ياء، فالجمع بين الحركتين ليس معناه الخلط بينهما في وقت واحد خلال النطق؛ وإنما معناه مجيئهما على التعاقب السريع، ينظر: عباس حسن، النحو الوافي (ج١٠٢/٢).

٢- الفعل المضارع:

إن كان الفعلُ مستقبلًا، ضُمّ أوّله، وفُتِحَ ثالثه، كقولك: "يُضربُ زيدٌ"، و "يُؤكلُ الطعامُ"، وما أشبه ذلك[١].

ثانيًا: فيما يقام مقام الفاعل فيه:

في هذه الفائدة نتحدث عن الفعل اللازم بحسب ما ذكر الزّجّاجيّ لمعرفة هل يجوز رده إلى ما لم يسم فاعله أو لا، ومن ثَمَّ نتعرف على الفعل المتعدي وما ينوب عن الفاعل من المفاعيل وغيرهم.

أولًا: الفعل اللازم: إذا كان الفعل لازمًا فإنه لا يجوز بناؤه عند أكثر النّحويّين، فلا يجوز أن تقول: قُعد، ولا جُلِس، لتعذر فاعله، وهناك مَن أجازه وهو رأي سيبويه اعتمادًا على جواز إقامة المصدر والظروف مقام فاعله، فيقول: "قُعِدَ وضُحِكَ"، كأنّه قال: "قُعِدَ القعود"، و "ضُحِكَ الضحِكُ"؛ لأن الفعل يدلُّ على مصدره[٢].

بناء الفعل اللّازم للمجهول

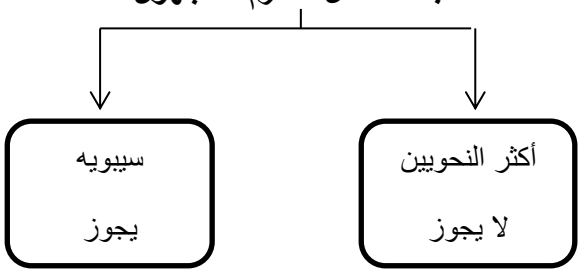

ثانيًا: الفعل المتعدي: سنتناوله من عدة أضرب:

١. **الفعل المتعدي إلى مفعول به واحد:** له الحق بالإقامة مهما كان موجودًا.

٢. **الفعل المتعدي إلى مفعولين:** إذا بُنِيَ الفعل المتعدي إلى مفعولين فإمّا أن يكون من باب (أعطى)، أو من باب (ظنّ).

- إذا كان الفعل من باب (أعطى)، فإنه يجوز إقامة الأوّل منهما، وكذلك الثاني إن لم يحصل لبس، فإذا حصل لبس وجب إقامة الأوّل[٣]، وفي ذلك يقول الزّجّاجيّ: "رفعت الأوّل منهما، فأقمته مقام الفاعل، وتركت الآخر منصوبًا على حاله: كقولك: أُعطِيَ زيدٌ درهمًا"[٤]، (زيدٌ) نائب الفاعل، و(درهمًا): مفعول به ثانٍ، وقد ذكر الزّجّاجيّ للمفعول به الثاني (درهم) أكثر

---

[١] ينظر: الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٧٧).

[٢] ينظر: الزجاجي، الجمل في النّحو، (ص ٧٧)، العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج٣٦٦/١).

[٣] ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل (مج٩٦/١).

[٤] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٧٨).

من عبارة نحوية، أو يمكننا أن نقول مصطلح نحوي جاء على بصيغة جملة، يقول: "ونصبت الدرهم لأنه مفعولٌ ثانٍ، فبقي على أصله، وإن شئت قلت: نصبته لأنه تعدّى إليه فعلُ مفعولٍ هو بمنزلة الفاعل، وهو قول سيبويه"[١]، ولكي يقرّب مصطلح سيبويه على المتعلم وضع مصطلحًا آخر من ابتكاره، يقول: " وتقريبه على المتعلم أن تقول: نصبته لأنه خبر ما لم يسمّ فاعله، وليس هذا من ألفاظ البصريين، ولكنه تقريبٌ على المبتدئ". وقد اعترض النُّحاة المتأخرون على مصطلح: "خبر ما لم يسم فاعله" في هذا الموضع، ومن هؤلاء العلوي وابن السيد البَطَلْيَوسيّ، فأمّا تعليق العلوي فهو: "قول أبي القاسم: نصبته لأنه خبر ما لم يسم فاعله، فهذه عبارة غريبة، واصطلاح وحشي لم يعهد مثله"[٢] وتعليق البَطَلْيَوسيّ:" ولست أعلم شيئًا في هذا من التقريب؛ لأنه إذا كان خبر ما لم يسم فاعله كما اختار فالعامل "أعطى" وهو مذهب سيبويه"[٣] ، والأقرب إلى فهم المتعلم بحسب ما ذكره البَطَلْيَوسيّ أن يقال له: إنه مفعول ثان؛ لأن ذكر الخبر هنا فيه إشكال، والغالب على عادة النّحويّين أن لا يستعملوه إلا فيما كان داخلًا على مبتدأ[٤]، وهذا كله عندما يقام المفعول به الأوّل، أمّا إذا قام المفعول به الثاني فإنّه كقولك: "أعطي درهمٌ أخاك" و"كُسِيَ ثوبٌ أباك"، يقول الزّجّاجيّ: "كان جائزًا، والأجود ما بدأنا به، وهذا مجاز"[٥]

- إذا كان من باب (ظنّ) بمعنى إذا كان الفعل متعديًّا إلى مفعولين الثاني منهما خبرٌ في الأصل، كظنّ وأخواتها فالأشهر عند النّحويّين أنه يجب إقامة الأوّل، ويمتنع إقامة الثاني[٦]، وقد اكتفى الزّجّاجيّ بذكر أمثلة من هذا الباب دون أن يوضح أحكامها، وهذه الأمثلة هي: "ظُنّ زيدٌ أخاكَ"، و"حُسِبَ عبدُ الله شاخصًا"[٧]، ذُكِرَ وجه واحد للأمثلة وهذا يدل على أنّ ظن وأخواتها يجب إقامة الأوّل فيها ويمتنع إقامة الثاني.

٣. **الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل من باب أعلم:** إذا كان الفعل متعديًّا إلى ثلاثة مفاعيل فالأشهر عند النّحويّين إقامة الأوّل، ويمتنع إقامة الثاني والثالث في باب (أعلم)[٨]، وفي هذه المسألة قد اكتفى الزّجّاجيّ بذكر مثال واحد هو: "أُعلِمَ أخواك بكرًا مُقيمًا"، هذا المثال يوضح

---

[١] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٧٨).

[٢] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٣٦٧-٣٦٨).

[٣] ابن السيد البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل من كتب الجمل (ص ٢١٣).

[٤] ينظر: المرجع السّابق، ص ٢١٣.

[٥] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٧٨).

[٦] ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (مج١/٩٧).

[٧] ينظر: الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٧٨).

[٨] ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (مج١/٩٧).

الحكم حيث إنّه لم يأت له بوجه آخر وهذا يدلُّ على إقامة الأوّل، والامتناع عن إقامة الثاني والثالث.

بناء الفعل المتعدي للمجهول

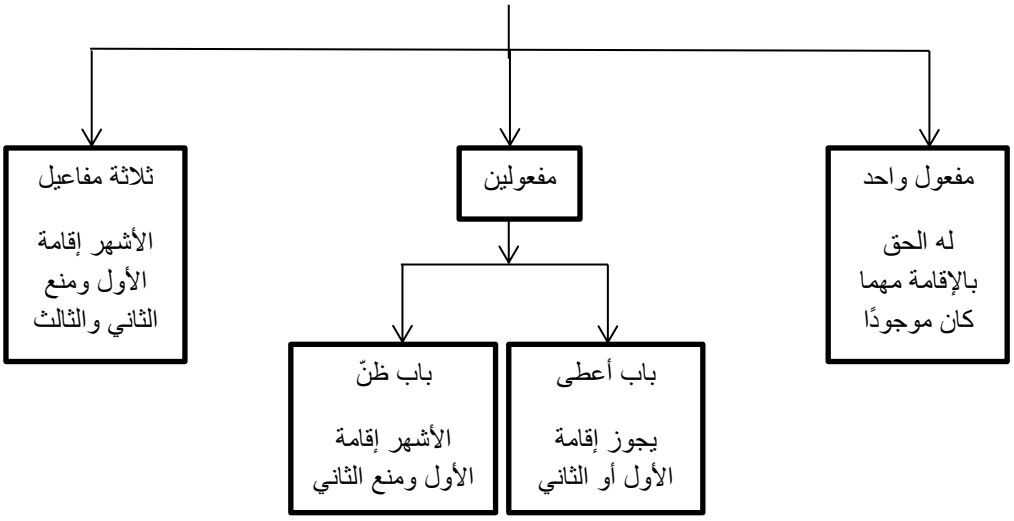

ثالثًا: ما يقام مقام الفاعل عند غياب المفعول به: عند حذف الفاعل وإنابة غيره عنه، فإنّ الأوّلى أن ينوب عنه المفعول به، وإذا لم يوجد المفعول به أُقيم الظرف أو المصدر أو الجارُّ والمجرور مقامه، وشرط في كل واحد منها أن يكون قابلًا للنيابة، وفي ذلك يقول ابن مالك في ألفيته:

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرِ أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِى[1]

وقد تناول الزّجّاجيّ هذه المسألة في باب (ما لم يسم فاعله)، وضع قاعدة (أولوية النيابة)، سأقوم بتحليل القاعدة من خلال الأمثلة والأحكام الّتي أوردها الزّجّاجيّ في هذا الباب.

١. إذا اجتمع المفعول به والمصدر فكان المفعول به أولى أن يقام

المفعول به + المصدر ⟵ المفعول به

وذلك نحو: " (ضُرِبَ زيدٌ سوطًا) في هذا المثال لم يجز أن تقول: (ضُرِبَ سوطٌ زيدًا) لأنه كما رأى الزّجّاجيّ إذا اجتمع مفعول ومصدر كان المفعول أولى أن ينوب عن الفاعل[2]، والمصدر لا يقام مقام الفاعل، ويبنى له الفعل حتى ينصب نصبَ المفعول به اتّساعًا؛ لأنّ هذه البنية إنما بنيت للمفعول به"[3].

---

[1] ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك (مج١/٩٢).

[2] ينظر: الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٧٨).

[3] ينظر: ابن أبي الربيع الإشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي (ص ٩٧٤).

٢. إذا اجتمع المفعول به والجار والمجرور فكان المفعول به أول أن يقام

المفعول به + الجار والمجرور ⟵ المفعول به

قبل أن نحلل هذه القاعدة نودُّ أن نشير إلى ما ذكره أبي الربيع في كتابه البسيط في شرح الجمل، يقول: "المفعول به يكون على وجهين: أحدهما: ما يصل الفعل إليه بنفسه والثاني: ما يصل الفعل إليه بحرف، وما يصل الفعل إليه بنفسه أقوى مما يصل إليه بحرف، فإذا اجتمعا فبناء الفعل لما يصل إليه بنفسه أقوى من بنائه لما يصل إليه بحرف"[١] وعلى هذا فتقول: ضربت زيدًا بالسوط وعند بنائه تقول: ضُرِبَ زيدٌ بالسوط، وتقيم الذي يصل إليه الفعل بنفسه، ويكون بالسوط في موضع نصب[٢].

والمثال الذي ذكره الزّجّاجيّ هو: " أُخِذَ من زيدٍ دينارُ" في هذا المثال شغل ما لم يسم فاعله بحرف خفض، فرفع ما بعد المخفوض وأقيم مقام الفاعل، ومثله المثال: "دفع إلى عمرو ثوبٌ"[٣].

٣. إذا عُدم المفعول به ووجد المصدر أو الظرف أو الجار والمجرور فأنت بالخِيار

المصدر+ الظرف + الجار والمجرور ⟵ الخِيار

وذلك نحو: (سير بزيدٍ فَرسَخٌ)، فرسخ ظرف في الأصل، وإنما نُصب نصب المفعول به اتساعًا، وإذا اجتمع المجرور والظرف فأنت بالخيار فيجوز هنا أن تقول: سيرَ بزيد فَرسخًا، ويكون المجرور في موضع رفع[٤]، وقد اكتفى الزّجّاجيّ بذكر مثال واحد لهذه القاعدة وهو: "سير بزيدٍ فَرسَخٌ"[٥]، ويظهر من مذهبه أن إقامة الظرف أحسن من المجرور، ويكون على هذا قوله: "واعلم أنك إذا شغلت ما لم يسمّ فاعله بحرف خفض رفعت ما بعد المخفوض"[٦] على وجهين:

- أحدهما: ما يُرفع ولا يجوز نصبه.
- الثاني: أن يكون مما يرفعُ في الاختيار، ويجوز نصبه على غير الاختيار، فذكر مثالًا من الأوّل، وهو: دُفِعَ إلى عمرو ثوبٌ، ومثالًا من الثاني، وهو: سِيرَ بزيدٍ فَرسَخٌ، والله أعلم[٧]

---

[١] ابن أبي الربيع الإشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي (ص ٩٧٥).

[٢] ينظر: المرجع السّابق، ص ٩٧٥.

[٣] ينظر: الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٧٩).

[٤] ينظر: ابن أبي الربيع الإشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجّاجي (ص ١٧٦).

[٥] ينظر: الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٧٩).

[٦] المرجع السّابق، ص ٧٩.

[٧] ينظر: ابن أبي الربيع الإشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي (ص٩٧٦-٩٧٧).

المبحث الثالث

مشتقات مصطلح الفعل

للفعل في اللّغة العربيّة عدّة اشتقاقات، قد وردت في كتاب الجمل تارةً تلبس طابعًا صرفيًّا، وتارةً أخرى تلبس طابعًا نحويًّا، وكلاهما يتشاركان بعضهما مع بعض، ولم يفصل الزّجّاجيّ بينهما، ويخصُّ كل واحدٍ منهما بمؤَّلف كما فعل بحروف المعاني والصفات، بل مزج بينهما في المؤَّلف نفسه كأنّهما وحدة واحدة، وفصل بينهما في الأبواب.

ومن هذه الاشتقاقات: الأفعال، الفاعل، المفعول، المفعولين، المفعولات، والمفاعيل.

نخصُّ بالدّراسة في كتاب الجمل مصطلح الفاعل، ومصطلح المفاعيل للتّعرف على كل ما يتعلق بهما، وما يتشارك معهما من المصطلحات في الدرس النّحويّ والصرفي والصوتي.

المطلب الأوّل: مصطلح الفاعل

الفاعل المحرّك الأساسي للفعل، وهو ما ارتبط بالفعل بعلاقة إسنادية، وهو مصطلح بصريّ كوفيّ استعملهما علماء المدرستين، ولم يقع خلاف بينهما بشأن تسميته، وإنّما وقع الخلاف في بعض مسائله، وأوّل مَن استعمله هو أبو الأسود الدؤلي[١].

والفاعل في اللّغة اسم فاعل مأخوذ من الجذر اللغوي (فَعَلَ)، و(فَعَلَ) كما قلنا يدل على الحدث، وفعل الشيء: عمله، و(الفِعْل) يدل على حدث مرتبط بزمن. أمّا الفاعل في الاصطلاح عند النُّحاة فهو: "اسم مرفوع قبله فعل تام أو ما يشبهه، وهذا الاسم هو الذي فعل الفعل، أو قام به"[٢].

---

[١] ينظر: ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء (ج١/١٢).

[٢] عباس حسن، النّحو الوافي (ج٢/٦٣)، للنحاة فيه تعريفات كثيرة، وقد اخترت تعريف عباس حسن، فقد مال إلى الوضوح، واليسر، وإن اشتمل على بعض أجزاء يعدها المناطقة من أحكام الفاعل، لا من تعريفه، ومن تعريفات النحاة لمصطلح الفاعل، الآتي:

- العلوي: "ما أسند الفعل أو شبهه إليه من غير واسطة من حيث كان مرتفعًا به. ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٢٠١).
- ابن عصفور: "الفاعل: هو كل اسم أو ما هو في تقديره أسند إليه فعل أو ما جرى مجراه وقدم عليه على طريقة فَعَل أو فاعل. ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجي (ج١/٩٣).
- ابن أبي الربيع في كتابه البسيط: كل كلمة تقدمها فعل أو اسم جارٍ مجرى الفعل، وأسند إليه على طريقة فعل أو فاعل. ينظر: ابن أبي الربيع الإشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي (ص ٢٦١).
- الزمخشري: هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه، مقدّمًا عليه أبدًا، كقولك ضرب زيدٌ، وزيدٌ ضاربٌ غلامه، وحسن وجهه. وحقه الرفع، ورافعه ما أسند إليه. ينظر: المفصل، الزمخشري، (ص ٤٤).

وتحليل التعريف النّحويّ لمصطلح الفاعل بحسب ما ذكر عباس حسن[١]:

- **(قبله فعل تام):** ليس من الأفعال الناقصة وهي النواسخ الّتي تحتاج إلى اسم وخبر، وأن يكون مبنيًّا للمعلوم؛ لأنّ الفعل المبني للمجهول يحتاج إلى نائب فاعل في أغلب الأحيان.
- **(أو ما يشبهه):** كل ما يعمل عمل الفعل؛ كالمصدر، واسم الفاعل، والصفة المشبهة،
- **(الذي فعل الفعل):** يقصد به الفاعل اللغوي وهو الذي قام بالفعل، وقد فعل الفعل في الزّمن الماضي أو الحاضر أو المستقبل، وقد عرّف إميل يعقوب الفاعل اللغوي أو ما يسمّى الحقيقي في موسوعته بأنّه: "هو الفاعل الذي قام بالفعل حقيقة، نحو: (شرب الولد)، ويسمّى أيضًا الفاعل المعنوي، والفاعل الحقيقي، والفاعل الواقعي، ويقابله الفاعل النّحويّ"[٢].
- **(أو قام به):** هو الفاعل النّحويّ، وقد عرفّه إميل يعقوب بموسوعته: "هو الفاعل الذي أسند إليه الفعل، ولكنه لم يقم به في الحقيقة، نحو: (انكسر الزّجّاجيّ، وسقط الجدار، ومات زيد)، ويقابله الفاعل اللغوي"[٣].

وممّا سبق يتبين من المعنى اللغوي والمعني الاصطلاحي أنّ المعنى الاصطلاحي للفاعل استعير من المعنى اللغوي، والعلاقة بين الفعل والفاعل علاقة إسناديّة.

وحكم الفاعل أن يرفع وجوبًا، وأن يقع بعد المسند، وأن يكون في الكلام إمّا ظاهرًا، نحو: (نجح زيدٌ)، وإمّا ضميرًا مستترًا، نحو: (زيدٌ نجح)، وغيرها من الأحكام الّتي تتعلق بمصطلح الفاعل...[٤]

تعريف مصطلح الفاعل عند الزّجّاجيّ

ورد مصطلح الفاعل في كتاب الجمل (١١٨) مرة، وهو مصطلح ثبت واستقرّ عند الزّجّاجيّ تسمية ومفهومًا، استخدمه الزّجّاجيّ ليدّل به على مفهومين: الاسم المرفوع بعد الفعل، وهو مصطلح نحويّ. والمفهوم الآخر ما بني من الكلمات على وزن (فاعل)، وهو اسم الفاعل، وهو مصطلح صرفيّ، تناوله الزّجّاجيّ كذلك من ناحية نحوية.

---

[١] ينظر: عباس حسن، النحو الوافي (ج٢/٦٣)..

[٢] يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية (ج٧/٤٥).

[٣] المرجع السّابق، ج٧/٤٦.

[٤] للاستزادة والتوسع: ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجي (ج١/٩٤)، العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٢٠١-٢١٠)، عباس حسن، النّحو الوافي (ج٢/٦٣)، يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية (ج٧/٤٠-٤١)، وغيرها من المصادر والمراجع التي تتناول موضوع الفاعل، فما من كتاب نحوي إلا ويتناول مصطلح الفاعل.

وفيما يلي توضيح المفهومين في كتاب الجمل عند الزّجّاجيّ، وما يتعلق بالمفهومين:

أولًا:**(الفاعل)**.

خصص الزّجّاجيّ بابًا مستقلًا عن الفاعل أسماه: (باب الفاعل والمفعول)، وقد قدّم الكلام على الفاعل في كتابه؛ لأنّه الأصل في استحقاق الرفع، وجميع ما يرفع من الأسماء راجعٌ إليه بوجه ما[١].

يظهر في كتاب الجمل أنّ الزّجّاجيّ لم يقم بحدّ مصطلح الفاعل بل قام ببيان مفهومه من خلال الأحكام والأمثلة والمسائل الّتي تتعلق بالفاعل، فهو مصطلح نضج واستقر عند العلماء الأوائل فلا داعي لذكر حدّه في كتاب مختصر كما وصفه الزّجّاجيّ، أو إنّه لم يذكره؛ لأنّ اهتمامه ينصب للوصول إلى إدراك دلالة المصطلح أكثر من اهتمامه بصياغة ذلك الإدراك.

ومن خصائص مصطلح الفاعل بحسب ما ذكر الزّجّاجيّ في باب (الفاعل والمفعول به):

١) حكمه الرفع، يقول الزّجّاجيّ: "الفاعل مرفوع أبدًا"[٢]، وقد مثّل الزّجّاجيّ على الفاعل وبيّن علاماته من خلال الأمثلة، يقول: "نقول: (:قام زيد)، قام: فعل ماض، وزيد: رفع بفعله. وفي التثنية: (قام الزيدان)، وفي الجميع: (قام الزيدون)"[٣].
٢) الأصل في الفعل المتقدم أن يلازم الإفراد سواء أكان الفاعل مفردًا أم مثنى أم جمعًا، يقول الزّجّاجيّ: "(قام الزيدون)، إنما قلت (قام) ولم تقل (قاموا) وهم جماعة؛ لأنّ الفعل إذا تقدم الأسماء وحدِّ، وإذا تأخر ثني وجمع الضمير الذي يكون فيه"[٤]، وقد أتى بأمثلة على حالة الإفراد والتثنية والجمع.
٣) الوجه في ترتيب الجملة الفعلية تقديم الفعل على الفاعل، وقد يجوز تقديم المفعول على الفاعل، يقول الزّجّاجيّ: "واعلم أن الوجه تقديم الفاعل على المفعول، وقد يجوز تقديم المفعول على الفاعل"[٥]، لم يتوسع الزّجّاجيّ في بيان الأحكام المتعلقة بهذه القضية[٦].

---

[١] ينظر: ابن أبي الربيع الإشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي (ص ٢٥٩).
[٢] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ١٠).
[٣] المرجع السّابق، ص ١٠.
[٤] الزجاجي، الجمل في النحو (ص ١٠).
[٥] المرجع السابق، ص ١٠.
[٦] للاستزادة: ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٢٠٣-٢٠٦)، ابن أبي الربيع الإشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي (ص ٢٧٢-٢٧٨).

وبعدُ سنتناول مصطلح (اسم الفاعل) الذي تداخل لفظه في بعض المواضع مع مصطلح (الفاعل) في كتاب الجمل، ولكنه يختلف عنه من حيث مكانته ووظيفته وصيغته.

ثانيًا: (اسم الفاعل).

مصطلح مركب حيث أضيفت لفظة (الفاعل) إلى مصطلح (اسم)، و(اسم الفاعل) مصطلح أطلقه الزّجّاجيّ على "الاسم المشتق الدال على حدوث الفعل من جهة فاعله"[١]، ذكره الزّجّاجيّ مرة بلفظ (الفاعل)، ومرة أخرى بلفظ (اسم الفاعل)، وهو مصطلح صرفي يختلف عن مصطلح (الفاعل)، ويعرب في الجملة حسب موقعه، ويعمل عمل فعله بشروط.

وقد خصص الزّجّاجيّ عدة أبواب تحدّث فيها عن اسم الفاعل، وتوسع في بيان المفهوم دون أن يضع له حدًّا. ومن ثم فإنّ الباب الأوّل الذي ذكر فيه مصطلح (اسم الفاعل) هو (باب اسم الفاعل) بدأه بذكر أحكام عمل اسم الفاعل عمل فعله دون أن يذكر ماهيته، و"الكلام على حكم الشيء فرع على الكلام على مفهوم ماهيته"[٢] لذلك فالأجدر ذكر ماهية المصطلح، ومن ثم أحكامه.

وماهيّة المصطلح كما أسلفنا: هو الاسم المشتق الدال على حدوث الفعل من جهة فاعله.

صيغته:

خصّص الزّجّاجيّ بابًا أورد فيه أوزان (اسم الفاعل)، عنونه ب (باب أسماء الفاعلين والمفعولين)، وله حالتان[٣]:

الحالة الأوّلى: أن يكون جاريًا على فعله: أي أنّه مطابق لفعله المشتق منه في حركاته وسكناته وعدد حروفه، وهو على وجهين[٤]:

١) أن يكون فعله ثلاثيًا، وصيغته منه تكون على وزن (فاعل)، مثل قام قائم، ضرب ضارب.
٢) أن يكون غير ثلاثي، وصيغته على نحو صيغة الفعل المضارع بإبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وكسر ما قبل الآخر، مثل: ينطلق منطلق، يستخرج مستخرج.

---

[١] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٣٧٥).
[٢] المرجع السابق، (ج١/٣٧٥).
[٣] ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/٢٨٩-٢٩٢).
[٤] ينظر: المرجع السابق، ج١/٢٧٦.

الحالة الثانية: إذا كان غير جارٍ على فعله: في هذه الحالة يأتي على أوجه مختلفة كقولك: فعّال، نحو: ضراب، وفعول، نحو: ضروب، ومفعال، نحو: مضراب ... إلخ.

هذا ما ذكره العلوي في كتابه المنهاج في شرح الجمل، أمّا ما أورده الزّجّاجيّ في كتابه الجمل، وسنقوم بعرض صيغه وأوزانه من خلال رسم خارطة ذهنية تقرّب المفهوم وتوضّح كل ما يتعلق بالمصطلح.

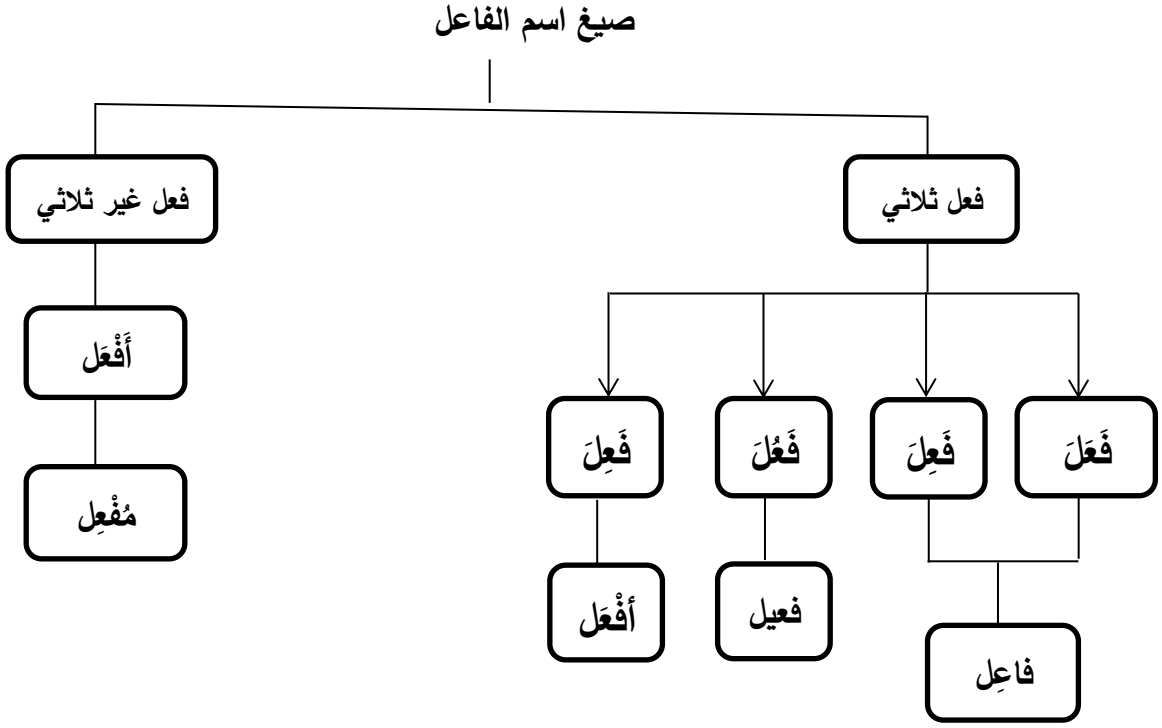

هذه الصيغ الّتي أوردها الزّجّاجيّ في باب (أسماء الفاعلين والمفعولين)، ولم يذكر الزّجّاجيّ لفظ مصطلحي الفعل الثُّلاثيّ، وغير الثُّلاثيّ، فقد وضّح مفهومهما من خلال ذكر الأوزان وأمثلة على الأوزان، واسم الفاعل في هذه الأمثلة يشتق من الأفعال اللازمة والمتعدّيّة.

وقد أورد أبو القاسم الزّجّاجيّ أحكامًا نذكر منها على سبيل المثال كي يتضح من خلالها مفهوم عمل اسم الفاعل من ناحية نحويّة:

١) **إذا كان اسم الفاعل مقترنًا بالألف واللام عَمِلَ عَمَلَ فعله بلا شروط:** الزّجّاجيّ لم يذكر هذه الخاصية بالحرف، ولم يذكرها في باب (أسماء الفاعلين والمفعولين)، وإنّما ذكرها من خلال حديثه عن الألف واللام في باب (الصلات)، ومن ثم استنتجنا هذه الخاصية من قوله، يقول: "وأمّا الألف واللام إذا كانتا بمعنى (الّذي) و(الّتي)، فإنّهما يدخلان على أسماء

الفاعلين والمفعولين المشتقة من الأفعال..."[١]، ومن الأمثلة الّتي ذكرها، قولك: (الضاربُ عمرًا زيدٌ)، و(الضاربانِ العمرينِ الزّيدان)، و(الضاربون العمرينَ الزّيدون)، وغيرها.

٢) **اسم الفاعل يعمل إذا كان للحال والاستقبال**، وهذه مسألة خلاف بين النّحويّين، وقد ذكر الزّجّاجيّ في كتابه مسألة الخلاف، فالذي عليه جماهير البصريين والفراء من أهل الكوفة، أن اسم الفاعل يعمل إذا كان للحال والاستقبال، ولا يعمل إذا كان ماضيًا، فلا تقول: (هذا ضارب زيدًا أمس)، وذهب الكسائي إلى إعماله إذا كان ماضيًا[٢]. وقد علل الزّجّاجيّ سبب عمل الفعل المستقبل[٣]، وسبب عدم عمل الفعل الماضي[٤].

٣) **اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال والاستقبال فله حالتان**[٥]:

الأوّلى: وهي الأجود، التنوين وإعماله؛ لأنّه ضارع الفعل المستقبل، كقولك: (هذا ضاربٌ زيدًا غدًا)، و(هذا مكرمٌ أخاك غدًا).

الثانية: الإضافة، وهي على وجهين:

أ- **الوجه الأوّل:** إضافة من غير عطف: وهي أن تحذف التنوين، وتخفض ما بعده، وأنت تريد الحال والاستقبال، فتقول: (هذا ضاربُ زيدٍ غدًا)، حذف التنوين من أجل التخفيف، ولا يجوز النصب مع حذف التنوين.

ب- **الوجه الثاني:** إضافة مع العطف، فتقول: (هذا ضاربُ زيدٍ غدًا وعمرًا)، فيجوز في عمرو وجهان، النصب عطفًا على المحل، والجر عطفًا على اللّفظ.

٤) إذا ثنيت اسم الفاعل أو جمعته وكان بمعنى الحال والاستقبال جاز فيه أوجه ثلاثة[٦]:

أ- **الوجه الأوّل:** إثبات النون والنصب، فتقول: (هذان ضاربانِ زيدًا غدًا) و (هؤلاء مكرمونَ عمرًا السّاعة).

ب- **الوجه الثاني:** حذف النون للإضافة والجر، فتقول: (هذان ضاربا زيدٍ)، و (هؤلاء ضاربو زيدٍ).

---

[١] ينظر: الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٣٦٧)، وللاستزادة والتوسع ومعرفة كل ما يتعلق بدخول الألف واللام على اسم الفاعل عند الزّجاجيّ، ينظر نفس الموضع (باب الصلات) ، (ص ٣٦٧-٣٦٨-٣٦٩).

[٢] ينظر: الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٨٤)، العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٣٧٧).

[٣] ينظر: الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٨٤)، وقد علّل بقوله: "اسم الفاعل إنما يعمل عمل الفعل الذي ضارعه، وهو المستقبل، كما أنّ المستقبل أعرب لمضارعته اسم الفاعل، وكل واحد منهما محمول على صاحبه".

[٤] ينظر: الجمل في النّحو (ص ٨٤)، وقد علّل بقوله: "وليس بين اسم الفاعل والفعل الماضي مضارعة، فلذلك لم يعرب الماضي، ولا عمل اسم الفاعل عمله".

[٥] ينظر: الجمل في النّحو (ص ٨٥-٨٧)، العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٣٧٩-٣٨٠).

[٦] ينظر: الجمل في النّحو، (ص ٨٨)، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٣٨٢).

ت- **الوجه الثالث:** حذف النون والنصب: إذا أدخلت الألف واللام على اسم الفاعل فيجوز حذف النون، فإذا تم حذفها كنت مخيّرًا في خفض ما بعدها على الإضافة فتقول: (هذان الضاربا زيدٍ غدًا)، ونصبه على ألّا تقدّر حذف النون لمعاقبة الإضافة، ولكن للتخفيف، فتقول: (هذان الضاربا زيدًا غدًا).

وغيرها من الأحكام الّتي أوردها الزّجّاجيّ في كتابه عن عمل اسم الفاعل.

وما يلاحظ على (اسم الفاعل) أن الزّجّاجيّ توّسع في بيان مفهوم المصطلح دون أن يضع له حدًّا، فمن خلال الأحكام والأمثلة والشواهد القرآنية والشعرية اتّضح مفهوم المصطلح[١]. وفيما يأتي سنذكر الأمثلة الّتي تعمل عمل اسم الفاعل.

ثالثًا: (مصطلح الأمثلة الّتي تعمل عمل اسم الفاعل).

بعد الحدّيث عن اسم الفاعل وما يتعلق بأحكامه في كتاب الجمل، أرفق الزّجّاجيّ بابًا آخر يتبع باب (اسم الفاعل) عنونه ب(باب الأمثلة الّتي تعمل عمل اسم الفاعل)، ويقصد الزّجّاجيّ بكلمة (الأمثلة): الصيغ أو الأوزان، ويقصد في جملة (الّتي تعمل عمل اسم الفاعل): الأسماء المشتقة من الأفعال للدلالة على معنى اسم الفاعل للمبالغة.

وقد سمّاها ابن أبي الربيع الاشبيلي في كتابه البسيط في شرح الجمل (صيغ المبالغة)[٢]. وأيضًا ذكر العلوي في كتابه المنهاج أنّ هذه الأمثلة ترد على جهة المبالغة، وما قدم من اسم الفاعل فليس فيه دلالة على المبالغة[٣]، وذكر ابن عصفور كذلك في كتابه شرح الجمل أنّ هذه الأمثلة تعمل عمل الفعل، وأنها ليست أسماء فاعلين بل أتى بها للمبالغة والتكثير[٤].

نستنتج ممّا تقدم أنّنا إذا أردنا الدلالة على الكثرة والمبالغة حوّلنا اسم الفاعل إلى صيغ مختلفة يطلق على هذه الصيغ (صيغ المبالغة).

---

[١] للتوسع والاستزادة ومعرفة كل ما يتعلق باسم الفاعل، ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/٣-١٤).

[٢] ابن أبي الربيع الإشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي (ص ١٠٥٣).

[٣] ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٣٨٦).

[٤] ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/١٥).

وجملة الأمثلة الّتي تعمل عمل اسم الفاعل وذكرها الزّجّاجيّ في كتابه هي: "فعول، وفعّال، ومِفعال، وفَعِلَ، وفعِيل"[١].

وهذه الأمثلة الّتي تجري مجرى اسم الفاعل فتعمل فيما بعدها عمله، على وجهين[٢]:

أحدهما: متفق على إعماله، وذلك ثلاثة:

أ- فعول، نحو: (هذا ضروبٌ زيدًا)، كما تقول: (هذا ضاربٌ زيدًا).
ب- فعّال، نحو: (اهذا ضرّاب زيدًا)، كما تقول: (هذا ضاربٌ زيدًا).
ت- مفعال، نحو: (هذا مضرابٌ زيدًا)، كما تقول: (هذا ضارب زيدًا).

وثانيهما: مختلف في إعماله، وهما مثالان: فَعِل، وفعيل، فزعم جماعة من النُّحاة أنهما غير عاملة، وذهب سيبويه، وجماعة من النُّحاة إلى إعمالها.

وأخيرًا نودّ أن نشير إلى الأمثلة الّتي ذكرها الزّجّاجيّ في نهاية باب (الأمثلة الّتي تعمل عمل اسم الفاعل).

وهذه الأمثلة هي : "فاعلةٌ وفواعل وفاعلات"[٣]، وقد وضح العلوي في منهاجه ما يقصده الزّجّاجيّ من هذه الأمثلة، يقول: "فإنّه يشير إلى أن تأنيثه، وجمعه في التكسير والسلامة، في المذكر السالم، والمؤنث السالم، سواء في العمل لا يختلف"[٤].

هذا كل ما يتعلق بمصطلح (صيغ المبالغة) في كتاب الجمل عند الزّجّاجيّ، فكما يتضح أنّ الزّجّاجيّ قد وضّح المفهوم وذكر الصيغ دون أن يضع لها مصطلحًا خاصًا يطلق عليها، فقد أطلق عليها المصطلح المعقد (الأمثلة الّتي تعمل عمل اسم الفاعل)، وهذا المصطلح ذكره على جهة التقريب.

وبعدُ سنتنقل إلى مصطلحٍ آخر، ومفهوم آخر، هذا المصطلح قد ألحقه الزّجّاجيّ بباب (الأمثلة الّتي تعمل عمل اسم الفاعل) وكأنّ المصطلحات الثلاثة (اسم الفاعل)، و(صيغة المبالغة)، (والصفة المشبهة) مصطلح واحد يعملون بشروط متشابهة ولكن يختلفون في الغاية والغرض.

---

[١] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٩٢).

[٢] ينظر: الجمل في النّحو (ص ٩٢-٩٣)، العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/ ٣٨٦-٣٨٩)، ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/١٥-٢٤).

[٣] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٩٣).

[٤] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٣٨٩).

رابعًا: (مصطلح الصفة المشبّهة).

مصطلح مركب حيث وَصَفَت لفظةُ (المشبهة) بمصطلحَ (الصفة) ليصبح مركبًّا وصفيًّا (الصفة المشبهة)، وقد أطلق الزّجّاجيّ على هذا المصطلح، المصطلح المعقد (الصفة المشبهة باسم الفاعل فيما تعمل فيه)، وقد خصّص له بابًا أتبعه ببابِ صيغ المبالغة.

ولم يقم الزّجّاجيّ بحدّ مصطلح (الصفة المشبهة)، بيّن مفهومه من خلال عرض بعض صيغه، وأحكامه، وأمثلة عليه، وقد قام شرّاح جمله ببيان حدّه والتوسع في ذكر شروطه، وأحكامه.

ومن تعريفات (الصفة المشبهة) الّتي ذكرت في شروح جمل الزّجّاجيّ، الآتي:

- **العلوي:** "الاسم المشتق من فعل لازم تكون لمن حدث منه على جهة الثبوت"[١]
- **ابن عصفور** : "الصفة المشبهة باسم الفاعل هي كل صفة مأخوذة من فعل غير متعدٍّ؛ لأنّها إنّما شبهت باسم الفاعل المأخوذ من الفعل المتعدي، فعملت عمله"[٢].

وبناءً على ذلك نستطيع أن نضع تعريفًا للصفة المشبهة، وهو: اسم مشتق من الفعل الثُّلاثيّ اللازم للدلالة على معنى اسم الفاعل على وجه الثبوت.

<u>ووجه الشبه بين الصفة المشبهة واسم الفاعل هي[٣]:</u>

١. أنها صفة كما أن اسم الفاعل كذلك.
٢. أنها متحملة للضمير كما أن اسم الفاعل متحمّل ضميرًا.
٣. أنّها طالبة للاسم بعدها كما أن اسم الفاعل طالب للاسم بعده.
٤. أنّها تذكّر وتؤنّث وتجمع كما أن اسم الفاعل كذلك، فتقول: (مررت برجلٍ حسنِ الوجه)، كما تقول: (مررت برجلٍ ضاربٍ زيدًا)، فلمّا اشبهت من هذه الوجوه عملت عمله، فإن نقص من هذه الوجوه شيء لم تعمل.

<u>ومن الأحكام الّتي أوردها الزّجّاجيّ في عمل الصفة المشبهة باسم الفاعل:</u>

الصفة نفسها لا يخلو حالها؛ إمّا أن تكون متصلة بها لام التعريف، أو معرّاة منها، وقد ذكر الزّجّاجيّ (١١) مسألة للصّفة باعتبار صورها، نذكر بعضًا منها، مع مثال:

---

[١] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٣٩١).
[٢] ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/٢٥).
[٣] ينظر: المرجع السابق، ج٢/٢٥.

الحالة الأوّلى: أن تكون الصفة مجردة من اللام، وهي على وجوه:

١) (مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهُه)، تخفض الرجل بالباء، وتنعت الرجل بحسن، وترفع الوجه به؛ لأنّ الفعل للوجه.
٢) (مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ)، تخفض الرجل بالباء، وتجعل حسنًا نعته، وتضيفه إلى الوجه.
٣) (مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهَ)، تنوّن حسنًا، وتنصب الوجه على التشبيه بالمفعول به، ولا يجوز نصبه على التمييز لأنّه معرفة، والتمييز لا يكون إلّا نكرة.
٤) (مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهًا)، تنصب وجهًا على التمييز؛ لأنّه نكرة، وإن شئت نصبته على التشبيه بالمفعول به.

وغيرها من الوجوه[١].

الحالة الثانية: أن تكون اللام متصلة بالصفة، وهي على وجوه:

١) (مررتُ بالرجلِ الحسنِ الوجهَ)، تعرّف الرجلَ بالألف واللام، وتجعل الحسن نعته، وتنصب الوجه على التشبيه بالمفعول به.
٢) (مررتُ بالرجل الحسنِ الوجهِ)، تجعل الحسن نعتًا ل (الرجل) وتضيفه إلى (الوجه)، وإن أنت فيه الألف واللام، وليس في العربيّة شيءٌ يجمع فيه بين الألف واللام والإضافة إلا هذا.
٣) (مررتُ بالرجلِ الحسنِ وجهًا)، تنصب وجهًا على التمييز لأنه نكرة، وإن شئت على التشبيه بالمفعول به.

وغيرها من الوجوه[٢].

نستنتج ممّا سبق أنّ الصفة المشبهة ترفع فاعلًا وتنصب مفعولًا يسمّى (الشبيه بالمفعول به)، والصفة المشبهة لا تنصب هذا الشبيه إلا بشرط اعتمادها على شيء قبلها سواء أكانت مقرونة بالألف واللام أم غير مقرونة.

وفي معمول الصفة المشبّهة أكثر من وجه: الرفع على الفاعلية، والنصب على التّشبيه بالمفعول به، والنّصب على التّمييز، والجر بالإضافة.

---

[١] ينظر: الجمل في النّحو (ص ٩٤-٩٥)، ولقد قام العلوي بتفصيل الوجوه، أورد الزّجاجيّ (١١) مسألة بينما العلوي أورد (١٨) مسألة، وقام بتفصيل كل مسألة، ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ(ج١/٣٩١-٣٩٥).

[٢] ينظر: الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٩٥-٩٨)، ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/ ٣٩١-٣٩٥).

هذا مصطلح الصفة المشبهة عند الزّجّاجيّ، فقد ذكره من ناحية وظيفته الإعرابية، وهذا يدّل على أنّ المفهوم عنده مستقر وثابت، وإن لم يقم بتوضيح ماهيّته من حيث حدّه وصيغه، فإنّ تعريف المصطلح في نظره قد اتّضح عند المتلقي، وما أورده أدعى لبيانه، وقد اكتفى ببيان صيغ اسم الفاعل في باب (أسماء الفاعلين والمفعولين).

المطلب الثاني: مصطلح المفاعيل

يعد مصطلح المفاعيل في اللّغة العربيّة من المنصوبات، والمنصوبات كل اسم يعرب منصوبًا، وهي كثيرة ومتنوعة، وأهمها المفاعيل.

المفاعيل جمع كلمة (المفعول)، و"المفعول، في اللّغة، اسم مفعول من (فَعَلَ)، وفعل الشيء: عمله"[١]، وقيل: "أل في المفعول موصولة؛ لأنّ المفعول على وزن مفعول، وأل الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة موصولية، أي الذي فُعل به"[٢] .

قد ورد مصطلح (المفعول) مقيّدًا وبدون قيد في كتاب الجمل (٩٠) مرة، قصد به الزّجّاجيّ تارةً: المصطلح النّحويّ، وهو الاسم المنصوب بعد الفعل المتعدي أو الفعل اللازم، وتارةً أخرى قصد به: المصطلح الصرفي، وهو ما بُنِيَ من الكلمات على وزن (مفعول).

ومن اشتقاقات المفعول الّتي استخدمها الزّجّاجيّ في كتابه: المفاعيل، والمفعولات، المفعولِين، المفعولَين، المفعول، مفعول.

والمفاعيل عند النُّحاة وتحديدًا عند الزّجّاجيّ خمسة أنواع، وهي: المفعول به، المفعول لأجله، المفعول المطلق، المفعول معه، المفعول فيه.

وغرض الزّجّاجيّ من المفاعيل في باب (أقسام المفاعيل): أن يبين كل فضلة انتصبت بعد تمام الكلام اصطلح النّحويّون على تسميتها مفعولًا[٣].

وبعدُ فإنّ الفعل هو أصل العوامل في اللّغة العربيّة، وهو الذي يرفع الفاعل ونائبه، وهو كذلك الذي ينصب المفعول والحال والظرف وغيرها من المنصوبات، ولا بدّ للجملة الفعلية أوّلًا أن تتمّ بركنيها كي تدلّ على معنى مستقل، وقد تحتاج إلى معانٍ إضافية تضيفها إلى المعنى الأساسي، فنستعمل كلمات يسمّيها النُّحاة فضلات؛ لأنّها فضلة عن المعنى الأوّل، وإن حذفت بقي للجملة معنى مستقل أيضًا[٤].

---

[١] يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية (ج٩/٢٦).

[٢] الشنقيطي والحازمي، فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (ص ٤٩٤).

[٣] ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج٣/٣٢).

[٤] ينظر: المرجع السابق، ج١/٩٩.

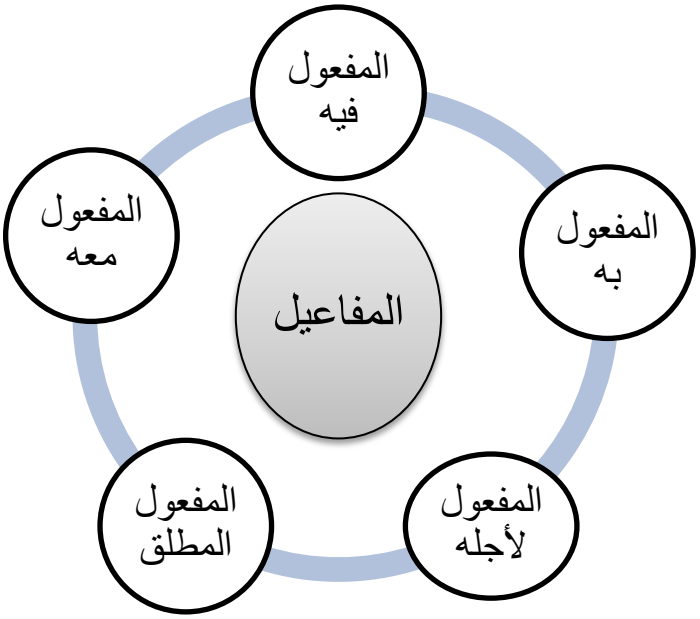

وأوّل هذه الفضلات ندرس مصطلح (المفعول به)، وهو نوع من المفاعيل، سنتعرف كيف عبّر الزّجّاجيّ عن هذا المصطلح، وكيف استخدم مفهومه، وهل قام بحّده أم لا؟

أولًا: المفعول به

المفعول به أحد المنصوبات، وهو واحد من المفاعيل الخمسة، وهو مصطلح بصري ، قد ظهر منذ فجر الدراسة النّحويّة، وهو من أشهر المصطلحات وأقدمها، وأوّل مَن استعمله أبو الأسود الدؤلي[١]، حكمه النصب، وعامل النّصب فيه الفعل المتعدي، وهو "اسم وقع عليه فعل الفاعل إثباتًا أو نفيًا"[٢].

وقد عبّر عنه الزّجّاجيّ بلفظ (المفعول) دون استخدام الرادفة (الجار والمجرور به)، ربما حتى يسهل جريان اللّفظ في الكلام استثقالًا لتكرار الرادفة (به)، وتارةً أخرى يعبرّ عنه بلفظ (المفعول به)، وأحيانًا يذكره بقوله: (اسم منصوب بوقوع الفعل عليه)، وهو يقصد به (المفعول به).

وإنّ الزّجّاجيّ في كتابه لم يحدّه، وبيّن مفهومه من خلال الأمثلة والأحكام والمسائل النّحويّة، وقد أورد في ثنايا جمله عبارات تدلُّ على معنى المفعول، ويمكننا من خلال هذه

---

[١] ينظر: ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء (ج١/١٢).

[٢] فتح رب البرية على نظم الآجرومية (ص ٤٩٨)، ينظر: السامرائي: فاضل، معاني النّحو (ج٢/٨٤).

العبارات أن نضع حدّا لمصطلح المفعول عند الزّجّاجيّ، وذلك مثل قوله: "(وزيد) منصوب بوقوع الفعل عليه"[١]، أي أنّ المفعول به هو: (ما وقع عليه فعل الفاعل).

وقد عبّر عن هذا الحدّ الزمخشري (٥٣٨هـ) في مفصلّه، يقول: "هو الذي يقع عليه فعل الفاعل في مثل قولك: ضرب زيدٌ عمرًا، وبلغتُ البلد"[٢]، وبهذا التّعريف أخذ معظم النُّحاة، مثل: ابن الخبّاز (٦٣٦هـ)[٣]، وابن يعيش (٦٤٣هـ)[٤]، وابن الحاجب (٦٤٦هـ)[٥]، وابن هشام (٧٦١هـ)[٦]، وغيرهم.

ومن خصائص مصطلح (المفعول به) بحسب ما ذكر الزّجّاجيّ في كتاب الجمل، التالي:

١) **أن يكون اسمًا:** فالمفعول به لا يكون حرفًا ولا فعلًا.

٢) **أن يكون منصوبًا:** فلا يكون المفعول به مرفوعًا ولا مجرورًا، بل منصوبًا، يقول الزّجّاجيّ: "والمفعول به إذا ذكر الفاعل فهو منصوب أبدًا"[٧].

٣) **أن يقع عليه فعل الفاعل:** ومعنى وقوع فعل الفاعل عليه، تعلقه به إثباتًا أو نفيًا. وكما ذكر فقد ورد في جمل الزّجّاجيّ عبارات تدل على وقوع فعل الفاعل عليه.

٤) **يأتي المفعول به بعد الفاعل، ويجوز تقديم المفعول على الفاعل** بعكس الفاعل، فإن الوجه تقديم الفاعل على المفعول[٨]، ولم يتوسع الزّجّاجيّ في بيان هذه القضية، وقد أتى بشواهد وأمثلة بين بعض أوجه التقديم من خلالها، وذلك مثل قوله تعالى: {**وَإِذِ ابْتَلَىٰٓ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَاتٍ**}[٩]، وغيرها من الشواهد والأمثلة.

وبعد سننتقل إلى المصطلحات النّحويّة المتعلقة بمصطلح (المفعول به) في كتاب الجمل:

---

[١] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٩٩).

[٢] الزمخشري، المفصل (ص ٦٠).

[٣] ابن الخباز، توجيه اللمع (ص ١٧٤).

[٤] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل (ج١/ ١٢٤).

[٥] ينظر: ابن الحاجب، الكافية (ص ١٣٤)

[٦] ينظر: ابن هشام الأنصاري، شذور الذهب (ص ٣١٢).

[٧] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ١٠).

[٨] ينظر: المرجع السابق، ص ١٠.

[٩] [البقرة:١٢٤]، تكملة الآية: {وَإِذِ ابْتَلَىٰٓ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى الظَّٰلِمِينَ}، وجه الشاهد في الآية القرآنية: تقديم المفعول به (إبراهيم) على الفاعل (ربه) وجوبًا لأنه اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول به.

١) **(المفعول المحمول على المعنى):** يطلق على هذا المصطلح عدّة تسميات، منها (قلب الإعراب): وهو "وضع أحد عناصر الكلام مكان الآخر، والآخر مكانه على وجه يعطي إعراب كل منهما للآخر"[١]، وقد نظر إليه النُّحاة على أنّه خروج عن الأصل، ولذا اختلفوا في الحكم عليه، وقد ذكر ابن عصفور في شرحه للجمل ثلاثة مذاهب للنحاة: "منهم من أجازه ضرورة، ومنهم من أجازه ضرورة على التأويل أعني أن يحمل على معنى يصح الإعراب عليه، ومنهم من أجازه في الكلام اتكالًا على فهم المعنى"[٢]، والزّجّاجيّ يجعله من الضرورة الّتي تحتمل التأويل، يقول: "اعلم أنّ العرب مُجمِعون على رفع الفاعل، ونصب المفعول به إذا ذُكِرَ الفاعل، إلا أنه جاء في الشعر شيءٌ قُلِبَ فصّيّرَ مفعولُه فاعلًا، وفاعلُه مفعولًا على التأويل ضرورة"[٣].

إذن؛ تعريف المفعول المحمول على المعنى: هو رفع المفعول به، ونصب الفاعل اتكالًا منهم على عدم اللبس لأجل المعنى. وهو يستعمل في ضرورة الشعر وقد أورد الزّجّاجيّ مجموعة من الأبيات الشعرية شاهدة على هذه الظاهرة الّتي استخدمها العرب ، ومن الأبيات الشعرية الّتي أوردها قول الشاعر:

مثلُ القنافذِ هدّاجون قد بَلَغَتْ نجرانُ أو بلغتْ سوءاتِهم هَجَرُ[٤]

موضع الشاهد: رفع هجر على الفاعلية، ونصب السوءات على القلب، والقياس في هذا هو رفع السوءات؛ لأنّها هي البالغة، ونصب هجر؛ لأنّها هي الموصول إليها[٥].

وغيرها من الأبيات الشعرية الّتي أوردها الزّجّاجيّ في باب (المفعول المحمول على المعنى).

---

[١] الكبيسي، ظاهرة القلب في الإعراب (ص ١٦).

[٢] ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/٢٩٣).

[٣] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٢٠٣).

[٤] البيت للأخطل يهجو جرير بن الخطفي، ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٦٤٩)، الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٢٠٣)، ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/٢٩٤).

[٥] البيت للأخطل، ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ص٦٥٠)، الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٢٠٣)، ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/٢٩٥)، اللخمي، الفضول والجمل في شرح أبيات الجمل (ص ١٣٩).

٢) **(الشبيه بالمفعول به)**: ذكر الزّجّاجيّ في أثناء حديثه عن مسائل الصفة المشبه مصطلحًا نحويًّا أطلق عليه (الشبيه بالمفعول به)، وهو مصطلح ليس مفعولًا به، ولا مفعولًا لأجله، ولا تمييزًا، ولا حالًا، ويظهر أنّه لم يحدّه، فقط أتى بمثال يشتمل على اسمٍ أطلق على حكمه النّحويّ أنّه شبيه بالمفعول به.

وتعريف الشبيه بالمفعول به هو: "المنصوب بالصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدّي إلى واحد"[١]، وذلك في نحو قولك: (زيدٌ حسنٌ وجهَه) بنصب الوجه، والأصل: (زيدٌ حسنٌ وجهُه) بالرفع ، فحق الصفة أنه يجب معها الرفع، ولكنهم قصدوا المبالغة مع الصفة، فحوّلوا الإسناد عن الوجه إلى ضمير مستتر في الصفة راجع إلى زيد؛ ليقتضي ذلك أن الحسن قد عمّه بجملته، فقيل: (زيدٌ حسَنٌ)، أي: هو، ثم نصب وجهه، وليس ذلك على المفعولية؛ لأنّ الصفة تتعدى تبعًا لتعدّي فعلها، ولا على التمييز؛ لأنّه معرفة بالإضافة إلى الضمير، وإذا بطل هذان الوجهان تعيّن أنّه مشبه بالمفعول به[٢].

وفي ذلك يقول الزّجّاجيّ: "أن تقول: (مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجه) فتنوّن حسنًا، وتنصب (الوجه) على التشبيه بالمفعول به، ولا يجوز نصبه على التمييز؛ لأنّه معرفة، والتمييز لا يكون إلا نكرة"[٣].

٣) اسم المفعول

مصطلح مركب تركيبًا إضافيًّا حيث أضيفت إلى لفظة (المفعول) مصطلح (اسم)، و(اسم المفعول) مصطلح أطلقه الزّجّاجيّ على "الاسم الدّال على وقوع الفعل عليه"[٤]، و"لا يبنى إلا من كل مبني لما لم يسمّ فاعله"[٥] ، أي من فعل مبني للمجهول، ذكره الزّجّاجيّ مرة بلفظ (المفعول)، ومرة أخرى بلفظ (اسم المفعول)، وهو مصطلح صرفي يختلف عن مصطلح (المفعول)، ويعرب في الجملة حسب موقعه، ويعمل عمل فعله بشروط.

ولم يخصص الزّجّاجيّ بابًا يتحدث فيه عن عمل مصطلح (اسم المفعول) كما فعل بمصطلح (اسم الفاعل)، إلا أنّه ذكر شذرات في أبوابه المتفرقة من الكتاب، كذلك لم يقم بحدّ

---

[١] ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب (ص ١٢٩).

[٢] ينظر: المرجع السّابق، ص١٢٩.

[٣] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٩٥).

[٤] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/٢٩١).

[٥] ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/٥٦٤).

المصطلح لكننا يمكن فهم المفهوم ومعرفة تعريفه من خلال الأمثلة والصيغ الّتي ذكرها في باب (أسماء الفاعلين والمفعولين).

أمّا شراح الجمل مثل ابن خروف، وابن عصفور، والعلوي فإنّهم أوردوا ماهية المصطلح قبل البَدء بذكر أي شيء يتعلق به.

- **العلوي** عرّفه بقوله: "الاسم الدّال على وقوع الفعل عليه"[١].
- **ابن عصفور** ذكره بقوله: "وأمّا اسم المفعول فلا يُبنى إلا من كلّ مبنيّ لما لم يُسمّ فاعله"[٢]

وبناءً على ذلك يمكننا تعريف مصطلح اسم المفعول بأنّه: اسمٌ مشتق من مصدر الفعل المبنيّ للمجهول للدّلالة على ما وقع عليه الفعل.

- **صيغته**

خصّص الزّجّاجيّ بابًا أورد فيه أوزان (اسم المفعول)، عنونه ب (باب أسماء الفاعلين والمفعولين)، وله حالتان[٣]:

١) **الحالة الأوّلى:** يصاغ من الفعل الثُّلاثيّ على وزن (مفعول)، مثل: شتم مشتوم، وقتل مقتول، وشرب مشروب.
٢) **الحالة الثانية:** يصاغ من الفعل غير الثُّلاثيّ، وصيغته على نحو صيغة الفعل المضارع المبني للمجهول مع إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وفتح ما قبل الآخر ، مثل: استخرج مستخرّج، وانطلق منطلّق.

هذا ما أورده العلوي في كتابه المنهاج في شرح الجمل، وابن عصفور في كتابه شرح جمل الزّجّاجيّ، أمّا الزّجّاجيّ فإنّه لم يذكر أصل اشتقاق اسم المفعول هل من فعل مبني للمعلوم أو من فعل مبني للمجهول، ويلاحظ بأنّه أشار لأصل اشتقاق اسم المفعول من خلال جعل أصل اشتقاق اسماء الفاعلين والمفعولين أحادي الفعل، أي أنّه فعل مبني للمعلوم، وفي ذلك يقول: " إذا كان الفعل على (فَعَلَ: يفعُل) فاسم الفاعل منه (فاعل)، والمفعول من (مفعول) كقولك: (ضَرَبَ يضرِب، فهو ضاربٌ ومضروب، وشَتَمَ: يشتِم، فهو شاتم، والمفعول منه: مشتوم"[٤].

---

[١] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/٢٩١).

[٢] ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/٥٦٤).

[٣] ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/٢٩٢)، ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/٥٦٤)، الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٣٠٠-٣٠١).

[٤] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٣٠٠).

يتضح من خلال قول الزّجّاجيّ: إنّ (اسم المفعول) مشتق من الفعل المبني للمعلوم، وأنّه لا فرق في الاشتقاق بين أصل (اسم الفاعل)، و(اسم المفعول).

وفيما يلي نعرض خارطة ذهنية نبيّن من خلالها الأمثلة والصيغ الّتي أتى بها الزّجّاجيّ لاسم المفعول ليتضح من خلالها المصطلح.

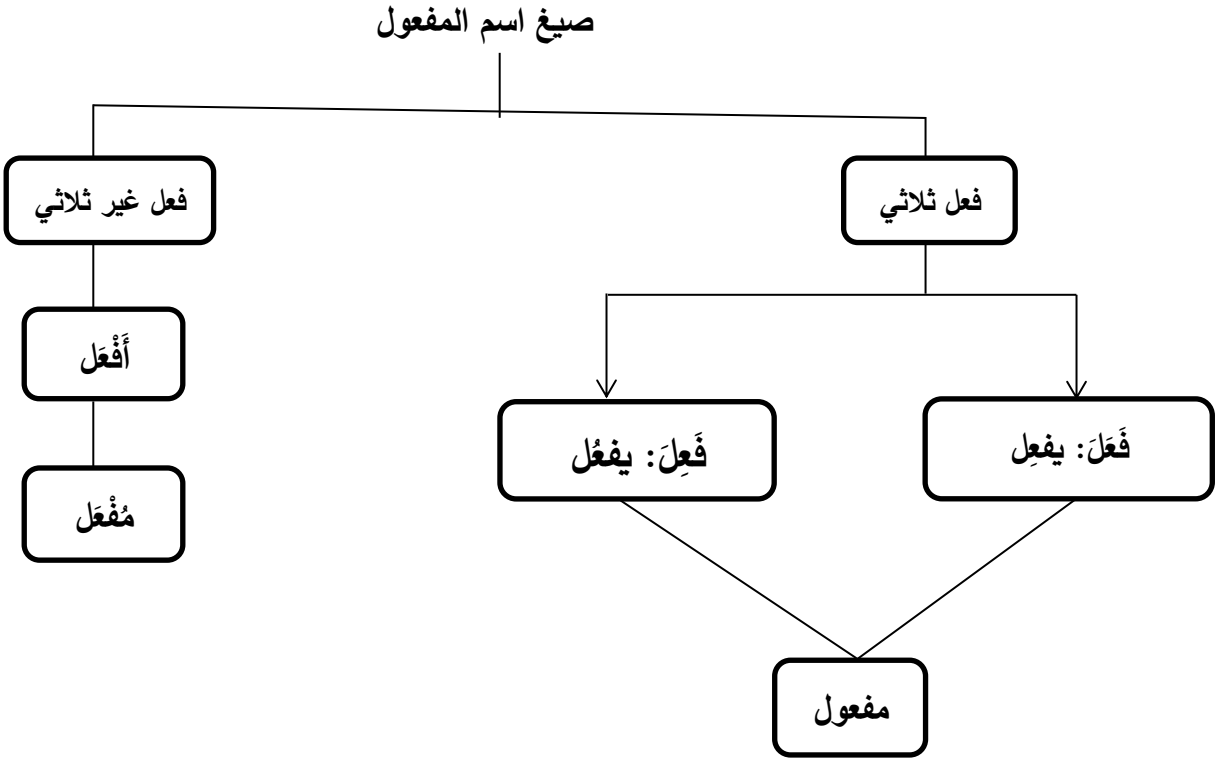

هذه الصيغ الّتي أوردها الزّجّاجيّ في باب (أسماء الفاعلين والمفعولين)، ولم يذكر الزّجّاجيّ لفظ مصطلحي الفعل الثُّلاثيّ، وغير الثُّلاثيّ، فقد وضّح مفهومهما من خلال ذكر الأوزان وأمثلة على الأوزان، واسم المفعول في هذه الأمثلة يشتق من الأفعال المتعدّيّة.

أمّا صيغة (فعُل: فعيل) وصيغة (فَعِل: أفعل) الّتي ذكرهما الزّجّاجيّ في نفس الباب، فإنهما لا يبنى منهما (مفعول)؛ لأنّهما غير متعديين[١].

ثانيًا: المفعول المطلق

مصطلح مركب تركيبًا وصفيًّا، حيث جاءت كلمة (المطلق) نعتًا لكلمة (المفعول)، و"المطلق: ما دلّ على الماهيّة بلا قيد"[٢].

---

[١] الزجاجي، الجمل في النّحو ص ٣٠٠.

[٢] الانصاري: زكريا، الحدود الدقيقة والتعريفات الأنيقة (ص ٧٨).

وهذه التسمية (المفعول المطلق) تسمية البصريين، أما غيرهم فلا يسمّى مفعولًا إلا المفعول به، ويقول في غيره (مشبه بالمفعول).

ومعناه في اصطلاح النُّحاة:" المصدر، المنتصب: توكيدًا لعامله، أو بيانًا لنوعه، أو عدده، نحو: (ضربتُ ضربًا، وسرتُ سيرَ زيدٍ، وضربتُ ضربتين)"[١].

يتبين من خلال التعريف أنّ المفعول المطلق يقع على ثلاثة أحوال[٢]:

١) أن يكون مؤكدًا، نحو: (ضربتُ ضربًا).
٢) أن يكون مبينًا للنوع، نحو: (سرتُ سيرَ ذي رشد).
٣) أن يكون مبينًا للعدد، نحو: (ضربتُ ضربةً، وضربتين، وضرباتٍ).

يطلق بعض النُّحاة على النوع الأوّل المؤكد لعامله (المصدر المبهم)، بينما النوع الثاني المبين للنوع، والنوع الثالث المبين للعدد (المصدر المؤقّت).[٣]

أمّا سبب تسميته بهذا الاسم فقد اختلف النُّحاة في تسمية المصدر مفعولًا مطلقًا:

١) **الفريق الأوّل:** سمّي المفعول المطلق بهذا الاسم لأنّه مطلق القيود، أي غير مقيّد، بخلاف باقي المفعولات، فإنّه لا يطلق عليها لفظ مفعول إلا بتقييد، فيقال مفعول به، أو فيه، أو له، أو من أجله، أو معه[٤].
٢) **الفريق الثاني:** سمّي مفعولًا مطلقًا؛ لأنه يصل إليه الفعل بنفسه، وما عدا ذلك من المفعولات إنما يصل إليه بتقدير حرف جر[٥].

ولو جئنا إلى مصطلح (المفعول المطلق) عند الزّجّاجيّ، فإنّه أطلق عليه أكثر من تسمية: أحيانًا يذكره بلفظ (المفعول المطلق)، وأحيانًا أخرى يذكره بلفظ (المصدر).

---

[١] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (مج١/١٣٢).

[٢] ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج١/١٣٤.

[٣] ينظر: الزمخشري، المفصل (ص ٥٦).

[٤] ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج٣/٣٣)، ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص ١٩١)، السامرائي: فاضل، معاني النّحو (ج٢/١٤٩)، ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (مج١/١٣٢)، وفي ذلك يقول السامرائي في كتابه معاني النّحو: "فالمفعول به مقيد بالباء، أي الذي فعل به فعل، والمفعول فيه مقيد بفي، أي الذي حصل فيه الفعل، والمفعول معه مقيد بالمصاخبة، والمفعول له أي الذي فعل لأجله الفعل، أما المفعول المطلق فهو غير مقيد، بخلاف غيره من المفعولات" ينظر: السامرائي: فاضل، معاني النّحو (ج٢/١٤٩).

[٥] ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج٣/٣٣)، ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص ١٩١).

و(المصدر) مصطلح أعم وأشمل من مصطلح (المفعول المطلق)؛ لأنّ المصدر يكون مرفوعًا، ومنصوبًا، ومجرورًا، والمفعول المطلق أكثر ما يكون مصدرًا، ولا يكون إلا منصوبًا.

والزّجّاجيّ في كتابه لم يبين أغراض المفعول المطلق، ولم يذكر أقسامه، ولا عامل النصب فيه، ولا ما ينوب عنه، أي أنّه لم يتوسع في بيان مفهوم (المفعول المطلق)، وإنّما ذكره؛ ليبيّن أنّه فضلة انتصب بعد تمام الكلام واصطلح النُّحاة على تسميته بالمفعول.

وقد حدّه بقوله في باب أقسام المفعولين: "فأمّا المفعول المطلق: فالمصدر، نحو قولك: (خرجتُ خروجًا)، و(قعدتُ قعودًا) ... ف(القعود) و(الخروج) مفعول صريح؛ لأنّك أحدثتهما بعد أن لم يكونا"[١].

نفهم من كلامه أنّ المفعول المطلق هو المصدر والمفعول حقيقة؛ لأنّه هو الذي يحصل من جهة الفاعل ويكون موجودًا.

رتبة المفعول المطلق في كتاب الجمل

من منهج الزّجّاجيّ في كتابه أنه دائمًا يبدأ بالأهم والأوّلى، وفي باب (أقسام المفعولين) بدأ الباب بذكر النوع الأوّل للمفاعيل الخمسة وهو المفعول المطلق، وفي ذلك يقول الزّجّاجيّ: " وهي خمسة: مفعول مطلق، ومفعول به، ومفعول فيه، ومفعول معه، ومفعول من أجله"[٢].

وبهذا نستنتج أنّ المفعول المطلق في كتاب الجمل أولى بالتقديم والصدارة من جميع المفاعيل؛ ربما لأنّه يصدق عليه لفظ (المفعول) دون قيد؛ بخلاف بقية المفاعيل.

أمّا عن تقديم (المفعول به) على (المفعول المطلق) في الأبواب الأخرى من كتابه؛ فإن هذا التقديم على سبيل التبعية، إذ تكلم النُّحاة عن الفعل والفاعل ثم احتاجوا إلى الحدّيث عن تعدي الفعل ولزومه؛ فجاء حديثهم تابعًا لحديثهم عن تعدي الفعل.

ثالثًا: مصطلح المفعول فيه

مصطلح مركّب حيثُ ارتبطت به اللّفظة الرادفة (فيه) المكونة من الجار والمجرور، ليصبح المصطلح المركّب (المفعول فيه).

ويطلق عليه كذلك مصطلح (الظرف)، وهي تسمية بصريّة، يسمّيها الخليل (ظروفًا)، والكسائي (المَحالّ)، والفراء (الصفات)، والمعنى واحد[٣].

---

[١] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٣١٦).

[٢] المرجع السّابق، ص ٣١٦.

[٣] ينظر: الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ج١١٢/٢٠).

ومعناه في اللّغة: "الوعاء، ومنه ظرفا الزمان والمكان عند النّحويّين"[١]، وسبب هذه التسمية؛ "لأنّه لما كان محلًا للأفعال، سمّي ظرفًا، تشبيهًا بالأواني الّتي تحلُّ الأشياء فيها؛ ولهذا، سمّى الكوفيون الظروف (محالّ) ؛ لحلول الأشياء فيها"[٢].

وسميّت مفعولًا فيه؛ لأنّ الفعل لا يصل إليها، ولا يقع بها، وإنّما هي محتوية على الفاعل والمفعول والفعل معًا، فشبّهت بالظروف المحتوية للأشياء المشتملة عليها، كقولك: (خرجتُ يوم الجُمُعة)، معناه: أنّك فعلت فعلًا في يوم الجمعة، لا أنّك أوصلت إليه فعلًا في ذاته[٣].

أمّا معناه اصطلاحًا: فهو "زمان أو مكان ضمّن معنى (في) باطّراد، نحو : (امكُث هنا أزمُنًا)"[٤].

وتحليل التعريف الاصطلاحي الآتي[٥]:

- قوله: (ضمّن معنى في): احترز مما لم يتضمن من أسماء الزمان أو المكان معنى (في)، وذلك على سبيل المثال عندما يكون اسم الزمان أو المكان مبتدأ، أو خبرًا، نحو:(يومُ الجمعة يومٌ مبارك).
- قوله: (باطّراد): احترز من نحو (دخلتُ البيت، وسكنتُ الدّار، وذهبتُ الشأمَ)، فإنّ أسماء الأماكن في هذه المُثُل، متضمنة معنى (في) ولكن تضمّنه ليس مطّردًا.

وممّا نستنتجه أنّ المعنى الاصطلاحي للظرف قد أُخِذَ من المعنى اللغوي؛ لأنّ الظرف في اللّغة هو وعاء الشيء، وبما أنّ الزمان أو المكان وعاء يحتوي الحدث؛ فقد اصطلحوا على تسمية كل منهما بالظرف، أي ظرف الزمان وظرف المكان.

---

[١] الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ج١١٢/٢٤)، ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة (ج٤٧٤/٣)، يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية (ج٢٦١/٦).

[٢] أبو البركات الأنباري، أسرار العربية (ص ١٤١).

[٣] ينظر: الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٣١٦،٣١٧).

[٤] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (مج١٤٩/١)، ينظر: يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية (ج٢٦١/٦).

[٥] ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (مج١٤٩/١).

مصطلح المفعول فيه عند الزّجّاجيّ

ورد مصطلح (المفعول فيه) في كتاب الجمل بأكثر من صيغة؛ فمرةً يطلق عليه مصطلح الظرف، ومرةً مصطلح المفعول فيه، ولكن اللّفظ الأشهر في كتابه هو (الظرف) فقد ورد لفظه (٣٠) مرة، وقد استعمله مفردًا ومركبًا، أي أنه يذكره أحيانًا باللّفظ المفرد (الظرف)، وأحيانًا أخرى باللّفظ المركب فيقول: (الظرف من الزمان) و (الظرف من المكان)، وقد شاع هذا اللّفظ بأبوابه المتفرقة من الكتاب، بينما ورد لفظ (المفعول فيه) (٣) مرات، وقد استعمله فقط في (باب المفاعيل).

أمّا التعريف الاصطلاحي لمفهوم (المفعول فيه) فإنّ الزّجّاجيّ لم يحّده، ولم يخصّص له بابًا كما فعل مع غيره من المصطلحات، ولكن ذكره في باب المفاعيل وبيّن معناه الاصطلاحي بقوله: "الظروف... هي مفعول فيها؛ لأنّ الفعل لا يصل إليها، ولا يقع بها، وإنما محتوية على الفاعل والمفعول والفعل معًا، فشبهت بالظروف المحتوية للأشياء المشتملة عليها"[١]، وقد أتى بأمثلة تقرّب معناه، نحو: (خرجتُ يوم الجمعة). ومن ثم ذكر شذرات في أبوابه المتفرقة لمفهوم مصطلح (الظرف) من خلال الأمثلة والمسائل النّحويّة الّتي أوردها في الكتاب؛ ليتضح بعد ذلك أنّ مصطلح (الظرف) بلفظه العام قد استقرّ عند الزّجّاجيّ تسميةً، وفيما يأتي نبين بعض خصائص مصطلح الظرف عند الزّجّاجيّ ليتّضح المفهوم العام للمصطلح.

من خصائص مصطلح الظّرف عند الزّجّاجيّ:

- أن يكون منصوبًا.
- أن يكون اسمًا يدل على زمان أو مكان متضمّنًا معنى حرف الجر (في).
- بعض الظروف تلزم الظرفية، والبعض الآخر يستعمل اسمًا وظرفًا.
- الظروف تكون نكرة أو معرفة؛ فإنّه يجري عليها ما يجري على سائر الأسماء، وقد ذكر استثناءات لقاعدة التعريف والتنكير أي أنّ الظرف إذا أضيف له (ال) التعريف نُكّر، وإذا لم يضفْ إليه (ال) التعريف عُرِّف، وذلك في الظرف (أمس)[٢].

---

[١] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٣١٦).

[٢] ينظر: الجمل في النّحو (ص ٢٩٩)، العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/٢٧٩).

أقسام الظروف:

تنقسم الظروف في العربيّة أقسامًا عديدة باعتبارات مختلفة، وإنّ الزّجّاجيّ لم يبيّن هذه الأقسام، ولم يضع لها مصطلحات خاصة، ولكن سنقوم باستنتاجها وبيانها من خلال السطور الّتي وردت في أبوابه المتفرقة من الكتاب؛ لنبيّن أن الزّجّاجيّ على علم ودراية بهذه المفاهيم، ولكن دون أن يضع لها حدودًا ومصطلحات خاصة. وأقسام الظروف الآتي:

أولًا: الظرف حسب معناه

ينقسم الظرف حسب معناه إلى قسمين، وهما:

١) **ظرف الزمان:** "هو ما يدلّ على زمن وقوع الحدث، نحو: (سافرتُ ليلًا)"[١]. وقد أطلق الزّجّاجيّ على هذا النوع أكثر من لفظ، وهي: (الظرف، الظرف من الزمان، اسم الزمان)، وكلها تدلّ على زمن وقوع الحدث، ومن ثم أورد مجموعة ظروف للزمان، وهي: " اليوم، والليلة، وغُدوة، وعشيّة، وضَحوة، وبُكرة، وذاتَ مرةٍ، وبُعيدات بين*، وأمسِ، وغدٍ، وما أشبه ذلك من أسماء الأزمنة[٢]، ونلاحظ أنّ الزّجّاجيّ لم يقم بحدّ مصطلح (ظرف الزمان)، اكتفي بذكر أمثلة عليه، وتوضيح بعض الأمثلة ليتّضح من خلالهما مفهوم ظرف الزمان.

٢) **ظرف المكان:** "هو ما يدلّ على مكان وقوع الحدث، نحو: (وقفتُ تحتَ الشجرة)"[٣]، وقد أطلق الزّجّاجيّ على هذا النوع كذلك أكثر من لفظ، وهي: (الظرف، الظرف من المكان، اسم المكان)، وكلها تدل على مكان وقوع الحدث، ومن ثم نجد أنّه أورد مجموعة من الظروف تدل على المكان، وهي: "عندك، وخلفك، وأمامك، وتحتك، وأسفل منك، وما أشبه ذلك. ونحو: مِيل، وفَرسخ، وبريد، ومكان، ومجلس، ومقعد، وما أشبه ذلك من أسماء الأمكنة[٤]. ونلاحظ أنّ الزّجّاجيّ لم يقم بحدّ مصطلح (ظرف المكان)، بل إنّه اكتفي بذكر أمثلة عليه، وتوضيح بعض الأمثلة ليتّضح من خلالهما مفهوم ظرف المكان.

---

[١] يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية (ج٦/٢٦١)، ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٢٧٧).

* وضح ابن أبي الربيع في كتابه البسيط في شرح الجمل معنى هذا الظرف، يقول: " لقيت زيدًا بُعيداتِ بينٍ، أي لقيته وفارقته (ولقيته)، وكان بين اللقاءين فراقٌ يسيرٌ، والبين: الفِراق، وهذا التصغير بمعنى التقريب، وكذلك تصغير الظروف، وأمّا جمعه بالألف والتاء فعلى غير قياس ".

[٢] ينظر: الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٣٣).

[٣] يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية (ج٦/٢٦١)، ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٢٨٠).

[٤] ينظر: الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٣٤).

ثانيًا: الظرف باعتبار المواقع النّحويّة

ينقسم الظرف باعتبار موقعه إلى قسمين، وهما:

١) **الظرف المتصرف:** هو"ما استعمل ظرفًا وغير ظرف، ك(يوم، ومكان)"[١]، أي أنّه يفارق الظرفية إلى حالة لا تشبهها؛ فيكون فاعلًا، أو مفعولًا به، أو مبتدأ، وغيرهم. وقد أشار الزّجّاجيّ إلى هذا النوع دون أن يصرّح باللّفظ الاصطلاحي، يقول عن ظروف الأمكنة: (مِيل، وفَرسخ، وبريد، ومكان، ومجلس، ومَقعد): "إذا جعلته ظرفًا في موضعه انتصب، كقولك: (جلستُ عندك)، و(قعدتُ أمامَ زيدٍ)، ... وما أشبه ذلك منصوب كلّه، فإن نقلته من موضعه هذا كان كسائر الأسماء"[٢]. وبهذا نستنتج أنّ الزّجّاجيّ وضّح مفهوم الظرف المتصرف دون أن يحدّه ولا يذكره بلفظه الاصطلاحي.

٢) **الظرف غير المتصرف:**" هو ما لا يستعمل إلا ظرفًا أو شبهه، نحو: (سَحَر) إذا أردته من يوم بعينه، فإن لم ترده من يوم بعينه فهو متصرّف"[٣]، أي أنّه لا يفارق الظّرفيّة. وقد أشار الزّجّاجيّ كذلك إلى هذه النوع من الظرف دون أن يحدّه أو يذكره بلفظه الاصطلاحي، وفي ذلك يقول:" واعلم أنّ (سَحَر) إذا أردته من يومٍ بعينه لم تصرفْه، كقولك: (خرجتُ يوم الجمعة سَحَر) غير منون، ... فإن نكّرته ولم ترده من يومٍ بعينه صرفته، كقولك: (خرجتُ سَحَرًا)"[٤].

سأكتفي بهذين القسمين؛ لأوضح أنّ الزّجّاجيّ اصطلح على تسمية المصطلح العام وهو (الظرف)، ولم يصطلح على تسمية المصطلحات الخاصة الّتي تتفرع من المصطلح العام؛ لأنّه وضّح مفهوم المصطلحات من خلال الأمثلة والشواهد والمسائل النّحويّة.

وبعدُ ننتقل إلى مصطلحي اسم الزمان واسم المكان اللذين تداخلا مع مصطلحي ظرف الزمان وظرف المكان لنوضّح أوجه الشبه والاختلاف بينهما؛ لأنّ الزّجّاجيّ في بعض الأحيان

---

[١] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (مج١/١٥٥)، ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٢٧٨)، قسّم العلوي هذا النوع من الظروف باعتبار إعرابه: إلى ما يستعمل اسمًا وظرفًا، وإلى ما يستعمل ظرفًا لا غير. فهو مثل الزّجاجيّ لم يصرح باللفظ الاصطلاحي للظرف المتصرف، والظرف غير المتصرف.

[٢] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٣٤).

[٣] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (مج١/١٥٥)، ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٢٧٨).

[٤] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٣٤،٣٣).

قد أطلق على مصطلحي ظرف الزمان وظرف المكان لفظ الأسماء فقال عنهما اسم الزمان واسم المكان.

- **تعريفهما:**

١) **اسم الزمان** مركب إضافي حيث أضيفت لفظة (اسم) إلى مصطلح (الزمان)، وهو اسم مشتق يصاغ من المصدر الأصلي للفعل يدل على زمن حدوث الفعل[١].

٢) **اسم المكان** مركب إضافي حيث أضيفت لفظة (اسم) إلى مصطلح (المكان)، وهو اسم مشتق يصاغ من المصدر الأصلي للفعل يدل على مكان حدوث الفعل[٢].

وبعد تتبع آراء الزّجّاجيّ في كتاب الجمل نلاحظ أنّه اصطلح على تسمية اسم الزمان واسم المكان، ولم يقم بحدهما، وقد قام بذكر صياغتهما، ومن ثم نجد أنّه جعل صياغة المصدر واسم الزمان واسم المكان في باب واحد يجمع بينهما، فالعلاقة بينهما علاقة عطف، ومن منهجه في ترتيب الصيغ أنّه يبدأ أولًا بصيغة المصدر، ومن ثَمَّ اسم المكان، ومن ثم اسم الزمان؛ كأنّه يخبرنا أنّ اسمي المكان والزمان يصاغان من المصدر الأصلي للفعل بقصد الدلالة على المعنى المجرد الذي يدل عليه ذلك المصدر هذا أوّلًا، والدلالة على مكان وقوعه وزمانه، **<u>وصياغتهما كالآتي:</u>**

يصاغ اسما الزمان والمكان من الفعل الثُّلاثيّ على وزن (مَفعِل)، و(مَفعَل)، ومن الفعل غير الثُّلاثيّ على وزن المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وفتح ما قبل الآخر[٣]، وقد خصّص الزّجّاجيّ بابًا ذكر فيه صيغ اسمي الزمان والمكان أسماه (باب اشتقاق اسم المكان والمصدر)، وفيما يأتي سنعرض رسمًا مشجّرًا يوضّح صيغ اسمي الزمان والمكان عند الزّجّاجيّ.

---

[١] ينظر: عباس حسن، النّحو الوافي (ج٣/٢١٨).

[٢] ينظر: المرجع السابق، ج٣/٣١٨.

[٣] ينظر: المرجع نفسه، ج٣/ ٣١٨-٣١٩، أورد عباس حسن الصيغ بشكل تفصيلي.

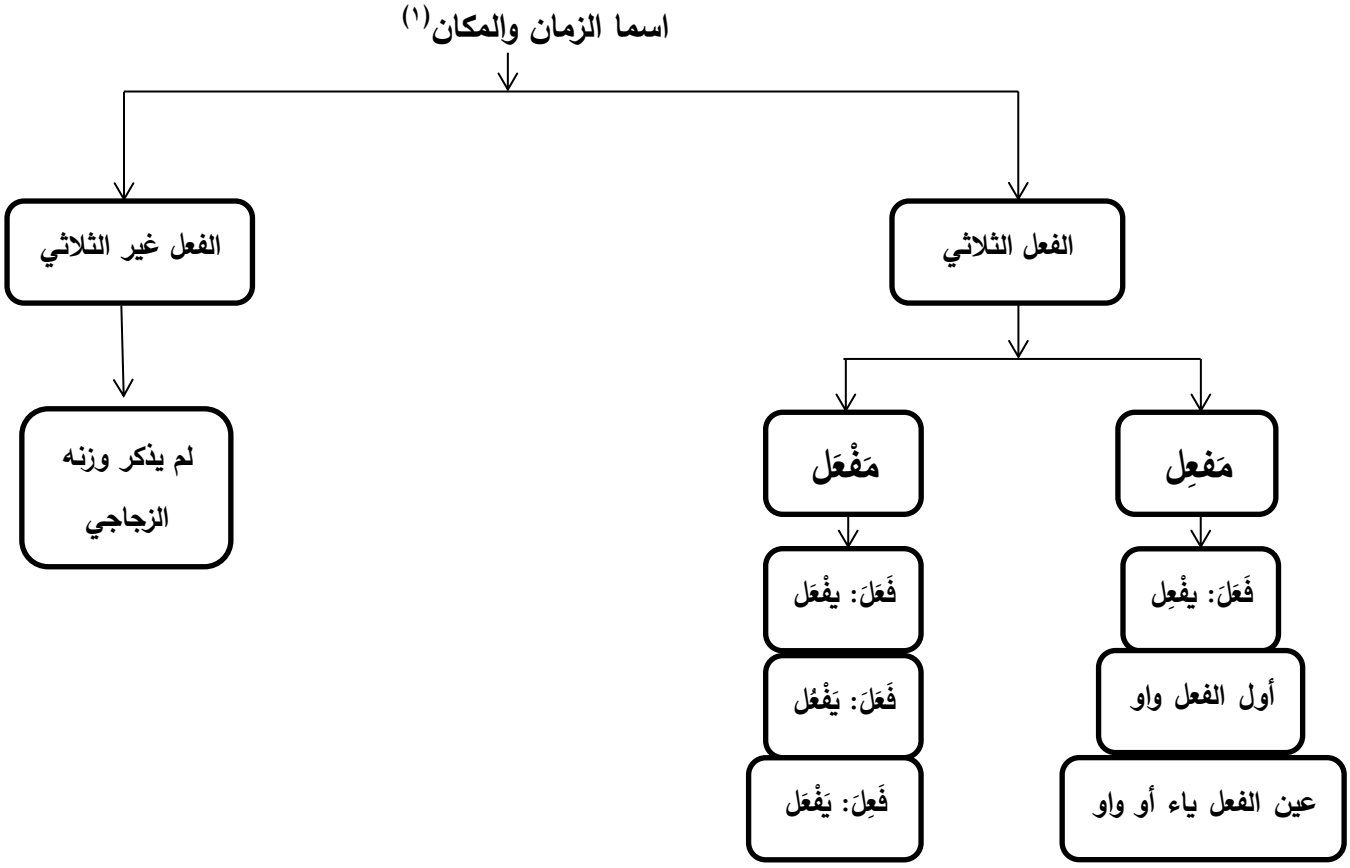

هذه صيغ اسمي الزمان والمكان الّتي أوردها الزّجّاجيّ في كتابه، وكما نلاحظ فإنّه لم يتطرق إلى صيغة اسمي الزمان والمكان المشتقة من الفعل غير الثُّلاثيّ، وقد وضّح صيغ الفعل الثُّلاثيّ، مع العلم أنّه لم يصطلح على تسمية (الفعل الثُّلاثيّ) و(الفعل غير الثُّلاثيّ)، كذلك لم يصطلح على تسمية (الفعل المثال) ولا (الفعل الأجوف)، ولا (الفعل الصحيح)، فقد ذكرهما كالآتي:

- قوله (أول الفعل واو): يقصد به الفعل المثال الذي أوله حرف علة وهو حرف الواو.

- قوله(عين الفعل ياء أو واو): يقصد به الفعل الأجوف الذي وسطه حرف علة، وهما حرف الياء والواو.

-(الفعل الصحيح): ذكر وزنه ومثالًا عليه، ومن خلال الوزن والمثال فهمنا أنه فعل صحيح.

أي أنّه ذكر المفاهيم دون ذكر المصطلحات والحدّود. وقد ذكر المصطلحات من ناحية صرفيّة، ولم يبين المصطلحات من ناحية نحوية أي لم يذكر حكمها[2].

---

[1] ينظر: الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٣٨٨-٣٨٩).

[2] للتوسع والاستزادة ينظر إلى كتاب النّحو الوافي، عباس حسن (ج٣/ ٣٢١-٣٢٢).

أمّا أوجه الشبه والاختلاف بين ظرفي الزمان والمكان واسمي الزمان والمكان:

ذكرنا سابقًا أنّ الزّجّاجيّ في بعض المواضع قد أطلق على ظرفي الزمان والمكان، اسمي الزمان والمكان، وفي بعض المواضع فصل بينهما؛ أي أنّه أطلق على الظرف ظرفًا، وعلى اسمي الزمان والمكان اسمًا، وبناءً على ذلك فإنّنا سنوضح أوجه الشبه والاختلاف بينهما لنزيل اللبس الاصطلاحي لمصطلحي ظرفي الزمان والمكان، واسمي الزمان والمكان.

أوّلًا: أوجه الشبه

إنّ اسمي الزمان والمكان إذا تضمنا معنى (في) باطّراد صارا ظرفي زمان ومكان، قال ابن مالك:

الظَّرفُ وَقتٌ أو مَكانٌ ضُمِّنَا فِى بِاطِّرَادٍ كَهُنَا امكُث أزمنَا[1]

نفهم من ذلك أن اسمي الزمان والمكان قد ينصبان على الظرفيّة، مثلًا قولنا: استيقظتُ مطلع الفجر، فكلمة (مطلع) باعتبار صوغها من المصدر، ومجيئها على وزن (مَفْعَل)، يحكم عليها صرفيًّا بأنّها اسم زمان، وهي باعتبار تضمنها معنى (في)، وباعتبار مجيئها منصوبة على الظرفية الزمانية بالفعل استيقظ، تعدُّ نحويًّا ظرف زمان.

هذا أهم ما يلتقي فيه الاسمان الصرفيان، والاسمان النّحويّان.

ثانيًا: أوجه الاختلاف:

أمّا أوجه الافتراق بين هذين، وهذين فكثيرة، ومن أهمها[2]:

١) أنّ ظرف الزمان يدل على الزمان وحده، وأن ظرف المكان يدل على المكان وحده، أمّا اسما الزمان والمكان فكلاهما له دلالة مزدوجة، وهي الدلالة على معنى المصدر الأصلي وهو الحدث، والدلالة أيضًا على زمان وقوعه، أو مكان وقوعه.

٢) أن اسمي الزمان، والمكان من الأسماء المشتقة من المصدر، وليس كذلك ظرفا الزمان، والمكان.

---

[1] ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك (مج١/١٤٩)، ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (٢٠٠).

[2] الطنطاوي، صياغة أسماء الزمان والمكان.

٣) أنّ اسمي الزمان، والمكان يصاغان من الثُّلاثيّ قياسًا على وزن (مفعَل) أو (مفعِل) بفتح العين، وبكسرها، ومن غير الثُّلاثيّ بزنة المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة، وفتح ما قبل الآخر، أما ظروف الزمان، والمكان فلا يخضع أي منها لوزن معين، أو صيغة محددة.

وأخيرًا يمكننا القول: إنّ مصطلح المفعول فيه، من المصطلحات المستقرة عند الزّجّاجيّ في بعض مواضعها، وغير مستقرة في مواضع أخرى، إلا أنّ المفهوم الاصطلاحي للمصطلحات يمكننا معرفته وفهمه من خلال الملاحظة والتأمل بالأمثلة الّتي أوردها الزّجّاجيّ؛ لنثبت في نهاية مصطلح (المفعول فيه) أنّ الزّجّاجيّ على علم ودراية بكل ما يتعلق بمصطلح الظرف.

رابعًا: مصطلح المفعول من أجله

مصطلح مركب حيث جاء مع مصطلح (المفعول) الجار والمجرور (من أجله) ؛ ليصبح المصطلح مركّبًا ويطلق عليه (المفعول من أجله).

وقد أطلق النُّحاة عليه أكثر من لفظ اصطلاحي، فقد عبّر عنه سيبويه بقوله: "ما ينتصب من المصادر؛ لأنّه عذر لوقوع الأمر"[١]، و(الموقوع له)، و(المفعول له)[٢]، ومن ثم نجد عند علماء القرن الرابع قد غلب لديهم استعمال مصطلح (المفعول له)، ومن هؤلاء: ابن السراج (٢١٦هـ)[٣]، وأبو علي الفارسي (٣٧٧هـ)[٤] وابن جِنّي (٣٩٢هـ)[٥]، وغيرهم من علماء القرن الرابع، وقد سمّاه الزمخشري (٥٣٨هـ) (المفعول له)[٦]، وسمّاه ابن عصفور (٦٦٩هـ) (المفعول من أجله)[٧]، أمّا ابن مالك (٦٧٢هـ) فقد سمّاه (المفعول له)[٨]، والعلوي (٧٤٩هـ) سمّاه (المفعول له)[٩]، وغيرهم من النُّحاة.

---

[١] سيبويه، الكتاب (ج١/ ٣٦٧).

[٢] ينظر: المرجع السابق، ج١/ ٣٦٩.

[٣] ينظر: ابن السراج، الاصول في النّحو (ص ٢٠٦).

[٤] ينظر: أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي (ص ١٩٧).

[٥] ينظر: ابن الخباز، توجيه اللمع (ص ١٩٦)

[٦] الزمخشري، المفصل (ص ٧٨).

[٧] ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج٣/٣٤).

[٨] ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ج١/١٤٤).

[٩] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/٣٥٧).

تعريفه الاصطلاحي عند النُّحاة هو: "المصدر له، المفهم علةً، المشارك لعامله: في الوقت، والفاعل، نحو: (جُدْ شكرًا)"[١].

ولا بدّ للاسم الذي يقع مفعولًا له أن يجتمع فيه عدّة شروط، وهي: "المصدرية، وإبانة التعليل، واتّحاده مع عامله في الوقت والفاعل"[٢]. حكمه جواز النصب إن وُجدت فيه هذه الشروط الثلاثة، فإن فُقِدَ شرطٌ من هذه الشروط تعين جرّه بحرف التعليل، وهو (اللام)، أو (من) أو (في) أو (الباء).[٣]

مثال على المفعول له مع التوضيح، نحو: (وقفتُ احترامًا لمعلّمي). المفعول له (احترامًا) وهو مصدر يبيّن سبب الحدث الذي قبله، وهو (الوقوف)، ويشاركه في الزمان؛ لأنّ الاحترام والوقوف حدَثا في وقت واحد، ويشاركه في الفاعل؛ لأنّ القيام والإجلال كانا من فاعل واحد.

ولو جئنا إلى مصطلح (المفعول له) عند الزّجّاجيّ، فإنّه أطلق عليه مصطلح (المفعول من أجله)[٤]، وقد تبيّن من خلال تتبع آرائه في كتاب الجمل أنّه لم يتوسع في بيان مفهوم (المفعول من أجله)، لم يذكر أحكامه، ولا شروطه، وقد عرّفه من خلال الأمثلة والشواهد الشعرية والقرآنية الّتي ساقها.

ومن الأمثلة الّتي جاء بها: (قصدتُك ابتغاءَ الخير)، و(زرتك طمعًا في معروفك)، و(خرجت خوفًا منك)[٥].

نلاحظ على الأمثلة الّتي ذكرها الزّجّاجيّ أنّ شروط نصب المفعول له تنطبق عليها، وقد جاءت المفاعيل (ابتغاء)، و(طمعًا)، و(خوفًا) كلّها منصوبة.

---

[١] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (مج١/١٤٤)، ينظر: الزمخشري، المفصل (ص ٧٨)، ابن الخباز، توجيه اللمع (ص ١٩٦)، يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية (ج٩/٣٣).

[٢] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (مج١/١٤٥)، ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/٢٥٩)، الزمخشري، المفصل (ص ٧٨).

[٣] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (مج١/١٤٥)، ينظر: يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية (ج٩/٣٣).

[٤] ينظر: الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٣١٩).

[٥] ينظر: المرجع السابق، ص ٣١٩).

ومن الأبيات الشعريّة الّتي مثّل بها، قال الشاعر:

وأَغْفِرُ عَوْراءَ الكَرِيمِ ادِّخارَهُ وأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّما[1]

يعلّق الزّجّاجيّ على البيت الشعر قائلًا: "أي لادّخاره، وللتكرّم، فلمّا حذف اللام نصب بالفعل الذي قبله"[2]، نستنتج من تعليق الزّجّاجيّ أنّه على علم ودراية بشروط وأحكام مصطلح المفعول له، ولكنه ذكره في كتابه الجمل، على سبيل الإيجاز والاختصار، فكما قلنا فإنّه كتاب مختصر، وموجّه لفئة المتعلمين. هذا هو مصطلح (المفعول له) عند الزّجّاجيّ، لم يتوسع في بيانه، وقد ذكره بلفظ واحد هو (المفعول من أجله).

خامسًا: مصطلح المفعول معه

مصطلح مركّب تركيبًا إضافيًّا، حيث جاء مع مصطلح (المفعول) شبه الجملة الظرفية (معه)؛ ليصبح مصطلحًا مركّبًا يطلق عليه (المفعول معه).

وقد اصطلح النُّحاة نحو: ابن السّراج[3]، وابن جِنّي[4]، والزمخشري[5]، وابن عصفور[6]، والعلوي[7]، وغيرهم على تسميته ب (المفعول معه).

أمّا التعريف الاصطلاحي لمصطلح (المفعول معه) فهو: "اسم فضلة، قبله واو بمعنى (مع)، مسبوقة بجملة فيها فعل أو ما يشبهه في العمل"[8].

مثال الفعل: (قمتُ وزيدًا) أي: قمتُ مع زيد، ومثال شِبه الفعل: (زيد سائرٌ والطريق).

---

[1] البيت لحاتم الطائي، والشاهد فيه : قوله (ادّخاره) حيث وقع مفعولًا لأجله منصوبًا مع أنّه مضاف للضمير، ولو جرّه باللام فقال (لادّخاره) لكان سائغًا مقبولًا. ينظر: الجمل في النّحو (ص ٣١٩)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (مج١/١٤٨)، العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٣٥٩)، اللخمي، الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل (ص ١٢٥).

[2] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٣٢٠).

[3] ينظر: ابن السراج، الأصول في النّحو (ص ٢٠٩).

[4] ينظر: ابن الخباز، توجيه اللمع (ص ١٩٨).

[5] ينظر: الزمخشري، المفصل (ص ٧٦).

[6] ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج٣/٣٥).

[7] ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/٢٥٩).

[8] يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية (ج٩/ ٣٦-٣٧)، ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/٣٥٩)، ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج٣/٣٥)، ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (مج١/١٥٨)، الغلاييني، جامع دروس اللغة العربية (ص ٥٧)، الزمخشري، المفصل (ص ٧٦)، السارائي: فاضل، معاني النّحو (ج٢/٢٣٦)، الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النّحو (ص ٢٢١)، ابن الخباز، توجيه اللمع (ص ١٩٨)، التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون (ص ١٦١٥).

ومعنى المصاحبة: مصاحبة ما بعد الواو لما قبلها في وقت واحد، سواء اشتركا في الحكم أم لا، فقولك: (جئت وزيدًا) معناه أنّكما جئتما في وقت واحد.

وبعدُ نستطيع من خلال التعريف أن نذكر شروط النصب على المعيّة، وهي:

١) أن يكون فضلة.
٢) أن يكون ما قبله جملة.
٣) أن تكون الواو، الّتي تسبقه، بمعنى (مع).

وأصل المفعول معه كما ذكر ابن عصفور في شرح الجمل: "أن يكون معطوفًا، إلا أنّه عُدِل به إلى النصب لما لحظ فيه من معنى المفعول به. فإذا قلت: (استوى الماءُ والخشبةَ)، فإنّك لحظت معنى (ساوى الماءُ الخشبةَ)... ولولا ذلك لرفعت"[١].

ولو جئنا لمصطلح (المفعول معه) عند الزّجّاجيّ فإنّه أطلق عليه اللّفظ المصطلحي (المفعول معه)، وكما يظهر في كتابه فإنّه لم يحدّه بل عرّفه من خلال الأمثلة والشواهد، ولم يذكر شروطه كذلك، ولكن الأمثلة الّتي أوردها تنطبق عليها الشروط، وبهذا نستنتج أنّ الزّجّاجيّ على علم ودراية بالشروط، وإنْ لم يذكرْها، فقد اكتفى بذكر الأمثلة ومن ثم توضيحها.

ومن الأمثلة الّتي ذكرها: (جاء البردُ والطّيالِسَة) يقول الزّجّاجيّ: "ترفع (البرد) بفعله، وتنصب (الطيالسة)؛ لأنّك لست تريد (جاءت الطيالسة)، وإنّما تريد: (جاء البرد مع الطيالسة)، فأدت الواو معنى (مع)، وعمل الفعل الذي قبلها في ما بعدها فنصبه"[٢].

يتبين من خلال شرح الزّجّاجيّ للمثال أنّ المفعول معه: اسم فضلة، قبلة واو بمعنى (مع)، تأتي بعد جملة، وحكم الاسم النصب، وقد سمّي بهذا الاسم نسبة إلى الواو الّتي بمعنى (مع).

هذا هو مصطلح المفعول معه عند الزّجّاجيّ، ويبدو من خلال تتبع آرائه أنّه أحاديّ المصطلح أي أنّ لفظه الاصطلاحي غير متعدد، ومفهومه واحد مرتبط باللّفظ المصطلحي.

وبقي أن نشير إلى الضّمائم الإضافيّة والضّمائم الوصفيّة لمصطلح الفعل عند الزّجّاجيّ، فإنّه قد ورد في جميع أبواب الجمل جملة من المصطلحات المقترن لفظ مصطلح (الفعل) بمصطلح آخر، وقد جاءت على نمطين، **هما:**

---

[١] ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج٣/٣٥).
[٢] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٣١٧).

١) أن يكون مصطلح الفعل ومشتقاته مضافًا، قد ضُمّ إليه مصطلحًا مضافًا إليه، وهذا النوع يسمّى المصطلح الإضافي، أو كما أطلق عليها البوشيخي (الضمائم الإضافية).

٢) أن يكون مصطلح الفعل ومشتقاته موصوفًا، قد ضمّ إليه مصطلحًا صفة، وهذا النوع يسمي المصطلح الوصفي، أو كما أطلق عليها البوشيخي (الضمائم الوصفية).

وإنّنا في الصفحات السابقة من المبحث الثاني قد خصصنا بالدراسة وفق منهج الدراسة المصطلحية مجموعة من الضمائم، نحو: الفعل الماضي، والفعل المضارع، والفعل المتعدي، والفعل اللازم، والمفاعيل، وغيرها. لذلك فإنّنا سنكتفي بالإشارة إلى الضمائم الإضافية والوصفية لمصطلح الفعل دون التعمّق في دراستها.

من الضّمائم الإضافية والضّمائم الوصفية لمصطلح الفعل، الآتي:

فعل ماض، فعل مستقبل، فعل في الحال، فعل الحال، بفعله، فعل لا يتعدّى إلى مفعول، فعل يتعدّى إلى مفعولين، فعل يتعدّى إلى مفعولين ولا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر، فعل يتعدّى إلى ثلاثة مفعولِين، فعل لا يتعدّى إلا بحرف خفض، فعل يتعدى بحرف خفض وبغير حرف خفض، الأفعال المتعدية، الأفعال غير المتعدية، فعل متعدٍّ، الفعل المقدّم، اشتغال الفعل عن المفعول بضميره، فعل مضمر[١]، الفعل المتعدي، معاني الأفعال، أواخر الفعل الماضي، الأفعال الماضية الثلاثيّة السالمة[٢]، ثاني الفعل ياءً أو واوًا[٣]، فعل التعجب[٤]، فعلان ماضيان ضعيفان غير متصرفين[٥]، حبّ فعل رفع (ذا) ثم لزما مكانًا واحدًا ولم يتفرقا[٦]، الفعل الثاني، الفعل الأول[٧]،الأفعال المستقبلة[٨]، الأفعال التي تطلب الاستقبال، الأفعال التي تدل على ثبات الحال والتحقيق[٩]، أفعال المقاربة[١٠]، فعل معطوف، فعل مجزوم

---

[١] ينظر: الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٣٩).

[٢] ينظر: المرجع السابق، ص ٧٦.

[٣] ينظر: المرجع نفسه، ص ٧٦.

[٤] ينظر: المرجع نفسه ، ص ٩٩.

[٥] ينظر: المرجع السابق، ص ١٠٨.

[٦] ينظر: المرجع نفسه، ص ١١٠.

[٧] ينظر: المرجع نفسه، ص ١١٤.

[٨] ينظر: المرجع نفسه، ص ١٨٢.

[٩] ينظر: المرجع نفسه، ص ١٩٧.

[١٠] ينظر: المرجع نفسه، ص ٢٠٠.

على الجزاء، فعل المستقبل في معنى الحال[١]، الفعل المجازى به[٢]، ثالث الفعل ، فعل مبني، فعل معرب، فعل الأمر للمخاطب، فعل الجماعة، فعل الواحد[٣]، الفعل المعتل[٤]، فعل مقصور[٥]، فعل زائد على ثلاثة أحرف[٦]، الأفعال المهموزة[٧]، إضمار الفعل المتروك إظهاره ، الفعل المتروك إظهاره[٨]، فعل معتل اللام صحت لامه في الواحد والتثنية، وسقطت في الجمع[٩].

---

[١] ينظر: الزجاجي، الجمل في النّحو، (ص ٢١٣).

[٢] ينظر: المرجع السّابق، ص ٢١٤.

[٣] ينظر: المرجع نفسه، ص ٢٧٥.

[٤] ينظر: المرجع نفسه، ص٢٧٧.

[٥] ينظر: المرجع نفسه، ص ٢٨٣.

[٦] ينظر: المرجع نفسه، ص ٢٨٤.

[٧] ينظر: المرجع نفسه(ص ٢٩٧).

[٨] ينظر: المرجع نفسه، ص ٣٠٧.

[٩] ينظر: المرجع نفسه، ص ٣٥٩.

المبحث الرّابع

القضايا المصطلحيّة لمصطلح (الفعل) عند الزّجّاجيّ

أوّلًا: قضية بناء مصطلح (الفعل) عند الزّجّاجيّ

يتميّز مصطلح (الفعل) عند الزّجّاجيّ أنّه يمثل مرحلة متوسطة من النضج والاستقرار على الرغم من أنّ علم النّحو في زمنه قد نضجت أصوله، واتضحت فروعه إلا أنّ المصطلح لم يتخذ صورته النهائية، وكثير من مصطلحات الفعل لم تثبت على لفظ واحدٍ، وقد تنوّعت أشكال اللّفظ فمنها اللّفظ المفرد، ومنها اللّفظ المرّكب، ومنها اللّفظ المرّكب المعقّد، ومن هذا السياق وبناءً على التصور العام للنماذج الّتي تمت دراستها سأتطرق إلى معرفة طبيعة مصطلح الفعل عند الزّجّاجيّ، وذلك بالتطرق إلى بناء المصطلح وتعريفه.

وبناء مصطلح الفعل عند الزّجّاجيّ ينقسم إلى قسمين: المصطلح البسيط، والمصطلح المركب.

أوّلًا: المصطلح البسيط

كما عرفنا سابقًا أن المصطلح البسيط هو الذي يتكون من مفردة واحدة، وهذه المفردة تتّخذ عدة أشكال: قد تكون معرفة، وقد تكون نكرة، وهو المصطلح المستقل بذاته ولا يحتاج إلى إضافات، وقد وردت المصطلحات البسيطة لمصطلح الفعل بنسبة مقبولة، ومن هذه المصطلحات: (الفعل، الفاعل، المفعول، المفاعيل، المفعولِين، المفاعيل، الظرف، الحال، المبني، المتعدي، اللازم، المصدر، الأفعال، الحدث، الدّائم... إلخ).

وهذا المصطلح البسيط يدّل على أن المصطلح قد بدأ بالنضج والتطور والاستقرار وأنّه وصل إلى مرحلة متقدمة من مراحل تكوين المصطلحات، ولو قارناه مع مصطلحات غيره من العلماء المتقدّمين فإنّا نلاحظ مدى التطور، وكيف تقلص المصطلح إلى كلمة واحدة بعدما كان يتخذ شكل التعريف، على سبيل المثال مصطلحات سيبويه: أطلق سيبويه على مصطلح الظرف قوله: (ما ينتصب من الأماكن والوقت وذاك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء وتكون فيها)[1]، بينما الزّجّاجيّ اختصره وأطلق عليه اللّفظ العام (الظرف)، وأحيانًا يخصصه فيقول: (الظرف من المكان)، و(الظرف من الزمان).

---

[1] ينظر: سيبويه، الكتاب (ج١/٤٠٣).

ونجد سيبويه كذلك عندما ذكر مصطلح المفعول به فإنّه أورده في باب الفاعل وبدأ بالتعريف عليه قائلًا: "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول وذلك قولك: ضَرَبَ عبد الله زيدًا..."[1]، وقد ذكره كذلك بلفظ (المفعول) دون استخدام الرادفة (به)، بينما الزّجّاجيّ فإنّه اختصره وذكره بلفظ (المفعول) أو (المفعول به). وغيرها من الأمثلة.

وقبل الانتقال إلى المصطلح المركب نودّ أن نشير إلى أنّ مصطلح الفعل يمثل دور القاعدة للمصطلحات المركبة، وكثير من المصطلحات المركبة مضافة إلى مصطلح الفعل أو مركبة تركيبًا وصفيًّا.

ثانيًا: المصطلح المركّب

عرفنا سابقًا أنّ المصطلح المركّب في النّحو يتألّف من كلمتين مثل المركب الإضافي والمركب الوصفي، والمصطلح المعقّد عبارة عن تركيب من المفردات يتجاوز أحيانًا طول الجملة.

١) المصطلح المركّب

وردت المصطلحات المركبة لمصطلح الفعل عند الزّجّاجيّ بنسبة تفوق نسبة المصطلح البسيط، ومنها ما هو مركب إضافيّ، ومنها ما هو مركب تركيبًا وصفيًّا.

ومن المصطلحات المركبة لمصطلح الفعل: (الفعل اللازم، الفعل المتعدي، المفعول به، المفعول فيه، المفعول من أجله، اسم الفعل، الفعل الماضي، الفعل المستقبل، فعل الحال، فعل الأمر، مقام الفاعل، اسم الفاعل، اسم المفعول، المفعول المطلق، ظرف الزمان، ظرف من المكان، اسم الزمان، اسم المكان ... إلخ).

وغيرها من المصطلحات المركبة.

٢) المصطلحات المركبة المعقدة

ورد المصطلح النّحويّ المعقّد لمصطلح الفعل عند الزّجّاجيّ بنسبة مقبولة، ولكنها أقل من نسبة المصطلحات البسيطة والمصطلحات المركبة من كلمتين، ومن هذه المصطلحات:

- ما لم يسم فاعله.
- اسم قام مقام ما لم يسمّ فاعله.
- خبر ما لم يسم فاعله.

---

[1] سيبويه، الكتاب (ج١/٣٤).

- الفعل المتعدي إلى مفعول به واحد.
- الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل من باب أعلم.
- ما يقام مقام الفاعل عند غياب المفعول به.
- الصفة المشبهة باسم الفاعل فيما تعمل فيه.
- الأمثلة الّتي تعمل عمل اسم الفاعل.
- المفعول المحمول على المعنى.
- مفعول ما لم يسمّ فاعله.

وغيرها من المصطلحات المعقّدة.

ثانيًا: قضية تحديد مصطلح الفعل عند الزّجّاجيّ ودقته.

نتناول هذه القضية من عدة أوجه:

١) مدى ارتباط المفهوم بالمصطلح.

المتتبع لآراء الزّجّاجيّ لمصطلح الفعل يتبين له حرصه على التمييز بين المصطلحات، حيث إنّه يحرص على أن يكون لكل مصطلح نحوي مفهومه الخاص، وكثير من المصطلحات خصّها بباب نحوي ليفصل بين المصطلحات ويوضّح كل مفهوم وحده، وعلى سبيل المثال: (فعل ما لم يسم فاعله، الفعل اللازم، الفعل المتعدي، الفعل الماضي، الفعل المضارع، الفاعل، المفعول، المفعول المطلق، الظرف ... وغيرها من المصطلحات).

ونلاحظ أنّ الزّجّاجيّ في بعض الأحيان يذكر المفهوم دون لفظه الاصطلاحي، وذلك في المصطلحات الخاصة الّتي تتفرع عن المصطلح العام، ونجد في ذلك أنّ المصطلح الخاص مفهومه مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالمصطلح العام، ولكن الزّجّاجيّ لم يضع له اسمًا، وقد قام شراح الجمل من بعده بتسميه هذه المفاهيم؛ ليتّضح مدى ارتباط المصطلح بالمفهوم، وذلك نحو مصطلح (الظرف المتصرف) ومصطلح (الظرف غير المتصرف)، فإنّ الزّجّاجيّ قد بيّن مفهومهما، ولكن دون وضع لفظهما الاصطلاحي، ولكنه أدرج مفهومهما في باب الظرف ليتّضح انتماء هذين المصطلحين لمصطلح الظرف، وأنّه يوجد بينهما علاقة مترابطة، وإن لم يقم الزّجّاجيّ بتسميتهما.

ومن المصطلحات الغريبة المعقدة الّتي أطلقها الزّجّاجيّ (خبر ما لم يسمّ فاعله) فقد أطلقه على مصطلح (نائب الفاعل) لتقريب فهمه على المتعلم المبتدئ[١]، وقد علّق شراح الجمل على هذا المصطلح، يقول العلوي في منهاجه: "قول أبي القاسم: نصبته لأنه

[١] ينظر: الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٧٨).

خبر ما لم يسمّ فاعله، فهذه عبارة غريبة، واصطلاح وحشي لم يعهد مثله"[1]، ويبدو أنّ هذا المصطلح من صنع الزّجّاجيّ، وهو مصطلح غير مستقر تسميةً ومفهومًا. ونسبة ورود مثل هذه المصطلحات في كتاب الجمل نادرة جدًّا.

٢) تعدّد المصطلح للمفهوم الواحد.

نجد الزّجّاجيّ في بعض المصطلحات الّتي وردت في مصطلح الفعل أنّه قد عدّد المصطلح للمفهوم الواحد، وذلك مثل مصطلح (ما لم يسم فاعله) فقد ذكر له ما يقارب سبعة مصطلحات والمفهوم الواحد، وهو ما ينوب عن الفاعل عند حذفه.

ومن المصطلحات الّتي ذكرها ولم يثبت ويستقرّ فيها على مصطلح واحد هي: اسم قام مقام ما لم يسمّ فاعله، مفعول ما لم يسمّ فاعله، ما يقام مقام الفاعل، اسم ما لم يسمّ فاعله، خبر ما لم يسمّ فاعله، مُقام الفاعل، مقام ما لم يسمّ فاعله. وهذه المصطلحات المتعددة لمصطلح (نائب الفاعل) تدل على عدم استقرار المصطلح عند الزّجّاجيّ.

ومن الأمثلة على المصطلحات الّتي تعدّد اللّفظ الاصطلاحي فيها والمفهوم واحد مصطلح (الفعل المضارع)، فقد ذكر له الزّجّاجيّ خمسة ألفاظ اصطلاحية وهي: (الفعل المستقبل)، و(الحال)، و(الدّائم)، و(المضارع)، و(ما أنت فيه).

ومن الأمثلة كذلك مصطلح (الظرف)، فقد ذكر له لفظين، وهما: (المفعول فيه) و(الظرف)، ورد مصطلح (المفعول فيه) (٣) مرات وقد استعمله الزّجّاجيّ في باب المفاعيل فقط، بينما مصطلح (الظرف) ورد (٣٠) مرة، وشاع هذا اللّفظ في كتاب الجمل بأبوابه المتفرقة، والمصطلح الأشهر كما يظهر هو مصطلح (الظرف).

وغيرها من الأمثلة الّتي تدل على أنّ المصطلح النّحويّ للفعل ما زال في طور النشأة والتطور وأنّه لم يستقر على صورة واحدة.

٣) ذِكرُ المصطلح والمفهوم دون الحدّ.

أورد الزّجّاجيّ مجموعة من المصطلحات بلفظها الاصطلاحي ووضّح مفهومها من خلال الأمثلة والشواهد والمسائل النّحويّة، لكنّه لم يضع لها حدودًا؛ وربما يرجع ذلك لاهتمامه بالوصول إلى إدراك دلالة المصطلح أكثر من اهتمامه بصياغة ذلك الإدراك. ومن تلك المصطلحات:

أ- **مصطلح الفاعل:** لم يضع الزّجّاجيّ له حدًّا، بيّن مفهومه من خلال الأحكام والأمثلة والمسائل الّتي تتعلق به. وقد قام شرّاح الجمل من بعده بوضع حدّ لمصطلح الفاعل مثل ابن خروف، وابن عصفور، وابن أبي الربيع الإشبيلي، والعلوي، وغيرهم.

---

[1] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/ ٣٦٧-٣٦٨).

وحدّ الفاعل عند النُّحاة فهو: "اسم مرفوع قبله فعل تام أو ما يشبهه، وهذا الاسم هو الذي فعل الفعل، أو قام به"[١].

ب- **مصطلح اسم الفاعل:** لم يقم الزّجّاجيّ بحدّه، وقد اتّضح مفهومه من خلال أحكام عمل اسم الفاعل عمل فعله، والأمثلة، والشواهد القرآنية والشعرية، وذكر صيغه المشتقة من الأفعال الثُّلاثيّة وغير الثُّلاثيّة، وعلى ضوء ذلك كله اتّضح مفهوم اسم الفاعل. وقد قام شرّاح الجمل من بعده بوضع حدّ للمصطلح.

وحدّ مصطلح اسم الفاعل هو: "الاسم المشتق الدال على حدوث الفعل من جهة فاعله"[٢].

ت- **المفعول به:** لم يقم الزّجّاجيّ بحدّه، وقد بيّن مفهومه من خلال الأمثلة والأحكام والمسائل النّحويّة، وقد أورد في ثنايا جمله عبارات تدل على معنى المفعول يمكننا من خلال هذه العبارات أن نضع حدًّا لمصطلح المفعول عنده، وهو حدّ قريب من حدّ النُّحاة المتأخرين والمحدثين، يقول الزّجّاجيّ: "وزيد منصوب بوقوع الفعل عليه"، وقد حدّ الزمخشري، وابن الخباز، وابن يعيش، وابن الحاجب، وابن هشام، وغيرهم المفعول به بقولهم: "هو الذي يقع عليه فعل الفاعل"[٣].

ث- **المفعول المحمول على المعنى:** وضّح الزّجّاجيّ مفهومه من خلال بيان معناه الاصطلاحي دون أن يضع له حدًّا جامعًا مانعًا، وأيضًا بيّنه من خلال ذكر مجموعة أبيات شعرية شاهدة على هذه الظاهرة الّتي استخدمها العرب.

وحد مصطلح (المفعول المحمول على المعنى) هو: "وضع أحد عناصر الكلام مكان الآخر، والآخر مكانه على وجه يعطي إعراب كل منهما للآخر"[٤].

ومن المصطلحات الّتي ذكر الزّجّاجيّ لفظها الاصطلاحي ووضّح مفهومها دون أن يضع لها حدًّا: (اسم المفعول، المفعول المطلق، المفعول فيه، الفعل المتعدي، الفعل اللازم، الفعل المتعدي إلى مفعول، الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل... وغيرها من المصطلحات).

---

[١] عباس حسن، النّحو الوافي (ج٢/٦٣)، ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٢٠١)، ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٩٣)، ابن أبي الربيع الإشبيلي، البسيط في شرح الجمل في النّحو في النّحو (ص٢٦١).

[٢] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٣٧٥).

[٣] ينظر: الزمخشري، المفصل (ص ٦٠)، ابن الخباز، توجيه اللمع (ص ١٧٤)، ابن يعيش، شرح المفصل (ج١/١٢٤)، ابن الحاجب، الكافية (ص١٣٤).

[٤] الكبيسي، ظاهرة القلب في الإعراب (ص ١٦).

وتعد هذه الظاهرة سمة غالبة على كتاب الجمل، فقد ذكر المصطلح والمفهوم دون ذكر حدّه وكما قلنا فإن الزّجّاجيّ اهتم بإدراك المصطلح أكثر من اهتمامه بصياغة هذا الإدراك، وهذا يدل على عدم استقرار ونضج الحدّود في زمنه.

٤) ذكر المفهوم دون المصطلح.

ذكر الزّجّاجيّ مجموعة من المفاهيم الّتي لم يضع لها مصطلحًا خاصًا، وقد قام العلماء من بعده بالاصطلاح عليها، وإنّ الزّجّاجيّ في قضية ذكر المفهوم دون المصطلح قد ذكر الاصطلاح العام، ولم يذكر المصطلحات الخاصة الّتي تفرعت من المصطلح العام، فهو لم يورد لفظها الاصطلاحي؛ لأنّه اكتفى بذكر المصطلح العام، **ومن هذه المصطلحات:**

١) **الأفعال الخمسة:** لم يسمّ الزّجّاجيّ الأفعال الّتي ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها ب (الأفعال الخمسة)، بل ذكر الدّالة على التثنية، ثم ذكر الدّالة على الجمع المذكّر، ثم ذكر الدّالة على المؤنث، فهو يورد الأمثلة والعلّة دون المصطلح، يقول: "وحذف النون أيضًا علامة الجزم في تثنية الأفعال وجمعها، نحو قولك: (لم يفعلا، ولم يفعلوا)، وما أشبه ذلك، وكذلك فعل المؤنث المخاطب، نحو قولك: (لم تفعلي)، وما أشبه ذلك"[١].

وفي باب معرفة علامات الإعراب، ذكر (النون) من علامات الرفع، وبيّن أنّ النون علامة الرفع في الأفعال خاصة، يقول:" والنون علامة الرفع في الأفعال خاصة، وهي في خمسة أمثلة من الفعل، وهي: (يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين)"[٢]، فقد وضّح الزّجّاجيّ مفهوم الأفعال الخمسة من خلال علامة الرفع والأوزان الخمسة الّتي ذكرها دون أن يصطلح على تسمية هذا المفهوم ب (الأفعال الخمسة).

وفي موضع آخر من الكتاب ذكر علامة من علامات النصب وهي حذف النون، وقد صرّح في هذا الموضع بمصطلح (الأفعال الخمسة)، يقول: "وحذف النون علامة النصب في الأفعال الخمسة الّتي رفعها بثبات النون، نحو قولك: (لن يفعلا، ولن تفعلا، ولن يفعلوا، ولن تفعلوا، ولن تفعلي)"[٣].

٢) **الفعل الثُّلاثيّ، والفعل غير الثُّلاثيّ:** مصطلحان لم يقم الزّجّاجيّ بتسميتهما بلفظهما المركب الوصفي، ولكنّه قد وضّح مفهومهما من خلال ذكر الأوزان، وذكر أمثلة على الأوزان ليتضح

---

[١] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٥-٦).

[٢] المرجع السّابق، ص ٣.

[٣] المرجع نفسه، ص ٤.

فيما بعد لفظهما الاصطلاحي. يقول في باب (أبنية الأفعال): "اعلم أنّ الأفعال تكون على ثلاثة أحرف، وعلى أربعة أحرف، وتبلغ بالزيادة ستة أحرف..."[١].

٣) **صيغ المبالغة:** اصطلح الزّجّاجيّ على تسميته في كتابه باسم (الأمثلة الّتي تعمل عمل اسم الفاعل)، فهو لم يذكر اللّفظ الاصطلاحي المركب (صيغ المبالغة)، وقد بيّن المفهوم من خلال ذكر الأمثلة الّتي تعمل عمل اسم الفاعل، ويقصد الزّجّاجيّ بكلمة (الأمثلة) الصيغ والأوزان. وقد قام شرّاح الجمل من بعده بذكر اللّفظ الاصطلاحي.

٤) **الظرف المتصرف، والظرف غير المتصرف:** وضّح الزّجّاجيّ مفهومهما من خلال الأمثلة والشواهد دون أن يحدهما، أو يذكر لفظهما الاصطلاحي.

وغيرها من الأمثلة الّتي تدل على اهتمام الزّجّاجيّ بالمفاهيم أكثر من اهتمامه بالحدّود والألفاظ المصطلحية؛ لأنّ المفاهيم هي الغاية الأساسية الّتي من أجلها وضعت الحدّود والألفاظ المصطلحية، والّتي من خلالها أيضًا نستطيع التمييز بين المفاهيم والمصطلحات.

٥) **التداخل المصطلحي**

أورد الزّجّاجيّ بعض المصطلحات المترادفة الّتي تحمل أكثر من مفهوم أي أنّه وحّد المصطلح والمفهوم مختلف، ولكنّه عندما وضّح مفهومهما فصل بينهما، ليتّضح أنّ المصطلح مفهومه يختلف وإن اتّحد لفظه، وقد استخدم هذه الظاهرة في المصطلحات المتشابهة ويكون لها جوانب مشتركة وجوانب مختلفة، ومن هذه المصطلحات:

أ- **مصطلح ما لم يسمّ فاعله:** استخدم الزّجّاجيّ مصطلح (ما لم يسم فاعله) مرةً، وهو يقصد به مصطلح (الفعل المبني للمجهول)، ومرةً وهو يقصد به مصطلح (نائب الفاعل)، فقد وحّد المصطلح والمفهوم مختلف، أي أنّه أحدث تداخلًا بينهما في بعض المواضع، لكنه فصل بينهما في معظم المواضع.

ب- **مصطلح الفاعل، واسم الفاعل:** استخدم الزّجّاجيّ مصطلح (الفاعل) ليدلّ به على مفهومين، وهما: المصطلح النّحويّ (الفاعل) وهو الاسم المرفوع بعد الفعل، والمصطلح الصرفي (اسم الفاعل) وهو ما بني من الكلمات على وزن فاعل. ويتبين من خلال تتبع آراء الزّجّاجيّ في كتابه أنّه أحدث تداخلًا على اللّفظ المصطلحي في بعض المواضع، فاختصر اللّفظ المركب (اسم الفاعل) إلى اللّفظ المفرد (الفاعل)، ربّما فعل ذلك تسهيلًا واختصارًا لنطق المصطلح، وقد فرّق بين المصطلحين في العمل، وهذا يدل على مدى وعي الزّجّاجيّ ومعرفته باختلاف المصطلحين وإن كان بينهما أوجه تشابه.

---

[١] الزجاجي، الجمل في النّحو، ص ٣٩٦.

ت- **ظرف الزمان والمكان واسم الزمان والمكان:** أطلق الزّجّاجيّ في بعض المواضع على ظرفي الزمان والمكان اللّفظ المصطلحي اسم الزمان واسم المكان، ومن المتعارف عليه أنّ هذين المصطلحين متشابهان في بعض الأوجه، أما أوجه الافتراق بين هذين وهذين فكثيرة.

والمتتبع لآراء الزّجّاجيّ يجد أنّه يفصل بينهما؛ فالمواضع الّتي يصلح فيها الظرف أن يكون اسمًا للزمان أو المكان يطلق عليه اسم الزمان أو المكان، والمواضع الّتي يفترق فيها المصطلحان بعضها مع بعض يطلق عليه ظرفًا.

ومن المصطلحات الّتي تتداخل مع غيرها من المصطلحات في كتاب الجمل: مصطلح الحال، ومصطلح المستقبل، ومصطلح المصدر، ومصطلح المفعول به واسم المفعول، وغيرها من المصطلحات.

وهذه المصطلحات تدلُّ على أنّ المصطلح لم يثبت ويستقر على حالة واحدة، وأنّ المصطلح ما زال في مرحلة النشأة والتطور.

ثالثًا: قضيّة التعريفات

صياغة تعريف المصطلح لا يستقرّ غالبًا إلا بعد نضوج العلم ووضع أسس صياغة التعريفات، وإنّ علم النّحو قد نضجت أصوله في زمن الزّجّاجيّ، لكنّ أسس صياغة التعريفات لم تنضج وتستقر؛ وقد اهتمّ الزّجّاجيّ بإدراك دلالة المادة العلمية للنحو أكثر من اهتمامه بصياغة هذا الإدراك، ووضع له تعريفات وفق الأسس العلمية لصياغة التعريفات.

وغاية الأسس العلمية لصياغة التعريفات _كما قلنا سابقًا_ أن يكون تعريف المصطلح جامعًا مانعًا[١]. والزّجّاجيّ في كتابه اتّخذ أشكالًا كثيرة للتعريف بالمصطلح ومعرفة مفهومه، وأهم أشكال التعريف عند الزّجّاجيّ لمصطلح الفعل هي الآتي:

أشكال التعريف لمصطلح الفعل

١) التعريف بالحدّ

من التعريفات بالحدّ:

- **الفعل الماضي:** حدّ الزّجّاجيّ الفعل الماضي بقوله: "ما حَسُن فيه أمسِ"[٢].

يعتبر هذا الحدّ حدًّا ناقصًا؛ قرّب الزّجّاجيّ من خلاله مفهوم المصطلح؛ لأنّ قولنا مثلًا: (لم يضرب زيدٌ أمس) هو مضارع، وإن اتّصل به أمس.

ومن ثم فإنه قد ثبت واستقر النُّحاة المتأخرون والمحدثون على حدّ الفعل أنّه: "ما يدلُّ على حدث مقترن بزمن".

- **الفعل:** حدّ الزّجّاجيّ الفعل بقوله: "ما دلّ على حدثٍ وزمانٍ ماضٍ أو مستقبل"[٣]. وقد رجّحنا حدّ الفعل سابقًا أنّه حدٌّ ناقصٌ من جهتين: أوّلًا؛ لأنه أورد في الحدّ لفظ (ما) و (أو)، وهما من الألفاظ الّتي لا تورد في الحدّود، ومن ثَمَّ أنّه في تقسيم الفعل أقرب إلى المدرسة الكوفيّة، ومن ثَمَّ عندما وضّح معنى الحدث وجدنا أنّه يميل إلى المدرسة البصريّة الّتي تذهب إلى أنّ الفعل مشتّق من المصدر، والمصطلح ممّا يتفق على وضعه، والمدرسة الكوفية والبصرية لم تتفقا على نفس تقسيم الأفعال، ولم تتفقا كذلك على اشتقاق الفعل.
- **المعرب:** "ما تغيّر آخره بدخول العوامل عليه"[٤]، حدّ الزّجّاجيّ مصطلح المعرب حدًّا تامًّا، وقد ذكر في كتابه المعرب من الأسماء والأفعال، والمعرب من الأفعال فقط هو الفعل المضارع، أمّا الفعل الماضي والأمر فحكمهما البناء.

---

[١] الملخ، التفكير العلمي في النّحو العربي (ص ١٤٣).

[٢] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٧).

[٣] المرجع السّابق، ص ١.

[٤] المرجع نفسه، ص ٢٦٠.

- **الفعل المستقبل:** حدّ الزّجّاجيّ الفعل المستقبل بقوله: "ما حسُن فيه غد، وكانت في أوّله إحدى الزوائد الأربع"[١].

يعتبر هذا الحدّ حدًّا ناقصًا؛ قرّب من خلاله الزّجّاجيّ مفهوم المصطلح؛ لأنّ لفظ الفعل المستقبل يصلح أن يكون فعلًا في الزّمن الحال أو في زمن الاستقبال وذلك حسب القرينة والسّياق.

هذا هو التعريف بالحدّ في مصطلح الفعل عند الزّجّاجيّ، وقد برز بنسبةٍ قليلة مقارنة مع الأشكال الأخرى للتعريفات، وتدلُّ على أن صياغة التعريفات في زمن الزّجّاجيّ ما زال في طور النشأة والتّطور.

٢) التعريف بالضّد

بالضّد تعرف الأشياء، ويمكننا عن طريق الضديّة معرفة المصطلحات وفهم معانيها الاصطلاحيّة[٢]، ولو جئنا لكتاب الجمل فمن المصطلحات الّتي عرفناها عن طريق الضّديّة، وفهمنا معناها الاصطلاحي هو مصطلح (الفعل المبني للمعلوم) فإنّ الزّجّاجيّ لم يصطلح على تسميته، اكتفى بإطلاق اللّفظ المفرد عليه وهو (الفعل)، وإذا ذكر معه الفاعل فإنه (الفعل المبني للمعلوم)، وفي المقابل قد قام بتسمية (الفعل المبني للمجهول) حيث أطلق عليه (فعل ما لم يسمّ فاعله).

إذن؛ عن طريق مصطلح (الفعل المبني للمجهول) عرفنا نقيض المصطلح، وهو مصطلح (الفعل المبني للمعلوم).

ومن ثَمَّ فإنّنا استنتجنا تعريف مصطلح (فعل ما لم يسمّ فاعله) من خلال الحكم النّحويّ الذي بيّنه الزّجّاجيّ، يقول:" ويحذف الفاعل منه، ويقام المفعول مقامه"، والفعل المبني للمعلوم نقيض الفعل المبني للمجهول؛ وعلى ضوء ذلك فإنّ تعريف مصطلح (الفعل المبني للمعلوم): هو الذي لم يحذف فاعله، ولم يقام المفعول به مقامه.

وغيرها من المصطلحات النّحويّة الّتي استطعنا معرفتها عن طريق الضدية، وقد برزت مثل هذه المصطلحات بنسبةٍ قليلة جدًّا، وتدل على أنّ المصطلحات النّحويّة عند الزّجّاجيّ لم تنضج بعد، وأنّ صياغة التعريفات للألفاظ الاصطلاحية ما زالت في طور النشأة والتّطور.

---

[١] الزجاجي، الجمل في النّحو، ص ٧.

[٢] ينظر: الملخ، التفكير العلمي في النّحو العربي (ص ١٤٤).

٣) التعريف بالمثال

التعريف بالمثال المقصود به كما قلنا سابقًا: تعريف الشيء بذكر مثال من أمثلته، وهو من أكثر التعريفات الّتي وردت في كتاب الجمل، فإن الزّجّاجيّ يذكر المصطلح، ومن ثَمَّ يذكر حكمه، ويأتي بمثال عليه ليوضّح مفهومه الاصطلاحي دون أن يضع له حدًّا، ومن الأمثلة عليه في مصطلح الفعل:

– **الفعل الثُّلاثيّ، والفعل غير الثُّلاثيّ:** لم يضع لهما حدًّا، ولم يذكر لفظهما الاصطلاحي، وقد بيّن مفهومهما من خلال ذكر الأوزان وذكر أمثلة على الأوزان، ومن الأبواب الّتي ذكر فيها أوزان للفعل الثُّلاثيّ وأمثلة عليها باب (اسم الفاعل).

– **الفاعل، والمفعول به:** بعدما أورد الزّجّاجيّ حكم الفاعل وحكم المفعول به ذكر مجموعة من الأمثلة لتقريب مفهوم المصطلحين، ومن الأمثلة الّتي أوردها لمصطلح المفعول به، قوله: "ضرب زيدٌ عمرًا، رفعت (زيدًا) بفعله، ونصبت (عمرًا) بوقوع الفعل عليه"[١].

–**المفعول من أجله:** لم يحدّ الزّجّاجيّ مصطلح المفعول من أجله، لكنّه قرّب مفهومه من خلال ذكر أمثلة عليه[٢].

– **المفعول معه:** لم يحدّ الزّجّاجيّ مفهوم المفعول معه، ولكنه قرّبه من خلال الأمثلة والشواهد الشعرية[٣].

– **الأفعال المهموزة:** خصّص الزّجّاجيّ بابًا تحدّث فيه عن الأفعال المهموزة، وإنّه كما يظهر لم يقم بحد المصطلح بل عرّفه من خلال الأمثلة، وقد بين كتابه همزة الأفعال سواء كانت في بداية الكلام أو وسطه أو نهايته من خلال ذكر بعض الأمثلة، ومن خلال ملاحظة الأمثلة يتم استنتاج القاعدة[٤].

– **ظرف الزمان، وظرف المكان:** لم يضع الزّجّاجيّ حدًّا لظرفي المكان والزمان بل أورد مجموعة من الظروف عرفنا من خلالها أنّها تدل على الزمان والمكان[٥].

---

[١] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ١٠).

[٢] ينظر: المرجع السّابق، ص ٣١٩.

[٣] ينظر: المرجع نفسه، ص ٣١٦.

[٤] ينظر: المرجع نفسه، ص ٢٩٧.

[٥] ينظر: المرجع نفسه، ٣٣–٣٤.

- **الفعل المتعدي، والفعل اللازم:** قرّب الزّجّاجيّ مفهومهما من خلال الأمثلة والشواهد الّتي ذكرها في باب (أقسام الأفعال في التعدي) وباب (ما تتعدّى إليه الأفعال المتعدّيّة وغير المتعدّيّة)[١].

ويظهر نوع آخر من التعريف لتقريب مفهوم مصطلح الفعل المتعدي، والفعل اللازم، وهو التعريف بالتّقسيم، فقد وضّح الزّجّاجيّ مفهوم المصطلحين من خلال إيراد القسمة السباعية للفعل المتعدي، وقد ذكر الفعل اللازم من جملة الأفعال المتعدّيّة[٢].

٤) التعريف بالتّقسيم.

كما قلنا سابقًا فإنّ تعريف مصطلح التعريف بالتّقسيم هو: تعريف الشيء بذكر أقسامه وأنواعه.

ومن الأمثلة الّتي أوردها الزّجّاجيّ مصطلح (التعدي)، فقد ذكر في باب (أقسام الأفعال في التعدي) الأوجه السبعة للأفعال المتعدّيّة، وهي[٣]:

١. فعل لا يتعدّى إلى مفعول.
٢. فعل يتعدّى إلى مفعول واحد.
٣. فعل يتعدّى إلى مفعولين، وإن شئت اقتصرت على أحدهما دون الآخر.
٤. فعل يتعدّى إلى مفعولّين، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر.
٥. فعل يتعدّى إلى ثلاثة مفعولِين.
٦. فعل لا يتعدّى إلا بحرف خفض.
٧. فعل يتعدّى بحرف خفضٍ وبغير حرف خفض.

نلاحظ على جملة هذه المصطلحات أنّها مصطلحات مركّبة تركيبًا معقدًا، لم يتوسّع الزّجّاجيّ في توضيح مفاهيمها، ففي أغلب المصطلحات فإنّه قد بيّنها من خلال الأمثلة والشواهد، وعلى سبيل المثال مصطلح (فعل يتعدّى إلى ثلاثة مفعولِين)، ذكر أمثلة عليه ليقرّب المفهوم، يقول: "وفعل يتعدّى إلى ثلاثة مفعولِين، نحو : (أعلمَ، وأنبأَ، وأرى)، تقول: (أعلمتُ زيدًا عمرًا شاخصًا)، و(أريتُ أباك محمّدًا سائرًا)، و(أنبأني محمّدٌ بكرًا مقيمًا) وكذلك ما أشبهه"[٤].

---

[١] ينظر: الزجاجي، الجمل في النّحو، ص٢٧-٣٥.

[٢] ينظر: المرجع السابق، ص٢٧-٢٨.

[٣] ينظر: المرجع نفسه، ص ٢٧-٣١.

[٤] المرجع نفسه (ص ٣٠-٣١).

٥) التعريف بالتّقسيم والتفصيل والشرح.

المقصود بهذا النوع من التعريفات: توضيح المصطلح من خلال ذكر أنواعه أوّلًا، ومن ثَمّ بيان كل ما يتعلق بهذه الأنواع من أحكام وأمثلة ومسائل وقضايا، وشرح هذه الأحكام وتفصيلها.

ومن الأمثلة على هذا النوع، المصطلح المركّب الإضافيّ (أفعال المقاربة)، عرّفه الزّجّاجيّ من خلال ذكر أفعاله أوّلًا، وهي: "عسى، وكاد، وكَرَبَ، وجَعَلَ، وأخذ، وقارب، وطَفِقَ، وما أشبه ذلك"[١].

ومن ثَمَّ ذكر معنى الأفعال، يقول: "اعلم أنّها لمقاربة الفعل، واستدناء وقوعه"[٢]. وفي ذلك يقول ابن عقيل في شرح الألفية: "وهذه الأفعال تسمّى أفعال المقاربة، وليست كلها للمقاربة... فتسميتها أفعال المقاربة من باب تسمية الكل باسم البعض"[٣].

ومن ثَمّ ذكر أحكام اقتران (أن) بأخبارها، وعلى سبيل المثال الفعل (عسى) يقول: "الأجود فيها أن تستعمل ب (أن)... وقد تستعمل بغير (أن)"[٤].

ومن الأبيات الشعرية الّتي أوردها لأفعال المقاربة، وقد تجرّد من خبرها (أن)، قول الشاعر:

عسى الكربُ الذي أمسيتُ فيهِ يكونُ وراءَهُ فرجٌ قريبُ[٥]

ومن ثَمَّ: إنّ الزّجّاجيّ قد مثّل على أفعال المقاربة بآيات قرآنيّة وأبيات شعريّة ليوضّح من خلالها أحكام أفعال المقاربة؛ ليتّضح المفهوم.

---

[١] الزجاجي، الجمل في النّحو، ص ٢٠٠.

[٢] المرجع السابق، ص ٢٠٠.

[٣] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (مج١/٢٦٣)، ينظر: الغلاييني، جامع دروس اللغة العربية (ص ٢٤٣).

[٤] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٢٠٠).

[٥] البيت لهدبة بن خشرم، من قصيدة قالها وهو في الحبس، لم يذكر الزّجاجيّ صاحب البيت في كتابه الجمل في النّحو في النّحو، وقد ذكره غيره من العلماء. ينظر: الجمل في النّحو، (ص ٢٠٠)، شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك (مج١/٢٦٦)، العلوي، المنهاج في شرح جمل الزجاجي (ج١/٦٤٢)، ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/٢٨٥)، اللخمي، الفضول والجمل في شرح أبيات الجمل (ص ٧٥)، والشاهد فيه: قوله: "يكون وراءه...": حيث وقع خبر (عسى) فعلًا مضارعًا مجردًا من (أن) المصدرية، وذلك قليل.

وغيرها من الأمثلة الّتي أوردها الزّجّاجيّ على تعريف التّقسيم والتفصيل والشرح، وقد ذكر هذا النوع في كتابة بنسبة متوسطة، وهذا النوع يدلُّ على عدم استقرار ونضج صياغة تعريف المصطلحات عنده.

الفصل الثالث

مصطلح الحرف عند الزّجّاجيّ

ويشتمل على:

المبحث الأول

تعريف الحرف وخصائصه

المطلب الأول: تعريف الحرف لغةً واصطلاحًا

المطلب الثاني: تعريف الحرف عند العلماء

المطلب الثالث: تعريف الحرف عند الزّجّاجيّ

المبحث الثاني

أصناف الحرف

المطلب الأول: حروف المباني

المطلب الثاني: حروف المعاني

المبحث الثالث

الضمائم والمشتقات

المطلب الأول: الضمائم الإضافية

المطلب الثاني: الضمائم الوصفية

المبحث الرابع

القضايا المصطلحية لمصطلح الحرف

المطلب الأول: قضية بناء المصطلح

المطلب الثاني: قضية تحديد المصطلح ودقته

المطلب الثالث: قضية التعريفات

المبحث الأوّل

تعريف الحرف وخصائصه

المطلب الأول: تعريف مصطلح الحرف لغةً واصطلاحًا

أولًا: لغةً

ورد للجذر اللغوي (ح. ر. ف) في معاجم اللّغة عدة دلالات، ومن هذه الدلالات: الجانب والطرف والحد والناحية[١]، فحرف الشيء، إنّما هو حدُّه وناحيته، وطعامٌ حرّيف: يراد به حدّته، ورجل مُحارَف، أي محدود عن الكسب والخير ... إلخ[٢].

ومن هنا سميّت حروف المعجم حروفًا؛ لأنّ الحرف حدّ منقطع الصوت وغايته وطرفه، ويجوز أن تكون سمّيت حروفًا؛ لأنّها جهات للكلم ونواح[٣]، وسمّى أهل العربيّة حروف المعاني حروفًا، نحو: من، وقد، وفي، وهل، وبل؛ لأنّها تأتي في أوائل الكلام وأواخره في غالب الأمر، فصارت كالحروف والحدود له[٤]، بينما يرى العلوي في كتابه المنهاج في شرح الجمل أنّ تسميته مأخوذة من: التحرّف، والانحراف، وهو التقلب والاضطراب، فلمّا كانت هذه الأحرف تقلب المعاني وتغيرها على حسب معانيها، فتارةً نفيًا، وتارة إثباتًا، ومرة ترجيًّا، وغير ذلك من المعاني، سمّيت أحرفًا أخذًا لها من هذا[٥].

فالحرف مصطلح عام يُطلق على عدة دلالات، ينتقل معناه اللغوي إلى معنى اصطلاحي فيتحول إلى مصطلح خاص يدرج هذا المصطلح بحسب العلم الذي يبحث عنه، وفي علوم اللّغة العربيّة فإنّ لمصطلح (الحرف) عدة مفاهيم تدرج تحت علم النحو والصرف والأصوات، فكلٌّ من هذه العلوم يمنحه مفهومًا معينًا، وفي بحث المصطلح النّحويّ ما يهمنا هو

---

[١] ينظر: الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ج١٢٨/٢٣)، الجوهري، الصحاح (ص ١٣٤٢)، ابن منظور، لسان العرب (ج٤١/٩).

[٢] ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب (ص ١٣).

[٣] ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب (ص ١٤)، أبو البركات الأنباري، أسرار العربية (ص ٤٠)، يقول أبو البركات: "سمي الحرف حرفًا لأن الحرف في اللغة هو الطرف، ومنه يقال: حرف الجيل؛ أي طرفه؛ فسمّي حرفًا ؛ لأنّه يأتي في طرف الكلام".

[٤] ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب (ص ١٥).

[٥] ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١٥٧/١).

المعنى الاصطلاحي لهذه الكلمة والتي تحمل دلالةً متعلقة بعلم النحو؛ لذلك سمّى النحاة الحرف حرفًا لأن معناه لا يوجد إلا مع غيره[١] .

ومن المصطلحات المتداخلة مع مصطلح الحرف مصطلح (الأداة)

- **مصطلح الأداة**

يُطلق على مصطلح (الحرف) كذلك لفظ (الأداة)، وهو مصطلح مستعملٌ في مرحلة التأسيس، وهو من ابتداعات الخليل بن أحمد[٢] ، ومن ثم نجد هذا المصطلح قد تردد عند علماء بصريين، وفي مقدمتهم سيبويه والمبرد، ثم اشتهر عند الكوفيين خاصةً عند الفراء(٢٠٧هـ)[٣]، فهو أوّل من جعل هذا المصطلح في مقابل حروف المعاني[٤].

معناه لغةً: الآلة والوسيلة، وجمعها أدوات[٥]، وفي الاصطلاح هي " لفظة تستعمل للربط بين الكلام، أو لأداء وظيفة نحوية معينة، أو للدلالة على معنى مع غيرها"[٦]، أو: هو الحرف وما تضمن معناه من الأسماء، والأفعال، والظروف[٧].

وما يلاحظ أنّ المعنى الاصطلاحي لكلمة الأداة قد أستعير من المعنى اللغوي لوجود مشابهة بين المعنيين؛ لأنّ الآلة تقوم عادةً بعمل ما ويتوصل بها إلى المراد، والاداة في الكلام؛ حرفًا كانت أو اسمًا أو فعلًا تقوم بعمل أيضًا ويتوصل بها إلى عدد من الوظائف النّحويّة، وقد أورد هذه الفكرة ابن فارس في كتابه مقاييس اللّغة مادة (أ، د، و) يقول: "(أدو) الهمزة والدال والواو كلمة واحدة، الأدو كالخَتْل والمراوغَة، يقال أدا يأدُو أدْوًا ... وهذا شيء مشتقٌ من الأداة؛

---

[١] العلوي، المنهاج في شرح الجمل (ج١/١٥٧).

[٢] ينظر: يوخنا مرزا الخامس، موسوعة المصطلح النّحوي من النشأة إلى الاستقرار (ج٢/٥٦٤).

[٣] ينظر: الفراء، معاني القرآن (ج١/٢٦)، قد ورد هذا المصطلح في كثير من مواضع كتابه. ينظر كذلك: بلحاف، الأداة في النّحو العربي.. المفهوم والمصطلح (ص٤٨).

[٤] ينظر: بلحاف، الأداة في النّحو العربي.. المفهوم والمصطلح (ص ٤٨)، السامرائي: فاضل، المدارس النّحوية (ص ١٢٠)، الخوارزمي، مفاتيح العلوم (ص ٢٨).

[٥] ينظر: الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ج٣٧/٥٢)، يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية (ج١/ ٣٠٣).

[٦] مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة (ص ٧٦)، ينظر: يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية (ج١/٣٠٣).

[٧] ينظر: يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية (ج١/٣٠٣).

لأنّها تعمل أعمالًا حتّى يُوصل بها إلى ما يراد وكذلك الخَتْل والخَدع يعملان أعمالًا، قال الخليل: الألف التي في (الأداة) لا شك أنّها واو؛ لأنّ الجمع أدوات، ويقال: رجلٌ مؤْدٍ: عامل"[١]

وقد ذهب عدد من النّحويّين إلى جعل تعريف الأداة مثل تعريف الحرف، ومن هؤلاء: أبو عبد الله الطّوال (٢٤٣هـ) عرّف الأداة بقوله: "الأداة ما جاءت لمعنى ليس باسم ولا فعل"[٢]، وأبو نصر الفارابيُّ (٣٣٩هـ) قال: "الأداة لفظ يدل على معنى مفرد لا يمكن أن يُفهم بنفسه وحدَه دون أن يُقرن باسم أو كلمة"[٣].

نلاحظ أنّ علماء القرون الأوّل والثّاني والثّالث والرّابع لم يفصلوا بين مصطلحي الحرف والأداة، فهما عندهم مصطلح واحد، وقد اتخذ مصطلح (الأداة)، ومصطلح (الحرف) عند ابن فضّال المجاشعيّ (٤٧٩هـ) في القرن الخامس الهجريّ، منحى جديدًا نكاد نرى استعماله إلى يومنا هذا، قعّد هذا العالم المصطلحين بشكليهما النهائي، إذ جعل (الأداة) أشمل من (الحرف)؛ فالأداة عنده جنس تحته أنواعٌ من أسماء وأفعال وحروف، وظروف، بينما يستعمل (الحرف) للأبواب التي كلها حروفٌ، مثل: باب (إنّ وأخواتها)، وباب (حروف الجرّ) ، وباب (العطف) وغيرها[٤].

إذن؛ مصطلح الأداة يختلف عن مصطلح الحرف، و(الأداة) أشمل من الحرف؛ لأنّ الحرف يحتوي على الحرف فقط، وهذا الحرف ليس باسم ولا فعل، وهو ما دلّ على معنى في غيره، أمّا الأداة جنس تحته أنواع من أسماء وأفعال وظروف، وظيفته الربط بين أجزاء الكلام.

ثانيًا: اصطلاحًا

لقد وردت عدّة تعريفات للحرف عند النحاة، منها:

١. **سيبويه (١٨٠هـ):** حد الحرف بقوله: "الحرف: ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"[٥].
وتوضيح الحد عند سيبويه: أوّلًا: قصد بالحرف المصطلح العام للكلمة وهذا المصطلح العام قد يكون حرفًا أو فعلًا، أو قد يكون جملة أو حرف هجاء، وعندما أضاف الجملة الفعلية (ما جاء لمعنى) فإنّه استثنى حرف الهجاء، وقصد الحرف الذي جاء لمعنى، وهو المصطلح

---

[١] ابن فارس، مقاييس اللغة (ج١/٧٣).

[٢] ابن السيد البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل (ص ٧٦).

[٣] المرجع السّابق، ص ٧٦.

[٤] ينظر: يوخنا مرزا الخامس، موسوعة المصطلح النّحوي من النشأة إلى الاستقرار (ج٢/٥٦٦).

[٥] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجي (ج١/١٥٧).

النّحويّ الخاص بالحرف، ومن ثم: فإنّه استثنى الاسم والفعل بقوله: " ليس باسم ولا فعل" ؛ ليؤكد أنّ هناك نوعًا ثالثًا من الكلام هو ما ليس باسم ولا فعل.

فالحدُّ عند سيبويه يعتبر حدًّا تامًّا قد استقرّ مفهومًا وحدًّا واصطلاحًا، ومن ثم قد حذا النحاة حذو سيبويه في توضيحه لمفهوم الحرف.

٢. **الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة (٢١٥هـ): حد الفعل بقوله:** "الذي لا يحسن فيه التثنية ولا الجمع ولا التصرف"[١].

قصد الأخفش بالحرف في هذه العبارة المصطلح الخاص، ويظهر أنّه رسمه رسمًا من خلال ذكر بعض صفاته، وقد حكم البطليوسي على هذا الحد بالخطأ؛ لأن الفعل داخل تحت هذا التحديد ومن الأفعال أيضًا ما لا يتصرف [٢]؛ فالحد ليس بجامع ولا مانع.

٣. **المبرد (٢٨٥هـ):** جعل المعنى الاصطلاحي لكلمة (الحرف) أحد أقسام الكلام، يقول في كتاب المقتضب: "فالكلام كله اسم وفعل وحرف جاء لمعنى لا يخلو الكلام عربيًّا كان أو أعجميًّا من هذه الثلاثة"[٣].

إذن؛ حدُّ الحرف عند المبرد: هو ما جاء لمعنى، وما يلاحظ عليه أنّه لم يخصص المصطلح كما فعل سيبويه بجملة (ليس باسم ولا فعل)، ولكن أثناء تناوله لهذا المصطلح في كتابه يظهر بأنه استخدمه ليدل على معنيين، الأول: ما كان حرفًا دالًّا على معنى، وهذا واضح من خلال التعريف، والثاني: قصد به الحروف التي تتكون منه الكلمات[٤].

٤. **ابن السراج (٣١٦هـ):** حد الحرف بقوله: "ما لا يجوز أن يخبر عنها، ولا يجوز أن تكون خبرًا نحو: من، وإلى"[٥]. وقد أتى بأمثلة على هذا الحد ليقرّب المفهوم يقول: " ألا ترى أنّك لا تقول: (إلى منطلق) كما تقول: (الرجل منطلق)، ولا تقول: (عمرو إلى)...[٦] .

وما يلاحظ على تعريفه أنّه رسمه رسمًا ليقرّب المفهوم إلى المتعلم من خلال ذكر بعض صفات الحروف، وهي: لا يجوز أن يخبر عنها ولا يجوز أن تكون خبرًا.

---

[١] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ص ١٥٧)، ينظر: ابن السيد البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل (ص ٦١).

[٢] ينظر: الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل (ص ٦٢).

[٣] المبرد، المقتضب (ج١/١٤١).

[٤] ينظر: نجيب أحمد، المصطلح النّحوي في كتاب المقتضب (ص ٢٩٢).

[٥] ابن السراج، الأصول في النّحو (ص ٣٧).

[٦] ينظر: المرجع السّابق، ص ٤٠.

ومن علماء البصرة الذين حدّوا الحرف كذلك بحدود مختلفة، الأخفش علي بن سليمان (٣١٥هـ)، يقول عن حد الحرف: "ما أفاد معنى لم يكن في الكلام"[١]، وابن كيسان: "ما حدث له معنى غير معنى الفعل"[٢]، وأبو إسحاق الزجاج (٣١١هـ): " الحرف ما لم يكن صفة لذاته وكان صفة لما تحته"[٣]، وغيرهم من العلماء، فقد تعددت الحدود للمصطلح الواحد عند أهل البصرة، وهذه التعريفات حدّها نحاة البصرة تارةً حدًّا تامًّا كما فعل سيبويه، وتارةً وُصِفت بالحد الناقص، وتارةً قد رسمت رسمًا لتقريب معناها، هذه بعض النماذج للحدود النّحويّة المختلفة لمصطلح الحرف عند النحاة المتقدمين.

وما عوّل عليه النحاة المتأخرون في حدّ الحرف كالبطليوسي (٥٢١هـ) [٤]، والزمخشري (٥٣٨هـ)[٥]، والخوارزمي[٦]، وأبو البركات الأنباري (٥٧٧)[٧]، وابن يعيش (٦٤٣هـ)[٨]، وابن الحاجب (٦٤٦هـ)[٩]، وابن عصفور(٦٦٩هـ)[١٠]، وأبو حيّان الأندلسي(٧٤٥هـ)[١١] وغيرهم من النحاة، أنّه: "ما دل على معنى في غيره" وكذلك اتفق على هذا الحد أصحاب المعاجم كالكَفَويّ[١٢]، والتّهانوي[١٣]، والزّبِيدِي[١٤]، وغيرهم.

إذن؛ حد الحرف هو: ما دل على معنى في غيره.

- فقولنا: (ما دل على معنى): يشمل الاسم والفعل والحرف.

---

[١] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/١٥٨)، ينظر: ابن السيد البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل (ص ٦٢).

[٢] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/١٥٨)، ينظر: الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل (ص ٦٢).

[٣] الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل (ص ٦١).

[٤]ينظر: ابن السيد البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل (ص ٦١).

[٥] ينظر: المفصل، الزمخشري (ص ٢٨٧).

[٦] ينظر: الخوارزمي، مفاتيح العلوم (ص٢٨).

[٧] ينظر: أبو البركات الأنباري، أسرار العربية (ص ٤٠).

[٨] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل (ج٨/٢).

[٩] ينظر: ابن الحاجب، الكافية في علم النّحو (ص ٥١).

[١٠] ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجي (ج١/٣٠).

[١١]ينظر: أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (ج١/٥٠).

[١٢] ينظر: الكفوي، الكليات (ص ٣٩٤).

[١٣] ينظر: التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون (ص ٦٥١).

[١٤] ينظر: الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ج٢٣/١٢٨).

- وقولنا: (في غيره): يحترز من الاسم والفعل، إذ معنى الاسم والفعل في أنفسهما ومعنى الحرف في غيره.

المطلب الثاني: تعريف مصطلح الحرف عن الزّجّاجيّ

وَرَدَ الجذر اللغوي (ح، ر، ف) في كتاب الجمل بكل صيغة ومشتقاته (١٤٤) مرة، ومصطلح الحرف هو القسم الثالث من أقسام الكلام، جعله الزّجّاجيّ بعد الاسم والفعل، يقول: " أقسام الكلام ثلاثةٌ: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ جاء لمعنى"[١].

والملاحظ في التقسيم أنّه أطلق مصطلحي الاسم والفعل، وقيّد مصطلح الحرف بصفة ملازمة وهي الجملة الفعلية: (جاء لمعنى)، وذلك؛ لأنّ مصطلح الحرف له عدة معانٍ في كتاب الجمل، مثل: الحرف بمعنى حرف الهجاء، والحرف بمعنى البناء، والحرف الذي جاء لمعنى، وسيتم الحديث عن هذه الألفاظ اللغوية ومعرفة مصطلحاتها وتحديد دلالاتها بعد التعرّف على حد الحرف عند الزّجّاجيّ.

حدُّ الحرف في كتاب الجمل عند الزّجّاجيّ هو : "ما دلَّ على معنًى في غيره"[٢]، يظهر من تعريفه أنّ معنى الحرف يتّضح من خلال ذكر متعلق الحرف، وذلك نحو: من، وعلى، وفي، وإلى، وواو القسم ...إلخ.

وقد حكم البطليوسي على هذا الحد بأنّه غير صحيح عند متأمِّله، وعلى ضوء ذلك يقول: "هذا الحد غير صحيح عند متأمّله حتى يزاد فيه: (ولم يكن أحد جزأي الجملة المفيدة)، أو يُقال كما قال سيبويه: (ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل)، وإنّما لم يمكن ما قاله أبو القاسم حدًّا لأن في الأسماء ما معناه في غيره نحو أسماء الاستفهام وأسماء المجازاة لأن هذه الأسماء لما نابت مناب الحروف جرت مجراها..."[٣]. والجواب عند أبي الربيع لمن حكم على حد الزّجّاجيّ بعدم الصحة هو: "إنّ هذه الأسماء الموصولة لا تدلُّ على معنى في غيرها، إنّما تدلُّ على معنى مع غيرها، فإذا قلت: جاءني الذي قام، لا يدلُّ على معنى في قام وإنما يدل على معنى مع قام، بخلاف الحرف، وكذلك جميع الأسماء الموصولة تدلُّ على معان إلا أن تلك المعاني لا تُفهم إلا بالصلة "[٤].

---

[١] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ١).

[٢] المرجع السّابق، ص ٢.

[٣] ابن السيد البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل (ص ٦١).

[٤] ابن أبي الربيع الإشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي (ص ١٧٠).

إذن؛ يُفهم بأنّ حد الزّجّاجيّ للحرف يعدُّ حدًّا صحيحًا وإن لم يقم بوصف المعنى كما فعل سيبويه والبطليوسي.

ومن ثَمَّ يعدّ تعريف الحرف عند الزّجّاجيّ تطورًا مهمًا لمفهوم مصطلح الحرف، وفيما بعد فإنّ هذا الحد شاع بين النّحويّين[١]، وما يلاحظ على الزّجّاجيّ أنه لم يستخدم في كتاب الجمل مصطلح الأداة مرادفًا لمصطلح الحرف، اكتفى فقط بلفظ (الحرف)، أمّا في كتاب الإيضاح فإنّه صرّح بلفظ (الأداة)، واصطلح على حروف المعاني بمصطلح الحرف، وفي ذلك يقول: "قال بعضهم: وقع الفعل بين الأداة والاسم، يعني بالأداة حروف المعاني"[٢].

وأخيرًا يمكننا القول: إنّ مصطلح الحرف عند الزّجّاجيّ استقرَّ تسميةً ومفهومًا، وقد توسّع في توضيح هذا المصطلح، وأفرد مؤَّلفات خاصة بالحروف، ومن هذه المؤلفات: كتاب (حروف المعاني والصفات)، وأهمية هذا الكتاب تتضح بأنه كتاب سابق في موضوعه، متقدّم على سواه في تفرّده في بحث حروف المعاني على مستوى الصيغ والتراكيب والدلالة، والإعراب والإعمال والإهمال، فهو رائد في هذا المجال، وقد فاق أمثاله من الكتب في عدد الأدوات التي بحثها[٣]، وقد بلغ عددها (١٣٧) حرفًا، إضافةً إلى القسم الأخير منه الذي خصصه لتناوب حروف الجر، ووقوع بعضها مكان بعض[٤]، وليس هذا فحسب بل إنّه أفرد كتابًا تحدث فيه عن حرف (اللام) في اللّغة العربيّة، ومواقعه في كتاب الله تعالى، وفي كلام العرب، وأحكامه المختلفة، والخلاف بين النّحويّين[٥]، وقد بلغ عدد اللاّمات التي ذكرها في هذا الكتاب (٣١) لامًا، يقول الزّجّاجيّ: "هذا كتاب مختصر في ذكر اللاّمات ومواقعها في كلام العرب وكتاب الله عز وجل، ومعانيها، وتصرفها، والاحتجاج لكل موقع من مواقعها، وما بين العلماء بعضها من الخلاف"[٦].

---

[١] ينظر: يوخنا مرزا الخامس، موسوعة المصطلح النّحوي من النشأة إلى الاستقرار (ج٢/٥٦٢).

[٢] الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو (ص ٨٢).

[٣] ينظر: الزجاجي، حروف المعاني (ص ٤٤).

[٤] ينظر: المرجع السّابق، ص ٤٤.

[٥] ينظر: الزجاجي، اللامات، مقدمة المحقق (ص ١٨).

[٦] الزجاجي، اللامات (ص ٣١).

المبحث الثاني

أصناف الحروف عند الزّجّاجيّ

الحروف في اللّغة العربيّة باعتبار الدلالة على المعنى وعدمه على ضربين: حروف مبانٍ، وحروف معانٍ.

فمِن النحاة مَن اعتمد هذا التقسيم الثنائي كسيبويه في كتابه الكتاب، وابن جني في كتابه سر صناعة الإعراب، والزمخشري في كتابه المفصّل، وغيرهم، ومنهم مَن ذهب إلى أنّ الحروف على ثلاثة أنواع مثل: الزّجّاجيّ، فقد أشار إلى هذه الأنواع في كتابه الإيضاح، وفي ذلك يقول: "الحروف على ثلاثة أضرب، حروف المعجم التي هي أصل مدار الألسن عربيها وعجميها، وحروف الأسماء والأفعال، والحروف التي هي أبعاضها نحو العين من جعفر والضاد من ضرب وما أشبه ذلك، ... وحروف المعاني التي تجيء مع الأسماء والأفعال لمعانٍ"[١]، إذن؛ الحروف في نظر الزّجّاجيّ ثلاثة أضرب:

- **الضرب الأول:** حروف المعجم: هذه الحروف تعد أصل تركيب أقسام الكلام، فالباء في (ضرب) هي صوت وليست حرفًا محضًا مستقلًا دالًا على معنى في غيره[٢].
- **الضرب الثاني:** الحروف التي هي أبعاض الكلمة، ذلك أن البعض حد منسوب إلى ما هو أكثر منه، نحو: جامعة؛ فالجيم بعض من كل، أي: من مجموع الحروف الهجائية التي تتركب منها كلمة الجامعة، وهذا الحرف منسوب إلى أكثر منه[٣].
- **الضرب الثالث:** حروف المعاني: وهي حروف دالة على معانٍ في غيرها، نحو: من وإلى وثم وما أشبه ذلك[٤].

بهذا نستطيع أن نقول: إنّ الزّجّاجيّ قد ميّز بين حروف المباني وحروف المعاني، وقد أطلق في كتاب الجمل على حروف المباني أكثر من تسمية، ومن ذلك: حروف الهجاء، وحروف المعجم، وحروف آبي جاد، وحروف العربيّة، وكذلك حروف المعاني فقد ذكرها بأكثر من لفظ، ومن ذلك: حروف المعاني، وحرف جاء لمعنى، والحرف، وتفصيل هذين النوعين مع ذكر بعض الأمثلة عليهما كما ورد في كتاب الجمل في ثنايا سطوره التي ذكرت في أبوابه المتفرقة، هي كالآتي:

---

[١] الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو (ص ٥٤).

[٢] ينظر: المرجع السّابق، ص ٥٤.

[٣] ينظر المرجع نفسه، ص ٥٤.

[٤] ينظر: المرجع نفسه، ص ٥٤.

أولًا: حروف المباني

مركب إضافي، حيث أضيف إلى لفظة (المباني) مصطلح (حروف)، والمباني جمع مفردها (مبنى)، و(مبنى) مأخوذة من الجذر اللغوي (ب، ن، ي) ورد معناها في معجم مقاييس اللّغة: "بناء الشيء بضمِّ بعضه إلى بعض. تقول بنيتُ البناءَ أبنيه"[١]، فهو ما بني، أي شُيّد وأُقيم.

ومعناه في الاصطلاح: الحروف "التي تبنى منها الكلمات كزاي (زيد)"[٢]، وسمّيت بهذا الاسم؛ "لأنّ الكلمة تبنى وتتكون صيغتها منها؛ فهي أساس بنية الكلمة"[٣]، ولم يرد تعريفها الاصطلاحي في كتاب الجمل فقد اكتفى الزّجّاجيّ بذكره في كتاب الإيضاح، وهي تسعة وعشرون حرفًا بإضافة الهمزة إلى الحروف.

وهذه الحروف هي: "الهمزة، والألف، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، والقاف، والكاف، والضاد، والجيم، والشين، والياء، واللام، والراء، والنون، والطاء، والدال، والتاء، والصاد، والزاي، والسين، والظاء، والثاء، والذال، والفاء، والباء، والميم، والواو"[٤]. ويلاحظ بأن الزّجّاجيّ رتّب الحروف ترتيبًا صوتيًّا وفق ترتيب سيبويه[٥].

وقد أطلق الزّجّاجيّ على حروف المباني في باب (الإدغام) حروف العربيّة[٦]، وفي موضع آخر من الكتاب في (باب الهجاء) أطلق عليها مصطلحات أخرى وهي: (حروف المعجم) و (أبي جاد)[٧]، وفي هذا الباب _الهجاء_ قسّم حروف الهجاء على ضربين: ضرب منه للسمع، وضرب منه لرأي العين، وما كان لرأي العين فإنّها الصورة التي وضعت لحروف المعجم، وهي ثمانية وعشرون حرفًا[٨].

---

[١] ابن فارس، مقاييس اللغة (ج١/٣٠٢)، ينظر: الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (٣٧/٢١٦)، يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية (ج٨/٩٢).

[٢] الكفوي، الكليات (ص ٣٩٦)، ينظر: معجم الوسيط (صفحة ٧٢).

[٣] عباس حسن، النّحو الوافي (ج١/١٤)، ينظر: يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية (ج٨/٧٠).

[٤] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص٤٠٩).

[٥] ينظر: سيبويه، الكتاب (ج٤/٤٣١)، وللتعرف على مخارج الحروف وترتيبها عند الزّجاجيّ ينظر كتاب الجمل في النّحو (ص ٤١٠-٤١١).

[٦] ينظر: الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٤٠٩).

[٧] ينظر: المرجع السابق، ص ٢٧٣.

[٨] ينظر: المرجع نفسه، ص ٢٧٣.

وتنقسم هذه الحروف إلى إمكان التلفظ بلام (أل) معها، وعدمها إلى قسمين[١]:

- شمسية: وهي التي لا ينطق معها بلام (أل)، بل تدغم فيها، وتشمل أربعة عشر حرفًا، وهي: ت، ث، د، ذ، ر، ز، س، ش، ص، ض، ط، ظ، ل، ن.
- قمريّة: وهي التي ينطق معها بلام (أل)، وتشمل أربعة عشر حرفًا، وهي: الهمزة، ب، ج، ح، خ، ع، غ، ف، ق، ك، م، هـ، و، ي.

وتنقسم هذه الحروف، بالنسبة إلى صفاتها الصوتية، ومخارجها، إلى عدة أقسام، منها: حروف الاستعلاء، والاستفال، والأسليّة، والإطباق، والتفخيم، والجوفيّة، والحلقيّة، والخفيّة، والذلقيّة، والرخوة، والشجرية، والشديدة، والشفوية، والصفير ...إلخ[٢].

ولقد ذكر الزّجّاجيّ في كتابه كثيرًا من المصطلحات التي تصنف إلى حروف المباني، ولها صلة بالمصطلح النّحويّ لحرف المعنى وتتشارك معه في أداء الوظائف اللغوية، وسنورد نموذجًا مصطلحيًّا على سبيل المثال لا الحصر، ومن ذلك: مصطلح الإدغام وكل ما يتعلق بمصطلح الإدغام بحسب ما أورده الزّجّاجيّ.

مصطلح: الإدغام

الإدغام اسم مشتق من الفعل أدغَمَ بمعنى (أدخل)، يقول الخليل بن أحمد:" واشتقاقه من قولهم: أدغمت اللجام في فم الدابة"[٣]، فالإدغام إدخال الشيء في غيره[٤]، وهو من المصطلحات الصرفية التي تتشارك مع المصطلحات النّحويّة، ويبدو أنّ أوّل مَن استعمل مصطلح الإدغام هو الخليل في معجم العين، ثم سيبويه الذي خصص أبوابًا في كتابه تحدث فيها عن الإدغام، ثم أصبح مصطلحًا قارًّا، لا يخلو كتاب صرفي أو نحوي إلا وذكره، لا بل وحدّد مفهومه، ليس على مستوى علماء اللّغة فقط بل تعداه إلى علماء التجويد الذين أسهموا بشكل واضح في رسم حدوده وذكر شروطه وأمثلته.

---

[١] ينظر: يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية (ج٨/٧٦).

[٢] ينظر: المرجع السّابق، ج٨/٧٦.

[٣] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/٤٤٢)، ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة (ج٢/ ٢٨٤-٢٨٥).

[٤] ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/ ٤٤٢)، الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ج ٣٢/ ١٦١)، ابن فارس، مقاييس اللغة (ج٢ /٢٨٤-٢٨٥)، الشريف الجرجاني، التعريفات (ص ١٥).

وتعريفه في الاصطلاح النّحويّ: " أن تصل حرفًا بحرف مثله من غير أن تفصل بينهما بحركة، أو وقف، فينبو اللسان عنهما نبوةً واحدة"[١] ، ويسمى الأول: مدغمًا، والثاني: مدغمًا فيه[٢].

وسبب الإدغام بحسب ما ذكر الزمخشري في كتاب المفصّل: "ثقل التقاء المتجانسين على ألسنتهم، فعمدوا بالإدغام إلى ضرب من الخفّة"[٣].

وقد ورد الجذر اللغوي (د.غ. م) عند الزّجّاجيّ في كتاب الجمل بجميع مشتقاته وصيغه (٢٠) مرة، وهو من المصطلحات المستقرة تسميةً ومفهومًا، ذكر الزّجّاجيّ في كتابه الجمل معناه لغةً واصطلاحًا، ومعناه لغة عنده: "إدخال حرف في حرف تخفيفًا"[٤]، واصطلاحًا: "أن يلتقي حرفان من جنس واحد، فتسكن الأول منهما، وتدغمه في الثاني، أي تدخله فيه، فيصير حرفًا واحدًا مشدّدًا، ينبو اللسان عنه نبوةً واحدةً، أو يلتقي حرفان متقاربان في المخرج، فتبدل الأول حرفًا من جنس الثاني، وتدغمه فيه فيصير حرفًا واحدًا، وإنّما تفعل ذلك تخفيفًا"[٥].

وما نلاحظه على التعريف الاصطلاحي الذي وضعه الزّجّاجيّ أنه أطلق مصطلح الإدغام على هذه الظاهرة انطلاقًا من المعنى اللغوي الذي يعني الإدخال؛ لأن الحرف الأول يدخل في الحرف الثاني فيصيران حرفًا واحدًا مشددًّا هذا أوّلًا، وقد ذكر في تعريفه أضرب الإدغام، وسبب الإدغام هذا ثانيًا، أمّا أضربه فإنّه على ضربين:

- **الضرب الأول: (إدغام المتماثلين)**، وهو: أن يلتقي حرفان من جنس واحد، فتسكن الأول منهما، وتدغمه في الثاني، أي تدخله فيه، فيصير حرفًا واحدًا مشدّدًا، ينبو اللسان عنه نبوةً واحدةً.
- **الضرب الثاني: (إدغام المتقاربين)**، وهو: يلتقي حرفان متقاربان في المخرج، فتبدل الأول حرفًا من جنس الثاني، وتدغمه فيه فيصير حرفًا واحدًا.

ما نلاحظه على هذين الضربين أنّ الزّجّاجيّ وضع لهما مفهومًا دون أن يضع لهمًا مصطلحًا خاصًا فيهما، اكتفى بإطلاق المصطلح العام الذي يتعلق بهذه المسألة، وهو مصطلح (الإدغام)، وسبب الإدغام كما ذكر الزّجّاجيّ هو (التخفيف).

---

[١] أبو البركات الأنباري، أسرار العربية (ص ٢٨٦)، ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/٤٤٢).

[٢] ينظر: الشريف الجرجاني، التعريفات (ص ١٥).

[٣] الزمخشري، المفصل (ص ٤١٨)، ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/٤٤٢).

[٤] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٤٠٩).

[٥] المرجع السابق، ص ٤١٤.

والذي يجب أن نذكره في هذا المصطلح أن الزّجّاجيّ عندما ذكر المعنى اللغوي والاصطلاحي لمصطلح الإدغام فإنّه فصل بينهما، وهذا من الأساليب التي استعملها في كتابه، وهو أسلوب تعليمي، يذكر فيه أولًا المعنى اللغوي، ومن ثم يقوم بتوضيح كل المفاهيم التي تتشارك مع المصطلح الذي سيدرس لتيسير التعلم، وعندما يشعر أنّ الفكرة بدأت تتضح للقارئ المتعلم يبدأ بعرض المعنى الاصطلاحي وكل ما يتعلق بالمسألة، ومن ذلك قوله بعد ذكر المعنى اللغوي: "فأول ذلك معرفة مخارج الحروف، ومراتبها، وتقاربها، وتباينها، ومهموسها، ومجهورها، وسائر ذلك من أنواعها"[١].

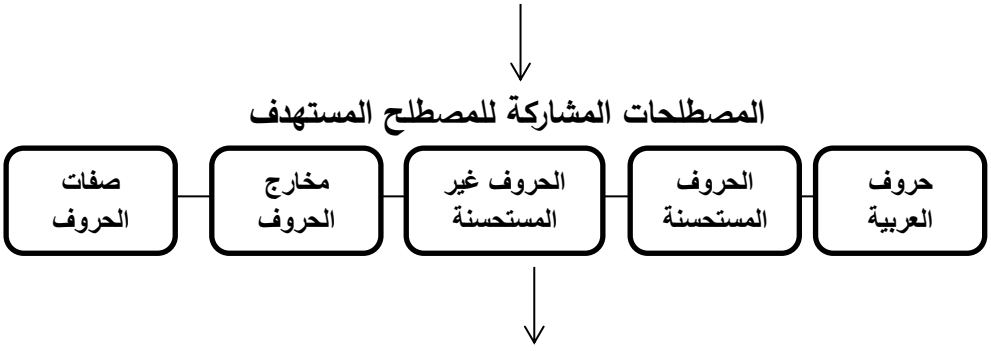

والمصطلحات المشاركة لمصطلح الإدغام بحسب ما ذكر الزّجّاجيّ:

- **حروف العربيّة**، وهي: "الهمزة، والألف، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، والقاف، والكاف، والضاد، والجيم، والشين، والياء، واللام، والراء، والنون، والطاء، والدال، والتاء، والصاد، والزاي، والسين، والظاء، والثاء، والذال، والفاء، والباء، والميم، والواو"[٢]، وهي تسعة وعشرون حرفًا.
- **الحروف المستحسنة، وهي:** "النون الخفيفة، والألف الممالة، وهمزة بين بين، وألف التفخيم، والصاد كالزاي، والشين التي كالجيم"[٣]. أطلق الزّجّاجيّ المصطلح وذكر حروفه، ولكنه لم يبين تعريف الحروف المستحسنة، ولم يوضح مفهوم كل حرف[٤].

---

[١] الزجاجي، الجمل في النّحو، (ص ٤٠٩).

[٢] المرجع السابق، ص ٤٠٩.

[٣] الجمل في النّحو (ص ٤٠٩)، ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب (ص ٤٦).

[٤] للاستزادة ومعرفة معناها، ومعرفة خصائص ومفهوم كل حرف، ينظر: العلوي، كتاب المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/٤٤٤).

- **الحروف غير المستحسنة**، لم يذكر حروفها، ولا مفهومها؛ لأنه كتاب مختصر، واكتفى بقوله: "ثم تصير اثنين وأربعين بحروف غير مستحسنة، ولا يليق ذكرها بهذا المختصر"[١]. وقد سمّاها العلوي في كتاب المنهاج في شرح الجمل (الحروف المستهجنة)، وهذه الحروف كما قال العلوي: "لا يجوز حصولها في كتاب الله تعالى ولا في كلام فصيح"[٢]، وسبب استهجانها من أجل تركيبها وتأليفها؛ "لأن الكلمة الرباعية وما زاد عليها لا توجد قط في كلام العرب معرة من حروف الذلاقة وهي: الراء، واللام، والنون، وغيرها، إلا هذه فإنها وجدت معراة منها"[٣]، وعدة هذه الحروف سبعة أحرف، وهو قول أكثر النحاة، واختاره الزّجّاجيّ، وهي الحروف التي أوردها سيبويه في كتابه[٤]، وهذه الحروف كما ذكرها العلوي في كتابه المنهاج، هي: الجيم التي كالكاف في لغة أهل اليمن، فتقول: كابر في جابر، والكاف التي كالجيم، فتقول: جريم في كريم، والجيم التي كالشين كقولهم: أشدر في أجدر، والضاد الضعيفة التي تكون بين مخرجها ومخرج الظاء فلا ينطقون بها خالصة من مخرجها، والصاد كالسين فيقولون في الصلح: السلح، ويتركون الإطباق فيها، والظاء التي كالثاء، فيقولون في ظالم: ثالم، والباء التي كالفاء فيقولون في غالب: غالف[٥].
- **الحروف المهموسة**، وقد حدّ المهموس حدًّا تامًّا بقوله: "أنه حرف أُضعف الاعتماد عليه في موضعه، فجرى معه النّفس"[٦]، وحروف الهمس، هي: "الهاء، والحاء، والخاء، والكاف، والسين، والشين، والثاء، والصاد، والتاء، والفاء"[٧]، وجمعها العلوي في قولك: "سكت فحثه شخص"[٨].
- **الحروف المجهورة**، وقد حدّ المجهور حدًّا تامًّا بقوله: "أنه حرف أشبع الاعتماد عليه في موضعه، فمُنِع النّفسُ أن يجري معه"[٩]، وحروفها تسعة عشر حرفًا، وهي ما عدا المهموس الذي تم ذكره[١٠].

---

[١] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٤٠٩).

[٢] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/٤٤٥).

[٣] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/٤٤٧).

[٤] ينظر: سيبويه، الكتاب (ج٤/٤٣٢).

[٥] ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/٤٤٦)، ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب (ص ٤٦).

[٦] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٤١٢).

[٧] المرجع السّابق، ص ٤١٢.

[٨] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/٤٥١).

[٩] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص٤١٣).

[١٠] ينظر: المرجع السّابق، ص ٤١٣.

- **حروف الإطباق**، وهي: "الصاد والطاء والظاء والضاد"[١]، وقد ذكر الزّجّاجيّ سبب تسميتها يقول: "وإنّما سمّيت حروف الإطباق؛ لأنّك إذا وضعت لسانك في موضعهنّ انطبق اللسان على ما حاذاه من الحنك الأعلى، فصار الصوت محصورًا بين اللسان والحنك[٢]. ومن خلال سبب التسمية نستخلص معنى الإطباق، ومعناه: "أن تطبق على مخرج الحرف ما حاذاه من الحنك واللسان"[٣].
- **الحروف المنفتحة**، وهي سائر الحروف ما عدا حروف الإطباق[٤]، لم يقم الزّجّاجيّ بحدِّه، وهو نقيض مفهوم الاطباق، وقد عرّفها العلوي بقوله:" هو ارتفاع اللسان إلى محاذاة الحنك"[٥].
- **حروف المد واللين ثلاثةٌ**، وهي: "الواو، والياء، والألف"[٦]، لم يحد الزّجّاجيّ حروف المد وحروف اللين، ولم يذكر سبب تسميتهما، ولقد ضمهما تحت مصطلح واحد بحروف مشتركة، فقد ذكر المصطلح دون ذكر المفهوم.
- **الحرف المكرر**، ذكر الزّجّاجيّ المصطلح التركيبي (الحرف المكرر) مكتفيًا بقوله:" الراء؛ لأن فيها تكريرًا"[٧]، فإنّه لم يحدّه، ولم يوضّح سبب تسميته، ولم يمثّل عليه.

هذه هي المصطلحات المشاركة لمصطلح الإدغام، وإنّ هذه المصطلحات غير جامعة؛ لأن الزّجّاجيّ لم يذكر جميع صفات الحروف مثل الحروف الشديدة، والحروف الرخوة، وحروف القلقة، وحروف الصفير، وحروف الذلاقة، والحروف المصمتة... إلخ، ويبدو أنّ الزّجّاجيّ ذكر هذه المصطلحات على جهة التمثيل فهو كما قال كتاب مختصر، والغرض منه تعليميّ موّجه إلى فئة المبتدئين في تعلّم النحو.

---

[١] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٤١٣).
[٢] ينظر: الزجاجي، الجمل في النحو (ص ٤١٣).
[٣] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/٤٥١).
[٤] ينظر: الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٤١٣).
[٥] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/٤٥٢).
[٦] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٤١٣).
[٧] ينظر: المرجع السّابق، ص ٤١٣.

ثانيًا: حروف المعاني

مركب إضافي، حيث أضيف إلى لفظة (المعاني) مصطلح (حروف)، والمعاني جمع مفردها (المعنى)، ولفظة (المعنى) في اللّغة العربيّة مأخوذة من الجذر اللغوي (ع، ن، ي)، ورد معناها في معجم مقاييس اللّغة: "القصد للشيء بانكماش فيه وحرصٍ عليه ..."[١].

وقد ذكر الكفوي في كلياته:" المعنى هو إمّا (مَفْعل) كما هو الظاهر من (عنى يعني) إذا قصد المقصد ..."[٢]، و "المعنى مطلقًا: هو ما يقصد بشيء، وأمّا ما يتعلق به القصد باللفظ فهو معنى اللفظ، ولا يطلقون المعنى على شيء إلا إذا كان مقصودًا"[٣].

وهذا المعنى المطلق ينتقل إلى معنى مقيّد بحسب العلم الذي ينتمي إليه، فإذا قصد بالمعنى (المصطلح النّحويّ) فمعناه: "ما قام بغيره"[٤]، أي أنّ الكلمة تكتسب دلالتها عن طريق غيرها، فمقصد هذا الحرف الذي جاء لمعنى يتضح من خلال وصله بغيره، بخلاف الاسم والفعل، فإنّ دلالة كل منهما على معناه الإفرادي غير متوقفة على ذكر متعلق، على سبيل المثال حرف الجر (من) له عدة معانٍ، ومن هذه المعاني: التبعيض، الظرفية المكانية، الظرفية الزمانية، التوكيد، السببية، وتأتي بمعنى (عن) و(على) و (في) ... إلخ، وكل هذه المعاني لا يتبين المقصود بها إلا إذا وصلناها بغيرها، أي أنها متوقفة على ذكر متعلقها.

والتعريف الاصطلاحي لمصطلح (الحرف) كما ذكرنا سابقًا هو: "ما دلَّ على معنًى في غيره"[٥]، وقد ذكر الزّجّاجيّ المصطلح التركيبي (حروف المعاني) في كتابه الجمل بأكثر من موضع، يقول في باب معرفة المعرب والمبني: " وأمّا الحروف: أعني حروف المعاني، فكلها مبنيٌّ غير معرب؛ لأنه لم يعرض لها ما يخرجها عن أصلها"[٦].

ومن خصائص حروف المعاني أنّها كلها مبنية، وتبنى على أربعة أوجه، وفي ذلك يقول الزّجّاجيّ: "فأما الحروف: فهي تبنى على أربعة أوجه، وهي: الفتح، والوقف، والكسر، والضم"[٧].

---

[١] ابن فارس، مقاييس اللغة (ج١٤٦/٤).

[٢] الكفوي، الكليات (ص ٨٤١).

[٣] المرجع السّابق، ص ٨٤٢.

[٤] المرجع نفسه، ص ٨٤٢.

[٥] الجمل في النّحو (ص ٢).

[٦] المرجع السّابق، ص ٢٦١.

[٧] المرجع نفسه، ص ٢٦٥.

تنقسم حروف المعاني إلى ثلاثة أقسام[١]: قسم مختص بالاسم، كحروف الجر، و (إنّ) وأخواتها. وقسم مختص بالفعل كأحرف الجزم، وأحرف النصب، والسين، وسوف. وقسم مشترك بين الفعل والاسم، ك (ما) و(إنّ) وأخواتها المكفوفة عن العمل، وأحرف العطف.

وتنقسم بالنسبة إلى بنيتها، إلى قسمين: مفردة ومركبة. أما المفردة أو الأحادية، فهي التي تتألف من حرف واحد، مثل: الهمزة، والألف، والباء، والتاء، والسين، والفاء، والكاف، واللام، والميم، والنون، والهاء، والواو، والياء. وأمّا المركبة فهي التي تتركب من حرفين، أو ثلاثة، أو أربعة. أو خمسة، مثل: من، ويا، ولم، وإلى، وعلى، ومنذُ، ولكنّ، ولعلّ، ولكنّ[٢].

وكما قلنا إنّ الزّجّاجيّ اهتمّ كثيرًا بحروف المعاني، وقد أفرد كتابًا تحدث فيه عن حروف المعاني والصفات؛ ولأن المقام لا يتسع لذكر جميع الحروف ودراستها وفق المنهج المصطلحي، سنخصص خمسة نماذج لحروف المعاني التي ذكرت في كتاب الجمل، نورد من خلالهما أركان الدراسة المصطلحية.

أولًا: الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة

مركب بياني وصفي، حيث أضيف إلى جملة (التي تنصب الأفعال المستقبلة) مصطلح (الحروف) وهو مركب مختص بحروف النصب التي تدخل على الأفعال المضارعة، و(النصبُ) مصدر من الفعل (نَصَبَ)، وقد ورد لجذره اللغوي (ن. ص، ب) في معاجم اللّغة عدة معانٍ، ومن هذه المعاني: الرفع والإقامة، يقال: " نَصَبَ الشيء: وضعه ورفعه"[٣]، و"النصب: إقامةُ الشيء ورفعُه"[٤]، و "النصب في الإعراب، كالفتح في البناء، وهو اصطلاحٌ نحوي"[٥].

يعد من المصطلحات الأولى التي نشأت في علم النحو، وتعود أوّليّة التفكير في رسمه إلى أبي الأسود الدؤلي[٦]، وقد نضج هذا المصطلح وترعرع عند تلاميذ أبي الأسود، يقول

---

[١] ينظر: يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية، إميل يعقوب (ج٥١٨/٨).

[٢] ينظر: المرجع السّابق، ج٥١٨/٨.

[٣] الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ج٢٧١/٤)، ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة (ج٤٣٤/٥)، الزمخشري، أساس البلاغة (ج٢٧٤/٢).

[٤] الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ج٢٧١/٤).

[٥] الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ج٢٧٣/٤)، ينظر: ابن منظور، لسان العرب (ج٧٦٢/١)، الكفوي، الكليات (ص ٩٠٦).

[٦] ينظر: القوزي، المصطلح النّحوي نشأته وتطوره، (ص ٣٧)، الزبيدي، طبقات اللغويين والنّحويين (ص ٢١).

الزُّبَيدي:" إنّهم أصلوا أصولًا فذكروا عوامل الرفع والنصب والخفض والجزم، ووضعوا الفاعل والمفعول والتعجب والمضاف، وكان لأبي الأسود في ذلك فضل السبق وشرف التقدم..."[١].

أمّا عن سبب تسميته بهذا الاسم، يقول الزَّبِيدي: "قولنا إذن: فتح وضم وكسر وسكون هو من صفة العضو، وإذا سميناها رفعًا ونصبًا وخفضًا وجزمًا، فهي من صفة الصوت؛ لأنه يرتفع عند ضم الشفتين، وينتصب عند فتحهما، وينخفض عند كسرهما، وينجزم عند سكونهما"[٢].

إذن؛ سمّي مصطلح النصب بهذا الاسم لانتصاب الفم عند فتحه، و"الكلمة المنصوبة ترفع صوتها إلى الغار الأعلى"[٣].

وقد ورد الجذر اللغوي (ن، ص، ب) عند الزّجّاجيّ في كتاب الجمل بجميع مشتقاته وصيغه (٢٨٨) مرة، وهو من المصطلحات المستقرة تسميةً ومفهومًا عنده، وقصد به العلامة الإعرابية التي تدخل على الكلمة، هذه العلامة تدخل على المفاعيل فتنصبها، وتدخل على الفعل المضارع عندما يسبقه حرف ناصب فتنصبه.

وفي هذا المقام حديثنا عن الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة عند الزّجّاجيّ، لقد خصص الزّجّاجيّ بابًا تحدّث فيه عن الحروف الناصبة أسماه (باب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة)، وهذا المصطلح المركب الذي أطلقه الزّجّاجيّ على حروف النصب فيه مجاز؛ لأن هذه الحروف منها ما ينصب بنفسه، ومنها ما ينتصب بأن مضمرة، لكن لما كان النصب بعدها أسند إليها مجازًا[٤].

والحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة هي: "أن الخفيفة، ولن، وإذن، وحتّى، وكي، وكَيْلا، ولِكي، ولكي، ولام كي، ولام الجحود، ولئلا، والجواب بالفاء، والواو، وأو"[٥]، وكرّر ذكر هذه الحروف في باب الأفعال كذلك[٦].

---

[١] الزبيدي، طبقات النّحويين واللغويين (ص ١١-١٢).

[٢] الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ج٤/٢٧٣)، ينظر: ابن منظور، لسان العرب (ج١/٧٦٠)، الفراهيدي، معجم العين (ج٤/ ٢٢٧).

[٣] السهيلي، نتائج الفكر في النّحو (ص٦٧).

[٤] ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/ ٢٤٣).

[٥] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ١٨٢).

[٦] المرجع السابق، ص ٧، يقول في باب الأفعال: "فالناصب: أن، ولن، إذن، وحتّى، وكي، وكيلا، ولكي، ولكيلا، ولام كي، ولام الجحود، والجواب بالفاء، والواو، وأو.

ومن خصائص هذه الحروف أنّها تدخل على الفعل المضارع فتنصبه، يقول الزّجّاجيّ:" والمستقبل ما حسُن فيه (غد)، وكانت في أوّله إحدى الزوائد الأربع... وهو مرفوع أبدًا لمضارعته لاسم الفاعل، ووقوعه موقعه، حتى يدخل عليه ناصب أو جازم"[١].

وما نلاحظه أنّه بدأ بأمِّ الباب، وهي (أن) الناصبة، وتنقسم الحروف إلى قسمين: قسم ناصب بنفسه، وقسم ناصب بإضمار (أن) بعده فالناصب بنفسه عند أهل البصرة: أن، ولن، إذن، ولكي، والناصب بإضمار (أن) ما بقي من الحروف[٢]، يقول في كتابه اللّامات: "فجميع الحروف سوى التي تنصب الأفعال المستقبلة، سوى أن ولن وإذن، إنما تنصبها بإضمار أن، والكوفيون يرون أن هذه الحروف أنفسها ناصبةٌ للأفعال"[٣].

وقد أورد الزّجّاجيّ أمثلة على كل حرف، **<u>وخصائص هذه الحروف، ومعانيها، مع ذكر الأمثلة التي أوردها الزّجّاجيّ فهي كالآتي:</u>**

١) **(أنْ) الخفيفة المفتوحة**، لها أكثر من موضع، ومن هذه المواضع أنها تكون ناصبة للفعل المستقبل، كقولك: أريدُ أن تخرجَ[٤]، هذا الحرف يدخل على الفعل المضارع فينصبه ويصرفه إلى الاستقبال[٥]، وهي عاملة بنفسها في الفعل بلا خلاف[٦].
٢) **(لن)**، نحو قولك: "لن يخرجَ عمرٌو". ذكر معناه الزّجّاجيّ في كتابه حروف المعاني والصفات، وهو حرف ينفي المستقبل[٧]، وهي عاملة بنفسها، وهو مذهب أكثر النحاة[٨].
٣) **(حتّى)**، إذا كانت بمعنى (إلى أن)، نحو قولك: "سرتُ حتّى أدخلَ المدينةَ"، وقد ذكر الزّجّاجيّ أنّها تكون عاطفة، وناصبة، وجارّة بمعنى انتهاء الغاية[٩].

---

[١] الزجاجي، الجمل في النّحو، ص ٧.
[٢] ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/٢٤٣)، ينظر: الزمخشري، المفصل (ص ٢٤٧)، ابن أبي الربيع الإشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي (ص ٢٣١)، العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/ ٦٠٧-٦١٨).
[٣] الزجاجي، اللامات (ص ٦٦).
[٤] ينظر: الزجاجي، حروف المعاني (ص ٥٨).
[٥] ينظر: السامرائي: فاضل، معاني النّحو (ج٣/٣٣٥).
[٦] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٦٠٧).
[٧] ينظر: الزجاجي، حروف المعاني (ص ٨)، ينظر كذلك: السامرائي: فاضل، معاني النّحو (ج٣/٣٥٩).
[٨] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٦٠٧)، ينظر كذلك: ابن أبي الربيع الإشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي (ص ٢٣١).
[٩] ينظر: الزجاجي، حروف المعاني (ص٦٥)، ينظر كذلك: ابن أبي الربيع الإشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي (ص ٢٣١).

٤) **(إذن)**، نحو قولك: "إذن أكرمَك، وإذن أُحسنَ إليك". وقد ذكر الزّجّاجيّ معنى هذا الحرف في كتابه معاني الحروف والصفات وهو حرف جواب وجزاء[١]، وهي عاملة بنفسها عند الأكثر من محققي النحاة[٢]، ولها شروط لإعمالها وإهمالها.

٥) **(لام كي)**، نحو قولك: "قصدتُكَ لتحسنَ إليّ"، وقد خصص الزّجّاجيّ بابًا للحديث عنها في كتابه اللّامات، يقول الزّجّاجيّ: "اعلم أنّ لام كي تتصل بالأفعال المستقبلة، وينتصب الفعل بعدها عند البصريين بإضمار (أن)، وعند الكوفيين اللام بنفسها ناصبةٌ للفعل، وهي في كلا المذهبين متضمنةٌ معنى (كي)"[٣]، ويوضّح معناها في موضع آخر، يقول: "وإنّما تجيء هذه اللامُ مبينةً سبب الفعل الذي قبلها"[٤]، ولام التعليل التي تسبق كي: هي أوسع استعمالًا من (كي) فهي تدخل على الفعل المضارع وغيره، لبيان العلة[٥]، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾[٦].

٦) **(لام الجحود)**، نحو قولك: "ما كان عبدُ اللهِ ليخرجَ إليك". وخصص الزّجّاجيّ الحديث عن هذه اللام في كتابه اللامات، يقول عنها: "لام الجحود سبيلها في نصب الأفعال بعدها بإضمار (أن) سبيل لام كي عند البصريين، إلا أنّ الفرق بينهما هو أنّ لام الجحود لا يجوز إظهارُ (أن) بعدها، كقولك: ما كان زيدٌ ليخرج، وإظهار (أن) غير جائز، ويجوز إظهار (أن) بعد لام كي، كقولك: جئتك لتحسن إليّ "[٧]، ولام الجحود إنما تعرف من (لام كي) بأن يسبقها جحد، كقولك: ما كان زيدٌ ليخرجَ، ولستُ لأقصدَ زيدًا[٨].

---

[١] ينظر: الزجاجي، حروف المعاني (ص ٦)، ينظر كذلك: السامرائي: فاضل، معاني النّحو (ج٣/٣٤٦)، العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٥٠٩)، ابن أبي الربيع الإشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي (ص ٢٣١).

[٢] ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٦٠٩).

[٣] ينظر: الزجاجي، اللاّمات (ص ٦٦)، وباقي الحروف التي ذكرها الزّجاجيّ وهي: كيلا، لكي، لكيلا، وهذه لغات فيها، وفيها خلاف بين النحاة، فالذي عليه علماء البصريين أنها على وجهين: فتعمل بنفسها إذا كانت داخلة عليها لامها، كقولك: لكي تقوم، أو بإضمار إذا كانت بمعنى اللام، كقولك: قمتُ كي تقوم، فأمّا الكسائي والفراء فذهبا إلى أنها عاملة بنفسها في جميع مواضعها، ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٦١٠).

[٤] ينظر: الزجاجي، اللاّمات (ص ٦٧).

[٥] ينظر: السامرائي: فاضل، معاني النّحو (ج٣/ ٣٥٣).

[٦] [القصص:٢٥]، والآية كاملة، قال تعالى: {فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا ۚ فَلَمَّا جَاءَهُ وَقَصَّ عَلَيْهِ الْقَصَصَ قَالَ لَا تَخَفْ ۖ نَجَوْتَ مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ}.

[٧] الزجاجي، اللاّمات (ص ٦٨).

[٨] ينظر: المرجع السّابق، ص ٦٩.

٧) **(الواو)**، تنصب الفعل المستقبل إذا أردت بها معنى غير معنى العطف، وذلك قولك: "لا تأكل السمكَ وتشربَ اللّبنَ" إذا أردت أن تنهاهُ عن الجمع بينهما[١].

٨) **(أو)**، تنصب الفعل المستقبل بإضمار (أن) إذا أردت بها معنى (كي) أو معنى (إلى أن) وذلك قولك: "لألزمنّك أو تقضيَني حقّي"[٢].

٩) **(الفاء)**، إذا دخلت (الفاء) على فعل مستقبل، وكان جوابًا لشيءٍ من هذا، كان منصوبًا بإضمار (أن)، كقولك: (زرني فأُحسِن إليك)، وهذا الجواب بالفاء منصوبٌ في ستة أشياء، وهي: الأمر، والنهي، والاستفهام، والجحد، والعرض، والتمني[٣].

هذه هي الحروف التي تنصب الفعل المضارع، وهي من المصطلحات المستقرة تسميةً ومفهومًا عند الزّجّاجيّ، وقد تحدث عن هذه الحروف في كتاب الجمل، وكتاب اللامات، وكتاب حروف المعاني والصفات.

ثانيًا: الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر

أطلق الزّجّاجيّ (مصطلح الحروف) على الأفعال الناقصة الناسخة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر[٤]، وهذا اصطلاح غريب كما وصفه العلوي[٥]؛ وذلك؛ لأنّ ماهية الأفعال حاصلة فيها، فإنّها دالة على معانٍ في أنفسها مقترنة بالزمان، وكذلك خواص الأفعال موجودة فيها أيضًا من التصرف واتصال الضمير وغير ذلك[٦]، فكيف يسميها حروفًا!؟

ومعاذير الزّجّاجيّ في تسمية الأفعال حروفًا كما يرى العلوي فمن أوجه ثلاثة[٧]، هي:

١- أنّها لما كانت تغير معنى الجملة الاسمية عند دخولها عليها، نحو: كان زيد قائمًا، وصار، وظلّ، وأضحى، بتغيير الحروف من النفي والاستفهام والتمني وغير ذلك، قيل لها حروفًا.

---

[١] ينظر: الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ١٨٧)، ابن أبي الربيع الإشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي (ص ٢٣٢)

[٢] ينظر: الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ١٨٦)، الزجاجي، حروف المعاني (ص ٥١)، العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجي (ج١/٧١٥)، ابن أبي الربيع الإشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي (ص ٢٣٣).

[٣] ينظر: الجمل في النّحو (ص ١٨٥)، العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٦١٢).

[٤] ينظر: الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٤١).

[٥] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٣٠٧).

[٦] ينظر: المرجع السّابق، ج١/٣٠٦.

[٧] ينظر: المرجع نفسه، ج١/٣٠٨.

٢- الأفعال من حقها أن تكون دالة على معانٍ في أنفسها، مقترنة بالأزمنة، ولمّا كانت أفعال كان وأخواتها، لا تدلُّ على معانيها إلا باعتبار أخبارها، كانت كأنها دالة على معانٍ في غيرها، فلهذا أشبهت الحروف.

٣- لأنّ سيبويه قد سمّى الأسماء والأفعال حروفًا، أمّا الأسماء فقال: إذا قلت: أزيدًا رأيته؟ وأعمرًا مررت به؟ وأبكرًا قتلت أخاه؟ فهذه الأحرف كلها منصوبة بفعل مضمر، وأمّا الأفعال فقال: إذا قلت: ضربت وأكلت، فإنّك تسكن أواخر هذه الأحرف، فسمّها أحرفًا.

وجملة هذه الحروف كما سمّاها الزّجّاجيّ في باب الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار هي (١٣) حرفًا، وهذه الحروف هي:" كان، وأمسى، وأصبح، وصار، وأضحى، وظلَّ، وبات، ودام، وليس، وما زال، وما انفكّ، وما فتئ، وما بَرِحَ"[١].

ومن خصائص هذه الحروف أنّها إذا دخلت على الجملة الاسمية ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، ويسمّى المرفوع اسمًا، والمنصوب خبرًا، وإنّما فعلوا ذلك لتحصل التفرقة بين هذه الأفعال الناقصة، والأفعال التّامة، فالمرفوع في الأفعال التّامة يسمّى فاعلًا، والمنصوب مفعولًا[٢]، وقد أتى الزّجّاجيّ بأمثلة تقرّب المفهوم، كقولك:" كان زيدٌ قائمًا"، ترفع زيدًا لأنه اسم كان، وتنصب قائمًا لأنه خبر كان[٣].

سأكتفي بذكر أهم خاصية لهذه الأفعال في هذا المقام؛ لأنّ هذه الأفعال تدرج تحت مصطلح الفعل وأشرت إليها في مصطلح الحرف؛ لأنّ الزّجّاجيّ سمّاها حروفًا، وهذه التسمية تختلف عمّا جاء به المتقدمون والمتأخرون من علماء النحو، وهذا المصطلح يبدو أنّه من صناعة الزّجّاجيّ، ويدلُّ ذلك على عدم استقرار المصطلح النّحويّ عنده.

---

[١] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٤١).

[٢] ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٣١٠).

[٣] ينظر: الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٤١).

ثالثًا: حروف الرّفع

مركب إضافي، حيث أضيف مصطلح (حروف) إلى مصطلح (الرفع)، وهو مصطلح قصد به الزّجّاجيّ: الحروف التي يجوز أن يكون ما بعدها مبتدأ وخبرًا، و(الرفعُ) مصدر من الفعل (رَفَعَ)، معناه: العلو والارتفاع، وهو ضد الوضع، يقول ابن فارس: "الراء والفاء والعين أصلٌ واحدٌ، يدلُّ على خلاف الوضع، تقول : رفعتُ الشيء رفعًا، وهو خلاف الخفض"[١].

وهو اصطلاح نحوي، تعود أوليّة التفكير في رسمه إلى أبي الأسود الدؤلي[٢]، وقد نضج هذا المصطلح واستوى عند تلاميذ أبي الأسود.

أمّا عن سبب تسميته بهذا الاسم، يقول الزَّبِيدي: "قولنا إذن: فتح وضم وكسر وسكون هو من صفة العضو، وإذا سميناها رفعًا ونصبًا وخفضًا وجزمًا، فهي من صفة الصوت؛ لأنه يرتفع عند ضم الشفتين، وينتصب عند فتحهما، وينخفض عند كسرهما، وينجزم عند سكونهما"[٣].

إذن؛ سمّي بهذا الاسم لارتفاع الصوت عند ضم الشفتين، والحركة التي تنتج عند ضم الشفتين هي الضم، ويطلق عليها في حالة الإعراب (ضمة) وفي حالة البناء (ضم)، و"الرفع أعمُّ من الضم لوقوعه على الضم والألف والبواقي، وأخص منه أيضًا؛ لأنّ الضم قد يكون على العمدة كما في (جاءني الرجل) وقد لا يكون كما في (حيث)..."[٤].

وقد ورد الجذر اللغوي (ر، ف، ع) عند الزّجّاجيّ في كتاب الجمل بكل صيغة ومشتقاته (٢٦٥) مرة، وهو من المصطلحات المستقرة تسميةً ومفهومًا عنده كمصطلح (النصب)، وقصد به الزّجّاجيّ العلامة الإعرابية التي تدخل على الكلمة، وعلامته الإعرابية هي الضمة، هذه العلامة تدخل على المرفوعات فترفعها، وتدخل على الفعل المضارع عندما لا يسبق بناصب أو جازم فيرفعه.

---

[١] ابن فارس، مقاييس اللغة (ج٢/٤٢٣)، ينظر: معجم الوجيز (ص٢٧١)، الزمخشري، أساس البلاغة (ج١/٣٦٩)، الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ج٢١/١٠٩).

[٢] ينظر: القوزي، المصطلح النّحوي نشأته وتطوره (ص ٣٧)، الزبيدي، طبقات اللغويين والنّحويين (ص ٢١).

[٣] السهيلي، نتائج الفكر في النّحو (ص ٦٧).

[٤] الكفوي، الكليات (ص ٤٧٨).

وفي هذا المقام حديثنا عن الحروف التي يكون المبتدأ والخبر بعدها مرفوعًا، لقد خصص الزّجّاجيّ بابًا تحدث فيه عن هذه الحروف، أسماه: "باب الحروف التي يرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر وتسمّى حروف الرفع"[١].

ومن اللافت أنّ هذا المصطلح الذي أطلقه الزّجّاجيّ ظاهره متناقض، ففيه مجاز، و"ذلك أنها إذا كانت رافعة فلا يتصور أن يكون ما بعدها مرفوعًا بالابتداء؛ لأنّ المبتدأ معرّى من العوامل اللفظية، فكيف يتصور في الشيء الواحد في حين واحد أن يكون معرّى من العوامل اللفظية عامل فيها لفظ قبله "[٢]، وفي ذلك يقول العلوي: "إنّ الغرض بقوله: ترفع ما بعدها، أي أنّه يكون مرتفعًا بعدها وليس رفعه بها، ووجه إضافة الرفع إليها هو: أن ارتفاعها إنما كان بعامل معنوي لا بعامل لفظي، فلمّا كان الأمر فيه كذلك صار كأنه مرتفعٌ بها لما كان واقعًا بعدها، وليس هناك ما يعلق به رفعه، فأضيف إليها"[٣]، ولهذا فإنّ الزّجّاجيّ قصد في هذا الباب أن يذكر كل كلمة يجوز وقوع المبتدأ والخبر بعدها.

والحروف التي ذكرها الزّجّاجيّ في هذا الباب هي: "إنّما، وكأنما، ولكنما، ولعلّما، وبينما، وليتما، وبينا، وبين، وأين، وكيف، وهل، وبل، ومتى "[٤].

وما نلاحظه أنّ الزّجّاجيّ ذكر حروفًا وغير حروف، فالحروف: (إنّما، وأنّما، ولكنّما، وليتما، وبل، وهل)، وغير الحروف: (أين، وكيف، ومتى، وبينما، وبينا) وغير ذلك، والجواب عن هذا عند ابن عصفور أحد شيئين: "إمّا أن يكون أخذ الحرف بمعنى الكلمة؛ فيقع إذ ذاك على الاسم والفعل والحرف، وإمّا أن يكون جعل (أين) و (كيف) و(متى) حروفًا مجازًا لتضمنها معنى الحرف، وكذلك (بينما) و (بينا) أطلق عليها لفظ الحرف لشبهها به"[٥].

وقد أورد الزّجّاجيّ أمثلة على كل حرف، **<u>وخصائص هذه الحروف، مع ذكر الأمثلة التي أوردها الزّجّاجيّ فهي كالآتي:</u>**

- **(إنّما، وأنّما، ولكنّما، وكأنّما، وليتما، ولعلما)**، كقولك:" إنّما زيدٌ قائمٌ" و "إنّما أخوك مقيمٌ"، **هذه** الحروف عاملة في المبتدأ والخبر، ولكن عندما اتصل بها (ما) بطل عملها وهذا هو

---

[١] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص٣٠٢).
[٢] ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/٥٦٥).
[٣] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/٢٩٥).
[٤] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٣٠٢).
[٥] ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/٥٦٥).

الأكثر والأولى؛ لأنّه لما بطلت المشابهة بينهما وبين الفعل وجب إبطال عملها[١]، و(ما) قد أطلق عليها النحاة (كافة)، ووظيفتها أنها إذا دخلت على إنّ وأخواتها كفتها عن العمل، وعادت الجملة بعدها كما كانت مرفوعة على الابتداء[٢]، وقد ذكر الزّجّاجيّ أنّ هناك من العرب مَن يلغي عمل (ما)، وينصب ب (إن)، كقولك: "إنما زيدًا قائمٌ"[٣].

- **(هل، بل، أمّا، لولا، لام الابتداء، حتى، واو الحال، إنّ الخفيفة، أنّ المفتوحة الخفيفة، أمّا)**، كقولك: "هل أخوك سائرٌ؟" وقد ذكر الزّجّاجيّ من بين هذه الحروف (هل، وبل)، وأضاف العلوي في كتابه المنهاج في شرح الجمل باقي الحروف (أمّا، لولا، لام الابتداء، حتى، واو الحال، إن الخفيفة، أن المفتوحة الخفيفة، وأمّا)، وهي حروف يقع بعدها المبتدأ والخبر[٤].
- **(أين، متى، كيف، بينما، بينا)**، هذه أسماء يقع بعدها المبتدأ والخبر، وقد أطلق الزّجّاجيّ عليها حروفًا من باب المجاز، وهذه الأسماء على وجهين:
- **الوجه الأول**: أن يستقل بها الخبر، كقولك: أين زيد؟ ومتى القتال؟ فهي ها هنا تامة ولا تفتقر إلى خبر[٥].
- **الوجه الثاني**: أن تكون ناقصة فتحتاج إلى خبر كقولك: متى زيد شاخص، وبينا زيد واقف، فإن هذه الأسماء ناقصة لا تستقل خبرًا بل لا بد من ذكر الخبر بعدها[٦]، وقد بين الزّجّاجيّ هذا الوجه من جهتين:
- كل شيء من هذه الحروف حسُن في السكوت على اسمٍ واحدٍ بعده جاز فيما بعده الرفع والنصب، كقولك: (أين زيدٌ جالسٌ)، ترفعه بالابتداء والخبر، وإن شئت قلت: (أين زيدٌ جالسًا) ترفعه بالابتداء، وما قبله خبره، وتنصب (جالسًا) على الحال؛ لأن الكلام يتم دونه[٧].
- إذا لم يحسن فيه السكوت لم يجُز إلا الرفع، وذلك قولك: (متى عمرٌو شاخصٌ؟)[٨]

---

[١] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/٢٩٦).
[٢] ينظر: المرجع السابق، ج١/٤١١.
[٣] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٣٠٤).
[٤] ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/٢٩٧).
[٥] ينظر: المرجع السّابق، ج٢/٣٠١.
[٦] ينظر: المرجع نفسه، ج٢/٣٠١.
[٧] ينظر: الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٣٠٣).
[٨] ينظر: المرجع السابق، ص ٣٠٣.

فأمّا: (بينا، وبينما): فهما من البين، أشبعت الفتحة فنشأت الألف، وزيدت ما على جهة التوكيد، وأكثر استعمالهما أن يكونا اسمين يقع بعدهما المبتدأ والخبر كقولك: بينا زيد قائم أقبل عمرو[١].

هذه هي حروف الرفع التي أطلقها الزّجّاجيّ على الحروف التي يجوز أن يكون ما بعدها مبتدأ وخبر، وهذه الحروف ليست جامعة، وقد أضاف العلوي باقي الحروف عندما يأتي بعدها المبتدأ والخبر، وكذلك هذه التسمية جاءت مجازًا؛ لأن المبتدأ والخبر يعملان بعامل معنوي وليس لفظيًّا؛ فالحروف مرتفعًا ما بعدها وليس رفعه بها، ومن ثمّ هذه الحروف اشتملت على حروف وأسماء، فقد أحدث الزّجّاجيّ تداخلًا بين مصطلح (الحرف) و مصطلح (الاسم) من خلال تعدد المفهوم والمصطلح واحد، ويبدو أنّ هذا المصطلح (حروف الرفع) هو من صناعة الزّجّاجيّ والله تعالى أعلم وأرى.

رابعًا: حروف العطف

مركب إضافي، حيث أضيف مصطلح (حروف) إلى مصطلح (العطف)، والعطف لغةً معناه: الميل والثني، فالعين والطاء والفاء أصلٌ صحيح يدلُّ على انثناء وعِياجٍ، يقال: عطفت الشيء، إذا أَمَلْتَه وانعطف[٢].

وهو مصطلح نحوي، أطلق عليه أهل البصرة (العطف)، أمّا أهل الكوفة فإنه اشتهر عندهم ب (النسق)[٣]، بفتح النون والسين لكونه مع متبوعه على نسق واحد[٤]، ومعناه اصطلاحًا كما عرّفه الشريف الجرجاني: "تابعٌ يدلُّ على معنى مقصودٍ بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة"[٥].

والحروف العشرة هي: الواو، والفاء، وثم، وحتّى، وأو، وإمّا، وأم، ولا، وبلْ، ولكن[٦].

---

[١] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/٣٠١).

[٢] ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة (ج٤/٣٥١)، الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ج٢٤/١٦٥)، الجوهري، الصحاح (ص ١٤٠٥)، التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون (ص ١١٨٧).

[٣] ينظر: القوزي، المصطلح النّحوي نشأته وتطوره (ص ١٦٩)، السهيلي، نتائج الفكر في النّحو (ص ١٩٥).

[٤] ينظر: التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون (ص ١١٨٧).

[٥] الشريف الجرجاني، التعريفات (ص ١٢٧)، ينظر: فتح رب البرية على نظم الآجرومية (ص ٤٤٨)، التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون (ص ١١٨٧).

[٦] ينظر: الزمخشري، المفصل (ص ٣٠٧-٣١٠)، فتح البرية على نظم الآجرومية (ص٤٥١)، ابن الحاجب، الكافية في النّحو (ص ٥٣)، التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون (ص ١١٨٧).

وقد ورد الجذر اللغوي (ع، ط، ف) عند الزّجّاجيّ في كتاب الجمل بكل مشتقاته (٦٠) مرة، وهو من المصطلحات المستقرة تسميةً ومفهومًا، نلاحظ أنه ثبت على مصطلح واحد (العطف) ولم يطلق عليه اسمًا آخر، ونجد أنّه ارتبط بمفهومه، فلم يتعدد المصطلح ولم يتعدد المفهوم، مع الإشارة إلى أنّ الزّجّاجيّ لم يقم بحدّه، بل قام ببيان مفهومه من خلال ذكر حروفه ومعانيها، والإتيان بأمثلة توضح خصائصه، هذا وقد خصص بابًا أسماه (باب العطف)، بدأه بحروف العطف.

وحروف العطف التي أوردها الزّجّاجيّ هي: "الواو، والفاء، وثُمّ، وأم، وأو، وإمّا مكسورة مكررة، وبلْ، ولا، ولا بل، ولكن، وحتّى في بعض المواضع"[١].

وما نلاحظه أنّ عدد هذه الحروف (١١) حرفًا، حيث إنّه أضاف حرف (لا بل)[٢] في جملة الحروف، وهو كالحرف (بل)، ومن ثم إنّه بدأ بأصل الحروف وهو حرف (الواو) وهذا منهجه في الكتاب، أنّه دائمًا يبدأ بالأصل.

واعلم أنّ من خصائص هذه الحروف بحسب ما ذكر الزّجّاجيّ: "أنّها تعطف ما بعدها على ما قبلها فتصيّره على مثل حاله في الإعراب"[٣].

<u>وخصائص هذه الحروف ومعانيها، هي:</u>

١) **(الواو)**، وهي لمطلق الجمع من غير ترتيب ولا تعقيب ولا معية[٤]، فإذا قلت (حضر محمدٌ وخليلٌ) فليس فيه دلالة على أنّ محمدًا حضر قبل خليل، قد يكون حضر محمد قبله، ويحتمل أنه حضر بعده، كما يحتمل أنهما حضرا معًا[٥]، وعلى ضوء ذلك يقول الزّجّاجيّ في معناها: "فتجمع بين الشيئين، فليس فيها دليلٌ على الأول منهما"[٦].

---

[١] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ١٧).

[٢] هذا الحرف في بعض النسخ المحققة غير وارد، وفي بعض النسخ وارد، وفي النسخة التي قام الدكتور علي توفيق الحمد بتحقيقها وارد، وهي النسخة المعتمدة في دراستنا.

[٣] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ١٨).

[٤] ينظر: فتح رب البرية على نظم الآجرمية (ص ٤٥١)، العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢٣٢/١)، ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجي (ج١٧٩/١).

[٥] السامرائي: فاضل، معاني النّحو (ج٢١٦/٣)، ينظر: سيبويه، الكتاب (ج ٢١٨/١)، الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ١٨-١٩).

[٦] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ١٧).

٢) **(الفاء)**، وهي موضوعة للتعقيب من غير مهلة، وهذا هو مذهب جماهير النحاة[١]، و"قد تكون للتسبيب والترتيب، وهما راجعان إلى معنى التعقيب؛ لأن الثاني بعدهما أبدًا إنما يجيء في عقب الأول، والتسبيب نحو: (ضربته فبكى)، والترتيب مثل قوله: {أهلكناها فجاءها بأسنا*}"[٢]، وبيّن الزّجّاجيّ معناها بقوله: "إنّ الثاني بعد الأول بلا مهلة"[٣].

٣) **(ثم)**، وهي موضوعة للتعقيب مع المهلة[٤]، يقول الزّجّاجيّ عن معناها: "مثل الفاء، إلا أنّ فيها مهلة"[٥]، تقول: "قام زيدٌ ثم عمرٌو"، فالقائم أولًا (زيد)، و(عمرٌو) بعده، وبينهما مهلة[٦].

٤) **(حتّى)**، سنورد أولًا ما قاله السهيلي عن (حتّى) عندما تكون عاطفة: "موضوعة للدلالة على أن ما بعدها غاية لما قبلها، وغاية كل شيء حدّه، ولذلك كان لفظها كلفظ الحد: حاء قبل تاءين، والحد: حاء قبل دالين، والدال والتاء في مخرجهما وشدتها، لا تفارقها إلا في الجهر، فكانت لقوة الجهر أولى بالمعنى القوي وهو الاسم والفعل، و(حتى) حرف معناه في غيره لا في نفسه بخلاف الاسم، ومن حيث كانت (حتى) للغاية خفضوا بها كما يخفضون بإلى التي لانتهاء الغاية"[٧]، ومن ثم لقد خصص الزّجّاجيّ أكثر من باب تحدث فيه عن (حتّى)، ومن هذه الأبواب : (باب حتّى في الأسماء) ، ذكر في هذا الباب (حتّى) عندما تكون عاطفة[٨]، وهي حرف للغاية، ويكون ما بعده معطوفًا على ما قبله بشروط، وهي بمنزلة الواو في أنها للجمع من غير ترتيب ولا مهلة[٩].

٥) **(أو)**، وهي حرف عطف تكون لأحد الشيئين أو الأشياء، ولها أربعة معان: التخيير، والإباحة، والشك، والتشكيك، فأمّا التخيير والإباحة إذا وقعت (أو) بعد طلب، وهذا يشمل

---

[١] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٢٣٢)، ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/١٨٢)، فتح رب البرية على نظم الآجروميّة (ص ٤٥٣).

* [الأعراف:٤]، والآية كاملة، قال تعالى: {وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ}.

[٢] السهيلي، نتائج الفكر في النحو (ص ١٩٦).

[٣] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ١٧).

[٤] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٢٣٢)، ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/١٨٤)، ينظر: فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (ص ٤٥٥).

[٥] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ١٧).

[٦] ينظر: المرجع السابق، ص ١٩.

[٧] السهيلي، نتائج الفكر في النّحو (ص١٩٧).

[٨] ينظر: الزجاجي، الجمل في النّحو (ص٦٧).

[٩] ينظر: الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٦٧)، ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجي (ج١/١٨١)، العوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٢٣٣).

الأمر والنهي وكل ما يدل على الطلب، فإذا وقعت بعد طلب ولم يمكن الجمع فهو تخيير مثل: تزوج هند أو أختها، وإذا وقعت بعد طلب وأمكن الجمع فهو إباحة مثل: ادرس النحو أو الفقه[١]، والشك والتشكيك: إذا وقعت (أو) بعد الخبر الذي يحتمل الصدق والكذب لذاته، نحو: جاء زيد أو عمرو، فإذا كان المتكلم غير عالم بمدلول الخبر فهو شك، وإذا كان المتكلم عالمًا بمدلول الخبر فهو تشكيك[٢]، وقد ذكر الزّجّاجيّ في باب العطف معنى (أو) للتخيير[٣]، وفي باب (حتّى في الأسماء) ذكر شرط عملها عندما تكون عاطفة[٤].

سأكتفي بذكر معاني هذه الحروف الخمسة؛ لأنّ المقام لا يتّسع لذكرها جميعًا. وأخيرًا يمكننا القول إنّ مصطلح العطف عند الزّجّاجيّ قد ثبت واستقرّ تسميةً ومفهومًا، وقد ذكر هذا المصطلح ووضّحه في كتاب الجمل، وكتاب حروف المعاني والصفات.

---

[١] ينظر: فتح رب البرية على نظم الآجروميّة (ص ٤٥٥)، العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٢٣٣).

[٢] ينظر: فتح رب البرية على نظم الآجرومية (ص ٤٥٦).

[٣] ينظر: الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ١٨).

[٤] ينظر: المرجع السّابق، ص ٦٧.

المبحث الثالث

ضمائم الحرف ومشتقاته

المطلب الأول: ضمائم الحرف ومشتقاته

أولًا: الضمائم الإضافية

ورد في أبواب كتاب الجمل جملةٌ من المصطلحات أتى فيها لفظ الحرف ومشتقاته على صيغتين، هما:

- **أن يكون لفظ الحرف ومشتقاته (مضافًا)، قد ضُمّ إليه مصطلحٌ مضافٌ إليه**، وذلك نحو: حروف الخفض، حروف الشفتين، حروف النداء، حرف الاستثناء، حروف المعاني، حروف المعجم، حروف الرفع، حروف الحلق، حروف الزوائد، حروف العربيّة، حروف المجازاة، حروف العطف، حروف القسم ... إلخ.
- **أن يكون لفظ الحرف ومشتقاته (مضافًا إليه)، قد ضُمّ إليه مصطلحٌ مضافٌ**، وذلك نحو: أربعة أحرف، سبعة حروف، ستة حروف، بعض الحروف، سائر الحروف، ثلاثة أحرف، حرف واحد ...إلخ.

بعد استقصاء مجموعة من الأمثلة على الضمائم الإضافية التي وردت في كتاب الجمل لمصطلح الحرف، سنخصُّ بالدراسة المصطلحية نموذجين اثنين، نستعرض من خلالهما أركان الدراسة المصطلحية من أجل فهم المصطلح فهمًا دقيقًا في كتاب الجمل عند الزّجّاجيّ.

مصطلح: حروف القسم

مركب إضافي، حيث أضيفت إلى لفظة (القسم) مصطلح (حروف)، و(القَسَمُ): اسمٌ للمصدر الذي هو الإقسام، وليس بمصدر؛ لأن المصدر أقسم إقسامًا[1]، والجمعُ: أقسام، ورد في معاجم اللّغة يحمل أكثر من معنى، ومن هذه المعاني: الحلف واليمين، "وقد أقسم بالله

[1] ينظر: ابن الخباز، توجيه اللمع (ص ٤٧٤)، ابن منظور، لسان العرب (ج١٢/٤٨١).

واستقسمه به وقاسمه: حلف له، وتقاسم القوم: تحالفوا، وفي التنزيل: ﴿قَالُوا تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ﴾[١]، وأقسمت: حلفت، وأصله من القسامة"[٢].

ويعدُّ القسم من الأساليب التي استخدمها العرب، وفائدته: تأكيد الكلام، وقد أطلق على (القسم) العديد من المصطلحات، منها: الحلف، اليمين، الآلية، العهد، العقد ... إلخ، واختلاف المصطلح يكون تبعًا لاختلاف الغرض، يقول اللخمي: "وهذا التنقل في كلامهم لاختلاف المقاصد في المعاني كثيرٌ"[٣]، وأهم المصطلحات الشائعة هي: (الحلف، اليمين، والقسم)، و(القَسَمُ) هو المصطلح الأغلب الأبلغ الأخص بينها.

والقسم في اصطلاح النحاة معناه: "جملة يؤكّد بها جملة أخرى كلتاهما خبرية"[٤]، وله ثلاثة أركان، هذه الأركان هي: الفعل الذي يتعدى بأحد أحرف الخفض، والمقسم به، والمقسم عليه.

والمقسم به هو: "كل اسم لله أو لما يعظّم من مخلوقاته، نحو: بالله ليقومنَّ زيدٌ، والنبي لأكرمَنَّ عمرًا "[٥]، والمقسم عليه هو: " كل جملة حلف عليها بإيجاب أو نفي، نحو: واللهِ ما قامَ زيدٌ ، ووالله ليقومَنّ زيد "[٦]، وحروف النفي التي تقع في جملة جواب القسم تسمّى جوابًا للزومها القسم، كلزوم الجواب[٧].

وقد ورد الجذر اللغوي (ق، س، م) في كتاب الجمل بكل صيغة ومشتقاته (١٦) مرة، ويتبين من خلال عملية الإحصاء أنّ الزّجّاجيّ استعمل كذلك مصطلح الحلف واليمين مرادفًا مصطلح القسم، ولكن نسبة استخدامه لمصطلح القسم أكثر، فمصطلح (اليمين) استخدمه (٦) مرات، بينما مصطلح (الحلف) استخدمه (٤) مرات.

---

[١][النمل:٤٩]، تتمّة الآية القرآنية: {قَالُوا تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِ مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ}

[٢] ابن منظور، لسان العرب (ج٤٨١/١٢)، ينظر: الزمخشري، أساس البلاغة (ج٧٧/٢)، الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ج٢٦٩/٣٣)، ابن فارس، مقاييس اللغة (ج٨٦/٥)، الكفوي، الكليات (ص ٧٢٦)، السامرائي: فاضل، معاني النّحو (ج١٦٠/٤).

[٣] اللخمي، الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل (ج٧٠/٢).

[٤] ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج٥٤٤/١).

[٥] المرجع السّابق، ج٥٤٨/١.

[٦] المرجع نفسه، ج٥٤٩/١.

[٧] ينظر: اللخمي، الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل (ج٧١/٢).

ومن الأبيات الشّعريّة التي أورد فيها لفظ (الحلف)، قول الشاعر:

فحالِفْ فلا واللهِ تهبِطُ تلعةً من الأرض إلاّ أنتَ للذُّلِّ عارفُ[١]

ومن الأبيات الشّعريّة التي أورد فيها لفظ (يمين)، قول الشاعر:

فَقُلْتُ يَمِينَ اللَّهِ أَبْرَحُ قاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوْا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصالِي[٢]

ويظهر أنّ الزّجّاجيّ لم يضع حدًّا لمصطلح القسم، ولكن اتّضح مفهومه من خلال الأمثلة والمسائل النّحويّة وذكر ألفاظ القسم التي خصّصها للحديث عن القسم وحروفه في باب (القسم وحروفه).

وحروفُ القسم كما ذكرها الزّجّاجيّ هي: "الواو، والباء، والتاء، واللام"[٣].

هذه الأحرف تدخل على المقسم به لِتُؤَكِّد معنى الجملة الخبرية، وهي خافضةٌ للمقسم به[٤]، ولكل حرف من هذه الحروف خصائص تميّزه، يقول الزّجّاجيّ: "والأصل (الباء) لأنها من حروف الخفض، و(الواو) بدلٌ من (الباء) لأنّهما من حروف الشفتين، فجاز أن تتعاقبا، و(التاء) بدلٌ من (الواو) كما أبدلوها في (تراث) و (تُخمة)..."[٥].

---

[١] لم يذكر الزّجاجيّ صاحب البيت، وذكره اللخمي في كتابه الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل، يقول اللخمي: الصحيح أنّ هذا البيت للقِيط بن زُرارة بن عدسٍ ، والشاهد في هذا البيت: حذف (لا) من قوله: "لا تهبط"، وهي جواب القسم، ينظر: الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل، (ج٢/٧١).

[٢] هذا البيت لامرئ القيس ذكره الزّجاجيّ في كتابه الجمل في النّحو في النّحو، ويروى (يمينُ ويمينَ) رفعًا ونصبًا، ينظر: الجمل في النّحو، (ص ٧٣)، وقد أورد اللخمي هذا البيت في كتابه الفصول والجمل في النّحو في النّحو في شرح أبيات الجمل في النّحو في النّحو، وبين الشاهد فيه، يقول: " نصبُ (يمين الله) بفعل مضمرٍ كأنّه قال: أحلف بيمين الله ، فلمّا سقط الخافض تعدّى الفعل فنصب ... ومن رفع فعلى الابتداء، والخبر محذوف، والتقدير: (يمينُ الله لازمٌ لي) ..."، ينظر: الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل، (ج٢/٧٧).

[٣] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٧٠).

[٤] ينظر: المرجع السابق، ص ٧٠.

[٥] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٧٢)، ينظر: ابن عصفور، شرج جمل الزّجاجيّ (ج١/٥٥٢)، ابن الخباز، توجيه اللمع (ص ٤٧٦)، العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/ ٣٥٥-٣٥٦)، الكليات، الكفوي (ص ٧٢٦).

و خصائص كل حرف من حروف القسم، هي:

١) **(الباء)**، هي الأصل في حروف القسم، و"ذلك أن فعل القسم إنما هو (أقسم) أو (أحلف) وهما لا يصلان إلا بالباء"[١]، ومعناه: الإلصاق، وهو حرف مختص بالدخول على الاسم الظاهر والمضمر[٢].

٢) **(الواو)**، الواو بدل من الباء وأبدلت لأمرين: أحدهما: أنّ معنى الباء قريب من معنى الواو؛ لأنّ الواو للجمع والباء للإلصاق، والإلصاق جمع في المعنى، والآخر: أنّهما حرفان يخرجان من الشفتين[٣]، وتختص بكل محلوف به من الأسماء الظاهرة، ولا تدخل على الضمير بحال[٤].

٣) **(التاء)**، التاء بدل من الواو، كما أبدلت في نحو(تراث) و(تخمة) وهما من (الورث) و(الوخم)، وهي مختصة باسم الله تعالى[٥]، كقوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾[٦].

٤) **(اللام)**، مختصة بالتعجب، ومعنى هذا أنها لا تأتي إلا في المواضع المستظرفة للتعجب منها كقولك: الله لا يؤخر الأجل، والله لا تقم الساعة، ولا تقول: لله لأفعلن[٧].

ألفاظ تستعمل في القسم عند الزّجّاجيّ

ذكر الزّجّاجيّ جملةً من الألفاظ تستخدم للقسم، وهذه الألفاظ غير مخفوضة، يقول الزّجّاجيّ:" واعلم أنّه قد يجيء في القسم شيءٌ غيرُ مخفوض..."[٨]، ومن الألفاظ التي ذكرها:

---

[١] ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجي (ج١/٥٥٢).

[٢] ينظر: ابن الخباز، توجيه اللمع (ص ٤٧٤-٤٧٦)، السامرائي: فاضل، معاني النّحو (ج١٦٢/٤).

[٣] ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٥٥٢).

[٤] ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/ ٣٥٥-٣٥٦)، السامرائي: فاضل، معاني النّحو (ج١٦١/٤).

[٥] ينظر: ابن الخباز، توجيه اللمع (ص ٤٧٧)، العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ(ج١/ ٣٥٥-٣٥٦)، الكليات، الكفوي (ص ٧٢٦)، السامرائي: فاضل، معاني النّحو (ج١٦٢/٤).

[٦] [الأنبياء:٥٧]، تتمّة الآية القرآنية: {وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ}

[٧] العلوي، ينظر المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/ ٣٥٥-٣٥٦)، السامرائي: فاضل، معاني النّحو (ج١٦٣/٤).

[٨] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٧٢).

١) **(لعَمرُك)**، هذا اللفظ يستعمل في القسم، معناه: لحياتُك، فهو مبتدأ وخبره محذوف تقديره: (قَسَمي)، وكذلك (لعمر الله) أي أقسم ببقاء الله ودوامه[١]. وأمّا (عمرك الله) فإنّ هذا التعبير يستعمل قسمًا وغير قسم[٢].

٢) **(ايْمُنُ الله)**، تستعمل في القسم ولا تكون إلا مرفوعة، يقال: "ايمُنُ الله لأردنّ عليه قوله"، وألفه ألف وصل وهناك من قال قطع، وفي ذلك يقول الزّجّاجيّ: " وألفهُ ألفُ وصل، إلا أنّها فتحت لدخولها على اسمٍ غير متمكّن، كذلك يقول سيبويه، واشتقاقه عنده من (اليمن والبركة) ... وقال الفراء: ألفُ (أيمُنُ الله) ألفُ قطْعٍ، وهي جمع (يمين) عنده"[٣]، وقد تصرّف العرب بهذه الكلمة لكثرة الاستعمال، فقالوا: (أيمن الله) و(إيْمُ الله) بحذف النون، و(مُ الله) و(مُنُ ربي)، وغير ذلك، وكل ذلك لغات فيها؛ لأنّ كثرة دوران الكلمة على الألسنة مدعاة إلى التصرف فيها تخفيفًا[٤].

وقد أورد الزّجّاجيّ في كتابه بيت شعر حذفت فيه ألف (أَيْمُن)، يقول الشّاعر:

فقال فريقُ القومِ لما نشدتُهُم نعم، وفريقٌ لَيمُنُ اللهِ ما ندري[٥]

٣) **(عهدُ الله)**، تستعمل في القسم، وتكون مرفوعة كقولك: (عهدُ الله لأقومنَّ)، وتقدير المحذوف: (عهدُ الله لازم لي)، وتكون منصوبة على نزع الجار؛ لأنه لما حذف منه حرف الجر تعدّى إليه الفعل، كقولك: عهدَ الله لأقومنَّ، كأنك قلت: ألزمت نفسي عهدَ الله[٦].

٤) **(أمانةُ الله)**، تستعمل في القسم وتكون مرفوعة كقولك: (عهدُ الله لأخرجن)، وتقدير المحذوف: أمانةُ الله لازمةٌ لي، وتكون منصوبة على نزع الخافض، كقولك: (عهدَ الله لأقومنّ)، كأنّك قلت: "أُلزمُ نفسي عهدَ الله[٧].

---

[١] ينظر: السامرائي: فاضل، معاني النّحو (ج٤/ ١٦٥)، الجمل في النّحو (ص ٧٤).

[٢] ينظر: السامرائي: فاضل، معاني النّحو (ج١٦٦/٤).

[٣] الجمل في النّحو (ص ٧٤)، للاستزادة ينظر كذلك: اللخمي، الفصول والجمل في شرح الجمل (ج٨١/٢).

[٤] ينظر: السامرائي: فاضل، معاني النّحو (ج١٦٥/٤)، الجمل في النّحو (ص ٧٤).

[٥] لم يذكر الزّجاجيّ صاحب بيت الشعر، وذكره اللخمي في كتاب الفصول والجمل في شرح الجمل، يقول: هذا البيت لنصيب بنِ رباحٍ الأكبر، والشاهد في البيت: حذف ألف (أيمن) لمّا كانت ألف وصلٍ للاستغناء عنها بالتوصل باللام إلى النطق بالسّاكن الذي بعدها، كما تقول: ابنك خيرٌ من ابن أخيك، فتحذف همزة ابنٍ لدخول اللام؛ لأنّ ألف الوصل إنّما اجتلبت ليُتوصّل بها إلى النطق بالسّاكن، فإذا وُجد ما يتوصّل به استغني عنها، ولو كانت ألف قطع لم تحذف. ينظر: اللخمي، الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل (ج٨٠/٢).

[٦] ينظر: الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٧٢).

[٧] ينظر: المرجع السّابق، ص ٧٢.

٥) **(جَيْرِ)**، من نادر القسم، فهي مبنية على الكسر، وهي كلمة بمعنى نعم، ويحذف معها القسم بها تخفيفًا، ومعناه: جَيْرِ والله لأفعلن، وحرِّكت لالتقاء الساكنين، وخُصّت بالكسرة على أصل التقاء الساكنين، وهو يمين للعرب تقسم بها[١].

٦) **(عَوْضُ) أو (عَوْضَ)**، من نادر القسم، يستعمل مضافًا، فتقول فيه عوض العائضين، ويكون منصوبًا على الظرفية، بمنزلة: دهر الداهرين، وغير مضاف[٢].

هذا هو مصطلح القسم عند الزّجّاجيّ وما يتعلق بحروفه وألفاظه التي استعملت للقسم، ويتّضح من خلال عرض مصطلح القسم أنّ الزّجّاجيّ قد بيّن مفهوم المصطلح دون حدّه، وقد تعدّد لفظ المصطلح والمفهوم واحد، وهذا دأب علماء النحاة قبله وفي مقدمتهم: (سيبويه) و(المبرد) فإنهم عددوا ألفاظ مصطلح (القسم)، ولكن المصطلح الأخص والأشهر عنده وعند غيره من العلماء هو (القَسَم)، وأخيرًا نستطيع أن نقول: إنّ مصطلح (القسم) قد استقرّ عند الزّجّاجيّ مفهومًا وتسميةً.

ثانيًا: حروف الاستثناء

مركب إضافيّ، حيث أضيفت إلى لفظة (الاستثناء) مصطلح (حروف)، و(الاستثناءُ) مصدر على وزن استفعال، و"اشتقاقه من ثنيت الشيء إذا عطفته؛ لأنّ الاستثناء لما كان لقطع الكلام عن معناه، وتصرفه عن وجهه قيل له: استثناء"[٣]، يقول ابن فارس: "ومعنى الاستثناء أن ذكره يثنّى مرّةً في الجملة ومرةَ في التفصيل؛ لأنّك إذا قلت: خرج الناسُ، ففي الناس زيدٌ وعمرو، فإذا قلت: إلا زيدًا، فقد ذكرت به زيدًا مرةً أخرى ذكرًا ظاهرًا، ولذلك قال بعض النّحويّين: إنه خرج مما دخل فيه ..."[٤]، و "استثنيتُ الشيءَ من الشيء: حاشيتُه"[٥]، ومصطلح الاستثناء من المصطلحات التي ظهرت في مرحلة مبكرة من عمر النحو العربي، حيث ورد عند الخليل وسيبويه، إذن؛ الاستثناء في اللّغة من الثني بمعنى العطف أو الصرف أو الإخراج.

---

[١] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٣٦٠)، الجمل في النّحو (ص ٧٤-٧٥).

[٢] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزجاجي (ج١/٣٦١)، الجمل في النّحو (ص ٧٤-٧٥).

[٣] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/٥٩).

[٤] ابن فارس، مقاييس اللغة (ج١/٣٩٢).

[٥] الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ج٣٧/٣٠٤)، ينظر: ابن منظور، لسان العرب (ج١٤/١١٥).

وتعريفه الاصطلاحي عند النحاة هو: "إخراج الثاني ممّا دخل فيه الأول بالأدوات التي وضعتها العرب لذلك"[١]. ومن خلال التعريف يظهر بأنّ الاستثناء له أركان وأدوات.

وأركانه هي: المستثنى، وأداة الاستثناء، والمستثنى منه. أمّا أدواته فهي: "إلا، وغير، وسِوى، وحاشا، وخلا، وعدا، وما خلا، وما عدا، وليس، لا يكون"[٢]، وذلك كقولك: (قام القوم إلا زيدًا) ، في هذا المثال أثبت القيام للقوم (المستثنى منه) ثم استثنيت بأداة الاستثناء (إلا) ثم قلت: زيدًا (المستثنى)، فزيد هو المستثنى الذي خالف حكمه حكم ما كان قبل حرف الاستثناء. ويتجلّى من خلال المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للاستثناء أنّ المعنى الاصطلاحي قد أُخِذَ من المعنى اللغوي؛ لأنّ المستثنى معطوفٌ عليه بإخراجه من حكم المستثنى منه.

وقد ورد الجذر اللغوي (ث، ن، ي) الذي معناه الإخراج والصرف (١٠) مرات، وهو من المصطلحات المستقرة تسميةً ومفهومًا عند الزّجّاجيّ، ويظهر أنّه لم يحدّه ولكن فهمنا معناه من خلال الأمثلة والشواهد التي خصصها في أبواب الاستثناء.

وحروف الاستثناء كما ذكرها الزّجّاجيّ هي : "إلا، وغيرُ، وسِوى، وسُوى، وسَواء، وحاشا، وخلا، وعدا، وما عدا، وما خلا، وليس، ولا يكون، وإلا أن يكون"[٣]، وما نلاحظه على الزّجّاجيّ أنه أطلق على جملة هذه الحروف اصطلاح (حروف) من باب المجاز، ولو قمنا بإعادة ضبط هذه الحروف في مصطلح واحد مناسب يجمع بين الحروف والأسماء والأفعال فإنه بإمكاننا أن نطلق عليه (أدوات الاستثناء)؛ لأنّ الأداة جنس يشمل الحروف والاسماء والأفعال، ولكل أداة من هذه الأدوات أحكامها الخاصة، وتصنيف هذه الأدوات إلى حرف واسم وفعل كما قسّمها ابن عصفور في كتابه شرح الجمل فهي كالآتي[٤]:

١) **الحروف:** (إلا، حاشا)، وحاشا في مذهب سيبويه حرف، وفي مذهب المبرّد قد تكون فعلًا.
٢) **الأسماء:** (غير، وسِوى، وسُوى، وسَواء): هي ألفاظ استعملت بمعنى (إلا) في الدلالة على الاستثناء[٥].
٣) **الأفعال:** (ليس، ولا يكون، عدا، ما عدا، ما خلا).

---

[١] ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/ ٣٨٠)، ينظر: عباس حسن، النحو الوافي (ج٢/ ٣١٦)، السامرائي: فاضل، معاني النّحو (ج٢/ ٢٤٦).
[٢] ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/٣٨٠).
[٣] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٢٣٠).
[٤] ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/٣٨١).
[٥] ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (مج١/١٧٦).

٤) **ما استعمل فعلًا وحرفًا:** (خلا)، إلّا أنّ الغالب عليها الفعلية، فتكون فعلًا إذا نصبت ما بعدها، وتكون حرفًا إذا انخفض ما بعدها.

ويتردد في هذا الباب كثير من المصطلحات الخاصة به، والتي نجد الزّجّاجيّ مرةً يذكر مصطلحها الخاص فيها، ومرةً يذكر مفهومها دون ذكر المصطلح، **ومن تلك المصطلحات:**

- **(الاستثناء التّام المتصل الموجب):** يتفرع عن هذا المصطلح المركب ثلاثة مصطلحات، وهي: الاستثناء التّام، والاستثناء الموجب، والاستثناء المتصل، وتعريف هذه المصطلحات بالترتيب:

١) **(الاستثناء التّام):** "ما كان فيه المستثنى منه مذكورًا"[١].

٢) **(الاستثناء الموجب):** "ما كانت جملته خالية من النفي؛ وشبهه، وشبه النفي هنا: النهي والاستفهام الذي يتضمن معنى النفي"[٢].

٣) **(الاستثناء المتّصل):** "أن يكون المستثنى بعضًا مما قبله"[٣].

أورد الزّجّاجيّ مفهوم هذا المصطلح دون ذكر لفظه المركّب عندما تحدّث عن (إلّا)، يقول: "إذا كان ما قبلها من الكلام موجبًا، كان ما بعدها منصوبًا، كقولك: (قام القوم إلا زيدًا) ..."[٤]، نفهم من المثال الذي ذكره أن الاستثناء نوعه تام موجب متصل؛ لأنّ المستثنى منه مذكور، ومن ثَمَّ إنّه لم يسبقه نفي، والمستثنى بعض من المستثنى منه، وحكمه النصب.

- **(الاستثناء التّام المتّصل غير الموجب):** يتفرّع عن هذا المصطلح المركب ثلاثة مصطلحات، وهي: الاستثناء التّام، والاستثناء المتصل، والاستثناء غير الموجب، وقد ذكرنا تعريف التّام، والمتصل، أمّا تعريف الاستثناء غير الموجب فهو: "هو المشتمل على النفي، أو شبهه، والمراد بشبه النفي: النهي، والاستفهام ..."[٥]، وهذا الاستثناء حكمه جواز النصب على الاستثناء، وجاز الإتباع لما قبله في الإعراب[٦].

---

[١] عباس حسن، النّحو الوافي (ج٢/ ٣١٦).

[٢] المرجع السّابق، ج٢/ ٢١٧.

[٣] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك (مج١/ ١٦٦).

[٤] الجمل في النّحو (ص٢٣٠).

[٥] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (مج١/١٦٦).

[٦] ينظر: المرجع السّابق، مج١/١٦٦.

يقول الزّجّاجيّ عن هذا المصطلح عندما تحدث عن (إلا): "إذا كان ما قبل (إلا) غير موجب، كان ما بعدها تابعًا لما قبلها على البدل، وجاز فيه النصب، وذلك قولك: (ما قام القوم إلا زيدٌ، وإلّا زيدًا) ..."[١] ، أورد الزّجّاجيّ مفهوم هذا المصطلح دون ذكر لفظه المركب الخاص، ونفهم من المثال الذي ذكره أنّ الاستثناء نوعه تام متصل غير موجب؛ لأنّ المستثنى منه مذكور، ومن ثم إنه سبق بنفي، والمستثنى بعض من المستثنى منه.

- **الاستثناء المقدّم**، وهو: "الاستثناء الذي يتقدم فيه المستثنى على المستثنى منه"[٢]، وقد خصّص الزّجّاجيّ لهذا المصطلح بابًا، وذكر لفظه المركب (الاستثناء المقدّم)، وبيّن مفهومه من خلال قوله: "الاستثناء المقدّم منصوبٌ أبدًا، كقولك: (خرج إلا زيدًا أصحابُك) ..."[٣]، نفهم من المثال أنّ المستثنى (زيدًا) قد تقدّم على المستثنى منه (أصحابك)، وهذا الاستثناء تام موجب متصل، وحكمه النصب.

وقد أورد الزّجّاجيّ شاهدًا على الاستثناء المقدّم، يقول الشاعر:

ومَا لِيَ إلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ ومَا لِيَ إلاَّ مَذْهَبَ الْحَقِّ مَشعَبُ[٤]

- **الاستثناء المفرّغ:** هو "ما حذف من جملته المستثنى منه، والكلام غير موجب؛ فلا بدّ من الأمرين معًا"[٥]، لقد بيّن الزّجّاجيّ مفهوم هذا المصطلح دون ذكر لفظه من خلال قوله: "إذا فرّغت ما قبل (إلا) لما بعدها، عمل ما قبلها في ما بعدها، ولم تعمل (إلّا) شيئًا، كقولك: (ما قام إلا زيدٌ)..."[٦]، نفهم من المثال الذي ذكره الزّجّاجيّ أنّ المستثنى (زيد)، وقد حذف

---

[١] الجمل في النّحو، (ص٢٣٠).

[٢] ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (مج١/١٦٨).

[٣] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٢٣٤).

[٤]صاحب البيت: الكُميت بن زيد بن قيس بن خالد بن قيس، ذكره الزّجاجيّ في كتابه، ينظر: الجمل في النّحو (ص ٢٣٤)، والشاهد في البيت كما وضّحه اللخمي في كتابه الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل: نصبُ (آلِ أحمدَ)، ونصبُ (مشعب الحقِّ) على الاستثناء المقدّم، والتقدير: (وما لي شيعةٌ إلا آل أحمد، وما لي مشعبٌ إلا مشعبَ الحقّ)، فكان يجوز في (آل أحمد وفي مشعب الحقّ) الرفع والنصب، الرفع على البدل، والنصب على الاستثناء، والرّفع أقوى، فلمّا قدّم المستثنى لم يجزْ إلا النّصب لامتناع البدل؛ لأنّه ليس قبله ما يبدل منه، وقوّي الذي كان أضعف. ينظر: اللخمي، الفضول والجمل في شرح الجمل (ج٢/ ص ٢٨٥).

[٥] عباس حسن، النّحو الوافي (ج٢/ ٣١٧).

[٦] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٢٣١).

المستثنى منه، وتقدم عليه نفي، بالتالي فرّغ الفعل (قام) الذي وقع ما قبل (إلا) لما بعدها (زيد) وأعرب المستثنى حسب موقعه في الجملة.

- **الاستثناء المنقطع:** خصّص الزّجّاجيّ بابًا تحدث فيه عن (الاستثناء المنقطع)، وقد ذكر فيه لفظ المصطلح ومفهومه، يقول: "إذا كان المستثنى من غير جنس الأول كان منقطعًا منه، وكان منصوبًا، كقولك: ما في الدار أحدٌ إلا حمارًا"[١]، نفهم من الجملة التي أوردها الزّجّاجيّ أن الاستثناء المنقطع: أن يكون المستثنى من غير جنس المستثنى منه، وهذا الاستثناء حكمه النصب إذا كان موجبا[٢]، وإذا كان غير موجب تعين النصب عند جمهور العرب، ولا يجوز الإتباع وأجازه بنو تميم[٣].

ولو قمنا برسم خارطة ذهنية توضّح أنواع الاستثناء، فإنّها كالآتي:

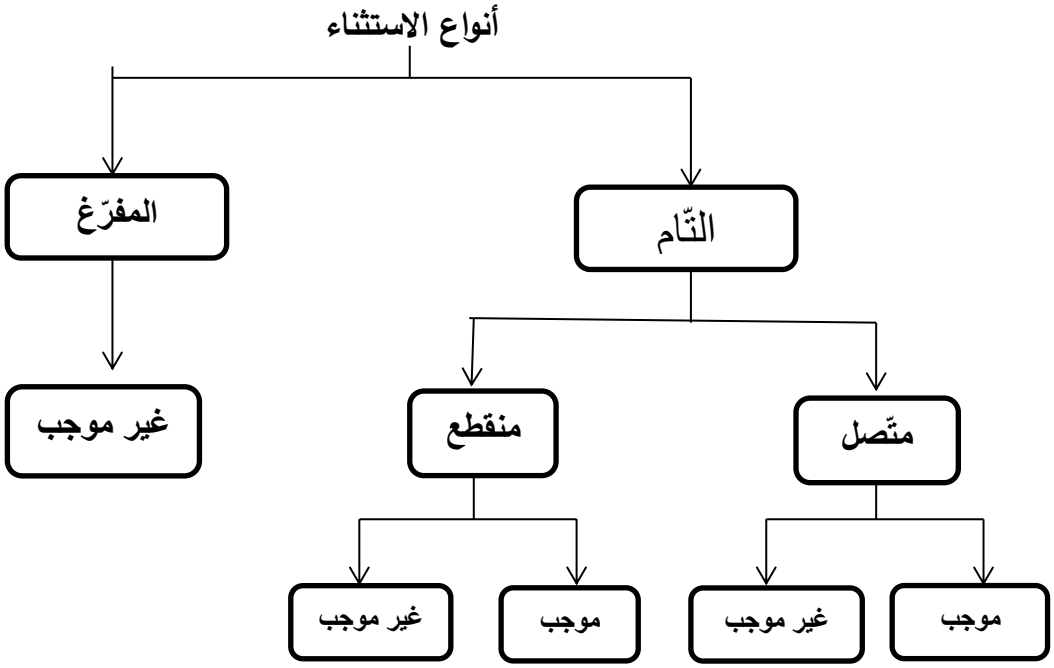

وأخيرًا يمكننا القول: إنّ المصطلح العام للاستثناء عند الزّجّاجيّ قد استقرّ تسميةً ومفهومًا، أمّا المصطلحات الخاصة التي تفرعت من المصطلح العام فإنّ الزّجّاجيّ قام بتوضيحها من خلال الأمثلة والشواهد دون أن يضع لها مصطلحًا خاصًا سوى الاستثناء المنقطع والمقدّم.

---

[١] الزجاجي، الجمل في النّحو، ص٢٣٥.

[٢] ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (مج١/ ١٦٤).

[٣] ينظر: المرجع السّابق، ج١/١٦٤.

ثانيًا: الضمائم الوصفية

ورد في كتاب الجمل في أبوابه المتفرقة جملةٌ من المصطلحات أتى فيها لفظ الحرف ومشتقاته (موصوفًا)، قد ضُمّ إليه مصطلح صفة، وذلك نحو: حرف عطف، حرف خفض، حرف تأنيث، حرف إعراب، حروف مستحسنة، حروف غير متحسنة، الحروف المضاعفة، الحروف التي تمنع الإمالة، الحرف الجار، حروف معانٍ، حرف لين، الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار، أحرف متحركة، الحروف المجهورة، الحرف المكرر، حرفان متقاربان، حرفٌ واحد، حرف مشدّد ... إلخ.

بعد استقصاء أمثلة على الضمائم الإضافية التي وردت في كتاب الجمل لمصطلح الحرف، سنخصُّ بالدراسة المصطلحية أنموذجًا واحدًا نستعرض من خلاله أركان الدراسة المصطلحية من أجل فهم المصطلح فهمًا دقيقًا في كتاب الجمل عند الزّجّاجيّ.

الحروف التي تَجْزِمُ الأفعالَ المستقبلة

مركب بياني وصفي، حيث أضيفت إلى الموصول (التي تجزم الأفعال المستقبلة) مصطلح (الحروف) وهو مركب مختص بحروف الجزم التي تدخل على الأفعال المضارعة.

و(الجزْمُ) مصدر من الفعل (جَزَمَ)، وقد ورد جذره اللغوي (ج، ز، م) في معاجم اللّغة بمعنى (القطع)، يقال: "جزمت الشيء أجزمُه جزمًا: قطعته"[١]، و"جزم الأمرَ جزْمًا: إذا قطعه قطْعًا لا عودةَ فيه، وجزمت ما بيني وبينه، أي: قطعته، ومنه الجزم في الإعراب"[٢].

وفي معناه اللغوي يقول الزّجّاجيّ في كتاب الإيضاح: "الجزم أصله القطع، يقال جزمت الشيء وجذمته وبترته وجذذته وفصلته وقطعت بمعنى واحد"[٣].

وهو مصطلح نحوي، يعد من المصطلحات الأولى التي نشأت في علم النحو، وهو مصطلح بحسب ما روى سيبويه مسند إلى الخليل[٤].

---

[١] ابن منظور، لسان العرب (ج١٢/٩٧)، ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة (ج١/ ٤٥٤)، الفراهيدي، معجم العين (ج١/ ٢٤٠)، فتح رب البرية على نظم الأجرومية (ص ٢٠٩).

[٢] الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ج٣١/٤١٧).

[٣] الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو (ص ٩٣-٩٤).

[٤] ينظر: القوزي، تطور المصطلح النحوي ونشأته (ص ٩١-٩٢).

أمّا في الاصطلاح النّحويّ؛ فالجزم هو: "إسكان الحرف عن حركته من الإعراب من ذلك؛ لقصوره عن حظه منه وانقطاعه عن الحركة ومد الصوت بها للإعراب"[١]، ولقد وضّح الزّجّاجيّ معنى الجزم في كتاب الإيضاح بقوله: " فكأنّ معنى الجزم قطع الحركة عن الكلمة، هذا أصله، ثمّ جعل منه ما كان بحذف حرف عن هذا؛ لأن حذف الحركة وحذف الحرف جميعًا يجمعهما الحذف"[٢]، والسهيلي يعرّف الجزم بقوله: "عدم الحركة وانتفاؤها للمنفي أو ما هو في حكمه"[٣].

إذن؛ الجزم هو: حذف حركة أو حرف من آخر الفعل، وسمّي الجزم في النحو جزمًا؛ لأن الجزم في كلام العرب القطع، يقال: افعل ذلك جزمًا، فكأنّه قُطِعَ الإعراب عن الحرف[٤].

ويظهر جليًّا أن المفهوم الاصطلاحي قد استعير من المفهوم اللغوي؛ ففي المفهومين (اللغوي والاصطلاحي) جاءت اللفظة بمعنى (القطع)، مع ملاحظة أنّ معنى (قطع الشيء) في اللّغة قد تخصص في الاصطلاح بقطع الحركة أو الحرف من المجزوم وتحوّلت اللفظة بفعل هذا الانتقال إلى مصطلح نحويّ، وعلاقة المشابهة بين المعنيين هو (اقتطاع جزء ما).

وقد ورد الجذر اللغوي (ج. ز. م) عند الزّجّاجيّ في كتاب الجمل بجميع مشتقاته وصيغه (٤٨) مرة، وهو من المصطلحات المستقرة تسميةً ومفهومًا عنده، ذكر الزّجّاجيّ معناه لغةً واصطلاحًا في كتاب الإيضاح، أمّا في كتاب الجمل فإنّه أورد مفهومه من خلال ذكر حروف الجزم وخصائصها والإتيان بأمثلة على كل حرف، وذكر المسائل النّحويّة التي تتعلق بالحروف. والجزم من خصائص الأفعال، يقول الزّجّاجيّ:" وتنفرد الأفعال بالجزم والتصرف"[٥]، وقد جُعل "الجزم في الأفعال نظيرَ الجرّ في الأسماء"[٦]، ولا ينجزم من الأفعال إلا المعرب منها، وفي ذلك يقول الزّجّاجيّ عن فعل الأمر للمخاطب: "إذا كان بغير(لام) كقولك: اذهبْ، واركبْ،

---

[١] ابن منظور، لسان العرب (ج٩٧/١٢)، ينظر: فتح رب البرية على نظم الآجرومية (ص ٢٠٧).

[٢] الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو (ص ٩٤).

[٣] السهيلي، نتائج الفكر في النّحو (ص ٧٢).

[٤]ينظر: ابن منظور، لسان العرب (ج٩٧/١٢)، الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ج٤١٧/٣١)، ابن فارس، مقاييس اللغة (ج٤٥٤/١).

[٥] الجمل في النّحو، (ص ٢).

[٦] المرجع السابق، ص ٢٦٤.

وقُمْ، واقعدْ، وما أشبهه، يقال له (موقوف) ولا يقال له (مجزوم)؛ لأنّه لم يدخل عليه جازم فيجزمه"[١]، نفهم من عبارته هذه أنّه لا ينجزم من الأفعال إلا المعرب.

وعلامات الجزم التي ذكرها الزّجّاجيّ هي: "السكون والحذف"[٢]، والحذف له وجهان هما: حذف النون، وكل فعل في آخره (ياءٌ، أو ألفٌ، أو واوٌ) فإنك تحذف آخره في الجزم، إلّا أن يكون مهموزًا[٣].

ولم يسمّ الزّجّاجيّ الأفعال التي ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها ب (الأفعال الخمسة)، بل ذكر الدّالة على التثنية، ثم ذكر الدّالة على الجمع المذكّر، ثم ذكر الدّالة على المؤنث، وهو هنا يورد الأمثلة والعلّة دون المصطلح، يقول: "وحذف النون أيضًا علامة الجزم في تثنية الأفعال وجمعها، نحو قولك: (لم يفعلا، ولم يفعلوا)، وما أشبه ذلك، وكذلك فعل المؤنث المخاطب، نحو قولك: (لم تفعلي)، وما أشبه ذلك"[٤].

وحروف الجزم هي: "لم، ولمّا، وألَم، وألمّا، ولامُ الأمر، ولا في النهي، وحروف المجازاة"[٥]، وقد كرّر ذكر الحروف كذلك في باب الأفعال[٦].

وخصص بابًا ذكر فيه حروف المجازاة، وأطلق عليها كذلك (حروف الجزاء)، وحروف الجزاء هي:" إن، ومهما، وحيثما، وإذما، وكيف، وكيفما، وأين، أينما، وأيّ، وايّان، وما، ومن"[٧].

وما نلاحظه على الزّجّاجيّ أنّه أطلق على جملة حروف الجزم اصطلاح (الحروف) من باب المجاز، ولو أعدنا النظر إلى هذه الحروف فإننّا سنجد هذه الحروف عبارة عن حروف وأسماء، وفي ذلك يقول ابن عصفور:" سمّى أدوات الجزاء حروفًا، ومنها ما هو اسم، ومنها ما

---

[١] الزجاجي، الجمل في النّحو، ص ٢٦٤.

[٢] المرجع السابق (ص ٥)، (ص ٢٦٦).

[٣] ينظر: المرجع نفسه، ص ٢٠٧.

[٤] المرجع نفسه (ص ٥-٦).

[٥] المرجع نفسه، ص ٢٠٧.

[٦] ينظر: المرجع نفسه، ص ٨، يقول: "الجازم: لم، ولمّا، ،الم، وألمّا، وأَلم، وأفلمّا، ولام الأمر، ولا الناهية، وحروف المجازاة، وهي: إن الخفيفة، ومهما، وإذما، وحيثما، وكيفما، وأينما، ومَن، وما، وأنّى، وأي، وما أشبه ذلك".

[٧] المرجع نفسه، ص ٢١١.

هو حرف، لأحد أمرين، إمّا لأنّها قد تضمنت معنى الحروف، وإمّا أن يكون قد أخذ الحرف لغةً، والحرف لغة يقع على الاسم والفعل والحرف"[١].

إذن؛ الحروف ليست وحدها التي تجزم الأفعال، بل يصحبها في هذا العمل كذلك أسماء، وظروف، وجوابات، يقول العلوي: "وجملة ما يجزمها حروف، وظروف، وجوابات، وأسماء"[٢].

ومن أجل الدقة في إطلاق مصطلح واحد يجمع بين حروف الجزم وأسماء الشرط، وجواباتها، يمكننا إطلاق اصطلاح (أدوات)، وإضافة لفظ (الجزم)، ليصبح المصطلح (أدوات الجزم)؛ لأنّ الأداة كما قلنا سابقًا أشمل من الحرف، وهي جنس تحته أنواعٌ من أسماء، وأفعال، وحروف.

وخصائص هذه الأدوات، ومعانيها، مع ذكر الأمثلة التي أوردها الزّجّاجيّ فهي كالآتي:

١) **(لم، لمّا)**، اتّفق العلماء على أنّ هذه الأحرف إنّما كان وضعها من أجل النفي في الماضي[٣]، وفي معناهما يقول ابن عصفور:" (لم) و(لمّا) لنفي (فعل)، وهو الماضي المنقطع من زمن الحال، تقول: عصى آدمُ ربّه ولم يندم، تريد فيما مضى، وأما (لمّا) فهي لنفي (قد فعل)، وهو الماضي المتصل بزمن الحال، نحو: عصى إبليسُ ربّه ولمّا يندم، تريد لم يندم إلى الآن"[٤]، ومن الأمثلة التي أوردها الزّجّاجيّ لهذه الحروف هي: (زيدٌ لم يركبْ)، و(الزيدانِ لم يركبا)، و(لم يرمِ، ولم يغزُ، ولم يسعَ)[٥]، وقد أورد معنى الحروف في كتابه حروف المعاني، يقول عن (لم): "لنفي الماضي بالمعنى[٦]"، ويقول عن معنى (لمّا): "تكون بمعنى لم في نفي الفعل المستقبل"[٧]، و(أَلم) التي ذكرها الزّجّاجيّ في جملة حروف الجزم ليست مستقلة بذاتها وإنما

---

[١] ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجي (ج٢/٣١١).

[٢] العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٦٥٩).

[٣] ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/ ٦٥٩)، وللاستزادة ومعرفة معاني (لمّا)/ ينظر: المرادي، كتاب الجنى الداني من حروف المعاني (ص ٥٩٢).

[٤] ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج٢/٣٠٢).

[٥] ينظر: الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٢٠٧).

[٦] الزجاجي، حروف المعاني (ص ٧٠).

[٧] المرجع السّابق، ص ٧٣.

دخلت عليهما همزة التقرير[١]، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾[٢]، و(ألمّا) مثلها دخلت عليها همزة التقرير، نحو: (ألمّا يقمْ زيد).

٢) **(إنْ) الخفيفة**، حرف شرط وُضِعَ لتعليق الجواب على الشرط، يدخل على الفعل المضارع فيطلب فعلين اثنين، الأول يسمّى فعل الشرط ويجزم بها، والثاني يسمّى جواب الشرط والأصح أنّه مجزوم بها[٣]، وقد أورد الزّجّاجيّ معناه في كتاب حروف المعاني وكتاب الجمل بقوله: "تكون جزاءً، كقولك: إن تكرمني أكرمك"[٤].

٣) **(ما)**، هي اسم باتّفاق، وضعت في الأصل للدلالة على ما لا يعقل، وقد تستعمل فيما يعقل لكنه قليل، ثم ضمنت معنى الشرط[٥]، مثالها قوله تعالى: {وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ}[٦]، وقد أورد معناها الزّجّاجيّ في (باب مواضع ما) بقوله: "وتكون جزاءً، كقولك: ما تصنعْ أصنعْ مثلَه"[٧].

٤) **(متى)**، هي اسم باتّفاق، موضوعة للدلالة على الزمان، ثم ضمنت معنى الشرط، وهي أداة تجزم فعلين الأول يسمى فعل الشرط، والثاني يسمّى جواب الشرط[٨]، وقد أورد الزّجّاجيّ معناها في كتاب حروف المعاني، يقول: " وتكون جزاءً، كقولك: متى تزرْني أكرمْك، وقد تزاد فيها (ما) في الجزاء، فيقال: متى ما تزرْني أقصدْك"[٩].

٥) **(حيث)**، وهي مبنية على الضّم، ولا يجازى بها إلا مع ما، فتقول: حيثما تكن أكن[١٠]، وهي اسم باتفاق، ضمنت معنى الشرط، تجزم فعلين الأول يسمّى فعل الشرط، والثاني يسمّى جواب الشرط[١١]، وقد أورد الزّجّاجيّ معناها في كتاب حروف المعاني بالاكتفاء بكلمة (مكان)[١٢].

---

[١] ينظر: الشنقيطي والحازمي، فتح رب البرية في نظم الآجرومية (ص ٢٩٠).

[٢] [الشرح:١].

[٣] ينظر: فتح رب البرية على نظم الآجرومية (ص ٢٩٣).

[٤] الزجاجي، حروف المعاني (ص ٥٧)، ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٦٦٠)، الجمل في النّحو (ص ٣٥٠).

[٥] ينظر: فتح رب البرية على نظم الآجرومية (ص ٢٩٣).

[٦] [البقرة: ١٩٧]، والآية كاملة: { الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ۚ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ۗ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ ۗ وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَىٰ ۚ وَاتَّقُونِ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ}.

[٧] الجمل في النّحو (ص ٣٢١).

[٨] ينظر: فتح رب البرية على نظم الآجرومية (ص ٢٩٤-٢٩٥).

[٩] الزجاجي، حروف المعاني (ص٥٩).

[١٠] ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/ ٦٩٦).

[١١] ينظر: الشنقيطي والحازمي، فتح رب البرية على نظم الآجرومية (ص ٢٩٦).

[١٢] ينظر: الزجاجي، حروف المعاني (ص ٦).

٦) **(أيّان)**، موضوعة للدلالة على الزمان، ثم ضمنت معنى الشرط، تجزم فعلين[١]، وقد أورد الزّجّاجيّ معناها في كتاب حروف المعاني، بمعنى (متى) [٢]، كقوله تعالى: {يسأل أيّان يوم القيامة}[٣].

أكتفي بهذا القدر من الأدوات، فقد ذكرت بعض الأدوات على سبيل المثال لا الحصر، وكما يظهر فإنّ مصطلح (الجزم) استقرّ عند الزّجّاجيّ تسميةً ومفهومًا، وهو من المصطلحات الذي يدخل في علاقة تشاركية مع غيره من المصطلحات، ومن هذه المصطلحات: (الجزاء، الأمر، النهي، الدعاء، الاستفهام، الجواب...).

والمصطلح التركيبي (الحروف التي تجزم الأفعال المستقبلة) مصطلح عام، وقد أطلق الزّجّاجيّ مصطلح (الحروف) على حروف الجزم وأسماء المجازاة دون أن يميّز بينهما، وأطلق مصطلح (حروف المجازاة) على الحروف والأسماء التي تجزم الفعل المضارع؛ فالتسمية –كما قلنا– غير دقيقة لأن؛ أدوات الشرط تشمل أسماء وحروف، فكيف يطلق عليها حروفًا؟

---

[١] ينظر: فتح رب البرية على نظم الآجرومية (ص ٢٩٥).

[٢] ينظر: الزجاجي، حروف المعاني (ص٧٤).

[٣] [القيامة:٦].

المبحث الرابع

القضايا المصطلحية لمصطلح الحرف عن الزّجّاجيّ

أولًا: قضية بناء مصطلح الحرف عند الزّجّاجيّ

من السّمات التي يتميّز بها مصطلح الحرف عند الزّجّاجيّ أنّه وصل إلى مرحلة متقدمة من الوضوح والبيان، وقد توسّع الزّجّاجيّ في بيانه، فكما قلنا: إنّه قد أفرد مؤلفات خاصة لحروف المعاني؛ وذلك يرجع إلى أنّ علم النحو في زمن الزّجّاجيّ قد نضجت أصوله، واتّضحت فروعه، ورسمت قواعده، وذلك كله يجعل مصطلحاته بارزة وحدوده واضحة، ومن هذا السياق سأتطرق بناءً على النماذج التي تمت دراستها إلى معرفة طبيعة مصطلح الحرف عند الزّجّاجيّ، وذلك بالتطرق إلى بناء المصطلح وتعريفه.

وبناءُ مصطلح الحرف عند الزّجّاجيّ ينقسم إلى قسمين: المصطلح البسيط، والمصطلح المركب.

أولًا: المصطلح البسيط

كما قلنا سابقًا إنّ المصطلح البسيط: هو المصطلح الذي يتكون من مفردة واحدة، وهذه المفردة لها عدة أشكال: قد تكون معرّفة، وقد تكون نكرة، ومن هذه المصطلحات التي وردت في مصطلح الحرف: (الحرف، الحروف، الأحرف، الإدغام، التثقيل، العطف، الاستثناء، رفع، الرفع، الرافع، نصب، النصب، الناصب، الجزم، الجازم، الخفض، الخافض، المبني ... إلخ).

وهذا المصطلح البسيط يدل على أنّ المصطلح قد وصل لمرحلة متقدمة من مراحل التكوين، وهو أسهلها تداولًا وأكثرها استعمالًا، ولو قارناه مع مصطلحات سيبويه فإنّا نجد المصطلح الذي كان يأخذ شكل التعريف عند سيبويه قد تقلص إلى كلمة واحدة لها مفهومها وتعريفها الخاص.

وإنّ بعضًا من المصطلحات البسيطة التي تنتمي إلى مصطلحات الحرف تمثلُ القاعدة للمصطلحات المركبة، وإنّ بعض المصطلحات البسيطة تتشكل من المصطلحات المركّبة.

ثانيًا: المصطلح المركّب

مركب وصفي، وهو في النحو–كما قلنا– قول مؤلّف من كلمتين أو أكثر لفائدة، والتركيب: تأليف الشيء من مكوّناته البسيطة.

والمصطلح المركب ينقسم إلى قسمين: مصطلح مركّب، ومصطلح معقّد. والمصطلح المركّب في النحو يتألف من كلمتين مثل المركب الإضافي: وهو "المركّب من المضاف والمضاف إليه"[١]، والمركب الوصفي: هو "ما تألف من الصفة والموصوف"[٢]، أمّا المصطلح المعقد: عبارة عن تركيب من المفردات يتجاوز أحيانًا في طوله الجملة.

٣) المصطلح المركّب عند الزّجّاجيّ

ورد العديد من المصطلحات الحرفية المركبة عند الزّجّاجيّ، فمنها ما هو مركب إضافيّ، ومنها ما هو مركب تركيبًا وصفيًّا.

ومن أمثلة المركب الإضافي: حروف الخفض، حروف الشفتين، حروف النداء، حرف الاستثناء، حروف العربيّة، حروف المعجم، حروف القسم، حروف المعاني، حروف الحلق، حروف المجازاة ... إلخ.

ومن أمثلة المركب الوصفي: حرف خفض، حرف تأنيث، حرف إعراب، الحرف الجار، حرف لين، أحرف متحركة، الحروف المضاعفة، حروف مستحسنة، حروف غير مستحسنة، حرف مشدّد ...إلخ.

وغيرها من المركبات الإضافية والوصفية.

٤) المصطلح المعقّد عند الزّجّاجيّ

ورد المصطلح النّحويّ المعقّد لمصطلح الحرف عند الزّجّاجيّ بنسبة مقبولة، وهذه النسبة أقل من المصطلحات البسيطة والمصطلحات المركّبة، ومن ذلك ما يأتي:

- الحروف التي تجزم الأفعال المستقبلة.
- الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر.
- الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة.
- الحروف التي يرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر وتسمّى حروف الرفع.
- الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار.
- الحروف التي تمنع الإمالة.

---

[١] يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية (ج٨/ ٤٤٤).

[٢] المرجع السّابق، ج٨/ ٤٤٥.

ثالثًا: قضية تحديد مصطلح الحرف عند الزّجّاجيّ ودقته.

سنتناول هذه القضية من عدة أوجه:

١. مدى ارتباط المفهوم بالمصطلح.

يميّز الزّجّاجيّ بين المصطلحات، ويحرص أن يكون لكل مصطلح نحوي مفهومه الخاص في معظم المصطلحات ، فمثلًا نجده يميز بين حروف النصب والخفض والجزم، ويضع لكل واحد من هذه الحروف مصطلحًا خاصًا، وقد خصّص كذلك أكثر من باب تحدث فيه عن هذه الحروف.

ومن ثَمَّ: إنّه في معظم المصطلحات ثبت واستقر على مصطلح واحد وذلك نحو: حروف النصب، حروف الرفع، حروف الجزم، حروف العطف، حروف الاستثناء، الحروف المجهورة، الحروف المهموسة، الحروف المنفتحة، الحرف المكرر... إلخ.

وما نلاحظه في مصطلح الحرف أنّه قد تسمّح في بعض المصطلحات مثل مصطلح حروف الاستثناء، فإنّ الزّجّاجيّ قد أطلق على جملة هذه الحروف اصطلاح (حروف) من باب المجاز، يقول الزّجّاجيّ: "وحروف الاستثناء: إلا، وغير، وسوى، وسُوى، وسَواء، وحاشا، وخلا، وعدا، وما عدا، وما خلا، وليس، ولا يكون، وإلاّ أن يكون"[١].

والمتعارف عليه أنّ هذه الحروف تشتمل على حروف وأسماء وأفعال، ولو قمنا بإعادة ضبط هذه الحروف في مصطلح واحد مناسب يجمع بين الحروف والأسماء والأفعال فإنّه بإمكاننا أن نطلق عليه (أدوات الاستثناء)؛ لأنّ الأداة كما قلنا سابقًا جنس يشمل الحروف والأسماء والأفعال.

ومن المصطلحات الغريبة المعقدة التي أطلقها الزّجّاجيّ على الأفعال الناقصة الناسخة (الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر)، هذا اصطلاح غريب كما وصفه العلوي، حيث إنّ المصطلح لا يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالمفهوم، ويدل على عدم استقرار المصطلح النّحويّ عند الزّجّاجيّ بصورة كاملة، ونسبة ورود مثل هذه المصطلحات في كتاب الجمل نادرة جدًّا.

---

[١] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٢٣٠).

٢. تعدّد المصطلح للمفهوم الواحد

نجد الزّجّاجيّ في بعض المصطلحات قد عدّد المصطلح للمفهوم الواحد مثل مصطلح القسم، فإنّه ورد ذكره بكلّ صيغه ومشتقاته (١٦) مرة، وقد استخدم مرادفات لهذا المصطلح مثل مصطلح (الحلف) ومصطلح (اليمين)، ولكن نسبة استخدامه لمصطلح (القسم) أكثر، فمصطلح (اليمين) استخدمه (٦) مرات بينما مصطلح (الحلف) استخدمه (٤) مرات، وهذا لا يعني أنّ المصطلح عنده لم يستقرّ ويثبت ويصل لدرجة النّضج، بل إنّ اختلاف المصطلح يكون تبعًا لاختلاف الغرض، وما دام أنّ المفهوم يرتبط بالمصطلح، ونسبة استخدامه لمصطلح (القسم) ضعف نسبة استخدامه للمصطلحات الأخرى، فكلّ هذا يعطي دليلًا على أنّ المصطلح مستقرّ وثابت.

٣. ذِكْرُ المصطلح دون تعريفه

أورد الزّجّاجيّ في كتابه الجمل بعض المصطلحات التي تمَّ ذكر المصطلح فيها دون تعريفه، وأحيانًا يوضّح مفهوم المصطلح، وتارةً أخرى يذكره دون تعريفه ومفهومه فقط بالإشارة إليه، ومن تلك المصطلحات:

- **حروف المعجم:** لقد عرّف الزّجّاجيّ المصطلح المركب (حروف المعجم) في كتاب الإيضاح، أمّا في كتاب الجمل فإنّه اتّضح مفهومه من خلال الأمثلة والتقسيمات.
- **الحروف المستحسنة:** لقد ذكر المصطلح المركب (الحروف المستحسنة) دون تعريفها، وقد اكتفى بذكر الحروف دون توضيح مفهوم كل حرف.
- **الحروف غير المستحسنة:** لم يذكر الزّجّاجيّ حروفها، ولا مفهومها، فإنّه كما قال في كتابه: "لا يليق ذكرها بهذا المختصر"[١].
- **حروف الإطباق:** لم يذكر الزّجّاجيّ تعريف (الإطباق)، فقط اكتفى بذكر الحروف، وسبب التسمية، وإنّه من خلال سبب التّسمية يتبين المفهوم.
- **الحرف المكرّر:** لم يحدّ الزّجّاجيّ المصطلح التركيبي (الحرف المكرر) ، اكتفى بذكر حرف الراء قائلًا: " الراء؛ لأنّ فيها تكريرًا"[٢].
- **مصطلح القسم:** لم يضع الزّجّاجيّ حدًّا لمصطلح القسم، ولكن اتّضح مفهومه من خلال الأمثلة والمسائل النّحويّة.

---

[١] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٤٠٩).

[٢] المرجع السّابق، ص ٤١٣.

هذه هي بعض المصطلحات التي ذُكِرَ فيها المصطلح دون تعريفه، وغيرها من المصطلحات.

٤- ذكر المفهوم دون المصطلح

يوجد مصطلحات نحوية عامة تتفرع منها مصطلحات خاصة، وإنّ الزّجّاجيّ في المصطلح الحرفي لبعض المصطلحات قد ذكر الاصطلاح العام ولم يذكر المصطلحات الخاصة التي تفرعت من المصطلح العام، وإنّ هذه المصطلحات الخاصة لم يورد تسميتها؛ لأنّه اكتفى فقط بذكر المصطلح العام، ومن هذه المصطلحات:

- **إدغام المتماثلين، إدغام المتقاربين:** هذان المصطلحان خاصان يندرجان تحت المصطلح العام (الإدغام).
- **الاستثناء التّام، الاستثناء الموجب، الاستثناء غير الموجب:** هذه مصطلحات خاصة تندرج تحت المصطلح العام (الاستثناء).

وغيرها من المصطلحات.

٥- التداخل المصطلحي

فصل الزّجّاجيّ بين المصطلحات التي تتداخل في العمل، وميّز بينها، فقد ذكر كل مصطلح تحت الباب الذي يندرج إليه، وذكر خصائصه التي تميزه مع الإشارة إلى أنّ هذا المصطلح له أكثر من عمل، ومن الأمثلة على المصطلحات التي تتداخل وتتقارض، ويكون لها أكثر من عمل، هي:

- **الحرف (أو):** ذكر الزّجّاجيّ الحرف (أو) في كتابه الجمل في أكثر من باب، وقد بيّن أنّ له أكثر من عمل، ويظهر ذلك من خلال السياق، فالحرف (أو) تارةً يكون حرفًا ناصبًا، وتارةً يكون حرف عطف؛ فإذا أردت ب (أو) معنى (كي) أو معنى (إلى أن) فإن الفعل المستقبل ينتصب بإضمار (أن) وذلك قولك: (لألزمنّك أو تقضيني حقّي)[١]. أمّا إذا أردت ب (أو) معنى التخيير فإنها عاطفة[٢]، مثل قولك: (تزوج هند أو أختها)، وقد فصّل العلوي معناها ومواضع استخدامها في كتابه المنهاج في شرح الجمل[٣].

وعلى ضوء ذلك نستنتج أنّ الزّجّاجيّ فصل بين المعنى والعمل للحرف (أو) عندما يكون حرف عطف أو حرف نصب.

---

[١] ينظر: الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ١٨٦).

[٢] ينظر: المرجع السّابق، ص ١٧.

[٣] ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/ ٢٣٣).

- **الحرف (حتّى):** ذكر الزّجّاجيّ أنّ حتى تكون عاطفة، وناصبة، وجارة، وأحيانًا لا تؤثّر في العمل فترفع ما بعدها[١]، ومن ثم إنّها "تدخل على الأسماء والأفعال والجمل" [٢]، ولكل واحد من هذه حكم يخالف فيه الآخر، وتفصيل ذلك الآتي:

أولًا: دخولها على الفعل: إذا كانت (حتّى) بمعنى (إلى أن) أو بمعنى (كي)، ودخلت على الفعل، نحو قولك: (سرتُ حتّى أدخلَ المدينة)، فإنّ "الفعل ينتصب بعدها بإضمار (أن) الخفيفة"[٣].

هنا (حتّى) تقارضت معنى (إلى) و(كي)، فاستخدمت معنى من معانيهما، فإذا كان ما بعدها سببًا عمّا قبلها؛ تكون بمعنى (كي) كقولك: (أسلمتُ حتى أدخل الجنة)، وإذا كان ما بعدها غاية لما قبلها؛ تكون بمعنى (إلى) كقولك: (سرتُ حتى تطلع الشمس)[٤].

ثانيًا: دخولها على الجمل: تسمّى (حتّى) في هذا الموضع ب (حتّى) الابتدائية، وهي حرف ابتداء، يُستأنف بعدها الكلام، تدخل على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها، فتشارك الجارة والعاطفة في معنى الغاية[٥]، يقول الزّجّاجيّ: "وأمّا دخولها على الجمل، فإنّها غير مؤثّرة فيها كقولك: (قام القومُ حتّى زيدٌ قائمٌ)، ترفع (زيدًا) بالابتداء، و(قائمٌ) خبره"[٦].

ثالثًا: دخولها على الاسم المفرد: عندما تدخل (حتّى) على الاسم فإنها تكون جارّة أو عاطفة، يقول الزّجّاجيّ: " فإنّ الوجه أن تكون خافضةً لها، وربما أجريت مجرى حرف عطف، ولا تقع في كلا الوجهين إلا بعد جمع"[٧]. وتفصيل ما جاء به الزّجّاجيّ مع الأمثلة التي أوردها كالآتي:

١) **(حتّى) الجارّة:** وذلك مثل: (قام القومُ حتّى زيدٍ) ، وكذلك (رأيت أخوتَك حتّى زيدٍ).

---

[١] للاستزادة والتعرف على أنواعها وتفاصيلها ورأي أهل البصرة والكوفة فيها، ينظر: المرادي، كتاب الجنى الداني في حروف المعاني (ص ٥٤٢).

[٢] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٦٦).

[٣] المرجع السّابق، ص ٦٦.

[٤] ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٣٤٩).

[٥] ينظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني (ص ٥٥١-٥٥٢).

[٦] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٦٦)

[٧] الجمل في النّحو (ص ٦٧)، ينظر: ابن أبي الربيع الإشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي (ص ٩٠١).

في هذين المثالين اقترضت (حتّى) معنى (إلى) وهي بمنزلتها في المعنى والعمل، "ف (حتّى) و (إلى) كلاهما لانتهاء الغاية"[١] ، وشرط مجرور (حتى): أن يكون ظاهرًا، وهذا الشرط عند البصريين لازم، والشرط الثاني: أن يكون آخر جزء، وقال ابن مالك هذا لا يلزم[٢]، والحرف (إلى) هو الأصل، و(حتّى) فرع له، إلا أنّ (حتّى) تخالف (إلى) من ثلاثة أوجه[٣]:

أ- مجرور (حتى) يجب أن يكون آخر جزء من الشيء، كقولك: أكلتُ السمكة حتى رأسها.

ب- (حتى) يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها، بخلاف إلى، فإن الأظهر في مجرورها، أن يكون خارجًا عن حكم ما قبلها.

ت- (حتّى) لا تدخل على المضمر بخلاف (إلى)، فلهذا تقول: إليك، وإليه.

وهذه الأمثلة التي تم ذكرها كما يقول الزّجّاجيّ إن شئت أجريتها مجُرى الواو، فتقول: (قام القومُ حتّى زيدٌ)، كأنّك قلت: (قام القوم وزيدٌ) ، وكذلك (رأيتُ إخوتك حتّى زيدًا)، كأنّك قلت: (رأيتُ إخوتك وزيدًا)، والوجه الخفض[٤].

في هذين المثالين تقترض (حتّى) معنى (الواو) العاطفة في "أنهّا للجمع من غير ترتيب ولا مهلة"[٥]، إلا أنّها تفارق الواو في أنّ ما بعدها لا يكون إلا جزءًا مما قبلها ، وأن يكون ما بعدها إمّا حقيرًا أو عظيمًا[٦]. وهذه شروط عمل (حتّى) العاطفة. وحرف (الواو) هو الأصل، و(حتّى) فرع لها.

٢) **(حتّى) العاطفة:** أورد الزّجّاجيّ شرط عمل (حتّى) عندما قال: "ولا تقع في كلا الوجهين إلا بعد جمع"[٧]، يوضّح ابن خروف معنى هذه العبارة بقوله: "يريد أن (حتّى) التي هي على هذا المعنى لا بد أن يكون ما بعدها جزءًا مما قبلها، فقد تقع بعد الجمع، وبعد المفرد الذي

---

[١] المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني (ص ٥٤٥).

[٢] ينظر: المرجع السّابق، ص ٥٤٣-٥٤٥.

[٣] ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/٢٥٠).

[٤] ينظر: الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٦٧-٦٨).

[٥] ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/ ١٨١).

[٦] ينظر: المرجع السّابق، ج١/ ١٨١.

[٧] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٦٧).

يراد به الجمع، نحو قولك: قام القوم حتى زيد، وقال الناس حتى عمرو، فإن القوم والناس لفظان مفردان ومعناهما الجمع"[١].

ولقد وضع المرادي شرطين ل (حتّى) العاطفة، هما[٢]:

الأول: أن يكون ما بعدها بعض ما قبلها ، أو كبعضه، مثل: قدم الحجاج حتى المشاةُ.

الثاني: أن يكون ما بعدها غاية لما قبلها ، في زيادة أو نقص.

ونودُّ أن نشير إلى أنّ الزّجّاجيّ أورد أمثلة يتضح من خلالها أنّ (حتّى) صالحة للأنواع الثلاثة (الرفع، والخفض، والنصب).

ومن الأمثلة التي أوردها: (ضربتُ القومَ حتّى زيدًا ضربتُه)، فيكون في (زيد) ثلاثة أوجه[٣]:

١) أجودها النصب بإضمار فعل.

٢) وبعده: الرفع بالابتداء والخبر، فتقول: (ضربت القومَ حتّى زيدٌ ضربتُه).

٣) والثالث: أن تخفضه ب (حتّى) على الغاية، وتجعل (ضربته) توكيدًا.

وعلى هذه الأوجه الثلاثة أورد قول الشاعر:

ألقى الصحيفةَ كي يُخفّفَ رَحْلَهُ والزادَ حتّى نَعْلِهُ ألقاها[٤]

أمّا في مثال (أكلتُ السمكة حتّى رأسِها) فقد أورد له وجهين: الخفض، والنصب، ولا يجوز الرفع[٥] .

هذا حرف (حتّى) عند الزّجّاجيّ فقد فصل بين معناها وعملها، ولقد ذكرها في أكثر من باب، وذكر جميع المواضع التي تعمل فيه (حتّى).

---

[١] ابن أبي الربيع الإشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي (ص ٩٠٥)، ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (مج٢/ ١٧٨)، العلوي، المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ (ج١/ ٣٥٢).

[٢] ينظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني (ص ٥٤٦).

[٣] ينظر: الزجاجي، الجمل في النّحو (ص ٦٨)، ينظر كذلك: ابن أبي الربيع الإشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي (ص ٩٠٥).

[٤] ينظر: الجمل في النّحو (ص ٦٩)، ويروى نعله: بالرفع والنصب والخفض؛ الرفع على أن (حتّى) ابتدائية، و(نعله) مبتدأ، وجملة (ألقاها) الخبر، والنصب على أن (حتّى) عاطفة، والنصب على أن (حتّى) عاطفة، فتكون (نعله) منصوبة؛ عطفًا على (الصحيفة)، الخفض على أن (حتّى) حرف جر.

[٥] ينظر: المرجع السابق، ص ٦٨-٦٩.

ثانيًا: قضية التعريفات

يعتبر التعريف البوابة الأولى للدخول إلى أي علم؛ لأنّه يكشف عن ماهيّة هذا العلم ومن خلاله تتضح خصائصه ومميزاته، و"صياغة تعريف للمصطلح لا يستقر غالبًا إلا بعد نضوج العلم ووضع أسس صياغة التعريفات، لهذا لم تصغ التعريفات الأولى للمصطلحات النّحويّة الصياغة نفسها التي صيغت بها فيما بعد"[١]، لذلك اهتم علماء القرون الثلاثة الأولى بالوصول إلى إدراك دلالة المصطلح أكثر من اهتمامهم بصياغة ذلك الإدراك[٢]، وفيما يأتي سنوضح أهم أشكال التعريف وطرقه عند الزّجّاجيّ في كتاب الجمل بالتحديد في مصطلح الحرف.

أشكال التعريف

للتعريف أشكال، وفي هذا السياق، سأتطرق للتعريفات التي وردت في مصطلح الحرف عند الزّجّاجيّ، ومن تلك التعريفات ما يأتي:

٢. التعريف بالحد

من التعريفات بالحد:

- **تعريف الحرف:** ذكر تعريفه بقوله:" ما دلّ على معنى في غيره"[٣].
- **تعريف الإدغام:** "أن يلتقي حرفان من جنس واحد، فتسكن الأول منهما، وتدغمه في الثاني، أي تدخله فيه، فيصير حرفًا واحدًا مشدّدًا، ينبو اللسان عنه نبوةً واحدةً، أو يلتقي حرفان متقاربان في المخرج، فتبدل الأول حرفًا من جنس الثاني، وتدغمه فيه فيصير حرفًا واحدًا، وإنّما تفعل ذلك تخفيفًا"[٤]. في هذا التعريف ذكر الزّجّاجيّ حد الإدغام من خلال ذكر ضربين للإدغام، هما: إدغام المتماثلين، وإدغام المتقاربين، وإنّه لم يضع لهما مصطلحًا خاصًا بل اكتفى بذكر المصطلح العام وهو (الإدغام).
- **الحروف المهموسة:** عرّفه الزّجّاجيّ بقوله: "حرف أُضعف الاعتماد عليه في موضعه ، فجرى معه النّفس"[٥]، يتّضح من خلال الحدّ أنّه حدّه حدًّا تامًّا.

---

[١] الملخ، التفكير العلمي في النّحو (ص ١٤٢).

[٢] ينظر: المرجع السّابق، ص ١٤٣.

[٣] الجمل في النّحو (ص ٢).

[٤] المرجع السّابق، ص٤١٤.

[٥] المرجع نفسه، ص ٤١٢.

- **الحروف المجهورة:** عرفّه الزّجّاجيّ بقوله: "حرف أشبع الاعتماد عليه في موضعه، فمُنِع النّفسُ أن يجري معه"[١]، يظهر من خلال الحد أنّه حدّه حدًّا تامًّا.
- **الاستثناء المقدّم: هو** "الاستثناء الذي يتقدم فيه المستثنى على المستثنى منه"[٢]، حد الاستثناء المقدّم حدًّا تامًّا.
- **الاستثناء المنقطع:** "إذا كان المستثنى من غير جنس الأول كان منقطعًا منه، وكان منصوبًا، كقولك: (ما في الدار أحدٌ إلا حمارًا)"[٣]، حدّ الاستثناء المنقطع حدًّا تامًّا، وقد وضّح المفهوم من خلال المثال.

هذا هو التعريف بالحد في مصطلح الحرف، وقد برز بنسبة مقبولة، وهذه النسبة تدلُّ على أنّ صياغة التعريفات في زمن الزّجّاجيّ بدأت تظهر بنسبةٍ متوسطة.

٢- التعريف بالتقسيم

التعريف بالتقسيم المقصود به: تعريف الشيء بذكر أقسامه وأنواعه.

ومن الأمثلة التي أوردها الزّجّاجيّ على التعريف بالتقسم مصطلح (الهجاء) في باب الهجاء، حيث إنّه لم يضع حدًّا لهذا المصطلح ولا لحروفه في كتاب الجمل بل قسّمها على ضربين، يقول: " اعلم أنّ الهجاء على ضربين: ضرب منه للسمع، وضرب منه لرأي العين. فأمّا ما كان منه للسمع، فهو لإقامة وزن الشعر. وما كان منه لرأي العين: فإنّه صورة وضعت لحروف المعجم، وهي ثمانية وعشرون حرفًا"[٤].

ومن الأمثلة كذلك المصطلح المركب (الحروف المستحسنة) فإنّ الزّجّاجيّ لم يتطرق لتعريف هذا المصطلح بل بينه من خلال ذكر أنواعه، وهي كما ذكرها الزّجّاجيّ: "النون الخفيفة، والألف الممالة، وهمزة بين بين، وألف التفخيم، والصاد كالزاي، والشين التي كالجيم"[٥].

ومن الأمثلة على التعريف بالتقسيم، مصطلح الكلام، وذلك بتقسيمه إلى ثلاثة أقسام، وذلك بقوله: "أقسام الكلام ثلاثة: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ جاء لمعنى"[٦].

---

[١] الزجاجي، الجمل في النّحو، ص٤١٣.

[٢] ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (مج١/ ١٦٨).

[٣] الزجاجي، الجمل في النّحو (ص٢٣٥).

[٤] المرجع السّابق، ص ٢٧٣.

[٥] المرجع نفسه (ص ٤٠٩).

[٦] المرجع نفسه، ص ١.

وغيرها من الأمثلة التي يظهر من خلالها أنّ الزّجّاجيّ عرّف المصطلح من خلال بيان أقسامه وأنواعه، وقد ظهر هذا المصطلح بنسبة مقبولة، تدلُّ على أنّ صياغة التعريفات لم تنضج بعد.

٣- التعريف بالمثال

التعريف بالمثال المقصود به: تعريف الشيء بذكر مثال من أمثلته، وهو من أكثر التعريفات ورودًا عند الزّجّاجيّ.

ومن الأمثلة عليه: في باب العطف عندما ذكر الزّجّاجيّ حروف العطف، ومن ثم بينّ معاني الحروف، فإنّه وضع أمثلة على كل حرف، وضّح من خلالها تعريف كل حرف، وذلك نحو حرف (الواو) ، يقول الزّجّاجيّ: " وتقول في شيء من مسائل هذا الباب: (قام زيدٌ وعمرٌو)، يحتمل ذلك ثلاثة معانٍ: أحدها: أن يكون قام زيدٌ أولًا. والآخر: أن يكون قام عمرٌو أولًا. والثالث: أن يكونا قاما معًا في وقتٍ واحد"[١]، وهكذا تعامل مع حرف (الفاء) العاطفة ، يقول: " وتقول: (قام زيدٌ فعمرٌو)، فالقائم أوّلًا زيدٌ، وعمرٌو بعده بلا مهلة"[٢]، وما أشبه ذلك من حروف العطف في هذا الباب.

ومن الأمثلة على التعريف بالمثال، الحروف التي يرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر، مثل: (إنما، وكأنما، ولعلما، وبينما، وليتما... إلخ). فقد وضع الزّجّاجيّ مثالًا على هذه الحروف، يتّضح من خلال المثال تعريف الحرف وخاصيته، يقول الزّجّاجيّ بعدما أورد جملة هذه الحروف: " تقول من ذلك: (إنّما زيدٌ قائمٌ)، و(إنّما أخوك مقيمٌ)، ... وتقول: (كأنّما أخوك شاخصٌ)، و(لعلّما بكرٌ مقيمٌ)، و(هل أخوك سائرٌ)..."[٣]

وغيرها من الأمثلة التي أوردها الزّجّاجيّ على التعريف بالمثال.

٤- التعريف بالتقسيم والتفصيل والشرح

المقصود بهذا النوع من التعريفات: توضيح المصطلح من خلال ذكر أنواعه أولًا، ومن ثم بيان كل ما يتعلق بهذه الأنواع من أحكام وأمثلة ومسائل وقضايا، وشرح هذه الأحكام وتفصيلها.

---

[١] الزجاجي، الجمل في النّحو، ص ١٨-١٩.

[٢] المرجع السابق، ص ١٩.

[٣] المرجع نفسه (ص ٣٠٢).

ومن الأمثلة على هذا التعريف المصطلح المعقد (الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر)، **فقد ذكر الزّجّاجيّ أولًا الحروف**، أي إنه ذكر أنواعها، وهي: "إنّ وأنّ ولكنّ وكأنّ وليت، ولعلّ"[١]، **ومن ثَمَّ ذكر معانيها** وهي كالآتي: "فأمّا (إنّ وأنّ) فمجراهما في التوكيد واحد ... (ولكنّ) للتوكيد والاستدراك أيضًا، و(لعلّ) ترجٍّ وتوقُّع، و(ليت) تمنٍّ، و(كأنّ) تشبيه "[٢]، **ومن ثمّ ذكر حكم عملها**، إنّها تنصب الاسم وترفع الخبر، وأتى بأمثلة عليها، وفي ذلك يقول: " هذه الحروف على اختلاف معانيها تنصب الاسم وترفع الخبر، كقولك: (إنّ زيدًا منطلقٌ)، و(إنّ الزيدَينِ منطلقانِ)..."[٣]، **ومن ثم علّل سبب نصبها الاسم ورفعها الخبر** قائلًا: " وإنّما نصبت الاسم ورفعت الخبر لمضارعتها الفعل المتعدي..."[٤]، **ومن ثمّ أورد الأحكام التي تتعلق في تقديم الخبر على الاسم**، وتقديم الاسم على الخبر[٥]، بعد ذلك بيّن دخول (اللام) على خبر إنّ وحدها من بين سائر أخواتها، يقول: "واعلم أنّه يدخل في خبر (إنّ) وحدها من بين سائر أخواتها اللام، كقولك: (إنّ زيدًا لقائمٌ)، و(إنّ زيدًا قائمٌ)، أنت مخيّرٌ في الإتيان بها وتركها"[٦]. ومن ثم **أورد قضية العطف على اسم إنّ أو خبرها**، يقول: " وتقول في العطف: (إنّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو)، و (عمرًا) بالرفع والنصب. أمّا النصب فعلى العطف على لفظ زيد، والرفع من ثلاثة أوجه ..."[٧]، ومن ثم إنّه خصّص بابًا **تحدث فيه عن الفرق بين (إنّ) و(أنّ)** أسماه (باب الفرق بين إنّ وأنّ)، ذكر في هذه الباب مواضع كسر همزة (إنّ)، ومواضع فتح همزة (إنّ)، يقول في بداية الباب: " اعلم أنّ (إنّ) تُكسرُ في أربعة مواضع، وهي في سائر ذلك مفتوحة. تكسر في الابتداء، كقولك: (إنّ زيدًا قائمٌ) ..."[٨].

وغيرها من الأمثلة التي أوردها الزّجّاجيّ على تعريف التقسيم والتفصيل والشرح، وقد ذكر هذا النوع في كتابه بنسبة متوسطة، يتبين من خلال التقسيم والتفصيل والشرح تعريف المصطلح ويتبين كل ما يتعلق به.

---

[١] الزجاجي، الجمل في النّحو، ص ٥١.

[٢] المرجع السابق، ص ٥١.

[٣] المرجع نفسه، ص ٥١.

[٤] المرجع نفسه، ص ٥١.

[٥] ينظر: المرجع نفسه، ص ٥٢-٥٣.

[٦] المرجع نفسه (ص ٥٣)

[٧] المرجع نفسه، ص٥٣-٥٤.

[٨] المرجع نفسه، ص ٥٧-٥٨.

ومن الملاحظ في التعريفات عند الزّجّاجيّ أنه لا يكتفي في كثير من المصطلحات بسرد تعريف المصطلح فقط، بل كان يعلل له، يذكر الأسباب التي جعلت المصطلح يحمل هذه السمات، وأذكر مثالًا واحدًا ذكر في تعريف التقسيم والتفصيل والشرح وهو (تعليل نصب الاسم ورفع الخبر)، هذه القضية تتعلق بالحروف التي بسببها نُصِبَ الاسم ورُفِعَ الخبر، وعلى ضوء ذلك يقول الزّجّاجيّ: " وإنّما نصبت الاسم ورفعت الخبر لمضارعتها الفعل المتعدّي، وذلك أنّها تطلب اسمين كما يطلبهما الفعل المتعدّي، ويتّصل به المضمر المنصوب كما يتّصل بالفعل المتعدّي، في قولك: (إنّه وإنّك وإنّني)، كما تقول: (ضرَبك وضربَه، وضربَني)، وأواخرها مفتوحة كأواخر الفعل الماضي، ومعانيها معاني الأفعال من: التوكيد، والتشبيه، والترجّي، والتوقّع، والتمنّي، الاستدراك، على ما قد ذكرناه. فلمّا ضارعت الأفعال هذه المضارعة عملت عملها، فنصبت ورفعت ..."[١]، وأيضًا لقد ذكر أوجه الاختلاف بين الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر وبين الفعل المتعدي بقوله: " إلا أنّها غير متصرّفة، ولا يجوز تقديمُ أخبارها على أسمائها ولا عليها..."[٢].

---

[١] الزجاجي، الجمل في النّحو، (ص ٥٢).

[٢] المرجع السّابق، (ص ٥٢).

الخاتمة

وتشتمل على:

- النتائج.
- التوصيات.

الخاتمة

بعد خوضنا رحلة البحث عن مفاتيح جمل الزّجّاجيّ، واستطعنا معرفة بعض أسرار مداخل أبوابه ومفاهيمه وأشكال التعريف، ها قد وصلنا إلى نهاية الرحلة، وإن كنت لا أزعم أنّي قد أوفيت الرحلة حقّها من البحث والاستقصاء والتحليل، إلا إنّني قد حاولت ذلك، واستطعتُ من خلالها الوقوف على العديد من النتائج والتوصيات، وهي الآتي:

النتائج

١) الزّجّاجيّ شخصيّة نحويّة، سار على المنهج البغدادي وأخذ بمبدأ الاختيار من كلتا المدرستين البصريّة والكوفيّة، لم يكن متعصبًا ولا مقلّدًا، وإنّما كان حر الفكر، مستقل الرأي، مع سماحة في النفس.

٢) تميّز كتاب الجمل بالاختصار والتّنظيم والتّقريب والوضوح، وقد أكثر الزّجّاجيّ من الأمثلة في كتابه لتوضيح المفاهيم وتقريبها على المتعلم، وقد ابتكر بعض المصطلحات من أجل تقريب فهمها على المتعلم كذلك، فمن أهدافه في الكتاب التعليم وخاصة تعليم المبتدئ في قواعد اللغة.

٣) معظم المصطلحات النحوية عند الزّجّاجيّ انطلقت من الدلالة المعجميّة للكلمة، وهذا حال عامة مصطلحات النحو والصرف في العربية فإنها غير بعيدة عن المعنى اللغوي المعجمي، وذلك نحو: مصطلح الفعل، والحرف، والخبر، والمبتدأ، والفاعل، والمفعول، والمصدر، والظرف، والحال... وغيرها من المصطلحات.

٤) المصطلحات النّحويّة التي استخدمها الزّجّاجيّ خليط من مصطلحات المدرستين البصرية والكوفية، ويظهر أنّه أكثر تأثرًا بالمصطلحات البصريّة؛ لأنّ نسبة استخدامها في كتاب الجمل أكثر من نسبة استخدام المصطلحات الكوفيّة، وتجدر الإشارة كذلك إلى أنّه استخدم المصطلح البصريّ والمصطلح الكوفي في آن واحد، ولكن بنسبة تتفاوت، مرةً يكون المصطلح البصري أكثر استخدامًا، ومرةً أخرى يكون المصطلح الكوفي هو الأكثر حضورًا.

٥) التّعبير عن المصطلح النحوي في كتاب الجمل، قد ظهر بعدّة أشكال، وهي: اللّفظ البسيط، واللّفظ المركّب، واللفظ المركّب المعقّد، وقد تطورت كثير من مصطلحات النحو عند المتأخرين ما بعد الزّجّاجيّ؛ وهذا يدلّ على أنّه يوجد كثير من المصطلحات عند الزّجّاجيّ غير ثابتة وغير مستقرة، ومن هذه المصطلحات: مصطلح (ما لم يسمّ فاعله) فإنّ ابن مالك أطلق عليه (نائب الفاعل)، فقد ذهب المصطلح المركب المعقد (ما لم يسمّ فاعله)، وبقي وثبت المصطلح المركب (نائب الفاعل)، وهذا يشير إلى أنّ المصطلح تطور من اللّفظ

المركّب المعقّد إلى اللّفظ المركّب، وقد رأينا مجموعة من المصطلحات استخدم فيها الزّجّاجيّ العبارات الوصفية التي تشبه التّعريف، وقد استبدل المتأخرون بهذه العبارات مصطلحات مفردة أكثر دقة، ومن هذه المصطلحات: مصطلح (الاشتغال)، فإن الزّجّاجيّ يطلق عليه مصطلح (اشتغال الفعل عن المفعول بضميره)، ويسمّي مصطلح (الحروف الناسخة) اسم (باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر)، ويطلق على نواصب الفعل المضارع مصطلح (باب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة)، وغيرها من المصطلحات؛ وكلُّ ذلك يعطي مؤشرًا ودليلًا على أنّ المصطلح النحوي بصفة عامة عند الزّجّاجيّ غير مستقر وغير ثابت وأنّه لم ينضج بعد.

٦) يعدُّ المصطلح النّحوي عند الزّجّاجيّ في مرحلة متوسطة من النّضج والاستقرار، وقد وجدنا في كثير من مصطلحاته تقيّده بمصطلح واحد لمفهوم واحد، وهذه المصطلحات تسمّى أحادية المصطلح، وذلك مثل: مصطلح الرّفع، والنّصب، والمبني، والمعرب، والفاعل، والمفعول به، والاسم، والحرف، والفعل... وغيرها من المصطلحات، وهذه المصطلحات تدلُّ على استقرار بعضه عنده، وفي أحيانٍ أخرى وجدنا أنّه قد أورد مترادفات مصطلحيّة للمفهوم نفسه، وهذه المصطلحات تسمّى ثنائية المصطلح، وذلك مثل: ما لم يسمّ فاعله، والفعل المضارع، والظرف، والمفعول المطلق، والفعل المتعدي، والخفض... وغيرها من المصطلحات، وهذه المصطلحات تدلّ على أنّ اللفظ المصطلحي لم يستقر بعد، وما نلاحظه أنّ نسبة ورود المصطلحات الأحادية أكثر من المصطلحات الثنائية، وهذا يدلُّ على أنّ منحنى المصطلح النّحوي عند الزّجّاجيّ يميل إلى الاستقرار والنّضج.

٧) المصطلحات التي لها مترادفات عند الزّجّاجيّ تختلف في اللفظ، إلا أنّها قد تتقارب في الدلالة اللغوية، فمثلًا: مصطلح التمييز والتفسير والتبيين واحد، والمراد به رفع الإبهام وإزالة اللبس، وكذلك مصطلح الخفض والجر واحد، فإنّ دلالتهما متقاربة، وغيرها من المصطلحات.

٨) الحدُّ يعتبر خطوة أولى لمعرفة حقيقة الشيء، وإنّ الزّجّاجيّ اهتم بإدراك دلالة المصطلح أكثر من اهتمامه بصياغة هذا الإدراك، فالنّسبة التي قام الزّجّاجيّ من خلالها بوضع حدود للمصطلحات اللّفظيّة قليلة جدّا، ففي أغلب المصطلحات لم يقم بوضع حدٍّ لها، ومن المصطلحات التي وضع لها حدًّا: مصطلح الإعراب، الحرف، الإدغام، الحروف المهموسة، الحروف المجهورة، الاستثناء المقدّم، الاستثناء المنقطع، الفعل المضارع، الفعل الماضي... وغيرها من المصطلحات.

٩) ظهر عند الزّجّاجيّ عدّة أشكال لتعريف المصطلح النحوي، ومن تلك التعريفات: التعريف بالحدّ، وتعريف بالضّدّ، والتعريف بالتقسيم، والتعريف بالخاصيّة، والتعريف بالمثال،

والتعريف بالمعنى الوظيفي، وكلّ هذه الأشكال تعطي مؤشرًا على أنّ التعريف المصطلحي للألفاظ المصطلحيّة عند الزّجّاجيّ لم تثبت على حالة واحدة، وأنّ التعريف المصطلحي غير مستقر وغير ثابت، ويعدُّ التعريف بالمثال من أكثر التعريفات ظهورًا في المصطلح النحوي عند الزّجّاجيّ في كتاب الجمل.

١٠) اللفظ المصطلحي يعد خطوة ثانية لمعرفة المفهوم الاصطلاحي، وهو يمثل مرحلة النضج الفكري، وإنّ الزّجّاجيّ في معظم مواضع كتابه قد اصطلح على وضع مصطلحات نحوية للمفاهيم النحوية، وفي كثير من الأحيان نجده قد توسّع في إيراد الألفاظ المصطلحية، وقد أفرد أبوابًا لألفاظ مصطلحية خاصة اهتمامًا لغاية المصطلح وتقريبًا لمفهومه، وفي الوقت نفسه نجده قد ذكر المفهوم دون لفظه الاصطلاحي، وقد قام شرّاح الجمل من بعده بوضع ألفاظٍ مصطلحية لهذه المفاهيم، وذلك مثل: الفعل المتصرف، الفعل غير المتصرف، الفعل المثال، الفعل الأجوف، الأفعال الخمسة، الاستثناء التام، الاستثناء الموجب... وغيرها من المصطلحات، فهذه مصطلحات خاصة أورد مفهومها ولفظها الاصطلاحي العام.

١١) المفهومية تأتي الخطوة الثالثة التي تسمح بإعطاء تصور ذهني لشيء ما موجود في الواقع، ويظهر الزّجّاجيّ في كتابه بشكلٍ واضح مدى اهتمامه بالمفاهيم، ومن خلالها عرفنا الحدود، واستطعنا تمييز المفاهيم بعضها من بعض، وقد وجدنا مجموعة من المفاهيم التي بينها الزّجّاجيّ ولم يضع لها لفظًا مصطلحيًّا، ومن ثَمَّ قد نوّع الزّجّاجيّ في طرق توصيل فكرة المفهوم حيث إنّه حاول توضيح مفاهيمه من خلال الأمثلة، والشواهد القرآنية والشعرية والنثرية، والمسائل النحوية... وغيرها. وتعد هذه الخطوة هي الغاية الأساسية من حدّ المصطلح ومعرفة لفظه الاصطلاحي.

التوصيات

١. إعداد معجم محوسب للمصطلحات النحوية الزّجّاجيّة والمصطلحات النحوية أيضًا البصرية والكوفية؛ ما يسهّل على الباحث والقارئ الوصول إلى معرفة الألفاظ المصطلحية لعلماء أهل البصرة والكوفة وأهل بغداد.

٢. دراسة المصطلحات النحوية للعلماء الذين عاصروا الزّجّاجيّ مثل أبي علي الفارسي وابن جني.

٣. دراسة المصطلحات النحوية لشّراح الجمل دراسة تفصيليّة متخصصة، ومقارنتها مع مصطلحات الزّجّاجيّ.

٤. دراسة الحدود النّحوية وأشكال التعريف للمصطلحات النحوية عند شراح الجمل.

٥. تخصيص دراسات موازنة للمصطلحات النّحويّة لشّراح الجمل، على سبيل المثال: المصطلح النحوي بين ابن عصفور والعلوي دراسة وصفيّة تحليليّة.
٦. تخصيص دراسات نحويّة لكتاب المنهاج في شرح جمل الزّجّاجيّ للعلوي، وإفراد دراسة خاصة لآراء العلوي اللّغويّة والنّحويّة.
٧. تخصيص دراسة موازنة بين منهجي الزمخشري في كتابه المفصّل والعلوي في كتابه المنهاج.
٨. عمل دراسات مصطلحيّة تبحث عن قضية استقرار المصطلح ونضوجه في القرن الرابع والخامس الهجريين، أي ما قبل استقرار المصطلح النحوي وثباته.
٩. إعداد معجم مصطلحي للألفاظ المصطلحية لعلماء القرون الثلاثة الأولى قبل زمن الزّجّاجيّ؛ لتسهيل عملية الكشف عن المصطلح النحوي الزّجّاجيّ، ومعرفة مدى تأثر الزّجّاجيّ بالمصطلحات النّحويّة البصريّة والكوفيّة.
١٠. عمل معجم مصطلحي للألفاظ المصطلحيّة لعلماء القرن الرابع والخامس الهجريين لتسهيل عملية الكشف عن طبيعة المصطلحات النحوية من حيث أركانه المصطلحية الثلاثة.
١١. دراسة التداخل المصطلحي بين علم اللغة والصرف والنحو في كتاب الجمل، وأيضًا عند العلماء الذين عاصروا الزّجّاجيّ لفصل التداخل المصطلحي ورفع اللبس في فهم المصطلح ومعرفته.

المراجع والمصادر

المراجع والمصادر

- القرآن الكريم.

١. *أثر المجاز في تشكيل المصطلح النحوي رسالة الحدود النحوية لابن الجبراني (٦٢٨هـ) مثالًا*، غادة غازي عبد المجيد، مجلة الأستاذ، المجلد الأول، العدد (٢٢٢)، جامعة ديالي، كلية التربية للعلوم الإنسانية، ٢٠١٧م.

٢. *الأداة في النحو العربي المفهوم والمصطلح، عامر وائل محمد بلحاف*، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم، العدد الثالث، ٢٠١٦م.

٣. *أساس البلاغة*، الزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت: دار الكتب العلميّة، ط١، ١٩٩٨م.

٤. *أسرار البلاغة في علم البيان*، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: عبد الحمد هنداوي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠١م.

٥. *أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني*، تحقيق: محمود محمد شاكر، جدة: دار المدني مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٩١م.

٦. *أسرار العربية، أبو البركات الأنباري*، تحقيق: بركات يوسف هبّود، بيروت: دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٩٩٩م.

٧. *أسرار العربية*، أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد البيطار، دمشق: مطبعة الترقي، (د.ط)، ١٩٥٧م.

٨. *الأسس اللّغويّة لعلم المصطلح، محمود فهمي حجازي*، القاهرة: مكتبة غريب، ط١، ١٩٩٣م.

٩. *الأصول في النحو*، ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، (د.ط)، (د.ت).

١٠. *إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي*، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط١. القاهرة: دار الفكر العربي، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٩٨٦م.

١١. *الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين*، أبو البركات الأنباري، تحقيق: جودة مبروك، راجعه: رمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط١، (د.ت).

١٢. *الإيضاح العضدي*، أبو علي الفارسي، تحقيق: حسن فرهود، ط١، ١٩٦٩م.

١٣. *الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب*، تحقيق: موسى بناي العليلي، العراق: وزارة الأوقاف، (د.ط)، ١٩٨٢م.

١٤. *الإيضاح في علل النحو*، الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، بيروت: دار النفائس، ط٣، ١٩٧٩م.

١٥. *الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع، الخطيب القزويني*، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٣م.

١٦. *البسيط في شرح جمل الزّجّاجيّ*، ابن أبي الربيع الإشبيلي، تحقيق: عيّاد بن عيد الثبيتي، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٦م.

١٧. *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*، السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، سوريا: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط١، ١٩٦٤م.

١٨. *البلاغة العربية وسائلها وغاياتها في التصوير البياني*، ربيعي محمد علي عبد الخالق، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، (د.ط)، ١٩٨٧م.

١٩. *البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة*، الفيروزأبادي، تحقيق: محمد المصري، دمشق: دار سعد الدين، ط١، ٢٠٠٠م.

٢٠. *تاج العروس من جواهر القاموس*، الزبيدي، تحقيق: حسن نصار. مراجعة: جميل سعيد وعبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، (د.ط)، ١٩٦٩م.

٢١. *تاريخ الأدب العربي*، كارل بروكلمان، ترجمة: عبد الحميد النجار، مصر: دار المعارف، ط٣، (د.ت).

٢٢. *تحليل المركب المصطلحي (المركب المصطلحي الطبي) نموذجًا*، زكريا أرسلان، مجلة دراسات مصطلحية، العدد السابع، ٢٠٠٧م.

٢٣. *تحليل المصطلح البسيط في العلوم الصحيّة*، عز الدين البوشيخي، مجلة دراسات مصطلحيّة، العدد السابع، ٢٠٠٧م.

٢٤. *تدريس المفاهيم النحوية على وفق استراتيجية خرائط المفاهيم، إبراهيم محمد جوال الجورانـي*، مجلة دراسات تربوية، العدد السابع، المديرية العامة للتربية في محافظة بغداد، ٢٠٠٩م.

٢٥. *التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل*، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، (د.ط)، (د.ت).

٢٦. *تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك*، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، (د.ط)، ١٩٦٧م.

٢٧. *التطبيق النّحوي، عبده الراجحي*، الرياض: مكتبة المعارف، ط٢، ٢٠١١م.

٢٨. *تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري*، يحيى عبابنة، عمان: دار جدارا للكتاب العالمي، إربد: دار عالم الكتب الحديث، ط١، ٢٠٠٦م.

٢٩. *التعريف والمفهوم في الصناعة النحوية، مجلة إشكالات*، المضرري، دورية نصف سنوية محكمة تصدر عن معهد الآداب واللغات بالمركز الجامعب لتامنغست، الجزائر، العدد الثاني عشر، ٢٠١٧م.

٣٠. التعريفات، علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، تحقيق: محمد المنشاوي، القاهرة: دار الفضيلة، (د.ط)، (د.ت).

٣١. *التفكير العلمي في النحو العربي*، حسن خميس الملخ، عمان: دار الشروق، ط١، ٢٠٠٢م.

٣٢. *تهذيب اللغة*، الأزهري، تحقيق: عمر سلامي وعبد الكريم حامد، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠١م.

٣٣. *توجيه اللمع شرح كتاب اللمع، ابن الخباز*، تحقيق: فايز دياب، دار السلام، ط١، ٢٠٠٢م.

٣٤. *جامع الدروس العربية*، مصطفى الغلاييني، تعليق: إسماعيل العقباوي، القاهرة: مطبعة القدس، ط٢، ٢٠٠٧م.

٣٥. *جمع الجوامع في النحو، السيوطي*، تحقيق: نصر أحمد عبد العال وصبري إبراهيم السيد، مكتبة الآداب، ط١، ٢٠١١م.

٣٦. *الجمل في النحو*، الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، بيروت: مؤسسة الرسالة، إريد: دار الأمل، ط١، ١٩٨٤م.

٣٧. *الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي*، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٢م.

٣٨. *حاشية البناني على شرح المحلي على متن جمع الجوامع للإمام تاج الدين السبكي*، تاج الدين السبكي، بيروت: دار الفكر، (د.ط)، (د.ت).

٣٩. *حروف المعاني*، الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، إربد: دار الأمل، (د.ط)، (د.ت).

٤٠. *الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل*، ابن السيد البطليوسي، تحقيق: سعيد سعودي، بيروت: دار الطليعة، (د.ط)، (د.ت).

٤١. *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب*، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٣، ١٩٩٦م.

٤٢. الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، مصر: دار الكتب المصرية، (د.ط)، (د.ت).

٤٣. *ديوان زهير بن أبي سلمى*، زهير بن أبي سلمى، تحقيق: علي حسن فاعور، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٨م.

٤٤. *الزّجّاجيّ حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتاب الإيضاح، مازن المبارك*، دمشق: دار الفكر، ط٢، ١٩٨٤م.

٤٥. *الزمن النحوي في اللغة العربية، كمال رشيد*، عمّان: عالم الثقافة، ط١، ٢٠٠٨م.

٤٦. سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، ط٢، ١٩٩٣م.

٤٧. *شذا العرف في فن الصرف*، أحمد الحملاوي، تعليق: محمد بن عبد الله المعطي، دار الكيان، (د.ط)، (د.ت).

٤٨. *شذرات الذهب في أخبار من ذهب*، ابن العماد، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دمشق: دار ابن كثير، ط١، ١٩٨٩م.

٤٩. *شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك*، ابن الناظم، تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠م.

٥٠. *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل*، ابن عقيل، تأليف: محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة: دار التراث، (د.ط)، ٢٠٠٥م.

٥١. *شرح الآجرومية*، ابن العثيمين، الرياض: مكتبة الرشيد، ط١، ٢٠٠٥م.

٥٢. *شرح المفصّل*، ابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية، (د.ط)، (د.ت).

٥٣. *شرح جمل الزّجّاجيّ، ابن خروف الإشبيلي*، تحقيق: سلوى محمد عمر عرب، مكة: جامعة أم القرى، (د.ط)، ١٤١٨هـ.

٥٤. *شرح جمل الزّجّاجيّ*، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: فواز الشعار، إشراف: إميل يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.

٥٥. *شرح قطر الندى وبلّ الصدى*، ابن هشام الأنصاري، بيروت: دار الكتب العلمية، ط٤، ٢٠٠٤م.

٥٦. *شرح كتاب الحدود في النحو*، الفاكهي، تحقيق: رمضان الدميري، (د.ط)، ١٩٨٨م.

٥٧. *الصّاحبي في فقه اللّغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ابن فارس*، تحقيق: أحمد حسن بسج. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٧م.

٥٨. *صبح الأعشى في صناعة الإنشا*، القلقشندي، القاهرة: دار الكتب المصرية، (د.ط)، ١٩٢٢م.

٥٩. *الصحاح*، الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت: دار العلم للملايين، ط١، ١٩٥٦م.

٦٠. *صياغة أسماء الزمان والمكان*، وليد علي الطنطاوي، قسم اللغة العربية، كلية اللغات، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، (د.ط)، (د.ت).

٦١. *طبقات فحول الشعراء*، ابن سلام الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر. مكة: دار المدني، (د.ط)، (د.ت).

٦٢. *ظاهرة القلب في الإعراب*، علي أحمد الكبيسي، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، العدد السابع، ١٩٩٥م.

٦٣. *العملية الاصطلاحية وبصمتها في النحو العربي آلية لفهم العلوم*، اليزيد بلعمش، الموقع الإلكتروني (www.alukh.net)، (د.ت).

٦٤. *فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية*، الشنقيطي والحازمي، مكة المكرمة: مكتبة الأسدي، ط١، (د.ت).

٦٥. الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، (د.ط)، (د.ت).

٦٦. الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل، محمد أحمد اللخمي، تحقيق: محمود محمد العامودي، لبنان: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠١٩م.

٦٧. *الفعل زمانه وأبنيته*، إبراهيم السامرائي، بغداد: مطبعة العاني، (د.ط)، ١٩٦٦م.

٦٨. *الفهرست في أخبار العلماء المصنفين من القدماء والمحدثين وأسماء كتبهم*، ابن النديم، تحقيق: رضا تجدد المازنداري، (د.ط)، (د.ت).

٦٩. *في البلاغة العربية علم البيان*، عبد العزيز عتيق، بيروت: دار النهضة العربية، (د.ط)، ١٩٨٥م.

٧٠. *الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط*، ابن الحاجب، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، القاهرة: مكتبة الآداب، (د.ط)، (د.ت).

٧١. *كتاب اللامات*، الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دمشق: دار الفكر، ط٢، ١٩٨٥م.

٧٢. *الكتاب*، سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٣، ١٩٨٨م.

٧٣. *كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون*، حاجي خليفة، بيروت: دار إحياء التراث العربي، (د.ط)، (د.ت).

٧٤. *كلمة مصطلح بين الصواب والخطأ*، عبد العلي الودغيري، مجلة اللسان العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، العدد (٤٨)، ١٩٩٩م.

٧٥. *الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية*، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، أعده ووضع فهارسه: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٩٨م.

٧٦. *لسان العرب*، ابن منظور، بيروت: دار صادر، (د.ط)، ١٣٠٠هـ.

٧٧. اللغة *طبيعتها وظيفتها مراتبها*، عبد العزيز احميد، مجلة اللسان العربي، الرباط: مكتب تنسيق التعريب، ٢٠١١م.

٧٨. *اللمع في العربية*، ابن جني، تحقيق: سميح أبو مغلي، عمان: دار مجدلاوي، (د.ط)، ١٩٨٨م.

٧٩. *المبهمات وخصائصها في النحو العربي*، منيرة الحمد، مجلة الإمام، العدد (٢٣)، (د.ت).

٨٠. *المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده*، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠م.

٨١. *المحلّى*، ابن شقير، تحقيق: فائز فارس، إربد: دار الأمل، ط١، ١٩٨٧م.

٨٢. *المدارس النحوية، إبراهيم السامرائي*، عمّان: دار الفكر، ط١، ١٩٨٧م.

٨٣. *مدخل إلى علم المصطلح، عبد اللطيف الريح*، جامعة الملك فيصل، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، (د.ط)، ١٩٧٥م.

٨٤. *المذكر والمؤنث*، ابن التّسْتُرِي الكاتب، تحقيق: أحمد عبد المجيد هريدي، القاهرة: مكتبة الخانجي، الرياض: دار الرفاعي، ط١، ١٩٨٣م.

٨٥. *المذكّر والمؤنّث*، أبو بكر بن الانباري، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، (د.ط)، ١٩٨١م.

٨٦. *مسالك الإبصار في ممالك الأمصار*، العمري، تحقيق: كامل سلمان الجبوري، بيروت: لبنان، ط١، (د.ت).

٨٧. *المصطلح الأصولي عند الشاطبي*، فريد الأنصاري، الدار البيضاء: مطبعة النجاح، ط١، ٢٠٠٤م.

٨٨. *المصطلح اللغوي العربي بدايات ودلالات، علي توفيق الحمد*، بحث مقدم إلى مؤتمر النقد العربي الخامس، جامعة اليرموك، الأردن، ١٩٩٤م.

٨٩. *المصطلح النحوي في كتاب المقتضب لأبي العباس المبرد فهرسة وتصنيف ودراسة (أطروحة دكتوراة)*، *نجيب نصر سيف أحمد*، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، ٢٠١٨م.

٩٠. *المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض محمد القوزي*، جامعة الرياض، عمادة شؤون المكتبات، ط١، ١٩٨١م.

٩١. *مصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهليين والإسلاميين قضايا ونماذج، الشاهد البوشيخي*، إربد: عالم الكتب الحديث، ٢٠٠٩م.

٩٢. *معاني القرآن وإعرابه*، الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، (د.ط)، ١٩٨٨م.

٩٣. معاني القرآن، الفراء، بيروت: عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٣م.

٩٤. *معاني النحو*، فاضل السامرائي، عمان: دار الفكر، ط١، ٢٠٠٠م.

٩٥. *معجم اصطلاحات الصوفية*، عبد الرزاق الكاشاني، تحقيق: عبد العال شاهين، القاهرة: دار المنار، ط١، ١٩٩٢م.

٩٦. *معجم العين*، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٣م.

٩٧. *معجم العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي*، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال، (د.ط)، (د.ت).

٩٨. *معجم اللغة العربية المعاصرة*، أحمد مختار عمر، القاهرة: عالم الكتب، ط١، ٢٠٠٨م.

٩٩. *المعجم المفصل في علم الصرف*، راجي الأسمر، مراجعة: إميل يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية، (د.ط)، ١٩٩٧م.

١٠٠. *المعجم المفصل في فقه اللغة، عباس مشتاق معن*، بيروت: دار الكتب العلميّة، ط١، ٢٠٠١م.

١٠١. *معجم الوجيز*، مجمع اللغة العربية في القاهرة، القاهرة: دار التحرير، (د.ط)، ١٩٨٩م.

١٠٢. *معجم الوسيط*، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، ط٤، ٢٠٠٤م.

١٠٣. *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، دمشق: دار الفكر، ط١، ١٩٦٤م.

١٠٤. *مفاتيح العلوم، الخوارزمي*، تحقيق: محمد كمال الدين الأدهمي، ط١، ١٩٣٠م.

١٠٥. *المفصل في علم العربية*، الزمخشري، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار عمار، ط١، ٢٠٠٤م.

١٠٦. *مقاييس اللغة*، ابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، (د.ط)، ١٩٧٩م.

١٠٧. *المقتضب*، المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ط٣، ١٩٩٤م.

١٠٨. *مقدمة ابن خلدون*، ابن خلدون، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، دمشق: دار البلخي، ط١، ٢٠٠٤م.

١٠٩. *المقرّب*، ابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، ط١، ١٩٧٢م.

١١٠. *الممتع في التصريف*، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت: دار المعرفة، ط١، ١٩٨٧م.

١١١. *من بلاغة القرآن الكريم*، محمد ونعمان علوان، ط٤، ٢٠٠٩م.

١١٢. *المنهاج في شرح جمل الزّجّاجيّ*، العلوي، تحقيق: هادي عبد الله ناجي، الرياض: مكتبة الرشد، ط١، ٢٠٠٩م.

١١٣. *موسوعة علوم اللغة العربية*، إميل يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٦م.

١١٤. *موسوعة مشاف اصطلاحات الفنون والعلوم*، التهانوي، تحقيق: علي دحروج، بيروت: مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م.

١١٥. *نتائج الفكر في النحو*، أبو القاسم السهيلي، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي محمد معوّض، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٢م.

١١٦. *النحت في اللغة العربية*، نهاد الموسى، الرياض، (د.ط)، ١٩٨٤م.

١١٧. *النحو الوافي*، عباس حسن، ط٣. مصر: دار المعارف، ط٣، (د.ت).

١١٨. *نحو تصور حضاري شامل للمسألة المصطلحية، الشاهد البوشيخي*، مجلة دراسات مصطلحية، التابعة لمعهد الدراسات المصطلحية في المغرب، العدد (٢)، ٢٠٠٢م.

١١٩. *نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين الأنباري*، تحقيق: إبراهيم السامرائي، الأردن الزرقاء: مكتبة المنار، ط٣، ١٩٨٥م.

١٢٠. *نظرات في المصطلح والمنهج*، الشاهد البوشيخي، ط٣، مطبعة أنفو–برانت، ٢٠٠٤م.

١٢١. *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*، السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، (د.ط)، ١٩٩٨م.

١٢٢. *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: عبد العالم سالم مكرم، لبنان: مؤسسة الرسالة ودار البحوث العلمية، (د.ط)، (د.ت).

١٢٣. *وسائل وطرق بناء المصطلحات دراسة وصفية تحليلية*، محمد أبو راس وعبد الرحمن الصابري، مجلة كلية الآداب، العدد التاسع، (د.ط)، (د.ت)؟

١٢٤. *وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان*، ابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: دار صادر، (د.ط)، ١٩٧٢م.